



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

دور التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر المصرفي

" دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية اليمنية "

Role of Financial Analysis and Models of Predicting Financial Failure in Reducing Banking Default

" A field Study on Yemeni Islamic Banks "

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية

المشرف الرئيس /

أ.د/ إبراهيم فضل المولى البشير

المشرف المعاون /

د/ زهير أحمد علي أحمد

إعداد الدارس /

أمين عبد الجليل سعيد سعيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاسهال

قال الله تعالى في محكم التنزيل:

﴿ إِن تَخِينَنَا مِنِ اسْتِجْرَاتِ الْقَوِيِّ الْأَمِينِ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة القصص، جزء من الآية 26)

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى من منحني الأمل ونور لي دربي، الذي أدعو الله دوماً أن يطيل عمره ويحسن عمله كي يرى البذرة التي زرعها كيف أثمرت، قدوتي ومثلي الأعلى...

والدي الحبيب

إلى نبع الحنان الفيض الذي لا ينضب عطاؤه.. إلى لمسة الحنان الدافئة في حياتي..
أمي... ثم أمي... ثم أمي...
إلى من أصبحوا لي الحياة بأكملها.. وزانوها بأجمل اللوان.. من أسأل الله أن يحفظهم ويرعاهم على الدوام.. من عاشوا معي هذه المرحلة الصعبة بكافة تفاصيلها..

زوجتي الغالية وصغيرتي سما وهدى

إلى من أشد بهم أزمي.. من قاسموني أحلى الذكريات.. إلى من فرحهم فرحتي

وحزنهم دمعتي..

إخواني وأخواتي

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي بحمده تم الصالحات، أحمده تعالى أن هياً لي إنجاز هذا العمل المتواضع، وأصلي وأسلم على المعلم الأول نبينا الأكرم محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - المبعوث رحمة للعالمين .

بادئ ذي بدء وبعد شكر الله عز وجل، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للصرح الكبير جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا مؤسسة وأشخاص على كل ما لقيته من تعاون وإرشاد وتقويم، والشكر الجزيل لسيادة المشرف الفاضل / أ. د. إبراهيم فضل المولى البشير، والذي أنست وسعدت جداً بكونه هو من أشرف عليّ؛ حيث بذل معي كل جهد ومنحني بكل كرم من أفكاره وإرشاداته القيمة التي كانت نبراساً استدليت به طيلة مسيرتي البحثية، والذي قدم لي أيضاً كافة التسهيلات الممكنة والمتاحة التي تجاوزت بها المعوقات والتحديات في ظل ظروف الحرب التي تعيشها بلدي اليمن، وفي ظل الاضطرابات السياسية التي شهدتها بلدي الثاني السودان الحبيب، وفي ظل جائحة كورونا والتبعات الثقيلة التي ألقت بظلالها على كافة المجالات .

والشكر الكبير موصول لسيادة الدكتور/ زهير أحمد علي المشرف المعاون، الذي كان لي بمقام الأخ الأكبر والحبيب، وزودني بالكثير من النصح والتوجيه وتحملني بالرغم من كافة الأخطاء والتعثرات التي حصلت، وذلك لي كافة الصعوبات التي واجهتني .

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى كافة إخوتي وزملائي في البنوك الإسلامية اليمنية الذين لم يدخروا أي جهد في مساعدتي بإنجاز الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، وأخص منهم بالذكر الأخ الفاضل أ/ عمر راشد - رئيس قسم الاستثمار في الفرع الرئيس لبنك سبأ الإسلامي . والشكر موصول أيضاً لكل من قدم لي المساعدة بأي شكل من الأشكال لغرض إنجاز هذه الدراسة .

وفي الختام أسأل الله العليّ القدير أن يقبل هذا العمل خاصاً لوجهه الكريم، وأن يقبل زلتي ويغفر عثرتي، فما كان من صواب فمن الله وتوفيقه، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان .

والله ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين،،،

المستخلص:

تمثلت مشكلة البحث في ارتفاع نسب التعثر المصرفي لدى عملاء المصارف الإسلامية بسبب ضعف اعتماد المصارف الإسلامية على نتائج ومخرجات التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي للكشف عن التعثر المصرفي؛ لذا هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف اليمينية على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر المصرفي، ومدى جدوى ذلك؟ وكذلك التعرف على مدى اعتمادها على مخرجات نماذج التنبؤ بالفشل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني ودور ذلك في تخفيض التعثر المصرفي وطبيعة تلك العلاقة إن وجدت، وهل تقوم تلك النماذج المستخدمة بالكشف المبكر عن التعثر المصرفي قبل حدوثه؟، ولغرض الإجابة عن تلك التساؤلات قام الدارس بدراسة عينتين دراسيتين وهما موظفي منح والرقابة ومراجعة الائتمان لدى المصارف الإسلامية اليمينية عن طريق تحليل مخرجات الاستبانات باستخدام برنامج (SPSS)، بالإضافة إلى تطبيق نموذج التنبؤ (Z-Score) لائتمان على عملاء التسهيلات لدى تلك المصارف لتحديد مقدرته على كشف التعثر قبل حدوثه؛ وقد توصل الدارس لعدة نتائج، أهمها: تعتمد المصارف على التحليل المالي كأساس للكشف عن التعثر المصرفي، لا تستخدم المصارف نماذج التنبؤ بالفشل المالي للكشف عن التعثر المصرفي قبل حدوثه الا فيما ندر، لا يوجد لدى المصارف أنظمة إنذار مبكر للكشف عن أية حالة تعثر محتملة لدى العملاء، لم يستطع النموذج المطبق من التنبؤ بالتعثر المصرفي لمعظم عملاء العينة البحثية؛ لذلك فلقد لجأ الباحث إلى استخدام المنهج التحليلي الكمي لتصميم نموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي يتلاءم مع عملاء المصارف الإسلامية اليمينية وتم بناء النموذج التالي:

$$Z = -1.575R4 + 0.075R11 + 0.044R18 + 0.025R9$$

حيث أن: R4 = معدل دوران إجمالي الموجودات، R11 = نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات، R18 = معد العائد على الموجودات، R9 = معدل دوران المخزون.

وقد أوصى الدارس عدة توصيات منها: اعتماد نموذج التنبؤ بالفشل المالي المصمم في الدراسة وتطبيقه عند تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إقامة دورات تدريبية للموظفين المعنيين لدى مراكز متخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، يجب أن يقوم كل مصرف بتصميم وتطوير نظام إنذار مبكر خاص به للكشف أو التنبؤ بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها بفترة كافية وأن يكون هذا النظام مربوط بالنظام الآلي للمصرف، العمل على إنشاء مؤسسة مالية للتأمين على الائتمان.

Abstract:

The study problem was represented in the high rates of banking default among customers of Yemeni Islamic banks due to the weak reliance of Yemeni Islamic banks on the result and outputs of financial analysis and the predicting financial failure models to predict failure before it occurs. Accordingly, the study aimed to find out to what extent Yemeni banks' depend on financial analysis as a tool for predicting the default, to what extent they depend on the outputs of the models of predicting the financial failure as a basis for making credit decisions, and the role of this in reducing banking default, and the type of that relationship, and if these used models predict the failure early before it happens. Aiming To know that, the researcher has studied two research samples; the credit employees of Yemeni Islamic banks by analyzing The outputs of the questionnaires using SPSS, in addition to using Altman's Z-Score model on the facilities customers of those banks to determine its ability to predict default before it occurs. The researcher has reached several results, the most important of which are: Banks depend on financial analysis as a basis for disclosure of default, they rarely use predicting financial failure models to predict failure before it occurs, and they do not have early warning systems to predict any possibility of failure of the customers. The applied model was unable to predict the default for most of the research sample customers, so the researcher used the quantitative analytical approach to build a model which predicts the default that fits with the clients of Yemeni banks. He built The following model:

$$Z = -1.575R4 + 0.075R11 + 0.044R18 + 0.025R9$$

Whereas: R4 = Total Asset Turnover, R11 = Debt to Total Assets Ratio, R18 = Asset Return Ratio, R9 = Inventory Turnover.

The researcher recommends several points, some of which: applying the predicting financial failure model proposed in the study when evaluating the credit status of clients, setting up training courses for the employees in specialized centers in the field of banking default prediction using financial failure prediction models, each bank must design and develop an early alarm system to disclose or predict any failure by the customers before it happens and to be interconnected to the bank's automated system, and establishing a financial institution for the insurance on the credit.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
ب	الاستهلال
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	المستخلص
و	Abstract
ح	فهرس الموضوعات
ل	قائمة الجداول
م	قائمة الأشكال
	المقدمة: الاطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة
2	أولاً: الاطار المنهجي للدراسة
2	مقدمة
5	مشكلة الدراسة
10	أهداف الدراسة
10	أهمية الدراسة
12	فرضيات الدراسة
13	منهجية الدراسة
14	نموذج الدراسة
16	مجتمع وعينة الدراسة
17	حدود الدراسة
18	ثانياً: الدراسات السابقة
	الفصل الأول: التحليل المالي
37	تمهيد
38	المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه وأهميته وأنواعه
46	المبحث الثاني: مجالات التحليل المالي و أدواته وشروطه ومعاييره

52	المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
	الفصل الثاني: التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي
77	تمهيد
78	المبحث الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وأهميته وأنواعه ومراحله ومحدداته و نماذج التنبؤ بالفشل المالي و اختيار النموذج الأمثل لإجراء الدراسة
118	المبحث الثاني: مفهوم التعثر المصرفي وأسبابه
122	المبحث الثالث: العلاقة بين متغيرات الدراسة
	الفصل الثالث: التعثر المصرفي في الجمهورية اليمنية
129	تمهيد
131	المبحث الأول: نبذة عن القطاع المصرفي اليمني
137	المبحث الثاني: نبذة عن المصارف الإسلامية اليمنية (عينة الدراسة)
161	المبحث الثالث: التعثر المصرفي في القطاع المصرفي اليمني
	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
185	تمهيد
186	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية وتحليل بيانات الدراسة الميدانية للعينة البحثية الأولى
240	المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية للعينة البحثية الثانية وبناء نموذج التنبؤ بالتعثر المصرفي
266	المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة وإسهامات الدراسة والصعوبات التي واجهها الدراس
	الخاتمة: النتائج والتوصيات
275	أولاً: النتائج
281	ثانياً: التوصيات
	المراجع والملاحق
286	قائمة المراجع والمصادر
298	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
58	أهم نسب السيولة وطريقة احتسابها	(1/3/1)
63	أهم نسب النشاط (معدلات الدوران) وطريقة احتسابها	(2/3/1)
68	أهم نسب الربحية وطريقة احتسابها	(3/3/1)
72	أهم نسب المديونية وطريقة احتسابها	(4/3/1)
75	أهم نسب السوق وطريقة احتسابها	(5/3/1)
100	العناصر الفرعية للمراحل المؤدية إلى الفشل بحسب نموذج (Argenti)	(1/1/2)
108	الاحتمالات الناتجة من استخدام نموذج (Sherrod)	(2/1/2)
115	المقارنة بين أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي	(3/2/2)
132	معلومات عن البنك المركزي اليمني	(1/1/3)
133	البنوك المرخصة في القطاع المصرفي اليمني	(2/1/3)
139	المركز المالي الموحد لبنك التضامن الإسلامي في نهاية الأعوام	(3/2/3)
142	الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك التضامن الإسلامي	(4/2/3)
143	المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك التضامن الإسلامي	(5/2/3)
144	الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك التضامن الإسلامي	(6/2/3)
147	المركز المالي الموحد لبنك سبأ الإسلامي في نهاية الأعوام	(7/2/3)
150	الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك سبأ الإسلامي	(8/2/3)
151	المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك سبأ الإسلامي	(9/2/3)
152	الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك سبأ الإسلامي	(10/2/3)
155	المركز المالي الموحد لبنك اليمن والكويت الإسلامي	(11/2/3)

157	الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك اليمن والكويت الإسلامي	(12/2/3)
158	المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويلات والاستثمار لبنك اليمن والكويت الإسلامي	(13/2/3)
159	الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك اليمن والكويت الإسلامي	(14/2/3)
162	الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية والتجارية اليمنية	(15/3/3)
164	حجم التغييرات الحاصلة في الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية و البنوك التجارية مقارنة بالقطاع المصرفي ككل	(16/3/3)
167	الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية اليمنية	(17/3/3)
171	إجمالي القروض والتمويلات الممنوحة من القطاع المصرفي	(18/3/3)
174	تحليل تمويلات وقروض القطاع المصرفي حسب القطاعات	(19/3/3)
176	تحليل القروض والسلفيات المقدمة من البنوك التجارية حسب القطاعات	(20/3/3)
178	تحليل التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية حسب القطاعات	(21/3/3)
180	تحليل لإجمالي القروض والتمويلات المصنفة لدى المصارف الإسلامية والتجارية	(22/3/3)
182	التصنيفات الائتمانية للتسهيلات ونسب المخصصات المحتجزة مقابلها	(23/3/3)
188	نتائج اختبار الثبات والصدق Reliability Statistics	(24/1/4)
189	معاملات ارتباط بيرسون للفقرة بالدرجة الكلية للمحور	(25/1/4)
192	مقياس ليكرت الخماسي المتدرج	(26/1/4)
193	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الجنس	(27/1/4)
194	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي	(28/1/4)
195	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي	(29/1/4)
196	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد سنوات الخبرة	(30/1/4)
197	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير موقع العمل في المصرف	(31/1/4)

198	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد الدورات المتخصصة التي تلقوها في التحليل المالي	(32/1/4)
199	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير وجود إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي في المصرف	(33/1/4)
201	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير كفاية عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل المالي في المصرف	(34/1/4)
202	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد الدورات المتخصصة التي تلقيتها في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي	(35/1/4)
203	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير وجود إدارة أو قسم متخصص في الرقابة ومراجعة الائتمان	(36/1/4)
204	التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول	(37/1/4)
209	الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول	(38/1/4)
213	التوزيع التكراري لاستخدام أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء	(39/1/4)
216	الإحصاء الوصفي لعبارات استخدام أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية	(40/1/4)
218	التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني	(41/1/4)
221	الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني	(42/1/4)
224	التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث	(43/1/4)
227	الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث	(44/1/4)
232	ملخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الأولى	(45/1/4)
233	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	(46/1/4)
235	ملخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضيات الفرعية للفرضية الأولى	(47/1/4)
236	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفرضيات الفرعية للفرضية الأولى	(48/1/4)
237	ملخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الثانية	(49/1/4)
238	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	(50/1/4)

241	مجموعات عينة العملاء المتعثرين والغير متعثرين	(51/2/4)
243	قيمة (Z-score) للعام 2014 لمنشآت الأعمال المتعثرة، مقارنة بحالة التصنيف الفعلي لها	(52/2/4)
245	قيمة (Z-score) للعام 2013 لمنشآت الأعمال المتعثرة، مقارنة بحالة التصنيف الفعلي لها	(53/2/4)
248	المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل لبناء نموذج التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء	(54/2/4)
250	الاختبارات الإحصائية للتنبؤ في تعثر منشآت الأعمال	(55/2/4)
252	قيم معدل F الجزئية وقيم Wilks' lambda للمؤشرات المالية التي يتكون منها نموذج التنبؤ المقترح	(56/2/4)
253	المعاملات التمييزية المعيارية	(57/2/4)
255	المعاملات التصنيفية للنسب المالية التي يتكون منها النموذج	(58/2/4)
257	المعاملات التمييزية غير المعيارية	(59/2/4)
258	المراكز المتوسطة للمجموعات	(60/2/4)
258	العلامة التمييزية والحالة الفعلية والحالة طبقاً للتنبؤ وصحة التنبؤ	(61/2/4)
261	نتائج تطبيق النموذج المقترح قبل سنتين من حدوث التعثر المصرفي	(62/2/4)
263	نتائج تطبيق النموذج المقترح قبل سنة من حدوث التعثر المصرفي	(63/2/4)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	النموذج المعرفي للدراسة	1
42	نموذج التحليل لدمج البيئة بالأداء الداخلي	(1/1/1)
43	أنواع التحليل المالي	(2/1/1)
135	تصنيف البنوك في القطاع المصرفي اليمني من حيث رأس المال المدفوع	(1/1/3)
135	تصنيف البنوك التجارية والإسلامية في القطاع المصرفي من حيث عدد الفروع	(2/1/3)
142	المركز المالي الموحد لبنك التضامن الإسلامي	(1/2/3)
143	الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك التضامن الإسلامي	(2/2/3)
144	المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك التضامن الإسلامي	(3/2/3)
145	الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك التضامن الإسلامي	(4/2/3)
149	المركز المالي الموحد لبنك سبأ الإسلامي	(5/2/3)
150	الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك سبأ الإسلامي	(6/2/3)
151	المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك سبأ الإسلامي	(7/2/3)
152	الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك سبأ الإسلامي	(8/2/3)
157	المركز المالي الموحد لبنك اليمن والكويت الإسلامي	(9/2/3)
158	الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك اليمن والكويت الإسلامي	(10/2/3)
159	المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك اليمن والكويت الإسلامي	(11/2/3)

160	الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك اليمن والكويت الإسلامي	(12/2/3)
164	التغييرات في الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية والتجارية اليمنية	(13/3/3)
166	حجم التغييرات الحاصلة في الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية و البنوك التجارية مقارنة بالقطاع المصرفي ككل	(14/3/3)
169	التغييرات التي طرأت على ميزانيات المصارف الإسلامية	(15/3/3)
172	إجمالي القروض والتمويلات الممنوحة من القطاع المصرفي	(16/3/3)
175	تصنيف تمويلات وقروض القطاع المصرفي حسب القطاعات	(17/3/3)
177	تحليل القروض والسلفيات المقدمة من المصارف التجارية حسب القطاعات	(18/3/3)
179	تحليل التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية حسب القطاعات	(19/3/3)
181	حركة إجمالي القروض والتمويلات المصنفة لدى المصارف الإسلامية والتجارية	(20/3/3)
194	الجنس لأفراد العينة	(1/1/4)
195	المؤهل العلمي لأفراد العينة	(2/1/4)
196	التخصص العلمي لأفراد العينة	(3/1/4)
197	سنوات الخبرة لأفراد العينة	(4/1/4)
198	موقع العمل في المصرف لأفراد العينة	(5/1/4)
199	عدد الدورات المتخصصة التي تلقاها أفراد العينة البحثية في التحليل المالي	(6/1/4)
200	مدى وجود إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي في المصارف	(7/1/4)
201	هل عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل المالي في المصارف كافي أم لا	(8/1/4)
202	عدد الدورات المتخصصة التي تلقاها أفراد العينة في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي	(9/1/4)
203	مدى وجود إدارة أو قسم متخصص في الرقابة ومراجعة الائتمان في مصارف العينة	(10/1/4)

المقدمة: الاطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

أولاً: الاطار العام للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فرضيات الدراسة

نموذج الدراسة (منهجية الدراسة، متغيرات الدراسة)

مجتمع وعينة الدراسة

حدود الدراسة

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة:

يُعد الائتمان أو التمويل المصرفي أهم الأعمال المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية والتجارية على حد سواء للجمهور والوحدات الاقتصادية والشركات ومؤسسات الدولة المختلفة، ويُعد في الوقت نفسه أهم الأنشطة المصرفية التي تجلب الإيرادات الرئيسة للمصارف؛ وذلك جراء قيامها بمهمتها الرئيسة التي انشئت من أجلها وهي جذب الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها لكونها تمثل وساطة مالية بين وحدات الفئات ووحدات العجز في الاقتصاد.

كما ويعتبر التعثر المصرفي والمخاطر الناجمة عنه أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتي يعمل البنك المركزي كجهة رقابية رئيسة وجميع الأطراف ذات العلاقة بالمصارف لتجنب حدوثه واتباع كافة إجراءات العناية الواجبة لتفادي حدوثه، حيث بلغ حجم التعثر المصرفي - القروض والتمويلات المصنفة- لدى القطاع المصرفي اليمني في العام (2014) ما قيمته (132,490,000,000) ريال يمني أي ما يعادل (530) مليون دولار أمريكي، وعلى مدى خمس سنوات متتالية (2010-2014) كانت نسبته (18%)، (22%، 26%، 22%) من إجمالي القروض والتمويلات المقدمة من المصارف العاملة في الجمهورية اليمنية (تقارير البنك المركزي اليمني، 2010-2014)؛ وهذا يدل على وجود مشكلة رئيسة متمثلة في عدم قدرة المصارف على استرداد تلك الأموال وتعطل تلك الأموال عن الاستثمار وضياع حقوق أصحاب تلك الأموال، بالإضافة إلى تحمل أصحاب تلك المصارف لتكلفة تلك الأموال.

وتتزايد أهمية التعثر المصرفي وسعي المصارف والجهات الأخرى ذات العلاقة إلى تحجيمه والتقليل منه بسبب حجم الأموال الكبيرة المستثمرة في القطاع المصرفي ونسبة مخاطر الائتمان المتمثلة في مخاطر التعثر المحتمل أن تتعرض لها هذه الاستثمارات؛ ما قد يلقي بآثار سلبية كارثية على الاقتصاد الوطني بشكل عام (سالم، 2014)؛ حيث عانى الاقتصاد اليمني من اختلالات هيكلية لأسباب تعلق بتعثر اثنين من

المصارف اليمنية (البنك الوطني، البنك الصناعي) بسبب التعثر المصرفي لدى عملاء هؤلاء البنوك
(النخلاني، 2017)

وقد قام العديد من الكُتاب والباحثين بتناول هذا الموضوع والبحث في مفهومه وانواعه وأسبابه وآليات تجنب حدوث التعثر المصرفي لعملاء التمويلات، لما لها من تأثير سلبي كبير على جميع الأطراف ذات العلاقة بتلك المديونية وبالاقصاد الوطني بشكل مباشر، ومن أهم تلك الدراسات والبحوث ما قامت به الباحثة (خديجة، 2016) في دراستها حول أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك؛ والتي أفادت بأن من أهم تلك العوامل هو ما يتعلق بعدم استيفاء دراسة ائتمانية على أسس سليمة وشاملة لاستخدام فعال لأدوات التحليل المالي.

كذلك ما قامت به الموظفة في البنك المركزي اليمني في دراستها من تحليلها لمشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف في اليمن (الخرجي، 2004)، وكذلك ما قام به الباحث البخيتي(2013) - هو رئيس وحدة تحصيل الديون في أحد البنوك الإسلامية الرائدة في اليمن - في بحثه حول التسهيلات الائتمانية المتعثرة في البنوك الإسلامية اليمنية، كما هو الحال بالنسبة للباحثة انجرو (2007) في بحثها الذي عمل على بيان وتوضيح دور عملية التحليل الائتماني ودورها الكبير في ترشيد عمليات الإقراض وبالتالي تخفيض حجم التعثر المصرفي، وكذلك دراسة (حسن، 2016) والتي درست مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي والأهمية الكبيرة لذلك، كما قام بتفصيله في أطره النظرية وربطه بالواقع والحلول العملية الباحث محمد (2013) في دراسته المحكمة و المنشورة الموسومة ب " التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج"،

ولما سبق بيانه فإنه تزايد أهمية التحليل المالي والاستخدام الإيجابي لكافة أدواته، وكذلك استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي باعتبارها أداة مهمة من الأدوات التي تُمكن من التخفيض أو الحد من حجم الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب التعثر المصرفي لعملاء التمويل والتسهيلات لديها(خديجة، 2016)؛

فالمديونيات المتعثرة لدى العملاء تؤدي إلى تجميد جزء كبير من أموال المصارف ما يسبب تعرض هذه المصارف لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة الممكن الحصول عليها من إعادة استثمار هذه الأموال إلى خسارة حقيقية تتمثل في هلاك الدين وعوائده، وتقليل قدرة هذه المصارف على زيادة معدل دوران الأموال لديها، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لمواردها وخفض مستوى الربحية لديهم؛ الأمر الذي يؤدي إلى تأثر الاقتصاد ككل، سواء بسبب انخفاض ربحية تلك المصارف أو بسبب تعثر وإفلاس من حصلوا على تلك التمويلات (سليمانى، 2016).

ونظراً للأهمية الكبيرة للتحليل المالي للبيانات المالية لطالبي التمويل من المصارف (حسن، 2016)، والدور الإيجابي الكبير للتحليل الائتماني في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف (إبراهيم وشقورة، 2015) والفعالية الكبيرة لكافة أدوات التحليل المالي ومناسبة كل أداة من تلك الأدوات لغرض مختلف وتلبية هدف من أهداف القائمين بعملية التحليل المالي لمؤسسة ما (كراجة وآخرون، 2006) وما يقع عليها من دور كبير في التنبؤ المبكر باحتمالية فشل العملاء طالبي الاقتراض ما يؤدي إلى خفض مخاطر تعثر هؤلاء العملاء (عبدالناصر، 2000)؛ فلقد تم تصميم العديد من الأدوات وكذلك النسب المالية والعديد من النماذج الإحصائية التي تستخدم لغرض التنبؤ بالفشل المالي لطالبي التمويلات لترشيد القرار الائتماني، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ ربحية وأموال المصارف سواء بالتحفظ عن منح هذا التمويل أو بزيادة التحوط والتشديد على الإجراءات والضمانات المتعلقة بمنح التمويل (حمزة وخير الدين، 2019).

كما استنتجت العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال المقدره الكبيرة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وخصوصاً نموذج (Z-score) على التنبؤ بالفشل المالي لدى المؤسسات طالبة الاقتراض لدى البنوك (فخاري، 2018)، كما قد أكدت العديد من الدراسات على مقدره النماذج المتعددة المصممة للتنبؤ بالفشل المالي على التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه (باجليدة والعبوثاني، 2020) كذلك ما أكدته دراسة (خضير

ومريم، 2019)، وبينت دراسات أخرى على وجود خصوصية لكل اقتصاد من الاقتصادات تتلاءم مع نموذج بعينه (سليمان، 2016) أو تدفع إلى تصميم نماذج خاصة لاقتصاد بذاته (Durcia, and Others، 2019)، أو لقطاع اقتصادي معين ضمن اقتصاد دولة بذاتها (Ogachi, and Others، 2020).

لذلك فلقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى اعتماد مانحي التمويل في المصارف الإسلامية اليمنية على دراسة وتحليل البيانات المالية واستخدام أدوات التحليل المالي الاستخدام الإيجابي الفعال، واستخدامهم للنماذج المعتمدة للتنبؤ بالفشل المالي، ومدى فاعلية هذه النماذج عند تطبيقها على البيانات المالية لعملاء هذه المصارف وقدرتها على الكشف المبكر للفشل والتعثر المصرفي؛ الأمر الذي يمكن الدارس من تحديد أدوات التحليل المالي المناسبة وكذلك النسب المالية المثلى والنموذج المالي الأمثل للتنبؤ بالفشل المالي الذي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالتعثر المصرفي بما يتناسب مع عملاء السوق المصرفية اليمنية؛ ما سيؤدي وبشكل كبير إلى تحسين معايير وآليات منح الائتمان لدى المصارف؛ ما يدفع نحو جودة القرار الائتماني وتخفيض حجم التعثر في المحافظ التمويلية لهذه المصارف، وتوسع المصارف في منح التسهيلات الائتمانية بناءً على قرارات مدروسة ومستوفية لأسس منح التسهيلات الائتمانية، وتعظيم ربحية هذه المصارف؛ وبالتالي تعزيز سمعتها في القطاع المصرفي ولدى الجمهور، وتعظيم حصصها السوقية.

مشكلة الدراسة:

في سبيل تحديد مشكلة الدراسة وكنتيجة للزيارات للمصارف الإسلامية اليمنية تم الوقوف على مشكلة من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها على وجه أخص ويعاني منها القطاع المصرفي اليمني بشكل عام وهي تعثر عملاء التمويلات أو ما يطلق عليه التعثر المصرفي؛ وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في متغيرات هذه المشكلة، وسيتم بحثها في هذه الدراسة؛ توصل الباحث إلى عدة

فجوات بحثية سيتم دراستها في هذا البحث، ونستطيع القول بأن الفجوة البحثية هي: مشكلة لم يوجد لها حل بعد أو منطقة لم يتم استكشافها أو دراستها في مجال البحث العلمي، حيث يمكن تحديد فجوة البحث العلمي (Research Gap) كآتي:

الفجوة الأولى: أثر التحليل المالي في تقليل التعثر المصرفي؛ ولغرض تحديد الفجوة تم تجميع عدة دراسات تناولت المتغير المستقل المتمثل في التحليل المالي وأثره على المتغير التابع التعثر المصرفي كما في دراسة (حسن، 2016) كذلك ما تم تناوله في دراسة (خديجة، 2016)، كما تطرقت إليه (دراسة البخيتي، 2013) وما توصلت إليه نتائج دراسة (أحمد والكسار، 2009) كذلك دراسة (مدني، 2009) التي بحثت في اثبات وجود علاقة بين الاعتماد على التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني وتقليل احتمالات التعثر، وكافة الدراسات التي تمت في هذا المجال - بحسب حدود علم الباحث - لكنها اقتصرت في دراستها على حصر التحليل المالي على أداة واحدة وهي التحليل بالنسب المالية ولم تتناول بقية الأدوات المعروفة للتحليل المالي ذات الأهمية الكبيرة مثل ما تم ذكره من قبل (عبدالناصر، 2000) وكذلك (كراجة وآخرون، 2006)؛ لذلك تبرز لنا هنا فجوة بحثية معرفية وتطبيقية غاية في الأهمية وهي دراسة أثر ودور كافة أدوات التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني وبالتالي خفض حجم التعثر المصرفي، كما تضاف إلى الفجوة المعرفية المتعلقة بالمتغير المستقل الأول هنا فجوة أخرى تتمثل في أنه تم دراسة كافة الدراسات السابقة وبحثها في سياق ثقافي مختلف ومع قطاعات اقتصادية أخرى وفي بلدان غير الجمهورية اليمنية.

الفجوة الثانية: العلاقة بين تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي والتقليل من احتمالات تعثر عملاء التمويل لدى المصارف الإسلامية اليمنية؛ حيث تناولت دراسات سابقة عديدة الدور المهم والفعال لاستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في التقليل من الفشل المالي والتعثر المصرفي مثل ما تم تناوله في دراسة (Altman, 1968) التي تمت على عينة من عملاء الاقتصاد الأمريكي وكافة الدراسات

والتحديثات اللاحقة التي قام بها الباحث (Altman) على تلك الدراسة والنموذج المستخرج منها، كذلك دراسة (Shirata, 2002) التي تمت على عينة من عملاء السوق المالية اليابانية وقامت بتصميم نموذج أثبتت فعاليته الكبيرة في تفسير حالات الفشل الحاصلة والتنبؤ بها قبل حدوثها، أيضاً ما أكدته دراسة (غرابية ويعقوب، 1987) كذلك نتائج الدراسة التي توصل لها (العماري وقصير، 2015)، لكن وللمطلع على تلك الدراسات التي تمت يجد أن جميعها بحثت استخدام تلك النماذج ودوره الإيجابي في التنبؤ بالفشل المالي لم تتطرق أياً من تلك الدراسات إلى الدور الإيجابي للنماذج في التنبؤ بالتعثر المصرفي أي أنها لم تعتمد على دراسة الفشل المالي من الناحية الائتمانية؛ حيث عملت كل تلك الدراسات على التنبؤ بالفشل المالي معتمدة على المعنى الاستثماري للفشل بحسب تعريف الباحث (Altman) وهو عدم مقدرة المؤسسة على تحقيق عائد منافس لعائد الصناعة (Altman, 1968) كما واعتمد باحثون آخرون على تعرف الفشل بأنه: تحقيق المنشأة لخسارة لسنتين متتاليتين (سليمان، 2016)، لكن في هذه الدراسة سيتم دراسة بحث وتحليل أثر ودور هذه النماذج على التنبؤ بالتعثر المصرفي من الناحية الائتمانية مستندة بذلك إلى التعريف الآخر الذي أورده الباحث (Altman) كذلك في تحديثاته اللاحقة على النموذج والذي تعتمد العمل به كافة المصارف كمييار لتعثر عملائها وهو عدم مقدرتهم على سداد الأقساط التمويلية مع فوائدها المستحقة في مواعيدها (سالم، 2014)؛ لذلك تنتج لنا الفجوة البحثية التي لم يتم دراستها من قبل والمتمثلة في دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي قبل حدوثه، كما أن هناك فجوة بحثية أخرى مصاحبة للفجوة المتعلقة بهذا المتغير وهي أن جميع الدراسات السابقة تم بحثها في سياق ثقافي مختلف ومع قطاعات اقتصادية أخرى ولم يتم التطرق للواقع اليمني إطلاقاً.

الفجوة الثالثة: هل يمكن الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي بصيغها الأساسية المعتمدة من التنبؤ بالتعثر المصرفي لعملاء التمويلات لدى المصارف الإسلامية اليمنية والتنبؤ به قبل حدوثه؛ حيث تناولت دراسات سابقة الدور الإيجابي لاستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي المعتمدة في التقليل من الفشل المالي

مثل ما تم تناوله في دراسة (باجليدة والعبثاني، 2020)، وكذلك دراسة (الفرا، 2017) التي درست عينة من الشركات المساهمة السعودية لصناعة الاسمنت و استنتجت جدوى ذلك وبنسب دقة كبيرة، كذلك دراسة (فخاري، 2018) التي تمت على عينة من عملاء البنوك التجارية الجزائرية وبينت نتائجها مقدرة نموذج (Z-score) على التنبؤ بفشلها وبنسب نجاح عالية، أيضاً ما أكدته دراسة (رمو والوتار، 2010) التي تمت على عينة من الشركات المساهمة العراقية، لكن وبالمقابل هناك دراسات أخرى تم عملها على عينة من العملاء في دول أجنبية وعربية أخرى وأثبتت عدم ملائمة نموذج (Z-score) للتطبيق في تلك الاقتصادات مثل دراسة (Durcia, and Others، 2019) التي عملت على تصميم نموذج خاص للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات في سلوفاكيا، كذلك دراسة (Ogachi, and Others، 2020) التي عملت على بناء نموذج لمجموعة من المنشآت المسجلة في السوق المالية في كينيا؛ كذلك ما دفع بعض الباحثين العرب إلى العمل على تصميم نماذج تستطيع التنبؤ بالفشل المالي والتعثر للمنشآت قبل حدوثه مثل ما قامت به الباحثة (الغصين، 2004)، وكذلك (غرايبة ويعقوب، 1987) ومن خلال الاطلاع على الشقين من الدراسات سواء المؤيدة أو المعارضة نجد فجوة بحثية وجب ردمها وهي بحث ودراسة مدى ملائمة هذه النماذج للتطبيق على المنشآت اليمنية، خصوصاً مع عدم وجود أية دراسة تطرقت للواقع اليمني، وهنا تتجسد لنا الفجوة البحثية ، والتي سيتم بحثها في هذه الدراسة على هيئة السؤال التالي: هل تقوم نماذج التنبؤ بالفشل المالي بالكشف المبكر عن التعثر المصرفي لدى عملاء التمويلات لدى المصارف الإسلامية اليمنية.

كما أنه ومن خلال تتبع والاطلاع على كافة الدراسات المذكورة سابقاً والتي تمت لغرض بحث وتحليل حجم التعثر المصرفي وأسبابه وآليات الحد منه وتخفيضه لا نجد أيّاً من تلك الدراسات تمت على القطاع المصرفي اليمني، لذلك سوف تقوم هذه الدراسة بمحاولة سد جزء من هذه الفجوة البحثية من خلال

دراسة دور وأثر متغيرات الدراسة المستقلة (أدوات التحليل المالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي) في خفض

حجم التعثر المصرفي لدى القطاع المصرفي اليمني وبشكل أخص لدى المصارف الإسلامية اليمنية.

وكون نشاط التمويل الذي تقوم به المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بصورة خاصة جوهر العمل

المصرفي، وهو رافد رئيس للتنمية الاقتصادية للبلاد، وعن طريقه تحصل المصارف على معظم إيراداتها؛

لذلك فإن قيام المصارف بإجراء دراسات ائتمانية تستند على تحليل مالي واقعي لوضع العميل واستخدام

فعال لنماذج التنبؤ بالفشل المالي للعملاء طالبي التمويل لغرض الكشف المبكر عن احتمالية فشلهم

وتعثرهم؛ يحمل إمكانية خفض حجم التعثر المصرفي لدى هذه المصارف، بمعنى أن المشكلة هي وجود

نسب عالية للتعثر المصرفي لدى المصارف الإسلامية اليمنية؛ مما أضعف من ربحيتها وقلل من ضمان

استمراريتها ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية نظراً لعدم اعتمادها على مخرجات التحليل المالي

وعدم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.

ومما سبق نستطيع القول بأن المشكلة الرئيسية للبحث هي وجود نسب عالية للتعثر المصرفي لدى

المصارف اليمنية؛ مما أضعف من ربحيتها وقلل من ضمان استمراريتها ومساهمتها في تحقيق التنمية

الاقتصادية نظراً لعدم اعتمادها على مخرجات أدوات التحليل المالي وعدم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل

المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.

لذلك فإننا نستطيع صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات الرئيسية الآتية:

1. إلى أي مدى تعتمد المصارف الإسلامية اليمنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المصرفي؟

2. ما هي أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المصارف الإسلامية اليمنية لترشيد القرار الائتماني؛

وخفض حجم التعثر؟

3. ما نوع العلاقة بين استخدام هذه المصارف لنماذج التنبؤ بالفشل المالي في دراسة طلبات عملاء

الائتمان والحد من التعثر المصرفي؟

4. ما هو دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي المعروفة والمستخدمة حالياً لدى هذه المصارف بالكشف

المبكر عن التعثر المصرفي لدى العملاء؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- 1) اختبار العلاقة بين التحليل المالي بكافة أدواته وخفض حجم التعثر المصرفي.
- 2) قياس مدى اعتماد المصارف الإسلامية اليمنية على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر المصرفي.
- 3) استنتاج حجم الدور الذي تقوم به كل أداة في سبيل تقليل حجم التعثر المصرفي.
- 4) اختبار العلاقة بين استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي.
- 5) قياس مستوى تطبيق المصارف الإسلامية اليمنية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إجراء الدراسات الائتمانية.
- 6) تحديد مدى ملاءمة تلك النماذج للتطبيق في السوق المصرفية اليمنية، بناءً على نتائج الدراسة التطبيقية على عملاء هذه المصارف.

أهمية الدراسة:

يمكننا التعرف على أهمية الدراسة لدور التحليل المالي واستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من حجم التعثر المصرفي في القطاع المصرفي اليمني بشكل عام؛ ذلك من خلال تقسيم هذه الأهمية بشقيها العلمي والعملي، وعلى النحو الآتي:

أ- الأهمية العلمية:

تتمثل أهمية هذه الدراسة العلمية في الآتي:

- 1) إيجاد إطار علمي يسعى إلى تغطية الموضوع من أغلب جوانبه وأسسها الفنية والفلسفية.

(2) المساهمة بتقديم إضافة معرفية وإثراء خصوصاً للمكتبة اليمنية؛ كون الدراسات التي تناولت دور التحليل المالي واستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر المصرفي في اليمن قليلة جداً وقد تكون منعدمة - بحسب حدود علم الباحث -.

(3) تغطية جوانب نظرية مهمة تتعلق بدور استخدام كافة أدوات التحليل المالي -وليس التحليل بالنسب المالية فقط - في ترشيد القرار الائتماني الأمر الذي يقلل من احتمالات تعثر العملاء لدى المصارف.

ب- الأهمية العملية: تتمثل أهمية هذه الدراسة العملية في الآتي:

(1) أنها تسلط الضوء على موضوع مهم ويتم ممارسته بشكل مستمر ودائم لدى المصارف، حيث أن منح الائتمان أو التمويل هو ركيزة أساسية ونشاط رئيس لديها.

(2) أن كافة المصارف تسعى إلى جودة القرار الائتماني؛ بالشكل الذي يقلل من احتمالات التعثر؛ الأمر الذي يحتم عليها الالتزام بالاستخدام الإيجابي للتحليل المالي للبيانات المالية للعملاء بكافة أدواته، والتطبيق الفعال لنماذج التنبؤ بالفشل المالي.

(3) التأكد من مدى التزام تلك المصارف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية، وتحديد الأهمية النسبية لكل متغير من متغيرات نموذج التنبؤ بالفشل المالي.

(4) تزويد القائمين على الائتمان لدى هذه المصارف بأهم أدوات التحليل المالي الواجب استخدامها عند إجراء الدراسة الائتمانية لترشيد القرار الائتماني.

(5) تحديد النسب المالية المثلى التي تمكن من التنبؤ بالتعثر المصرفي لعملاء التمويلات لدى المصارف الإسلامية اليمنية.

(6) توفير البيانات والمعلومات التي تمكن المصارف من تبني استخدام نموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي لدى عملائها؛ وترشيد قراراتها الائتمانية.

فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين استخدام المصارف الإسلامية اليمينية لأدوات التحليل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي.

وينتج عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف للتحليل المالي بالنسب وتقليل حجم التعثر المصرفي.
2. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها وتقليل حجم التعثر المصرفي.
3. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف للموازنات النقدية التقديرية وتقليل حجم التعثر المصرفي.
4. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف لتحليل التعادل وتقليل حجم التعثر المصرفي.
5. توجد علاقة بين مقارنة تلك المصارف للقوائم المالية لسنوات مختلفة وتقليل حجم التعثر المصرفي.
6. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف لمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي وتقليل حجم التعثر المصرفي.
7. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف للتحليل الهيكلي وتقليل حجم التعثر المصرفي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين استخدام المصارف الإسلامية اليمينية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي.

الفرضية الثالثة: تكشف نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة على البيانات المالية لعملاء المصارف الإسلامية اليمينية عن التعثر المالي قبل حدوثه.

منهجية الدراسة:

بناءً على طبيعة المشكلة البحثية ولغرض إثراء الموضوع علمياً، فإنه سيتم استخدام المنهجية الوصفية التحليلية؛ حيث سيتم تجميع وتلخيص الأساس النظري المتعلق بالمسألة البحثية من المصادر الثانوية (الدراسات السابقة، الكتب، البيانات المالية المنشورة وغير المنشورة، الدوريات والتقارير المنشورة وغير المنشورة، المقالات العلمية، ...) لغرض تقديم صورة نظرية كافية، وفيما يتعلق بالجانب العملي سيتم التأكد من فروض الدراسة من خلال الآتي:

1. توزيع الاستبانة المُعدة على عينة البحث بعد تحكيمها؛ لكي نتعرف على مدى اعتماد المصارف اليمنية على التحليل المالي ونتأجه عند اتخاذ القرار الائتماني، وما إذا كان أفراد العينة البحثية يستخدمون نماذج التنبؤ بالفشل المالي من عدمه، وما هي قناعتهم وخبراتهم المعرفية حول هذه الأداة الهامة من أدوات التحليل المالي والجدوى المتوقعة منها حتى إذا لم تكن المصارف التي يعملون بها تعتمد استخدامها، كذلك تحليل واستنتاج آراء العينة البحثية حول مدى أهمية الاعتماد على التحليل المالي واستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

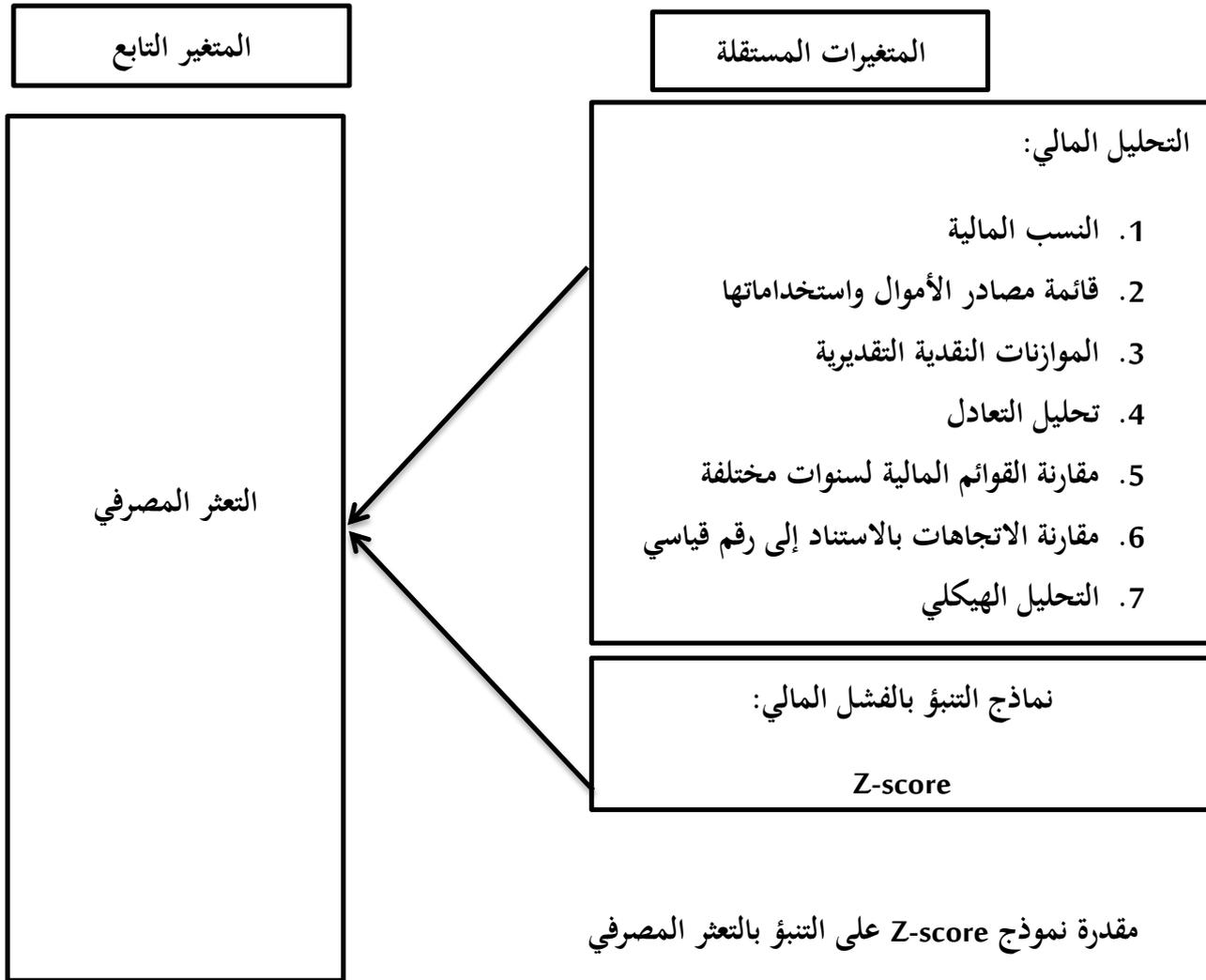
2. تطبيق نموذج التنبؤ بالفشل المالي، وسيتم تطبيق النموذج الأكثر شيوعاً واستخداماً وهو (نموذج آلتمان 1968) بكافة التحديثات اللاحقة عليه أو ما يعرف بنموذج (Z-score) على بيانات مالية لمجموعة من العملاء المتعثرين وغير المتعثرين لدى تلك المصارف -عينة الدراسة- ومن قطاعات اقتصادية مختلفة لغرض التأكد من مدى فعالية هذا النموذج في التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي للعملاء.

في حال تبين لنا عدم مقدرة النموذج المطبق من التنبؤ بالفشل المالي لهؤلاء العملاء؛ سيتم استخدام المنهج التحليلي الكمي؛ حيث سنقوم بتحليل المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من القوائم

المالية لعملاء العينة البحثية؛ لغرض إيجاد الدلالات والعلاقات فيما بينها وصولاً إلى نموذج قياسي يمكن من خلاله قياس التعثر المصرفي - لعملاء المصارف الإسلامية اليمنية - والتنبؤ به قبل حدوثه.

النموذج المعرفي للدراسة:

شكل رقم (1) يبين النموذج المعرفي للدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

تعريف متغيرات الدراسة:

بناء على الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة بالبحث والتحليل؛ فلقد تم تبني التعريفات

الآتية:

1. التحليل المالي: معالجة للبيانات المالية المتاحة للحصول على معلومات لاتخاذ القرارات وتقييم

أداء المؤسسات. (مطر و آخرون، 2002، ص 151).

ويتضمن ذلك استخدام كافة أدوات التحليل المالي التالية حسب تصنيف وتعريف (عبدالناصر، 2000) و (كراجة وآخرون، 2006):

- **التحليل المالي بالنسب:** تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقتها ببعضها البعض، أو الاستناد إلى معايير أخرى محددة.
- **قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:** وتعنى بالتعرف على طرق الحصول على الأموال وطرق استخدامها خلال فترة زمنية محددة.
- **الموازنات النقدية التقديرية:** تعمل على تحديد المواعيد المتوقعة لتدفق الأموال إلى المنشأة ومنها، وحجم الأموال التي ستحتاج إليها.
- **تحليل التعادل:** تهدف إلى تحديد حجم المبيعات اللازمة لكي تصل المنشأة إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر، أو التخطيط لعدد الوحدات الواجب بيعها.
- **مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة:** تبين هذه الأداة التغييرات في كل بند من بنود القوائم المالية من سنة إلى أخرى لمعرفة النمو أو التدهور.
- **مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي:** تعمل على قياس التغييرات الحاصلة في بنود القوائم المالية على مدى أكثر من سنتين وذلك لتقادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى.
- **التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم (التحليل الهيكلي):** تبين التركيب الداخلي للقوائم المالية من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين هما مصادر الأموال واستخداماتها.

2. نماذج التنبؤ بالفشل المالي: نماذج كمية ثبت من خلال تجربتها على مجموعة من المنشآت أنه

يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات تعثر تلك المنشآت. (خضير، ومريم، 2019)

3. التعثر المصرفي:

يعرفه البنك المركزي اليمني في تعامله وتقاريره المنشورة بأنه: عدم قدرة المتعامل المدين على سداد الأقساط التمويلية بحسب اتفاقية القرض المبرمة مع المصرف ولمدة تتجاوز 356 يوماً. (سالم، 2014)

مجتمع وعينة الدراسة:

بما أننا سنناقش المشكلة البحثية بالتطبيق على المصارف الإسلامية اليمنية؛ فإن مجتمع البحث سيضم جميع صانعي السياسة الائتمانية ومتخذي القرار الائتماني ومختصي الائتمان في المصارف الإسلامية اليمنية؛ لذلك سيتم حصر جميع الموظفين ذوي العلاقة بموضوع الدراسة في المصارف الإسلامية اليمنية لاعتبارهم عينة بحثية، كما سيضم مجتمع البحث أيضاً عملاء التمويلات لدى المصارف الإسلامية اليمنية في أمانة العاصمة.

أما عينة البحث فإنه نظراً للاضطرابات السياسية والأمنية الحاصلة في البلاد وصعوبة التنقل في كافة ربوع الوطن، وامتناع أو عدم تعاون بعض المصارف الإسلامية العاملة بصورة رسمية مع الباحث - لأسباب سياسية وأمنية خارجة عن إرادتها- وعدم قبولهم تزويد الباحث بالبيانات اللازمة أو الإجابة على الاستبانة المعدة للبحث؛ فإننا نستطيع القول هنا بأن العينة تم اختيارها كعينة عمدية قصدية؛ أي أن الدارس استخدم الأسلوب العمدية في اختيار العينة البحثية لغرض تحقيق أهداف الدراسة؛ واختار المصارف الإسلامية اليمنية التي تلبى احتياجات الدراسة التطبيقية وأبدت تعاونها مع الدارس؛ لذلك فقد تمثلت عينة الدراسة في جميع مختصي منح والرقابة ومراجعة الائتمان في الإدارات العامة للمصارف الإسلامية اليمنية بكافة مستوياتهم الإدارية (العليا، الوسطى، التنفيذية) إضافة إلى موظفي ورؤساء أقسام التمويل في جميع فروع تلك المصارف الإسلامية في أمانة العاصمة والبالغ عددهم (250) موظفاً (30 موظفاً كعينة استطلاعية، 220 موظفاً كعينة بحثية رئيسية). كما ستشمل عينة البحث الثانية القوائم المالية لعدد (30) عميلاً من عملاء التمويلات لدى المصارف الإسلامية، وهم الذين منحوا سقوفاً ائتمانية

في العام 2015م، حيث سيتم تطبيق نموذج التنبؤ بالفشل المالي على القوائم المالية المقدمة من قبل هؤلاء العملاء عند تقديمهم لطلب الحصول على السقوف الائتمانية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: بالحديث عن المواضيع التي سيتم التطرق إليها في هذه الدراسة فإنه سيتم تحليل ومناقشة -بشكل مفصل- كلاً من: (أدوات التحليل المالي - نماذج التنبؤ بالفشل المالي) ومدى الاعتماد عليها واستخدامها في هذه المصارف عند إجراء الدراسات الائتمانية لطالبي التمويل والمزايا المحققة من قيامهم بذلك.

الحدود المكانية: المصارف الإسلامية اليمنية (بنك التضامن، بنك سبأ الإسلامي، بنك اليمن والكويت الإسلامي).

الحدود البشرية: هم جميع مختصوا الائتمان والرقابة ومراجعة الائتمان في الإدارات العامة لهذه المصارف بكافة مستوياتهم الإدارية (العليا، الوسطى، التنفيذية)، إضافة إلى موظفي ورؤساء أقسام التمويل في جميع فروع تلك المصارف الإسلامية، والبالغ عددهم (250) موظفاً.

الحدود الزمانية: ستقتصر الدراسة على تحليل البيانات المالية للقطاع المصرفي اليمني والتعثر وكذلك مصارف العينة الدراسية لستة أعوام (2010-2015) كونه بعد هذه الفترة لم يصدر البنك المركزي أية تقارير أو بيانات مالية، كما سيتم تحليل البيانات المالية لعملاء عينة الدراسة للفترة الزمنية (2013 - 2014) التي قُدمت للمصرف للحصول على تسهيلات ائتمانية، باعتبارها كافية لنتمكن من تطبيق نموذج التنبؤ بالفشل المالي على القوائم المالية لعملاء العينة البحثية، كذلك لأن هذه الفترة كانت شبه مستقرة مقارنة بالفترة السابقة أو اللاحقة لها والتي شهدت فيها البلاد ولا تزال تشهد اضطرابات سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة.

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة Beaver (1966)

تعتبر هذه الدراسة من أوائل وأهم الدراسات التي عملت على إيجاد نسب ومؤشرات مالية معينة يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل الشركات؛ حيث أجريت الدراسة على عينة من 79 شركة فاشلة، و79 شركة غير فاشلة متساوية في مجمل الأصول ونوع الصناعة في الفترة (1954م - 1964م)، واعتمد الباحث على معيار واضح للفشل وهو إفلاس الشركة؛ أي عدم قدرتها على سداد التزاماتها أو التخلف عن دفعها لأرباح الأسهم الممتازة، ولقد استخدم (Beaver) 30 نسبة مالية قام بتصنيفها في ست مجموعات كالآتي: (التدفق النقدي، صافي الربح، الالتزامات إلى مجموع الأصول، الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، الأصول السائلة إلى الالتزامات المتداولة، معدل الدوران)، (Beaver, 1966)

وبعد قيامه باختبار نسبة واحدة من كل مجموعة لتحليلها باستخدام نموذج الانحدار البسيط؛ توصل إلى أنه يمكن التنبؤ بفشل الشركات قبل خمس سنوات من الفشل باستخدام النسب التالية: (التدفق النقدي إلى إجمالي المطلوبات، صافي الربح إلى إجمالي الأصول، إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول).

ثم بعد ذلك في العام (1968) قام الباحث بإجراء دراسة أخرى حلل فيها 14 نسبة مالية وتوصل إلى النتائج التالية (الغصين، 2004، ص 54): (أن النسب المالية التي تقيس الأصول غير السائلة أفضل من نسب الأصول السائلة في قدرتها على التنبؤ بالفشل في المدى القصير، أفضل نسب الأصول غير السائلة للتنبؤ بفشل الشركات هما نسبة التدفق النقدي إلى مجموع المطلوبات ونسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول، تتميز الشركات الفاشلة بانخفاض مخزونها مقارنة مع الشركات الناجحة، هناك بعض نسب الأصول السائلة أفضل من نسب الأصول المتداولة مثل نسبة الأصول

السريعة ونسبة صافي رأس المال العامل؛ حيث أن نسبة النقدية أفضل من نسبة الأصول المتداولة ونسبة الأصول السريعة من حيث مقدرتها على التنبؤ بفشل الشركات).

2. دراسة Altman (1968)

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي أجريت في مجال التنبؤ بالفشل المالي للشركات؛ حيث أنها تُعبر عن أول عملية لتصميم نموذج من عدة نسب مالية مجتمعة و يعتمد على التحليل التمييزي بين عدة متغيرات، ويعتبر هذا النموذج هو الأساس والمنطلق الذي اعتمد عليه الكثير من الباحثين فيما بعد كما يعتبر أساساً لكثير من نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تم إعدادها من قبل مجموعة كبيرة من الباحثين؛ حيث قام الباحث Altman بإجراء الدراسة على 33 شركة غير مفلسة و33 شركة مفلسة خلال الفترة (1946م-1965م) وكلا المجموعتين متساويتان في نوع الصناعة وحجم الأصول، وقام باختبار وتحليل 22 نسبة مالية؛ وتوصل الباحث إلى أن أهم النسب المالية التي يمكنها التنبؤ بإفلاس الشركات ما يلي (Altman, 1968): (نسبة رأس المال / إجمالي الأصول، ونسبة الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول، وكذلك نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول، ونسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين / القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات، وأخيراً نسبة المبيعات / إجمالي الأصول).

وكان النموذج قادراً على التنبؤ بفشل الشركات بنسب دقة مرتفعة وصلت إلى 95% في السنة الأولى التي تسبق الفشل، و72% في السنة الثانية، و48% في السنة الثالثة، و29% في السنة الرابعة، و36% في السنة الخامسة قبل الإفلاس (الغصين، 2004، ص 55).

3. دراسة (1977) Narayanan, Haldeman, Altman

هذه الدراسة هدفت للوصول إلى نموذج للتنبؤ بفشل الشركات سمي نموذج (Zeta) حيث أن الباحثين قاموا بأخذ عينة مكونة من 53 شركة أفلسن و 58 شركة غير مفلسة خلال الفترة (1969م - 1975م) واستخدم الباحثون هنا طريقتين للتليل هما التليل التمييزي الخطي (Linear)، وطريقة التليل التمييزي التربيعي (Quadratic)، وتم تليل 28 نسبة مالية للبيانات المالية المستخرجة من قوائم تلك الشركات المالية؛ وقد توصل الباحثون إلى نموذج يتكون من 7 نسب مالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهي: (نسبة الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول، ونسبة الخطأ المعياري لتقدير الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول، وكذلك نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين خلال الخمس السنوات / إجمالي رأس المال، وأيضاً لوغاريتم إجمالي الأصول الملموسة، ونسبة التداول، وكذلك لوغاريتم معدل تغطية الفوائد، وأخيراً نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول الملموسة)؛ وكانت دقة التنبؤ في كلا النموذجين الخطي والتربيعي بنسبة 96.2% في السنة الخامسة قبل الإفلاس (العصين، 2004، ص 59).

4. دراسة غرايبة ويعقوب (1987)

أجرى الباحثان دراسة للوصول إلى نموذج للتنبؤ بفشل الشركات في عام (1987)، تم إجراء الدراسة على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية من خلال تليل 30 نسبة مالية لعينة الشركات التي بلغت 20 شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي، 10 منها قد سبق تعثرها، و 10 غير متعثرة خلال الفترة (1981-1985)، ولقد عرّف الباحثان الشركة المتعثرة بأنها التي حققت خسائر على مدى عامين متتاليين واستخدما أسلوب التليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، ولقد توصل الباحثان إلى نموذج يتكون من ستة نسب مالية يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل الشركات، كما يلي: (نسبة المبيعات / إجمالي

الأصول، ونسبة المبيعات / حقوق المساهمين، وكذلك نسبة صافي الربح / إجمالي الالتزامات، وبعد ذلك نسبة حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات، ونسبة حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة، وأخيراً نسبة التدفق النقدي / إجمالي الأصول). (محمد، 2017، ص 8)، وقد بلغت دقة النموذج في التنبؤ بتعثر الشركات 100% في السنة التي تم تطوير النموذج فيها، و 94,4% في السنة الثانية، و 93,75% في السنة الثالثة، و 73,3% في السنة الرابعة قبل الفشل.

5. دراسة Sulaiman (2001):

قام الباحث في دراسته بتحليل البيانات المالية لمجموعة من الشركات المصنفة الى فئتين فئة الشركات العاملة والناجحة وفئة الشركات التي تخضع لحراسة قضائية بسبب تدهور أوضاعها المالية أي انها آيلة إلى الفشل، وكانت نتيجة تحليله للقوائم المالية أن هناك 3 نسب رئيسية يمكن من خلالها التنبؤ بوضع الشركات واحتمالية فشلها وهي نسبة المديونية، نسبة تغطية الفوائد، معدل دوران إجمالي الأصول، وبلغت مقدرة تلك النسب على التنبؤ بالفشل 80%. (Sulaiman, 2001)

6. دراسة Shirata (2002)

حيث قامت الباحثة بتطوير نموذج للتنبؤ بالنجاح أو الفشل للمنشآت، اعتماداً على دراسة عينة من المنشآت اليابانية تضم (10,457) منشأة مفلسة، و (30,421) منشأة غير مفلسة وتناولت في دراستها (72) مؤشراً مالياً، وخلص إلى نموذج يسمى (SAF, 2002)، ووفق هذا النموذج فإن المنشآت التي تكون قيمة النموذج لديها أكبر من (0,26) تعد معرضة للإفلاس، وقد فسر هذا النموذج (77,2%) من حالات الإفلاس، والمعادلة التي تحدد هذا النموذج هي (Shirata, 2002):

$$SAF = 0.0104 X1 + 0.268 X2 + 0.0661 X3 + 0.0237 X4 + 0.7077$$

حيث إن:

$X1 =$ الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات $X2 =$ صافي الدخل قبل الضريبة / إجمالي الموجودات

$X3 =$ (معدل دوران المخزون) = المبيعات / المخزون $X4 =$ مصروف الفائدة / المبيعات

وقد قامت الباحثة بتطوير نموذجها إلى نموذج أكثر دقة في التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت؛ وبحسب النموذج المطور (Z) المقدم من الباحثة الذي تمكنت من خلاله من التنبؤ بنسبة (86,14%) من حالات التعثر؛ فإن المنشآت التي تقل فيها قيمة (Z) لديها عن (0,38) يرتفع فيها احتمال الإفلاس.

7. دراسة الغصين (2004)

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة، حيث عمدت الباحثة في هذه الدراسة من خلال التحليل اللوجستي إلى التعرف على المزيج الأنسب والملائم للنسب المالية الواجب استخدامها في قطاع المقاولات في غزة لغرض التنبؤ بالفشل المالي، ومن أهم ما أوصت به الباحثة هو ضرورة إيلاء التحليل المالي الأهمية الكبيرة في دراسة عملاء التمويلات، وأوصت أيضاً بضرورة تحري الدقة والمصادقية في إعداد البيانات المالية من قبل العملاء وأن يتم تدقيقها من قبل مدققين خارجيين. (الغصين، 2004)

8. دراسة الطراونة (2005)

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤشرات والمعايير المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية في تحليلاتها الائتمانية لتحديد مدى جدارة العملاء وقدرتهم على سداد القروض، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية المستخدمة. أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الإدارات المختصة بمنح الائتمان في البنوك التجارية تستخدم مجموعة من المعايير والمؤشرات التقييمية المالية والمحاسبية

والاقتصادية والتسويقية، وقد كانت المؤشرات المالية والمحاسبية ذات أهمية كبيرة نسبياً مقارنة مع غيرها من المؤشرات، كما بينت الدراسة بان هناك علاقة إيجابية بين كل من مؤشرات التقييم وأهلية العميل وقدرته على سداد القروض، كما تضمنت الدراسة عدة توصيات أهمها: ضرورة دراسة مدى كفاءة الإدارة لدى العميل طالب الائتمان، وضرورة توافر الكوادر البشرية المصرفية المتخصصة القادرة على إجراء التحليل الائتماني السليم، وضرورة أن تقوم إدارة التسهيلات في البنك بالتركيز على سمعة العملاء والاستعلام عنهم بوسائل مختلفة ومن مصادر متنوعة. (الطراونة، 2005)

9. دراسة أنجرو (2007)

سعت هذه الدراسة إلى بيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، حيث استنتجت الباحثة أن قرار الائتمان السليم يؤدي الى تكوين محفظة تمويلية ذات جودة عالية و ينتج ذلك من خلال الاعتماد على تحليل ائتماني دقيق للبيانات المالية لطالبي التمويلات، وأن عدم قيام المصارف بذلك قبل منح التمويل يؤدي الى تفاقم أزمة الديون المتعثرة. (انجرو، 2007)

10. دراسة الطويل (2008)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، وقد أجريت دراسة ميدانية على 65 موظفاً يعملون في المصارف المحددة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المصارف التجارية الوطنية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وأن هذه المصارف لا تستخدم نماذج التنبؤ بالتعثر بشكل فعال، كما خرج الباحث في هذه الدراسة بعدة توصيات لعل أهمها ضرورة قيام المصرف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي وخصوصاً في مجال

التنبؤ بالتعثر، وتدريب الموظفين على استخدام نموذج تنبؤ بالتعثر المالي يراعي الظروف والمتغيرات في القطاع المصرفي الفلسطيني يمكن من خلاله التنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعه. (الطويل، 2008)

11. دراسة أحمد والكسار (2009)

أشارت الدراسة إلى أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي ودورها وأهميتها في تقييم الأداء للشركات وذلك من خلال تطبيق عملي لعدد من الشركات، وتوصل الباحثان إلى نتائج مهمة منها تقارب النتائج بين قيمة الأداء المالي للشركات وقيمة الفشل المالي للشركات، وإمكانية استخدام النتائج وعرضها في الأسواق المالية للاستفادة منها. (أحمد والكسار، 2009)

12. دراسة مدني (2009)

كانت هذه الدراسة بعنوان الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية، ويجدر بنا الإشارة إلى أنه كان من ضمن الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة بيان ومناقشة الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية للتحليل المالي والائتماني وأثر ذلك في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية، حيث أن من أبرز المشاكل التي سُلط عليها الضوء في هذه الدراسة تلك التي تواجه القرارات في مجال التمويل؛ حيث لا تتوفر المؤشرات السليمة لاتخاذ القرار الائتماني والتمويلي السليم والرشيد، حيث كانت من أحد الفرضيات الرئيسية التي سعت الدراسة لاختبار صحتها هو ما يتعلق بمدى كون تلك المؤشرات المالية تساعد المقرضين في اتخاذ قرار التمويل المناسب حول اقراض تلك المنشأة من عدمه، واستنتجت تلك الدراسة عدة استنتاجات كانت أهمها انه كلما توافرت معلومات ومؤشرات أكثر فان هذا اكثر ملائمة لاتخاذ جميع القرارات سواء كانت تمويلية او استثمارية. (مدني، 2009)

13. دراسة رمو والوتار (2010)

سعت هذه الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل من خلال تطبيق نموذج التمان على عدد من الشركات المساهمة العراقية، حيث تمثلت مشكلة البحث في عدم وعي الشركات المساهمة العراقية والمستثمرين وغيرهم بمخاطر تعرض الشركات للفشل في المستقبل، وتم تطبيق النموذج على عينة مكونة من 17 شركة عراقية مساهمة التي تم الحصول على البيانات الخاصة بها، وتم التوصل الى نتيجة رئيسية مفادها دقة نموذج التمان في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، كما أوصت الدراسة بضرورة استخدام نموذج التمان في تقييم أداء الشركات. (رمو و الوتار، 2010)

14. دراسة فليفل (2013)

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها (ان أداء الشركات يحدد إذا كانت الشركات مفلسة او غير مفلسة) وتنقسم هذه الفرضية الى الفرضية الفرعية الآتية وهي:

أن أداء المنظمات وكفاءة الادارة يؤثر على إفلاس منظمات الاعمال، ويميز النموذج المستخدم منظمات الاعمال المفلسة والآخرى غير المفلسة قبل سنتين من الإفلاس. هدف هذا البحث الى دراسة أداء الشركات (عينة البحث) من خلال مجموعة من النسب المالية الموجودة في الميزانية العمومية وكشف الدخل لتحديد ما اذا كان نشاط الشركة يؤدي الى الفشل المالي والافلاس أم إلى ازدهار الشركة، واستنتج الباحث أن الشركات المتعثرة تعمل على تجميد جزء من أموال البنوك المانحة للقروض نتيجة لعدم قدرتها على سداد ما بذمتها من أموال وفوائد عليها مما يؤدي الى خسارة البنوك المانحة نتيجة لذلك، كما وأن هناك ظهور بوادر التعثر المالي والفشل في الشركات العراقية منذ سنة تحليله بسبب سوء الادارة في استخدام ادوات التنبؤ بشكل فاعل، وقد استنتجت هذه الدراسة أن نموذج (Z-score) نموذج متميز للتنبؤ حيث يعطي نتائج عالية الدقة في احتمال افلاس الشركات، كما أوصى الباحث بضرورة استخدام نموذج

(Z-score) للتنبؤ بإفلاس قبل حدوثه بفترة زمنية تسمح لإدارة الشركة والجهات الرقابية باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الامر قبل حدوثه. (فيلفيل، 2013)

15. دراسة البخيتي(2013)

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الاستفسار التالي: ما هي طبيعة وحجم الديون المتعثرة وأسبابها في البنوك الإسلامية اليمنية، وما هي العوامل المؤثرة فيها وسبل معالجتها، والحلول المقترحة لها؛ حيث أن من أهم النتائج التي خرج بها الباحث بعد دراسة المشكلة عملياً والاستفسار من أصحاب الاختصاص في البنك محل الدراسة والبحث ما يفيد عدم قيام المعنيين في البنك بمراجعة مركزية المخاطر وحركة حساب العميل في البنوك الأخرى، كذلك عدم توثيق الضمانات المرهونة لصالح البنك حسب الأصول، كما انه ومن الأسباب الرئيسة والمؤدية للتعثر عدم قيام المعنيين في البنك بزيارة المشروع محل التمويل قبل منح التمويل للعميل، مما يعكس صورة غير حقيقية عن العميل ووضع المالي، كما أن العملاء غالباً ما يقدمون بيانات مالية غير مدققة حسب الأصول؛ ما يعني عدم قدرة المصارف من تحليل هذه البيانات وعدم إمكانية الاعتماد عليها مما يؤول بمشاريعهم في النهاية إلى خسارة تؤدي بهم إلى الإفلاس، وبالتالي صعوبة تسديد الديون للبنك، كما أن هناك أسباب تتعلق بمختصي منح الائتمان في تلك البنوك وهو عدم توافر المهارات الفنية لبعض مسؤولي إدارة الائتمان في مجالات المحاسبة والتحليل المالي والتخطيط، وإعداد التقارير وإصدار التعليمات والقرارات؛ كما أن الباحث قدم عدة توصيات لعل أهمها ما يتعلق ضرورة الدقة والتحري في دراسة وتحليل البيانات المالية للعملاء، مع إلزامهم بعمل ميزانيات سنوية وحسابات ختامية معتمدة من قبل محاسبين قانونيين معتمدين، كذلك توثيق الضمانات المرهونة لصالح البنك حسب الأصول، والمراجعة الدورية لمعايير منح الائتمان وفترات التمويل بما يراعي التغييرات في الظروف الاقتصادية والسياسية، كما أكد الباحث على أهمية قيام المعنيين في البنك بمراجعة مركزية

المخاطر (الاستعلام المصرفي)، وحركة حساب العميل في البنك والبنوك الأخرى قبل عملية تمويله، وكذلك الإشارة إلى أهمية القيام بزيارة مشاريع العملاء قبل منحهم التمويل. (البخيتي، 2013)

16. دراسة الحميري (2013)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الضوابط والمحددات التي تؤثر على القرار الائتماني وعلى السياسات الائتمانية المعمول بها في بنك سبأ الإسلامي — البنك محل الدراسة — مقارنة بالمحددات والمعايير والضوابط الشائع استخدامها لدى البنوك وكذلك الأسس النظرية لاتخاذ القرار الائتماني، وقد توصل الباحث من خلال نتائج الدراسة والتحليل إلى عدة استنتاجات؛ أهمها أن المحددات الرئيسية لاتخاذ القرار الائتماني في المصرف وحسب أهميتها النسبية لدى أفراد العينة هي كما يلي: (أولاً: العوامل الخاصة بموضوع الائتمان، ثانياً: العوامل الخاصة بالمصرف، ثالثاً: العوامل الخاصة بالعميل)، كما توصلت الدراسة إلى أن النموذج الائتماني المستخدم في المصرف هو نموذج الائتمان المعروف بـ(5C's)، وأنه يتم الأخذ بكافة عناصر هذا النموذج، كما أثبتت الدراسة أنه ومن بين العناصر والمعايير السبعة للنموذج الائتماني المُحدث من نموذج الـ(5C's) والمعروف بـ(7C's) لا يتم الأخذ بالاعتبار أحد العناصر المضافة حديثاً لهذا النموذج وهو عنصر تكلفة التمويل؛ وبناء عليه فإنه يتم إيلاء عناصر هذا النموذج الائتماني الأهمية حسب التسلسل التالي: (العوامل والضوابط العقائدية، العوامل المتعلقة بمقدرة العميل، العوامل المتعلقة برأسمال العميل وقدرته على توليد الأرباح، العوامل المتعلقة بشخصية العميل، العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من العميل، العوامل المتعلقة بالظروف المحيطة). (الحميري، 2013)

17. دراسة المدومي (2013)

سعت هذه الدراسة وبشكل رئيس إلى التعرف على مدى تطبيق البنوك لمعايير منح الائتمان عند اتخاذ قرارات منح الائتمان وكذلك محاولة التعرف على المعايير الأكثر تطبيقاً في البنوك عند منح الائتمان، ومعرفة التأثير المباشر وغير المباشر لتطبيق المعايير على مستوى المخاطرة، ومعرفة المعايير الأكثر تأثيراً على مستوى المخاطرة، وكذلك عملت على بيان مدى اعتماد البنوك على معايير منح الائتمان في إدارة المخاطر الائتمانية وترشيد القرارات الائتمانية وفي تشكيل محفظة الائتمان؛ غير أنه بسبب توسع وتشعب أهداف الدراسة التي لم تكن الدراسة كافية للإلمام بها، فإن الباحث لم يغط كافة أهداف البحث بالشكل المطلوب وإنما تركز اهتمامه في التعرف على طبيعة العلاقة بين المعايير المتخذة عند منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرار الائتماني، لذلك فإن أهم ما خرجت به الدراسة من نتائج هو وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير منح الائتمان وبين مستوى المخاطرة الائتمانية. (المدومي، 2013)

18. دراسة سليمان (2015)

عملت الباحثة على اختبار قدرة النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات الصناعية الجزائرية على الكشف عن التعثر المالي قبل حدوثه بفترة معينة، لتمكن كل مؤسسة من البحث عن بدائل ملائمة لتفادي مشكلة الإفلاس. حيث تم تطبيق نموذج (Sherood) على عينة من 30 مؤسسة نصفها متعثر وأخرى سليمة وذلك اعتماداً على البيانات المالية لتلك المؤسسات للعام 2013م، واستطاع النموذج على التنبؤ بالتعثر المالي بنسبة 70% قبل حدوثه. (سليمان، 2015)

19. دراسة عماري (2015)

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد طريقة علمية تسمح بالكشف المبكر عن المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركات، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة عملية تقييم الأداء المالي باستعمال مجموعة من النسب والمؤشرات المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه توجد نسبتان من أصل خمس عشرة نسبة تم تجربتها لها القدرة على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات السليمة، تتمثل في كل من نسبة العائد على الأصول، ونسبة دوران رأس المال. (عماري، 2015)

20. دراسة العمار وقصيري (2015)

هدفت هذه الدراسة ومن خلال استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي إلى التعرف على الاحتمال المستقبلي للفشل المالي للشركة المدروسة، وأن هذه النماذج تبنى أساساً على مجموعة من النسب المالية التي تشكل بمجموعها مؤشراً يمكن الاسترشاد به لتقييم احتمالات التعثر المستقبلي، وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه على الرغم من أهمية معيار عدد النسب وتنوعها ومعيار دقة التنبؤ في العام الأول باحتمالات الفشل، فإن معيار حجم العينة التي اختبر فيها النموذج يبقى الأهم، كونه يمنح مصداقية أكبر للنموذج وهو ما يتوفر في نموذج (Shirata,2002) للتنبؤ بالفشل المالي كونه أكثر ملاءمة للبيئة السورية؛ إذا أنه لم تتوافر أية نماذج محلية، مع التأكيد على ضرورة البحث عن نموذج خاص للتنبؤ بالفشل المالي واختباره على عينة من الشركات السورية، وأن يستعان في إعداد هذا النموذج بنموذج (Altman,1968) لأنه شكل منطلقاً للكثير من النماذج السابقة، ونموذج (Shirata,2002) لأنه من أحدث النماذج، إضافة إلى استناده بالأساس على نموذج (Altman). (العمار وقصيري، 2015)

21. دراسة حسن (2016)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر التمويل المصرفي، كما هدفت إلى معرفة الأسباب التي تؤدي إلى التعثر المصرفي، وكذلك أهمية التحليل المالي في الحد من مشكلة التعثر المصرفي، وتوصلت الباحثة لعدد من النتائج أهمها، أن عدم الإفصاح التام للمعلومات المحاسبية من قبل الجهات التي تطلب التمويل المصرفي يزيد من خطر تعثر التمويل، كما أن أهم توصيات الباحثة في هذه الدراسة تتعلق بضرورة أخذ الضمانات الكافية عند منح التمويل والمتابعة اللصيقة للعمليات الاستثمارية والتنفيذ السليم للصيغ الاستثمارية والالتزام بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي، كما أوصت الباحثة بضرورة توافر نظام فعال في المصارف لضبط ورقابة عمليات التمويل للحد من تعثر المصارف. (حسن، 2016)

22. دراسة خديجة (2016)

حيث بحثت الدراسة في أطروحتها للدكتوراه عن أهم العوامل التي تؤدي إلى تعثر التسهيلات المقدمة من في الجزائر والأردن للعملاء، حيث كان من أهم تلك الأسباب عدم استيفاء الدراسات الائتمانية القائمة على تشخيص دقيق وتحليل مالي لوضع العميل والتنبؤ بوضعه المستقبلي للتعرف على قدرته المستقبلية على الالتزام والوفاء.

23. دراسة سليمان (2016)

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الأساليب والمؤشرات المالية التي تستطيع تقليل حجم التعثر المالي وبما أن تلك المؤشرات والنماذج تم تصميمها بما يتلاءم مع طبيعة مؤسسات في اقتصاد دول محددة بذاتها وقد لا تؤدي نفس النتائج إذا ما تم تطبيقها في اقتصادات أخرى، لذا قامت الباحثة في أطروحتها

المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بتصميم نموذج قياسي يعتمد على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية وبالاعتماد على التحليل التمييزي خاص بالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وتم تصميم النموذج من خلال تحليل المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية لعدد 145 مؤسسة؛ وتم التأكد من مدى صلاحية تطبيق النموذج على المؤسسات في الاقتصاد الجزائري بنسب نجاح مقبولة. (سليمان، 2016)

24. دراسة الفرا (2017)

وهدفت إلى معرفة مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة السعودية لصناعة الاسمنت من خلال استخدام نموذج (Z-score 2000) لآلتمان وكذلك نموذج (Springate 1978) المعتمدة على النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة للسنوات (2013، 2014، 2015) لغرض اتخاذ القرارات الملائمة لتصحيح مراكزها المالية؛ وكانت أهم النتائج أنه على الرغم من مقدرة النموذجين على التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت وتقييم وضعها الحالي بدرجة والتنبؤ به وبدرجة دقة مقبولة إلا أن نموذج آلتمان يغلب عليه أخذ الحيطة بشكل أكبر: لذا ينصح باستخدامه. دراسة الفرا (2017)

25. دراسة فخاري (2018)

حيث عملت على تقييم دور نموذج (Z-score) في التنبؤ بالفشل المالي لدى المؤسسات طالبة الاقتراض من البنوك التجارية الجزائرية في الفترة (2015-2016)؛ وعند تطبيق النموذج المحدد على مجموعة المؤسسات طالبة التسهيلات تمكن الباحث من التنبؤ بالفشل المالي لها حيث كانت نتائج تطبيق النموذج قريبة جداً من نتائج الحالات الواقعية التي كانت عليها تلك المؤسسات؛ الأمر الذي دفع نحو استنتاج مقدرة النموذج من التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه، وملائمته للتطبيق على بيئة الأعمال الجزائرية. (فخاري، 2018)

26. دراسة حمزة وخير الدين (2019)

هذه الدراسة عملت على تشخيص وتقييم وضع المؤسسات المالية من خلال الاعتماد على التحليل المالي، وتم دراسة حالة شركة ملبنة عريب، وأهم ما خرجت به الدراسة من نتائج هو أن التحليل المالي يعتبر وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها في سبيل تقييم أي مؤسسة، كذلك أن مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تعتبر أهم أدوات التحليل المالي المستعملة في تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية. (حمزة وخير الدين، 2019)

27. دراسة Durcia, and Others (2019)

هذه الدراسة عملت تصميم نموذج قياسي كمي يعمل على تشخيص والتنبؤ بوضع المؤسسات المالية للكشف عن نقاط الضعف التي تعاني منها وقد تؤدي إلى فشلها قبل حدوث ذلك؛ حيث أنه مع وجود عدد كبير من تلك النماذج على مستوى العالم لكن أياً منها لم يتعرض لخصوصية الاقتصاد السلوفاكي كما أن نسب دقة التنبؤ عند التطبيق على المؤسسات السلوفاكية منخفضة؛ لذا قام الباحثون بالعمل على تحليل بيانات مالية لمؤسسات سلوفاكية واستخراج المؤشرات والنسب المالية للعامين (2016-2017) والعمل على تصميم نموذج احصائي لوغاريتمي ووصلت دقة التنبؤ في النموذج المصمم ما نسبته 92%.

(Durcia, and Others، 2019)

28. دراسة خيضر ومريم (2019)

هذه الدراسة هدفت إلى قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق النماذج الكمية عليها نظراً للقدرة العالية لهذه النماذج؛ حيث تم استخدام نموذج التمان وكيدا وتيفلير، واستنتجت الدراسة عدم

مقدرة نموذج التمان على التنبؤ بوضع المؤسسة المدروسة وقدرة كلاً من نموذج كيدا ونموذج تيفليير على ذلك. (خيضر ومريم، 2019)

29. دراسة (Ogachi, and Others) (2020)

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد مزيج النسب والمؤشرات المالية المناسب للكشف عن احتمالات التعثر والفشل المالي لمجموعة من المنشآت المسجلة في السوق المالية في كينيا وبناء نموذج من تلك النسب يتلاءم مع المنشآت في ذلك الاقتصاد، حيث عملت على تحليل القوائم المالية لعدد 32 منشأة تجارية متعثرة وعدد 32 منشأة أخرى بحالة جيدة؛ واستنتجت وجود عدد من النسب المالية يمكن الاعتماد عليها كمؤشرات رئيسة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات في كينيا وهي: (معدل دوران المخزون، معدل دوران الأصول، نسبة الديون إلى حقوق الملاك، معدل دوران الذمم الدائنة، نسبة المديونية، صافي رأس المال العامل). (Ogachi, and Others، 2020)

30. دراسة باجليدة والعبوثاني (2020)

حيث استهدفت الدراسة استخدام نموذج التمان كأحد أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم القطاع الصناعي السعودي، من حيث احتمالية تعرض الشركات التي تنتمي للقطاع لمخاطر الفشل المالي بسبب الأزمة التي تعرض لها السوق السعودي؛ وتم تطبيق نموذج التمان على عينة قدرها 70 شركة وللفترة 2012-2018م ومن أهم ما أظهرته الدراسة أن النموذج لديه القدرة على التنبؤ المستقبلي بوضع الشركات وتصنيفها إلى شركات قد تتعرض لخطر الفشل المالي وأخرى ناجحة، وشركات يصعب التنبؤ بها. (باجليدة والعبوثاني، 2020)

التعليق على الدراسات السابقة: -

إنه من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نجد أنها قد **تقاطعت** و**اتفقت** مع هذه الدراسة كونها تدرس أثر استخدام التحليل المالي في تخفيض والحد من تعثر عملاء التمويلات لدى المصارف من خلال الاستناد على مخرجات التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني وتشخيص الوضع المالي الحالي للمنشأة طالبة التمويل وتقدير الوضع المستقبلي لها، وبالنظر للمتغير المستقل الثاني في هذه الدراسة نجد أن جميع الدراسات السابقة التي تناولته بالدراسة والبحث اتفقت مع هذه الدراسة على مقدرة هذه النماذج على التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت وبنسب دقة مرتفعة وتم العمل على إعادة تصميم نماذج خاصة بقطاعات اقتصادية بعينها أو ملاءمة لبلدان بذاتها، كما وأنها اتفقت مع الدراسات السابقة في تحليل أهم الأدوات القياسية التي تساعد في تقليل حجم التعثر لدى عملاء المصارف كونها تعد مشكلة أساسية لدى المصارف وعامل تقييم مهم لمدى كفاءة المصارف في إدارة أموال المساهمين والمودعين واستثماراتها.

لكن في نفس الوقت فإن هناك **اختلافات** جوهرية لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة لعل أهمها ما يتعلق بعدم قيام الدراسات السابقة ببحث أثر ودور كافة أدوات التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني وخفض احتمالات تعثر العملاء وإنما اقتصرت على دراسة وتحليل دور وأثر أداة واحدة فقط من تلك الأدوات المتعددة وهي التحليل المالي بالنسب على الرغم من الأهمية النظرية والعملية للأدوات التحليلية الأخرى ومقدرتها في تشخيص والتنبؤ بالوضع المستقبلي للعملاء طالبي التمويلات، كما يبرز لنا اختلاف رئيس آخر لهذه الدراسة عما تم دراسته مسبقاً وهو المتمثل في ربط كافة الدراسات السابقة بين مقدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي على التنبؤ بإفلاس أو فشل المنشآت وركزت على دراسة تلك العلاقة بما يخدم القرار الاستثماري حيث اعتمدت معايير استثمارية كمعيار رئيس لتحديد فشل المنشأة من عدمه ولم تتطرق من أي ناحية على المعايير الائتمانية ومحددات تعثر المنشأة من الناحية الائتمانية، كما أن كافة الدراسات

السابقة لم تتطرق أياً منها لدراسة أياً من متغيرات الدراسة سواء التابع أو المستقلة في الاقتصاد والواقع اليمني.

الجديد الذي ستقدمه الدراسة: -

بناء على بيان الاختلافات الجوهرية والنقاط التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة فإننا نستطيع القول بأن أهم ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها وما ستعمل على تقديمه من جديد هو الآتي:

(1) تحديد درجة اعتماد الائتمانيين في المصارف الإسلامية اليمنية على التحليل المالي كشرط أساسي

للتعرف على القدرة المالية للعميل طالب الائتمان والتنبؤ بالتعثر المصرفي قبل حدوثه.

(2) تحديد أدوات التحليل المالي المستخدمة لدى المصارف الإسلامية اليمنية والتي يتم الاعتماد عليها

ومقدرة كل أداة على تقليل احتمالات تعثر العملاء.

(3) اعتماد معيار التعثر المصرفي المعتمد لدى البنك المركزي اليمني كمعيار للفشل المالي للمنشآت

طالبة التمويل، واختبار مقدرة النماذج على التنبؤ به قبل حدوثه.

(4) تصميم مزيج نسب التحليل المالي المثلى والملائمة للاستخدام في القطاع المصرفي اليمني

لغرض التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.

(5) التعرف على مدى جدوى استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي المعروفة بالكشف المبكر عن

التعثر المصرفي على عملاء المصارف الإسلامية اليمنية.

(6) تكييف نموذج (Z-score) بحيث يتم تحديد مزيج متغيرات النسب المالية المثلى والأهمية النسبية

لكل نسبة من هذه النسب المستخدمة في النموذج بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة عملاء

المصارف الإسلامية اليمنية وحسب نتائج الدراسة المطبقة على البيانات المالية لعينة البحث.

(7) العمل على تصميم وإعداد نموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء في المصارف الإسلامية

اليمنية؛ بناءً على نتائج التحليل للبيانات المالية لعملاء العينة البحثية.

الفصل الأول: التحليل المالي

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه وأهميته وأنواعه

المبحث الثاني: مجالات التحليل المالي و أدواته وشروطه ومعايير

المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

الفصل الأول:

التحليل المالي (Financial Analysis)

تمهيد:

نظراً للأهمية الكبيرة التي يحظى بها الائتمان المصرفي سواءً على مستوى القطاع المصرفي أو على مستوى القطاعات الاقتصادية ككل؛ فإنه لابد لمتخذي القرار الائتماني من استيفاء كافة عناصر الدراسة الائتمانية وشروط منح التمويل، ومن أهمها إجراء دراسة ائتمانية متكاملة تعمل على تحديد القدرة المالية والجدارة الائتمانية لدى طالب التمويل؛ الأمر الذي يعني لنا العمل على تقييم الأداء المالي للعملاء بشكل دقيق؛ ويتم ذلك من خلال التحليل المالي للأداء التاريخي للعملاء؛ ما يُمكن من التوقع والتنبؤ بالقدرة المالية والرغبة لدى العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه هذه المصارف في تواريخ استحقاقها؛ كما أنه يُمكن من التنبؤ بمستقبل تلك المشاريع المرغوب تمويلها؛ ذلك من خلال الاستقراء التاريخي لها وكذلك من خلال التنبؤ بفشل أو تعثر هذه المشاريع.

كما أنه من خلال التحليل والتقييم المالي لأداء العملاء طالبي التمويل؛ تتمكن هذه المصارف من التعرف على نقاط القوة المتاحة لهذه المشاريع أو مكامن الضعف التي قد تواجهها وتعيق عملها في مجال بيئتها الداخلية، أيضاً تحديد الفرص التي تتوافر لها في البيئات الخارجية وكذلك التهديدات المتوقع أن تحد من خطط هذه المشاريع التنموية أو حتى من استمراريتها؛ وبالتالي إمكانية اتخاذ القرار التمويلي لهذه المشاريع في ظل الاستفادة من نقاط القوة وتعزيزها ومن استثمار الفرص المتاحة والاستفادة منها، كذلك العمل على معالجة نقاط الضعف وتصويبها، وتقادي أو تخفيف أثر تلك التهديدات.

نظراً لما سبق فإنه يتضح لنا وبشكل جلي الأهمية الاستراتيجية للاعتماد على التحليل المالي لغرض ترشيده القرار الائتماني؛ وما ينتج عنه من تخفيض للمخاطر الائتمانية المحتملة لتلك التمويلات. في هذا المبحث يتم تناول مفهوم التحليل المالي وأهدافه وأهميته وأنواعه.

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه وأهميته وأنواعه

أولاً: مفهوم التحليل المالي (Financial Analysis Definition):

يقصد بالتحليل المالي: "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية - الميزانية العمومية وقائمة الدخل- إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات". (الشمخي والجزراوي، 1998، ص 42)

وهناك من عرف التحليل المالي بأنه: عبارة عن معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة، وفي توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل. (مطر و آخرون، 2002، ص 151)

كما تم تعريف التحليل المالي من قبل دريد آل شبيب (2006، ص 56) بأنه: "أسلوب التعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات⁽¹⁾ وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، ويمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط ومراقبتها وتقييمها وتحديد المشكلات وتحفيز الإدارة على معالجته".

كما عرفه الدكتور/ حمزة الزبيدي (2008، ص 119) بعد تلخيص مجموعة من التعاريف المذكورة من قبل كتاب وباحثين آخرين بأنه: دراسة القوائم المالية - الميزانية العمومية وقائمة الدخل - بعد تبويبها

(1) الفرق بين البيانات والمعلومات يتضح لنا من خلال تعريف كل مصطلح منهما، حيث تُعرف البيانات بأنها الحقائق الأولية أو المواد الخام، وقد تكون نصوصاً أو أرقاماً أو صوراً، وليس لها قيمة أو منفعة ملموسة في هيتها الحالية. أما المعلومات فهي النتائج المفيدة التي يتم استخلاصها من معالجة وتنظيم البيانات.

التبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية أَمْلاً في الوصول إلى نتائج محددة تفيد في عملية تقييم القرارات والأداء.

مما سبق من تعاريف لمفهوم التحليل المالي من قبل الكُتاب والباحثين؛ نستطيع القول بأن التحليل المالي هو: عملية تحويل البيانات المحاسبية الملخصة في القوائم المالية إلى معلومات ومؤشرات، وعلاقات بين تلك المعلومات والمؤشرات بالشكل الذي يُمكن الجهة التي تقوم بعملية التحليل من تقييم المركز والأداء المالي والنقدي للمشروع محل الدراسة والتنبؤ بمستقبله، وتشخيص نقاط القوة والضعف، وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجه ذلك المشروع؛ لترشيد القرار - سواء المالي أو الائتماني أو الاستثماري - المتخذ.

ثانياً: أهداف التحليل المالي (Financial Analysis Objectives):

توجد العديد من الأهداف لعملية التحليل المالي، وبعد البحث فيما كتبه العديد من الكُتاب المختصين بالتحليل المالي ومحاولة تجميعها وتلخيصها، نستطيع القول بأن أهم أهداف التحليل المالي للمنشآت طالبة التمويل تتلخص في تحديد كلاً من: (القدرة الايرادية للمنشأة، الهيكل التمويلي الأمثل للمنشأة، حجم المبيعات المناسب الذي يحقق أهداف المنشأة، القيمة الصافية للمنشأة، القيمة العادلة لأسهم تلك المنشأة). (الشديفات، 2001، ص 91).

كما يهدف التحليل المالي إلى المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للمنشأة، ويُستهدف من خلال التحليل المالي أيضاً الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المنشأة وإجراء تحليل شامل لها لغرض معالجتها، ومن أهم أهداف التحليل المالي حسب (جابر، 2006، ص 13) " الوقوف على مدى كفاءة إدارة المنشأة في استخدام الموارد المتاحة بشكل رشيد يحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود".

كما ويُستهدف من خلال الاعتماد على التحليل المالي التنبؤ باحتمالات تعرض الشركة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية (الزبيدي، 2008، ص 118)، كذلك الكشف عن مدى تمتع وتحقيق الشركة لهامش أمان مقابل حالة الاعسار المالي، وظاهرة الإفلاس، أو ما يطلق عليه مدى قدرة الشركة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية (خروف، 2009، ص 73).

وكهدف قومي من أهداف التحليل المالي يمكننا تحقيقه هو ما يتعلق بإجراء تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء ابتداء بالمشروع ثم الصناعة ثم القطاع وصولاً للتقييم الشامل.

ثالثاً: أهمية التحليل المالي (Financial Analysis Importance):

يُعد التحليل المالي لطالبي التسهيلات الائتمانية بالنسبة للمصارف ذا أهمية كبيرة للأطراف التي يهملها الاطمئنان إلى أن المصرف يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده وأن إدارة المصرف تؤدي مهمتها بكفاءة عالية، وأهم هذه الأطراف هي (إدارة المصرف، البنك المركزي، المساهمون، المودعون) (رمضان و جودة، 2006، ص 263)، إذ أنه بناءً على نتائج التحليل المالي التي يقوم بها المصرف يكون اتخاذه لقرار التمويلي أو الاستثماري أو غيره، حيث يجب أن يكون لكل نوع من أنواع استخدام المصرف لتلك الأموال معدل ربحية خاص في ظل موازنة المصرف بين اعتبارات السيولة والربحية والمخاطرة والتكلفة؛ بالشكل الذي يحقق للمصرف أعلى عوائد ممكنة في ظل أخذ بقية الاعتبارات بالحسبان.

كما أن التحليل المالي للمنشآت طالبة التمويل من قبل المصارف له أهمية بالغة للنجاح في إدارة التسهيلات في تلك المصارف؛ إذ أن قرار منح التمويل من عدمه يُتخذ بشكل أساسي بناءً على نتائج هذا التحليل، وقد يتوقف الحكم على مدى كفاءة المصرف في إدارة أمواله على قرارات مسؤولي الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية، فإذا ما تم اتخاذ قرارات خاطئة بإعطاء تسهيلات ائتمانية لمنشآت مركزها المالي ضعيف؛ فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع رصيد التمويلات المتعثرة؛ ما يؤثر في نتائج أعمال

المصرف وربما يهدد بقاءه واستمراره، أما إذا ما تم إجراء التحليل المالي بالشكل الصحيح من قبل متخصصين ذوي كفاءة في التحليل المالي فإن قرارات الإدارة فيما يتعلق بالانتماء سوف تكون قرارات رشيدة إلى حد كبير، من ثم تنخفض نسبة التمويلات المتعثرة ويحقق المصرف أرباحاً أكثر. (أرشيد و جودة، 1999، ص 232-233)

كما يمكننا إدراك أهمية التحليل المالي في مجال التمويلات المصرفية بالنظر إلى حجم الأموال الضخمة التي يتعامل بها القطاع المصرفي، وسرعة دوران رأس المال العامل فيه فضلاً عن الدور المتميز الذي يحتله القطاع المصرفي في الهيكل الاقتصادي للدولة، كما أن أهمية التحليل المالي في مجال الصيرفة الإسلامية تزداد مقارنة بما هو عليه في نشاط المصارف التجارية، وتزداد حاجة متخذي القرارات الائتمانية في المصارف الإسلامية للاسترشاد بمؤشرات التحليل المالي؛ حيث أن طبيعة التمويلات الإسلامية تعد ذات مخاطر ائتمانية أكبر، كما أنه في بعض صيغ التمويل الإسلامية كالمرابحة مثلاً وفي حال تأخر أو تعثر العميل عن السداد فإن المصرف الإسلامي لا يستطيع إضافة أية مبالغ على قيمة التمويل لغرض تعويض خسارته التي يتحملها مقابل تكلفة الفرصة البديلة للأموال المتبقية على ذمة العميل، كما أن بعض الصيغ الأخرى مثل المضاربة لا يستطيع المصرف أن يستوفي ضماناً حقيقياً من العميل مقابل التمويلات الممنوحة له؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعاظم أهمية التحليل المالي للعملاء طالبي التمويلات والتحقق من مدى ملاءمتهم ومقدرتهم المالية كونها الضامن الأقوى والرئيس لمنح التمويل وقيام العميل بعد ذلك بسداد التمويلات التي عليه.

إضافة إلى أن التحليل المالي يُعد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الاستراتيجية المختلفة، وذلك بتمكين إدارة تلك المنشآت من استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي قد تواجهها وما إلى ذلك من تأثير مباشر في خيارات المنشأة الاستراتيجية (الزبيدي، 2008، ص 115)، ومثل هذه التحليلات لا يمكن النظر إليها بمعزل عن تقييم جوانب القوة وتحديد مناطق الضعف،

مما يعكس أهمية وضرورة التحليل المالي لقدرته على الربط بين متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف)؛ أي الوصول إلى ما يسمى بالتحليل الرباعي (SWOT) وأهمية التحليل المالي تتجسد من خلالها قدرته في بناء ما يعرف بنموذج التحليل الرباعي أو ما يسمى بالنموذج المزدوج للبيئة والأداء، الذي يبينه الشكل الآتي:

شكل رقم (1/1/1) نموذج التحليل لدمج البيئة بالأداء الداخلي

ثانياً: تقييم البيئة الداخلي			أولاً: تقييم البيئة الخارجية
ضع هنا أهم جوانب الضعف	ضع هنا أهم نقاط القوة		
المطلوب: 1. عظم استغلال الفرص 2. عالج نقاط الضعف فما هو التصرف المناسب؟	المطلوب: 1. عظم استغلال الفرص 2. عظم نقاط القوة فما هو التصرف المناسب؟	ضع هنا أهم الفرص	
المطلوب: 3. قلل التهديدات 4. قلل نقاط الضعف فما هو التصرف المناسب؟	المطلوب: 1. قلل التهديدات 2. عظم استخدام نقاط القوة فما هو التصرف المناسب؟	ضع هنا أهم التهديدات	

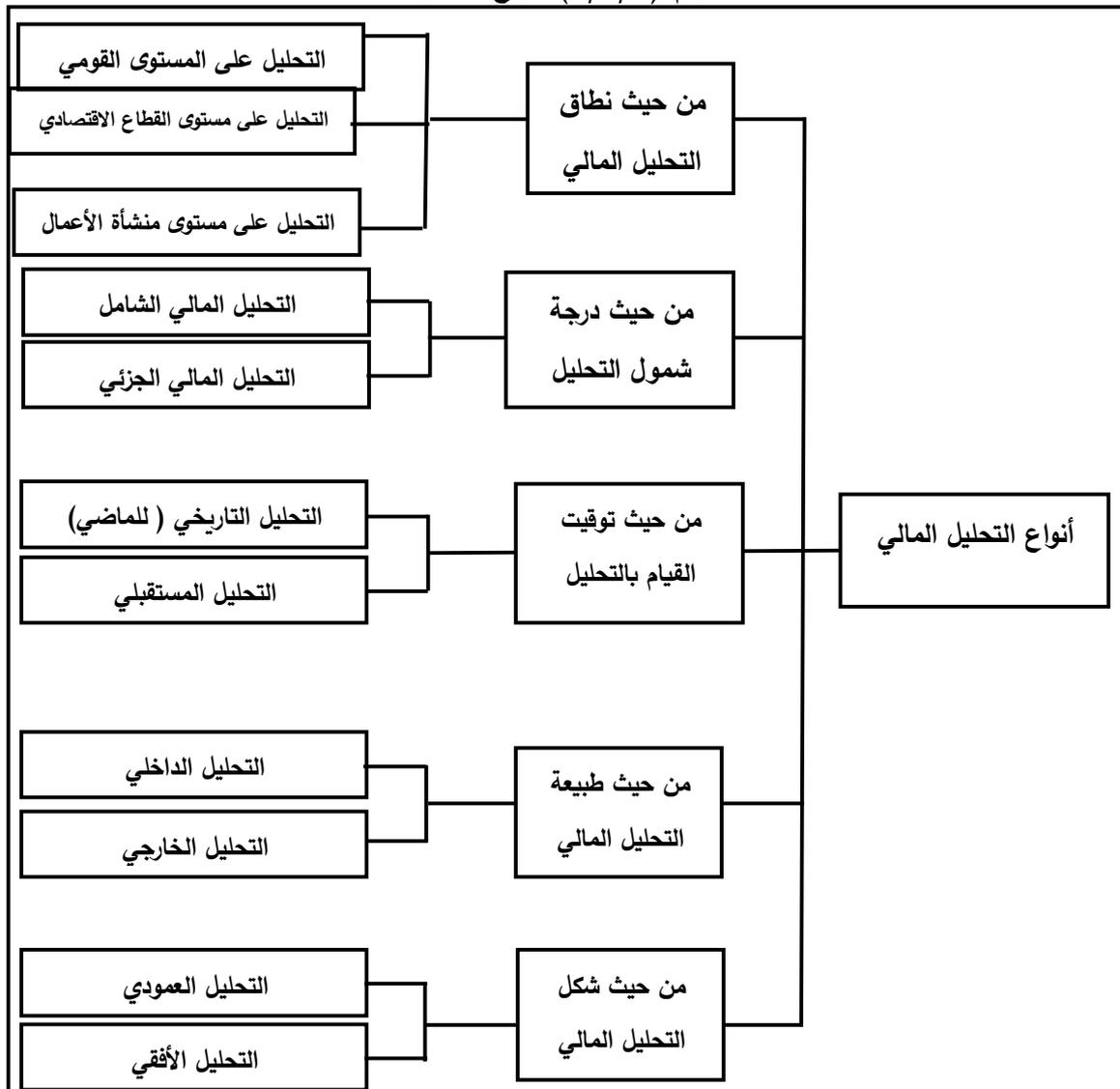
المصدر : أحمد ماهر، دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الاستراتيجية، الإسكندرية، 1999م، ص 134 (بتصرف)

حيث يقدم هذا النموذج شكل التفاعلات التي تحدث فيما بين المتغيرات المختلفة وهي متغيرات البيئة الداخلية ومتغيرات البيئة الخارجية؛ لذا فإن أحد أهم وسائل خلق الاندماج وضمان التفاعل بين هذه المتغيرات الأربعة أعلاه هو تحليل البيئة الداخلية والخارجية ويأتي التحليل المالي كأهم عوامل تحليل البيئة الداخلية؛ وبهذا الربط يمكننا القول أن التحليل المالي يمد الإدارة المالية بوسيلة مهمة لتقييم الموقف الاستراتيجي. (الزبيدي، 2008، ص 117)

رابعاً: أنواع التحليل المالي (Financial Analysis Types):

هناك عدة أنواع للتحليل المالي وبناء على تصنيفات محددة، حددها بعض الكتاب كما في الشكل الآتي:

شكل رقم (2/1/1) أنواع التحليل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (الشمخي والجزراوي، 1998، ص 48-49) بتصرف

1. من حيث نطاق التحليل المالي:

التحليل المالي على المستوى القومي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة، يليه التحليل المالي على مستوى القطاع الاقتصادي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط قطاع اقتصادي معين (تجاري - صناعي - خدمي -...) خلال فترة زمنية معينة، وأخيراً التحليل المالي على مستوى منشأة الأعمال: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط منشأة الأعمال سواء كانت تهدف إلى الربح أو تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة (الشمخي والجزراوي، 1998، ص 48).

2. من حيث درجة شمول التحليل المالي:

التحليل المالي الشامل: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط منشأة الأعمال ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة، و التحليل المالي الجزئي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال خلال فترة زمنية معينة.

3. من حيث توقيت القيام بالتحليل المالي:

التحليل التاريخي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية معينة ماضية مختارة، والتحليل المستقبلي: يقصد بهذا النوع من التحليل توقع أو تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية مستقبلية، وذلك بالاعتماد على البيانات التاريخية للمنشأة (الشمخي والجزراوي، 1998، ص 49).

4. من حيث طبيعة التحليل المالي:

التحليل الداخلي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط منشأة الأعمال ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة داخل منشأة الأعمال نفسها، و التحليل الخارجي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط منشأة الأعمال ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة خارج منشأة الأعمال.

5. من حيث شكل التحليل المالي:

التحليل العمودي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة من خلال إيجاد العلاقة بين بنود جانب واحد فقط من قائمة الدخل أو من قائمة المركز المالي، أي ما يعرف بإيجاد الأهمية النسبية لكل مكون من مكونات القوائم المالية بالنسبة إلى القائمة نفسها، و التحليل الأفقي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي خلال فترتين زمنيتين من خلال إيجاد العلاقة الأفقية بين بنود قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل بند من بنود تلك القوائم (الشمخي والجزراوي، 1998، ص 50).

المبحث الثاني: مجالات التحليل المالي و أدواته وشروطه ومعاييره

أولاً: مجالات التحليل المالي (Financial Analysis Fields):

يستخدم التحليل المالي في العديد من المجالات، أهمها ما يلي:(العلفي، 2018، ص 71)

1. التحليل الائتماني (Credit Analysis):

هذا التحليل بصورة عامة يقوم به المقرضون أو ما قد يطلق عليهم الدائنون؛ لغرض التعرف على الأخطار المحتمل التعرض لها إذا ما تم منح الجهة محل التحليل تسهيل ائتماني معين؛ لذلك فإن الجهة مانحة الائتمان تقوم باستيفاء دراسة ائتمانية متكاملة تبين مقدرة العميل المالية ورغبته في سداد هذا الائتمان وعوائده في تواريخ استحقاقه، والعمود الأساس لهذه الدراسة هو تحليل الوضع المالي لهذا العميل وتقييم الوضع الائتماني له، ما يساعد الجهة المانحة للتسهيل الائتماني من اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بمنح أو التحفظ عن منح هذا التسهيل، وكذلك تحديد تكلفة هذا التسهيل والشروط الأخرى والضمانات الواجب استيفائها لغرض حفظ حقوق الجهة المانحة للتسهيل.

2. التحليل الاستثماري (Investment Analysis):

هذا النوع من التحليل يهتم بتقييم الأسهم والسندات وتقييم المنشآت بصورة عامة، ويعد هذا النوع من التحليل من أنواع التحليل المالي المهمة، كونه يسبق كل قرار استثماري يتخذه من يرغب باستثمار أمواله في شركة ما سواء بالمساهمة أو بحيازة سندات شركة ما، لذلك نستطيع التعرف على أهمية القيام بهذا النوع من التحليل المالي باعتبار أن الاستثمار هو محل اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات.

3. تحليل الاندماج والشراء (Buying Analysis):

إن اتخاذ قرار استراتيجي له قدر كبير من الأهمية مثل قرار شراء شركة أو الاندماج بين الشركات يحتاج إلى القيام بتحليل مالي دقيق وشامل للمنشأة المراد شراؤها لغرض الوقوف على القيمة الحقيقية للمنشأة

من أجل معرفة موقع ووضع المنشأة في السوق، بالإضافة إلى تحليل الموقف المالي للمنشأة التي ستقوم بعملية الشراء لتحديد قدرتها على الشراء، والتنبؤ بمستقبل أداء هذه المنشأة.

4. تحليل تقييم الأداء (Evaluation):

تقوم غالبية الأطراف (الإدارة والمستثمرون والمقرضون وغيرهم) بهذا النوع من التحليل باعتبار أنه يقوم بتقييم المؤسسات من جوانب مختلفة، كتقييم كفاءة المنشأة في إدارة موجوداتها، وتقييم مستويات السيولة، والربحية، والنمو، وتركيبه الهيكلي التمويلي للمنشأة، وما إلى ذلك من مؤشرات مهمة يقدمها هذا النوع من التحليل المالي.

5. مجال التخطيط (Planning):

يعتبر التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط، حيث يُستعان به في وضع تصور لأداء المنشأة المتوقع عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لها، بالإضافة إلى تخطيط السيولة والربحية والتدفقات النقدية التقديرية.

ثانياً: أدوات التحليل المالي (Financial Analysis Tools):

هناك عدة أدوات تلجأ إليها إدارة أي وحدة اقتصادية أو أي جهة أخرى ترغب بالتحليل المالي لهذه الوحدة، حيث عُرفت أدوات التحليل المالي بأنها: "مجموعة من الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط الوحدة الاقتصادية في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكن من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم". (عبدالناصر، 2000،

ص 38)

من التعريف السابق لأدوات التحليل المالي يتضح جلياً بأنه لا توجد أداة تحليلية يمكن وصفها بأنها تناسب جميع أغراض التحليل، ولكن يستطيع المحلل اختيار الأداة التحليلية المناسبة حسب الغرض من قيامه بعملية التحليل، كما أنه يستطيع الاسترشاد والاستفادة بشكل أكبر من خلال استخدام أكثر من

أداة تحليلية للوصول الى التقييم المناسب الذي يمكنه من ترشيح القرارات المتخذة من قبل الجهات المستفيدة من التحليل المالي لبيانات هذه المنشأة، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لتحقيق الغايات التي سبق بيانها الأدوات التالية (كراجيه وآخرون، 2006، ص 162):

1. التحليل المالي بالنسب (Ratios Analysis):

تقوم هذه الأداة التحليلية على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقتها ببعضها البعض، أو الاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات توضح الظروف السائدة في المنشأة مكان التحليل، ونظراً للأهمية الكبيرة لهذه الأداة كأداة تحليلية شائعة وكثيرة الاستخدام والاعتماد من قبل المحللين الماليين؛ فإنه سيتم عرضها بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل، حيث تم إفراد مبحث بكامله للحديث عن هذه الأداة التحليلية ومؤشراتها وكيفية استخدامها.

2. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها (Sources Of Funds & Uses):

هذا النوع من أدوات التحليل يركز على التعرف على طرق الحصول على الأموال وطرق استخدامها خلال فترة زمنية محددة، ويفيد هذا النوع من التحليل في التعرف على المصادر الداخلية والخارجية وأهمية كل منها للعمل على ملاءمة هذه المصادر مع استخداماتها.

3. الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي (Cash Budgeting):

تساعد هذه الأداة التحليلية في التعرف على المواعيد المتوقعة لتدفق الأموال إلى المنشأة ومنها، والتعرف على حجم الأموال التي ستحتاجها المنشأة خلال الفترة القادمة، وتعتبر هذه الأداة والمؤشرات التي تقدمها بالغة الأهمية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة خصوصاً المقرضين - الممولين والدائنين-؛ حيث أنه من خلالها يستطيع المقرضين التعرف على حجم ومواعيد التدفقات النقدية التي ستدخل المنشأة والتي ستخرج منها؛ ما يمكنهم من تحديد والتعرف على المقدرة المالية لتلك المنشأة في سداد الالتزامات التي عليها في مواعيدها ومن مصادر نشاطه.

4. تحليل التعادل (Even-break Analysis):

تهدف هذه الأداة التحليلية إلى تحديد حجم المبيعات أو عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لكي تصل المنشأة إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر، أو تحديد عدد الوحدات الواجب بيعها.

5. مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة (Comparative Financial

Statements):

تبين هذه الأداة التحليلية التغييرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة إلى أخرى، خلال سنوات عديدة من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة؛ إذ تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى النمو أو التدهور الذي تحققه المنشأة على مدى سنوات حياتها.

6. مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي (Index Number Trend

Analysis):

تساعد هذه الأداة في التعرف على التغييرات الحاصلة في بنود وعناصر القوائم المالية على مدى أكثر من سنتين وذلك لتفادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى، وذلك باعتماد سنة معينة كسنة قياس أساسي؛ ويتم قياس مدى التغييرات الحاصلة خلال السنوات الأخرى بمقارنتها مع سنة القياس الأساسي.

7. التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم (التحليل الهيكلي) (Structural

Analysis):

تقدم هذه الأداة التحليلية معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين هما مصادر الأموال في المنشأة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وحقوق المساهمين، وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من

متداولة وثابتة وأخرى، حيث تبين هذه الأداة الأهمية النسبية لكل عنصر ووزنه النسبي منسوباً إلى جانبه الذي ينتمي إليه في قائمة المركز المالي تحت التحليل.

ثالثاً: شروط التحليل المالي (Financial Analysis Conditions):

هنالك عدد من الشروط والأسس الواجب توافرها في التحليل المالي حتى يصبح نموذجياً يمكن الاعتماد عليه وعلى مخرجاته في عملية اتخاذ القرار، ومن أهم هذه الشروط الآتي (الصياح والعامري، 2003، ص 50):

1. يجب أن تتوافر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى؛ بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة في تلك الفترة.
2. يُراعى أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة المنشأة بحيث يُظهرُ المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة لاتخاذ قرار معين في نشاط معين.
3. ينبغي أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد والوقت.
4. يجب أن يركز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمنشأة، ويكون التنبؤ إما قصير أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراستها أو التوقعات النقدية خلال الفترة القادمة ومثله بالنسبة للأرباح المتوقعة كذلك.
5. أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكيلا تكون البيانات أو المعلومات التي يقدمها متقدمة من ناحية الوقت.
6. أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة؛ لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

رابعاً: معايير التحليل المالي (Financial Analysis Standards):

إذا تم احتساب النسب المالية كأداة من أدوات التحليل المالي أو استخراج نتائج عملية التحليل المالي بمعزل عن وجود معيار لقياس الأداء ومقارنة النتائج بهذا المعيار؛ فلن تكون نتائج هذا التحليل مفيدة في الكشف عن الانحرافات والحكم على مدى سلامة وملاءمة النتائج المستخرجة؛ من هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي.

حيث أن المعايير هي: عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياساً للحكم على مدى ملاءمة نسبة أو

رقم ما. (عقل، 2006، ص 242)

خصائص وسمات معايير التحليل المالي:

من جانب آخر فلقد حدد عدد كبير من الكُتاب بعض الخصائص التي يجب أن تتسم بها هذه المعايير وهي كالاتي(الزعيبي، 2000، ص 173):

1. الشمول: أن يمثل المعيار كافة الأنشطة والعمليات المالية التي تمثل معظم أنواع الصناعة.
2. الاستمرارية: أن تستمر فعالية المعيار لفترات مالية متتابعة.
3. الواقعية: أن يكون المعيار قابلاً للتطبيق.
4. الاستقرار: أن يكون المعيار ثابتاً نسبياً وغير متقلب أو متغير.
5. البساطة والوضوح: أن يكون المعيار مفهوماً لمعظم الفئات المستخدمة له.
6. سهولة التعامل معه وتركيبه: وذلك بأن يكون المعيار مقروءاً وقابلاً للمقارنة.

معايير التحليل المالي: هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل المالي للتعبير عن

مستوى الأداء المالي عند القيام بعملية التحليل المالي، كما يلي(النعيمي و آخرون، 2007، ص

:102)

1. المعايير التاريخية (Historical Standards):

هذه المعايير تعتمد على مؤشرات مالية تاريخية لسنوات سابقة، مثل أن يتم مقارنة نسبة السيولة للسنة الحالية لمنشأة معينة مع نسبة السيولة لأعوام ماضية لنفس المنشأة ومن ثم ملاحظة التغييرات الحاصلة، والتعرف على طبيعة تلك التغييرات هل هي إيجابية أم سلبية، وهكذا بالنسبة لكل النسب والمعدلات.

2. المعايير المستهدفة (Targeted Standards):

يُقصد بالمعايير المستهدفة المعايير التي تستهدف المنشأة تحقيقها؛ وهي التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمنشأة وهي تمثل الموازنات التخطيطية. هذه المعايير تستفيد منها الجهة التي تقوم بعملية التحليل للتحقق من مدى تطبيق الخطط الموضوعة، وبالتالي فإن المعايير المستهدفة تعتبر من الأدوات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة.

3. المعايير الصناعية (Industrial Standards):

هي معايير توضع ضمن صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية، ويحدد هذا المعيار طبقاً لما هو متعارف عليه في السوق، وهذه المعايير توضع من قبل متخصصين من ذوي الخبرة في هذا المجال و الصناعة، ويستفاد من هذه المعايير للمقارنة مع أداء المنشأة ومعرفة أداؤها عن كثب.

4. المعايير المطلقة (Absolute Standards):

هي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقداراً ثابتاً تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الاتفاق على هذه المعايير بين شركات كثيرة وكُتاب كثيرون لدراسة حالة معينة، وتستخدم هذه المعايير من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق من المعايير ذات العلاقة، فمثلاً لو كانت نسبة التداول المستخرجة من القوائم الخاصة بمنشأة معينة هي 1:3 فإن المحلل المالي سوف يقارن هذه النسبة مع النسب

المعيارية المتفق عليها والبالغة 1:2. (الصياح و العامري، 2003، ص 53)

المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

إن النسب المالية أو ما يطلق عليها المؤشرات المالية هي علاقة رياضية تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر وبنود القوائم المالية، سواءً في القائمة نفسها أو بين قائمتين ماليتين مختلفتين، حيث تستخدم لغرض تفسير الأرقام المطلقة لهذه العناصر من خلال ربطها أو نسبتها إلى عناصر أخرى، ويتم مقارنة نتائج هذه المؤشرات مع نسب مرجعية مماثلة قد تكون نسب معيارية تاريخية أو نسب الصناعة أو نسب مستهدفة مخطط لتحقيقها؛ لغرض تقييم أداء ونتيجة نشاط أداء المنشأة موضوع التحليل بحسب الهدف المرغوب الوصول إليه من قبل الجهة التي تقوم بعملية التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

تُعد النسب المالية من أهم الأدوات المتاحة لتقييم أداء المنشآت وقياس مدى مقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حالياً ومستقبلاً بالشكل الطبيعي الذي لا يؤثر سلباً على مقدرتها الإنتاجية، أي قدرتها على سداد مديونيتها في تواريخ استحقاقها ومن مواردها الطبيعية المخصصة لسداد تلك المديونيات في تواريخ الاستحقاق بما لا يؤدي إلى التقصير في العملية الإنتاجية أو عدم تحقيق الأهداف المخطط تحقيقها من خلال القيام بممارسة نشاط هذه المنشأة ولهذا فإن الجهات الدائنة الحالية أو المتوقعة لأي منشأة تعتمد على التحليل المالي باستخدام النسب المالية لغرض التعرف على قدرة هذه المنشأة على خدمة وتغطية جميع مديونياتها بجميع آجالها في تواريخ استحقاقها، كذلك التعرف على موقف سيولة المنشأة في لحظة معينة أو خلال فترة زمنية معينة.

اعتماداً على ما سبق فإنه يمكننا القول بأنه بالقيام بتحليل عدد قليل من النسب المالية فإن مسائل الائتمان في الجهة المطلوب منها منح منشأة ما تسهياً معيناً يتمكن من معرفة ما إذا كان الوضع المالي لهذه المنشأة جيداً أو متدهوراً، فعلى سبيل المثال يمكن تقييم قدرة هذه المنشأة على سداد الدين عند الاستحقاق بالاستناد إلى تحليل النسب المالية الثلاث التالية (ويستون و برجام، 1993، ص 234):

أ- نسبة التداول أو نسبة السيولة السريعة، وذلك لتحديد قدرة المنشأة على إيفاء ديونها قصيرة الأجل.

ب- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، لتحديد درجة الرفع المالي ومقدار حقوق الملكية المستثمرة في أعمال هذه المنشأة.

ت- أي نسبة من نسب الربحية، لتحديد مستوى الربح الذي تحقق والمتوقع أن تحققه هذه المنشأة. لذلك فإنه ولغاية دراسة وتحليل النسب المالية يتم تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية، كما يلي (عقل، 2006، ص 311):

أولاً: نسب السيولة (Liquidity Ratios):

تهدف هذه المجموعة من النسب المالية إلى تحليل وتقييم الأصول والخصوم المتداولة للمنشأة؛ بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية المتداولة قصيرة الأجل، حيث يمكننا اعتبار أن الأصل المالي من الأصول السائلة عندما يسهل التعامل فيه بيعاً وشراءً في السوق؛ وبالتالي يمكن تحويله إلى نقدية بسهولة حسب سعر السوق السائد، حيث تحدد الأصول السائلة موقف السيولة بالنسبة للشركة على أساس قدرتها على الوفاء بالتزامات في الفترة القادمة قصيرة الأجل. بشكل عام يمكننا القول بأن نسب السيولة تعكس قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول التي يسهل تحويلها بسرعة إلى نقدية سائلة. (الأنصاري، ص 156 - 157)، وتتكون نسب ومؤشرات السيولة من النسب والمؤشرات الآتية:

1. صافي رأس المال العامل (Net Working Capital):

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة.

يطلق اسم صافي رأس المال العامل على الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، حيث يمثل صافي رأس المال العامل ذلك القدر من الأصول المتداولة قصيرة الأجل المتحررة من أية التزامات متداولة قصيرة الأجل، أي أنها تُعبر عن القدرة الإضافية للشركة لتعزيز موقف سيولتها في مواجهة أية التزامات متداولة طارئة قد تواجه الشركة، ويتضح لنا بأن صافي رأس المال العامل يبين حجم مساهمة حقوق

الملاك أو المصادر التمويلية طويلة الأجل الأخرى في تمويل رأس المال العامل والعملية الإنتاجية الرئيسية للمنشأة؛ لذلك فإن وجود صافي رأس مال عامل يزيد الاطمئنان لدى المقرضين والجهات الدائنة، حيث أن مخاطر الدين هنا انخفضت بسبب مساهمة الملاك بتغطية جزء من رأس المال العامل، ويفضل أن يكون صافي رأس المال العامل موجباً حيث أنه يعبر عن قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

2. نسبة التداول (Current ratio):

نسبة التداول = الأصول المتداولة/المطلوبات المتداولة.

الغرض من الاسترشاد بهذه النسبة هو قياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل التي ستستحق في مواعيدها، والنسبة المعيارية لها هي 1:2 (محمد مطر وآخرون، 2002م، ص 182)، أي أن تكون الأصول المتداولة تساوي ضعف المطلوبات المتداولة.

حيث تكشف هذه النسبة مقدار تغطية الموجودات المتداولة لكل وحدة نقدية من الالتزامات المتداولة، فإذا كانت النتيجة أكثر من واحد صحيح فهذا يدل على أن الموجودات المتداولة أكثر من المطلوبات المتداولة، وبشكل عام فإنه كلما كانت نسبة التداول عالية دل ذلك على أن سيولة هذه المنشأة عالية ومقدرتها كبيرة على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل.

تعتبر النسبة النمطية المذكورة معياراً متفق عليه في التعاملات المصرفية في كافة المصارف التجارية كمعيار للصناعة، حيث تمثل حد الأمان الذي يضمن للمصرف قدرة العميل على سداد ما عليه من التزامات قصيرة الأجل. (الكحلوت، 2005، ص 182)

3. نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio):

نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون السلعي} - \text{المصاريف المدفوعة مقدماً}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

المطلوبات المتداولة

تستثني هذه النسبة من نسبة التداول عنصر المخزون السلعي والمصاريف المدفوعة مقدماً، حيث أن عملية تسهيل المخزون أو استرداد أية مصاريف مدفوعة مقدماً قد يحتاج فترة أطول مقارنة ببقية مكونات الأصول المتداولة الأخرى، لذلك فإن هذه النسبة تشير إلى قدرة المنشأة على سداد وتغطية كافة التزاماتها المتداولة دون حاجتها إلى بذل مجهود وفترة تحويل المخزون السلعي إلى نقد؛ لذلك فإن هذه النسبة تُعد مؤشر سيولة أسرع من نسبة التداول، حيث أنها تأخذ بالاعتبار قدرة المنشأة على تغطية كافة التزاماتها المتداولة عن طريق الأصول المتداولة الأسرع سيولة مثل: (النقد والرصيد في البنوك والأوراق المالية والمدينون).

والنسبة النمطية والمعيارية لهذا المؤشر هي 1:1. (مطر و آخرون، 2002، ص 184)

4. نسبة السيولة النقدية (Cash Ratio):

نسبة السيولة النقدية = الموجودات النقدية وشبه النقدية / المطلوبات المتداولة.

تُعبّر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال الاعتماد على موجوداتها النقدية وشبه النقدية أي النقدية والارصدة في البنوك والأوراق المالية، حيث يهتم البعض بهذه النسبة وذلك لأن مكوناتها تمثل العناصر الأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة، ويجدر بنا القول بأن انخفاض هذه النسبة قد لا يمثل خطراً أو مؤشراً سلبياً؛ إذ قد يكون حجم الأصول المتداولة الأخرى كبيراً لطبيعة نشاط المنشأة أو أن هناك اتفاق بين المنشأة وبين أحد البنوك التجارية تحصل بموجبه على تسهيل ائتماني على شكل جاري مدين؛ مما يوفر النقدية المطلوبة وقت حاجة المنشأة لها. (العصار و آخرون، 2001، ص

(192)

إن ما سبق ذكره من نسب السيولة هي النسب الأربع الرئيسية التي اعتمدها أغلب الكُتاب والباحثين في مجال الإدارة المالية والتحليل المالي، ويمكن للمحلل المالي أن يستخرج العديد من النسب ضمن مجموعة نسب السيولة غير ما تم ذكره من أربع نسب سيولة رئيسية؛ لغرض قياس السيولة لدى المنشأة،

وتركيب النسبة يعتمد بشكل رئيس على عناصر القوائم المالية التي يرغب المحلل المالي في تحليل أثرها وتأثيرها على سيولة المنشأة، أو تقييم سيولة عناصر معينة من عناصر القوائم المالية، ونورد بعض الأمثلة لهذه النسب (الشيخ، 2008، ص 36)، كما يلي:

5. نسبة التغطية النقدية (Defensive Internal Ratio):

نسبة التغطية النقدية = الموجودات السائلة / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة.

يقصد بالأصول السائلة كما تم توضيحه من قبل أنها الأصول المتداولة مستبعداً منها المخزون السلعي والمصاريف المدفوعة المقدمة. كما يقصد بالمصروفات التشغيلية تكلفة المبيعات المتوقعة والمصاريف الإدارية والعمومية مطروحاً منها الاستهلاك وأية مصاريف أخرى غير نقدية، ونقوم بقسمة قيمة هذه المصاريف على عدد أيام السنة (365 يوم) لاحتساب المعدل اليومي لهذه المصاريف، كما أنه يمكننا استخراج قيمة المصروفات التشغيلية بالصيغة التالية:

المصروفات التشغيلية = صافي المبيعات - الأرباح قبل الاستهلاكات والفوائد والضرائب

من ثم نقسم الناتج على 365 - عدد أيام السنة - لاستخراج المعدل اليومي لها.

يتم احتساب هذه النسبة لرصد الفترة الزمنية التي يُمكن للشركة خلالها تمويل نفقاتها التشغيلية اليومية المتوقعة اعتماداً على السيولة المتوفرة لديها.

6. نسبة التدفقات النقدية التشغيلية (Operating Cash Flow):

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / المطلوبات المتداولة.

تبين هذه النسبة عدد مرات قابلية التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية على تغطية

التزامات المنشأة المتداولة، وهي مؤشر على قدرة الشركة على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل من واقع

السيولة النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية للمنشأة.

مما سبق يتضح لنا جلياً أن تكوين أو استحداث نسب مالية غير ما تم ذكره أعلاه؛ هو أمر وارد، حيث يعتمد على براعة المحلل المالي والمعلومة التي يريد الوصول إليها.

لذلك فإنه يمكننا إجمال أهم نسب السيولة المستخدمة في عملية التحليل المالي وطريقة احتسابها،

كما هو موضح في الجدول رقم (1/3/1) الآتي:

جدول رقم (1/3/1) أهم نسب السيولة وطريقة احتساب

م	اسم المؤشر / النسبة	طريقة الاحتساب
1	صافي رأس المال العامل	الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة
2	نسبة التداول	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة
3	نسبة السيولة السريعة	(الموجودات المتداولة - المخزون السلعي - المصاريف المدفوعة مقدماً) المطلوبات المتداولة
4	نسبة السيولة النقدية	الموجودات النقدية وشبه النقدية / المطلوبات المتداولة
5	نسبة التغطية النقدية	الموجودات السائلة / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة
6	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / المطلوبات المتداولة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (الشيخ، 2008، ص 36) و (الأنصاري، ص 156 - 157) بتصرف

ثانياً: نسب النشاط (Activity Ratios):

تستخدم مجموعة النسب المالية هذه لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات؛ أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام والتشغيل الأمثل لهذه الموجودات؛ حيث أنه من خلال احتساب هذه المجموعة من النسب نستطيع قياس حجم وكفاءة استخدام ومساهمة الأصول الخاصة بالشركة خاصة في النشاط الرئيسي للمنشأة أي في توليد إيرادات المبيعات كمصدر رئيس لإيرادات الشركة. (الأنصاري، ص 192)

وتُعرف هذه النسب المالية بأنها: نسب إدارة الموجودات (Assets Management Ratios)؛ حيث أنها تقيس كفاءة وقدرة المنشأة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، كما أنها تستخدم غالباً لتقييم أداء المنشآت المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط المنشأة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، لعل أكثر نسب النشاط تطبيقاً في التحليل المالي هي معدلات الدوران (الشيخ، 2008، ص 59)، نتناول أهم نسب النشاط - أو كما يطلق عليها معدلات الدوران - كما يلي:

1. معدل دوران الموجودات (Assets Turnover):

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الموجودات

يوضح هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المنشأة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث يعبر ناتج هذه النسبة عن عدد المرات خلال العام التي ساهمت أصول الشركة في إنتاج أو توليد إيرادات المبيعات، بتعبير آخر فإن ناتج هذه النسبة يوضح لنا أن كل وحدة نقدية مستثمرة في أصول المنشأة استطاعت أن تحقق وتوفر ما قدره معدل الدوران المحتسب من هذه الوحدة النقدية كإيرادات مبيعات، وليس هناك معدل نمطي لجميع المنشآت فهو يختلف من صناعة إلى أخرى، ويمكن مقارنة معدل المنشأة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة. (مطر وآخرون، 2002، ص 184)

2. معدل دوران الموجودات المتداولة (Current Assets Turnover):

معدل دوران الموجودات المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الموجودات المتداولة

تبين هذه النسبة مدى تأثير الأصول المتداولة على المبيعات وبالتالي على إيرادات المنشأة، ومدى قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات، بمعنى آخر فهي تقيس حجم ومدى مساهمة الأصول المتداولة للمنشأة في توليد إيرادات المنشأة من نشاطها الرئيس المتمثل في المبيعات، وبشكل

عام فإن ارتفاع معدل الدوران هذا يُعد مؤشراً إيجابياً، لكن لغرض الاستفادة من نتائج التقييم بدقة فإنه لا بد من مقارنته بمعيار الصناعة.

إنه لغرض التحليل والتعرف على مدى مساهمة الأصول المتداولة - يطلق عليه برأس المال العامل- في تحقيق المبيعات وبالتالي تحقيق إيرادات المنشأة؛ فإنه يمكننا أن نحلل هذا المعيار بتفصيل أكثر؛ وذلك باحتساب معدل دوران صافي رأس المال العامل: (الأصول المتداولة مخصوماً منها الخصوم المتداولة)، والتعرف على مدى مساهمة صافي رأس المال العامل في تحقيق صافي المبيعات؛ حيث أنه كلما ازدادت معدلات دوران صافي رأس المال العامل كلما تضاعف صافي المبيعات بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تمويل هذه المبيعات. (الشيخ، 2008، ص 60-61)

3. معدل دوران الموجودات الثابتة (Fixed Assets Turnover):

معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / صافي الموجودات الثابتة

ويقصد بصافي الموجودات الثابتة أي مجموع قيمة الأصول الثابتة بعد خصم الإهلاك.

يقيس مؤشر معدل دوران الأصول الثابتة قدرة الأصول الثابتة على إنتاج وتوليد إيرادات صافية في صورة مبيعات (الأنصاري، ص 196)، وغالباً ما تستخدم هذه النسبة في تقييم كفاءة المنشآت الصناعية، حيث تستخدم تلك الأصول بشكل مباشر في عمليات الإنتاج، فمثلاً عندما تقوم هذه المنشآت بعمليات شراء واسعة لأصول ثابتة لغرض زيادة أو تحديث خطوط الإنتاج؛ عادة ما يقوم المحلل المالي بمتابعة هذه النسبة في السنوات التالية لعملية شراء الأصول الثابتة لمعرفة جدوى تلك الاستثمارات ومدى مساهمتها في زيادة الإيرادات المحققة من نشاط المبيعات لتلك المنشآت. (الشيخ، 2008، ص 60)

4. معدل دوران المخزون (Inventory Turnover):

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون

ينتج عنها متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = عدد أيام السنة / معدل دوران المخزون

إذ يقيس معدل دوران المخزون مدى كفاءة وفاعلية المنشأة في إدارة حسابات المخزون لتوليد المبيعات، حيث نستطيع من خلال نتيجة معدل دوران المخزون معرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون أو ما يطلق عليه عدد مرات قيامها بتدوير المخزون لغرض توليد المبيعات، حيث من الملاحظ أن انخفاض معدل دوران المخزون يعني انخفاض نسبة المبيعات؛ ما يسبب تراكم المخزون السلعي. يتضح لنا مما هو موضح أعلاه أنه من خلال التعرف على معدل دوران المخزون نستطيع تحديد فترة الاحتفاظ بالمخزون السلعي والمعروفة أيضاً باسم أيام الجرد المعلقة لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المنشأة في تحويل مخزونها إلى مبيعات.

وبشكل عام فإن قصر فترة الاحتفاظ بالمخزون تشير إلى أن الشركة أكثر بيعاً، لكن من المهم هنا الإشارة إلى أن متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون يختلف حسب القطاع الذي تنتمي له المنشأة؛ لذا وجب مقارنته بمعيار الصناعة المرجعي المعتمد لمعرفة وتقييم أداء المنشأة. (الشيخ، 2008، ص 62)

5. معدل دوران الذمم المدينة (Receivables Turnover):

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة / الذمم المدينة

ينتج عنها متوسط فترة تحصيل المدينين = عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم المدينة.

يستخدم معدل دوران الذمم المدينة مؤشر للحكم على كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها ومدى نجاح سياستها التحصيلية أو تقييم سياسة الائتمان التجاري التي تتبعها الشركة في التعامل مع عملاء المبيعات الآجلة، حيث يرتبط هذا المؤشر بعدد مرات تحصيل الديون خلال فترة زمنية معينة؛ لذلك فإن ارتفاع هذا المعدل عن المعيار الصناعي أو عن السنوات السابقة للمنشأة نفسها يُعد مؤشراً إيجابياً لإدارة المنشأة في تحصيل ديونها.

كما أن احتساب متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة كما هو موضح في السطور السابقة يساعد في التعرف على وتحديد الزمن الذي تستغرقه المنشأة في تحصيل ديونها.

ويحظى هذا المعيار بأهمية كبيرة لدى الجهات الدائنة ومنها المصارف؛ إذ من خلال تحليل هذا المعيار نستطيع التعرف على حجم مخاطر الائتمان المتعلقة باحتمال عدم سداد المدينين لمديونياتهم أو الائتمان الممنوح لهم من قبل الجهات الدائنة.

6. معدل دوران الذمم الدائنة (Accounts Payable Turnover):

معدل دوران الذمم الدائنة = المشتريات أو ما يطلق عليها تكلفة البضاعة المباعة / متوسط الذمم الدائنة

ينتج عنها متوسط فترة دفع الذمم الدائنة = عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم الدائنة

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المنشأة في تسديد التزاماتها التجارية المتعلقة بمشتريات البضاعة لغرض توليد المبيعات، حيث يقيس معدل دوران الذمم الدائنة مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء أو ما يطلق عليها الملاءمة بين سياسة البيع بالأجل وتحصيل تلك المبيعات وسياسة الشراء بالأجل ودفع قيمة تلك المشتريات؛ حيث أنه لا بد للمنشأة بعد مقارنة معدلات الدوران المتعلقة بالمدينين والدائنين أن يكون متوسط فترة دفع الذمم الدائنة أكبر من متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة حتى يتسنى للمنشأة أن تسدد ذممها الدائنة بعد تحصيل مديونياتها عند الذمم المدينة؛ حتى لا تحدث لها مشكلة سيولة في حال العكس؛ حيث أن استحقاق الذمم الدائنة التي على الشركة قبل أن تكون قد حصلت ذممها المدينة يعني وقوع المنشأة في مشكلة توفير السيولة اللازمة لسداد تلك الذمم الدائنة في تاريخ استحقاقها.

مما سبق شرحه من ضرورة المقارنة بين معدل دوران كل من الذمم المدينة والدائنة؛ فإنه تنتج لنا نسبة هامة لا بد على المحلل المالي من أخذها في الحسبان عند تقييم نسب كفاءة إدارة النشاط لدى إدارة المنشأة، وهذه النسبة يطلق عليها (فترة النقدية).

7. فترة النقدية (Cash Conversion Cycle):

فترة النقدية = فترة الاحتفاظ بالمخزون + فترة تحصيل الذمم المدينة + فترة دفع الذمم الدائنة.

يمكن تعريف هذا المؤشر أو ما يطلق عليه فترة النقدية بأنها الفترة المحددة (عدد الأيام) لبيع المخزون السلعي وتحصيل الذمم المدينة وتسديد الذمم الدائنة.

يُعبّر هذا المؤشر عن مدى كفاءة الشركة في إدارة رأس المال العامل، وتوفير رؤية واضحة لقدرة المنشأة على سداد التزاماتها لموردي السلع والخدمات؛ ومن خلال فترة النقدية فإن المُحلل المالي يكون قادراً على تمييز الاتجاهات الإيجابية والسلبية في إدارة رأس المال العامل.

حيث أن المنشأة التي تحتاج إلى فترة أقل لدوران المخزون وتحصيل مديونياتها؛ يعني أن لديها سيولة نقدية كافية لسداد التزاماتها الدائنة، وزيادة حجم السيولة في المنشأة على المدى الطويل. (الشيخ، 2008، ص 65). ويمكننا هنا إجمال أهم نسب النشاط المستخدمة في عملية التحليل المالي وطريقة احتسابها،

كما هو موضح في الجدول رقم (2/3/1) الآتي:

جدول رقم (2/3/1) أهم نسب النشاط (معدلات الدوران) وطريقة احتسابها

م	اسم المؤشر / النسبة	طريقة الاحتساب
1	معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول
2	معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة
3	معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة
4	معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون
5	فترة الاحتفاظ بالمخزون	عدد أيام السنة / معدل دوران المخزون
7	معدل دوران الذمم المدينة	صافي المبيعات الآجلة / الذمم المدينة
8	فترة تحصيل الذمم المدينة	عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم المدينة

م	اسم المؤشر / النسبة	طريقة الاحتساب
9	معدل دوران الذمم الدائنة	تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات / متوسط الذمم الدائنة
10	فترة دفع الذمم الدائنة	عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم الدائنة
11	فترة النقدية	فترة الاحتفاظ بالمخزون + فترة تحصيل الذمم المدينة + فترة دفع الذمم الدائنة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (الشيخ، 2008، ص 60-65) و (مطر وآخرون، 2002، ص 184) بتصرف

ثالثاً: نسب الربحية (Profitability Ratios):

تُعد الربحية هدفاً أساسياً وضرورياً لبقاء عمل الشركة واستمرارها، وغاية يتطلع إليها ملاك المنشأة، ونسب الربحية تُعبر عن العلاقة بين الأرباح المحققة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح؛ لذا فإننا نجد أن إدارة أي منشأة تبذل جهداً كبيراً في سبيل الاستخدام الأمثل لتلك الموارد المتاحة للمنشأة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للملاك بحيث لا يقل حجم هذه العوائد عن ما يمكن تحقيقه في الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس درجة المخاطرة. (الشيخ، 2008، ص 41)

ونظراً للأهمية الكبيرة التي تحظى بها نتائج تقييم ربحية المنشأة سواءً بالنسبة للملاك أو للمصارف والدائنين أو للمستثمرين المحتملين؛ فإن مؤشرات الربحية هي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من قبل إدارة المنشأة، وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها لتحقيق الهدف السابق ذكره، وتختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة عمل نشاط المنشأة والطرق والأساليب المتبعة في استخراج نتيجة أعمالها والظروف المحيطة بها والهدف من تحليل نسب الربحية.

أنواع نسب الربحية:

مما سبق تمهيده وطرحه نستطيع تقسيم نسب الربحية إلى نوعين كما يلي (شبيب، 2006، ص 76):

- النسب التي تقيس ربحية المنشأة استناداً إلى مبيعات المنشأة.

• النسب التي تقيس ربحية المنشأة استناداً إلى حجم الاستثمارات في المنشأة.

أ- النسب التي تقيس ربحية المنشأة استناداً إلى مبيعات المنشأة:

تقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المنشأة على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة، كما تقيس هذه النسب مدى قدرة إدارة المنشأة في توليد الأرباح من المبيعات، كالاتي:

1. نسبة مجمل الربح إلى المبيعات (Gross Income Ratio):

نسبة مجمل الربح إلى المبيعات = مجمل الربح من العمليات / المبيعات

هذه النسبة تستخدم لقياس كفاءة إدارة المنشأة في إدارة عناصر تكلفة المبيعات أي المصاريف المتعلقة بتكلفة البضاعة المباعة، حيث أن مجمل الربح يتم التوصل إليه من خلال المقارنة بين صافي المبيعات وبين تكلفة تلك المبيعات، ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة؛ لذلك فإنه لا بد من إجراء المقارنة مع معيار الصناعة والمنشآت المنافسة ومع ما حققته المنشأة خلال السنوات السابقة. (العصار و آخرون، 2001، ص 219)

2. نسبة هامش ربح العمليات (Operating Profit Margin Ratio):

نسبة هامش ربح العمليات = ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات

يقوم المحلل المالي باحتساب هذه النسبة لغرض القياس الحقيقي لكفاءة إدارة المنشأة وذلك مقارنة بما يمكن معرفته من خلال احتساب النسبة السابقة نسبة مجمل الربح فقط؛ ذلك لأنه ليس لإدارة المنشأة سيطرة فعلية على الفوائد والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى، لكن لا بد من قراءتها مع نسبة مجمل الربح وهامش صافي الربح لكي تكتمل الصورة، حيث إن الفرق بين نسبة هامش مجمل الربح وبين هامش ربح العمليات هو الإيرادات والمصروفات الأخرى، التي لا تدخل مباشرة ضمن تكلفة البضاعة المباعة، مثل: (مصاريف الإيجارات أو استئجار المعدات، وكذلك الإيرادات المتنوعة وهي الإيرادات

المحقة من غير النشاط الرئيس للمنشأة، وكذلك مصاريف التسويق والإعلان، وأيضاً الديون المعدومة ومخصصاتها التي يتم إنشاؤها لغرض التحوط وتخفيف مخاطرها). (الأنصاري، ص 183-184)

3. نسبة هامش صافي ربح العمليات (Net Profit Margin):

هامش صافي الربح = صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب / صافي المبيعات

يتم احتساب هذه النسبة لكي يتمكن المحلل المالي من تقييم قرارات التشغيل أو العمليات وكذلك قرارات التمويل، كما أن هذه النسبة تعطينا مؤشراً على إمكانية تحديد سعر الوحدة قبل أن تتحمل المنشأة أي خسارة، كما يمكننا معرفة إلى أي مدى من الممكن أن تقوم المنشأة بتخفيض سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل خسائر شاملة، وكما سبق التنويه له فإنه لغرض تحديد ما إذا كانت نتيجة هذه النسبة جيدة أم لا فإنه لا بد من مقارنتها مع معيار الصناعة والمنشآت المنافسة ومع ما حققته المنشأة خلال السنوات السابقة. (شبيب، 2006، ص 77)

ب- النسب التي تقيس ربحية المنشأة استناداً إلى حجم الاستثمارات في المنشأة.

مجموعة هذه النسب تهدف بشكل رئيس إلى قياس وتقييم ربحية الأموال المستثمرة في المنشأة، كما أنها تعبر عن مدى كفاءة إدارة هذه المنشأة في استخدام الأموال المتاحة لها. وبشكل عام فإن العائد المرتفع يعبر عن كفاءة الإدارة في استخدام الأموال المتاحة لديها لتحقيق الربحية، كالاتي:

1. العائد على الموجودات (Return On Assets):

العائد على الموجودات (ROA) = صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات.

وهذه النسبة أو ما يطلق عليها معدل العائد على الاستثمار تستخدم بشكل أساسي لتقييم مدى كفاءة ونجاح إدارة المنشأة في إدارة المصادر المتاحة لديها والعمل على تعظيم ربحية استخدام تلك الأموال، حيث نلاحظ أن بسط هذه النسبة هو صافي الربح بعد الفوائد والضرائب؛ هذا يعني لنا قيام هذا

المؤشر بتحليل صافي ربح المنشأة بعد الأخذ في الاعتبار عامل تكلفة التمويل الخارجي لأصول المنشأة؛ ما يعني أن هذا المؤشر بهذه الصورة يقيم لنا مدى نجاح وكفاءة إدارة المنشأة في اتخاذ قراراتها التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.

يقوم بعض المحللين باحتساب معدل العائد على الموجودات بتقييم صافي ربحية المنشأة قبل الفوائد والضرائب ونسبتها إلى إجمالي موجودات المنشأة؛ حيث يقومون بذلك لتقييم كفاءة إدارة المنشأة دون الأخذ في الاعتبار نتائج القرارات التمويلية وهذا ما يحبذ عادة ملاك المنشآت، لكن يتضح لنا عدم جدوى ذلك خصوصاً في حالة التقييم لغرض منح الائتمان، لذلك فإننا قد نرى أن مؤشر العائد على الموجودات يتم استخدامه بالصورتين الموضحتين مسبقاً؛ حسب الهدف والجهة المستفيدة من التحليل، فإذا كان الهدف من التحليل احتساب العائد الإجمالي للمنشأة من الأموال المملوكة والمقترضة نستخدم في بسط هذا المؤشر صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب، أما إذا كان المستفيد من التحليل هم الملاك فإننا سنحاول تقييم العائد المتحقق على استثمارات المنشأة؛ فإنه في هذه الحالة سيتم اعتماد البسط بأنه صافي الربح قبل الفوائد والضرائب. (الأنصاري، 187)

2. معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity):

العائد على حقوق الملكية (ROE) = (صافي الأرباح بعد الفوائد والضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة)

حقوق الملكية

تعرف هذه النسبة أيضاً باسم معدل العائد على القيمة الصافية، وتستخدم لقياس مقدار العائد المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين؛ وبالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمرودود على مخاطرتهم في توظيف أموالهم؛ وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة المنشأة في توظيف أموال الملاك.

بناءً على ما سبق توضيحه فإن هذه النسبة تعتبر مقياساً شاملاً للربحية، كما أنها تعتبر مؤشراً لقياس مدى قدرة المنشأة على جذب الاستثمارات إليها؛ بحكم أن مؤشر العائد على الأموال التي ستستثمر في منشأة ما محدداً أساسياً لقرارات المستثمرين (عقل، 2006، ص 330)، حيث أنه عندما يرغب مستثمر معين اتخاذ قرار الاستثمار في مشروع ما فإنه يركز وبشكل كبير على معدل العائد على حقوق الملاك، حيث يجب أن يكون العائد المحقق والمناسب من استثمار معين وبعده أدنى مساوٍ لمعدل العائد الخالي من المخاطر مضافاً إليه بدل المخاطرة للاستثمار بهذا المشروع.

مما سبق يمكننا تلخيص أهم نسب الربحية المستخدمة في عملية التحليل المالي وطريقة

احتسابها، كما هو موضح في الجدول رقم (3/3/1) التالي:

جدول رقم (3/3/1) أهم نسب الربحية وطريقة احتسابها

م	اسم المؤشر / النسبة	طريقة الاحتساب
1	معدل الربح إلى المبيعات	معدل الربح من العمليات / المبيعات
2	هامش ربح العمليات	ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات
3	هامش صافي الربح	صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب / صافي المبيعات
4	معدل العائد على الموجودات	صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات
5	معدل العائد على حقوق الملكية	(صافي الأرباح بعد الفوائد والضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة) حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (شبيب، 2006، ص 76) و(العصار و آخرون، 2001، ص 219) بتصرف

رابعاً: نسب المديونية (Dept Ratios):

مجموعة نسب المديونية أو ما يطلق عليها نسب هيكل التمويل هي مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تعمل على تحليل الهيكل التمويلي للمنشأة ومصادر هيكل تمويل المنشأة سواء كانت مصادر خارجية

أو داخلية من حقوق الملاك التي تعتمد عليها المنشأة في تمويل موجوداتها بهدف تحقيق الأرباح، حيث أن هذه النسب تقيس بشكل رئيس مدى اعتماد المنشأة على الدين الخارجي في تمويل استثماراتها، كذلك تقييم مدى كفاءة إدارة المنشأة في الاستفادة من مميزات الاعتماد على مصادر تمويل خارجية أو ما يعرف في الإدارة المالية بالمتاجرة بالملكية أي الاعتماد على مصادر تمويل خارجية في تمويل أنشطة المنشأة وتحقيق عائد مرتفع من استثمار هذه الأموال يزيد عن تكلفة الدين، والفارق بين العائد على تلك الاستثمارات وتكلفة الأموال المستثمرة يكون صافي ربح لملاك المنشأة.

تحظى مجموعة نسب المديونية بأهمية كبيرة لدى محلي الائتمان؛ وذلك لارتباط تركيبة الهيكل التمويلي للمنشأة بشكل مباشر بمخاطر عدم السداد سواء فيما يتعلق بسداد كلفة الدين أو سداد أصل الدين، وفيما يلي بيان لأهم نسب المديونية المستخدمة من قبل المحللين الماليين، على النحو الآتي:

1. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات (نسبة المديونية) (Dept Ratio):

نسبة المديونية = إجمالي الديون / مجموع الموجودات.

ويطلق على هذه النسبة نسبة الرفع المالي وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً للتعرف على تركيبة الهيكل التمويلي للمنشأة وقياس درجة اعتماد المنشأة على مصادر التمويل الخارجية في تمويل موجوداتها، وتحديد مقدار المديونية لكل وحدة نقدية من مجموع الموجودات؛ وبمعرفة ذلك يستطيع المحلل المالي التعرف على حجم المخاطر الائتمانية أو ما تُعرف بمخاطر عدم المقدرة على خدمة تلك الديون أو سدادها والتي قد تواجهها المنشأة مستقبلاً بسبب توسعها في الاعتماد على الديون في تمويل موجوداتها؛ حيث أنه كلما زاد حجم اعتماد المنشأة على الديون فإن هذا يدفع الدائنين الحاليين للمنشأة إلى تغيير شروط تلك الديون ورفع تكلفتها والتشديد في الشروط والضمانات المطلوبة وذلك بسبب ارتفاع مخاطر تلك المديونيات، كما يدفع بالدائنين المحتملين إلى العزوف عن تمويل هذه المنشأة بسبب ارتفاع حجم مخاطر الائتمان لدى تلك المنشأة؛ لأن خدمة تلك المديونيات والفوائد أو كلفة تلك المديونيات يؤدي

إلى استنزاف موارد المنشأة وبالمقابل فإنه كلما انخفضت نسبة الرفع المالي يعني زيادة اعتماد المنشأة على التمويل الداخلي فإن هذا يزيد من اطمئنان الدائنين الحاليين أو المحتملين؛ وذلك لارتفاع نسبة مساهمة حقوق الملاك في أموال واستثمارات الشركة.

2. نسبة المديونية إلى حقوق الملاك (Dept On Equity):

نسبة الديون إلى حقوق الملاك = إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل) / صافي حقوق الملكية.

يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المنشأة من الغير سواء كانت من مصادر قصيرة الأجل أو من مصادر طويلة الأجل، حيث توازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من الملاك وبالتالي فإنها تشير إلى نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل موجودات المنشأة.

يظهر لنا هنا جلياً الآثار التي قد تلحق بملاك المنشأة نتيجة الاعتماد على المتاجرة بالملكية وما ينتج عنه من تغيير في معدل الرفع المالي، حيث أنه في حال حققت المنشأة أرباحاً تفوق بمعدلها تكلفة الديون؛ فإن ذلك يعني أن أي زيادة في نسبة الرفع المالي تعني زيادة العائد على حقوق الملاك وبالمقابل فإن تحقيق المنشأة لأرباح تقل عن معدل تكلفة الديون فإن ذلك يعني أن أي زيادة في نسبة الرفع المالي تعني مضاعفة الخسائر التي يتحملها الملاك. وبشكل عام فإنه كلما ارتفعت نسبة الديون إلى حقوق الملاك زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة و سداد دينها وزادت مخاطر الدائنين، كما يعني عدم وجود قدرة كامنة لدى المنشأة للاقتراض. (عقل، 2006، ص 332)

3. نسبة هيكل رأس المال (Long-Term Debt to Capitalization):

نسبة هيكل رأس المال = الديون طويلة الأجل / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق الملاك)

يقيس هذا المؤشر نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل، حيث يُظهر هذا المؤشر الأهمية النسبية للديون طويلة الأجل بالنسبة لهيكل رأس المال المملوك والمقترض على

أساس أنها مصادر أساسية طويلة الأجل يمكن الاعتماد عليها في تمويل الموجودات طويلة الأجل للمنشأة (الأنصاري، ص 208)، حيث تبين هذه النسبة حجم الديون المستغلة من رأس المال المتوافر، ومقارنتها مع المنشآت الأخرى؛ لتحديد حجم المخاطر، وتعتبر المنشآت التي تمويل الجزء الأكبر من رأسمالها عن طريق الديون أكثر خطورة من تلك التي تتخفف فيها هذه النسبة. (الشيخ، 2008، ص 55)

4. نسبة تغطية الفوائد "المصاريف التمويلية" (Interest Coverage Ratio):

نسبة تغطية الفوائد = الأرباح قبل المصاريف التمويلية والضرائب / المصاريف التمويلية.

وقد أطلق عليها (العصين، 2004، ص 51) نقلاً عن (Harrington, 1993, p 37) عدد مرات تحقق الفائدة أو ما يطلق عليها تكلفة التمويل، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة المنشأة على دفع فوائد وتكلفة الديون التي عليها في مواعيد استحقاقها، أي أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد وتكلفة الديون من أرباح المنشأة؛ مما يشير إلى هامش السلامة لديها ومؤشر إيجابي تتمتع به المنشأة يعطي الثقة للدائنين والمستثمرين والمصارف. (الأنصاري، ص 209)

5. نسبة تغطية الأعباء الثابتة (Fixed Charges Coverage Ratio):

نسبة تغطية الأعباء الثابتة =
$$\frac{\text{(الأرباح قبل المصاريف التمويلية والضرائب + التكاليف الثابتة)}}{\text{(المصاريف التمويلية + التكاليف الثابتة)}}$$

إذا كان هناك أية تكاليف وأعباء ثابتة لا تنشأ عن الديون وتحملها المنشأة؛ فإنه لا بد من أن نأخذها في الاعتبار عند قياس قدرة المنشأة على سداد الفوائد المستحقة عليها - المصاريف التمويلية - وكذلك الأعباء الثابتة الأخرى بحيث نقيس مدى قدرة المنشأة على تغطية وسداد كافة الفوائد وتكاليف الديون والتمويلات التي حصلت عليها وكذلك سداد أية تكاليف ثابتة أخرى لنخرج بصورة أكثر دقة فيما يتعلق

بتقييم قدرة المنشأة على خدمة المصاريف التمويلية وأية أعباء ثابتة أخرى مثل تكاليف استئجار معدات او ما شابه ذلك.

6. نسبة تغطية الدين (Dept Coverage Ratio):

نسبة تغطية الدين = التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الديون.

تعتبر هذه النسبة مقياس لقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية سنوية من أنشطتها التشغيلية لخدمة ديونها قصيرة وطويلة الأجل، حيث أنه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعني أن المنشأة تمتلك تدفقات نقدية إضافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل بما في ذلك الجزء المستحق من الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى مجموع الديون طويلة الأجل. (الشيخ، 2008، ص 56)

ومما سبق عرضه يمكننا ذكر أهم نسب المديونية المستخدمة في عملية التحليل المالي وطريقة

احتسابها، كما هو موضح في الجدول رقم (4/3/1) التالي:

جدول رقم (4/3/1) أهم نسب المديونية وطريقة احتسابها

م	اسم المؤشر / النسبة	طريقة الاحتساب
1	نسبة المديونية	إجمالي الديون / مجموع الموجودات
2	نسبة الديون إلى حقوق الملاك	إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل) / صافي حقوق الملكية
3	نسبة هيكل رأس المال	الديون طويلة الأجل / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق الملاك)
4	نسبة تغطية الفوائد	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مصروفات الفوائد
5	نسبة تغطية الأعباء الثابتة	$\frac{\text{(الأرباح قبل الفوائد والضرائب + التكاليف الثابتة)}}{\text{(الفوائد + التكاليف الثابتة)}}$
6	نسبة تغطية الدين	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الديون

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (عقل، 2006، ص 332) و (الشيخ، 2008، ص 56) بتصرف

خامساً: نسب السوق (Market Ratios):

إن ما سبق تناوله من نسب ومؤشرات مالية تعمل على إعطاء صورة واضحة للمحلل المالي وتساعد في عملية التقييم المالي للمنشأة مع التركيز على أداء إنجازات المنشأة؛ حيث توفر تلك النسب المعلومات التي تساعد الجهات الداخلية المستفيدة من عملية التحليل - مثل الإدارة والملاك - على تقييم إنجازات المنشأة وتساعدهم في ترشيد القرارات التي يتخذونها، كما أنها تساعد الجهات الخارجية - مثل الدائنين والمقرضين - على تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها تجاههم، وبالنظر إلى الجهات المستفيدة من عملية التحليل المالي وهم المساهمون أو المستثمرون الحاليون أو المرتقبون في هذه المنشأة وأيضاً المقرضون والدائنون؛ لذلك فإنهم يحتاجون إلى المؤشرات التي تقوم بترجمة نتائج كافة القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حتى تنعكس على قيمة تلك المنشأة أو ما يطلق عليه قيمة سهم المنشأة. هذه النسب التي تهتم المستثمرين والمساهمين وحتى المصارف والدائنين هي ما تسمى نسب السوق، وهي مجموعة النسب والمؤشرات التي تساعد على التعرف على القيمة السوقية للمنشأة في الأسواق المالية أو تعطي المستثمرين الراغبين في الاستثمار في تلك المنشأة معلومات تساعد في تحديد القيمة الحقيقية للمنشأة، وأهم نسب ومؤشرات السوق هي النسب الآتية:

1. عائد السهم العادي (Earning Per Share):

عائد السهم العادي = (صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم العادية.

وتقيس هذه النسبة ما يحققه المساهم العادي على كل سهم يمتلكه من أسهم المنشأة.

2. القيمة السوقية إلى العائد (Price To Earning Ratio):

القيمة السوقية إلى العائد = القيمة السوقية للسهم / حصة السهم من صافي الأرباح.

ويطلق على هذه النسبة اسم مضاعف السعر، حيث أنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها المنشأة للسهم الواحد،

والتي يمكن أن تفسر على أنها عدة سنوات من الأرباح لتسديد ثمن الشراء، وهي نسبة مالية تستخدم لغرض التقييم والتعرف على المبلغ الذي يبدي المستثمر استعداده لدفعه لشراء سهم تلك المنشأة أو يساعد المستثمر على التعرف على عدد السنوات التي يحتاجها لاستعادة رأسماله على شكل أرباح موزعة ومحتجزة ضمن حقوق المساهمين. (الشيخ، 2008، ص 67)

3. نسبة السعر السوقي إلى القيمة الدفترية (Market To Book Value):

نسبة السعر السوقي إلى القيمة الدفترية = السعر السوقي للسهم / القيمة الدفترية للسهم.
تبين هذه النسبة ما إذا كانت قيمة السهم متدنية أو مرتفعة عن قيمته الحسابية بناءً على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى المنشأة. (أبوشماله و الدهدار، 2007، ص 102)

كما يتم احتسابها على أساس نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى حقوق المساهمين، ويعبر عنها كما يلي:
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للأسهم / (مجموع الأصول الملموسة - مجموع المطلوبات). حيث أن القيمة السوقية للأسهم هي عدد الأسهم العادية مضروباً في قيمتها السوقية، وتكمن أهمية هذه النسبة والمؤشر في الاستدلال على عدم وجود مغالاة في تقييم سعر السهم وأن سعره السوقي يعبر فعلاً عن وجود صافي حقوق مساهمين تغطي تلك القيمة السوقية للأسهم، حيث يعتمد في احتساب صافي حقوق المساهمين أو ما يطلق عليها القيمة الدفترية على مجموع قيمة الأصول الملموسة للمنشأة، والتي تعبر عن القيمة التصفوية للمنشأة. (الشيخ، 2008، ص 71)

4. نسبة التوزيعات النقدية للسهم (Per Share Dividends):

نسبة التوزيعات النقدية للسهم = التوزيعات النقدية / عدد الأسهم العادية
إن قيمة السهم الآن هي عبارة عن تقييم المستثمر للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لكل سهم، وهذه التدفقات النقدية هي التوزيعات النقدية؛ لذلك فإن هذه النسبة تمكن المستثمرين من قياس قيمة التوزيعات النقدية لكل سهم. (الأنصاري، ص 217)

5. نسبة المدفوع من الأرباح (Dividends Payout Ratio):

نسبة المدفوع من الأرباح = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية / الأرباح المحققة بعد استقطاع

الضرائب ونصيب حملة الأسهم الممتازة. (مطر و آخرون، 2002، ص 104)

وكما سبق توضيحه فإن المستثمرين يهتمون بمقدار الأرباح الموزعة على الأسهم كتدفقات نقدية لهذه

الأسهم؛ لذلك فإن قرار احتجاز جزء من الأرباح من قبل إدارة المنشأة لغرض التحوط أو لأي أهداف

أخرى يؤثر على قرار المستثمرين بشراء أو عدم شراء أسهم تلك المنشأة، وأيضاً يؤثر على قرار تحديد

القيمة المناسبة من وجهة نظر المستثمرين لأسهم تلك المنشأة؛ لذلك فإن نسبة المدفوع من الأرباح تعطي

فكرة عن نسبة ما تم توزيعه من أرباح لحملة الأسهم العادية من صافي الأرباح القابلة للتوزيع.

بعد ما سبق عرضه يمكننا ذكر أهم نسب السوق المستخدمة في عملية التحليل المالي وطريقة احتسابها،

كما هو موضح في الجدول رقم (5/3/1) الآتي:

جدول رقم (5/3/1) أهم نسب السوق وطريقة احتسابها

م	اسم المؤشر / النسبة	طريقة الاحتساب
1	عائد السهم العادي	(صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم العادية
2	القيمة السوقية إلى العائد	القيمة السوقية للسهم / حصة السهم من صافي الأرباح
3	نسبة السعر السوقي إلى القيمة الدفترية	السعر السوقي للسهم / القيمة الدفترية للسهم
4	نسبة التوزيعات النقدية للسهم	التوزيعات النقدية / عدد الأسهم العادية
5	نسبة المدفوع من الأرباح	الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية / الأرباح المحققة بعد استقطاع الضرائب ونصيب حملة الأسهم الممتازة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (أبوشماله و الدهدار، 2007، ص 102) و(مطر و آخرون، 2002، ص 104) بتصرف

الفصل الثاني: التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وأهميته وأنواعه ومراحله ومحدداته و

نماذج التنبؤ بالفشل المالي و اختيار النموذج الأمثل لإجراء الدراسة

المبحث الثاني: مفهوم التعثر المصرفي وأسبابه

المبحث الثالث: العلاقة بين متغيرات الدراسة

الفصل الثاني:

التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي

(Financial Failure Prediction and Banking Default)

تمهيد:

يُعد موضوع الفشل المالي للمنشآت من أهم المواضيع التي تواجه الجهات والأطراف ذات العلاقة بتلك المنشآت، كما أنها تتصدر قائمة الاهتمامات لدى الكثير من الكتاب والباحثين؛ ذلك لما قد ينتج عن فشلها من آثار سلبية على تلك المنشآت والأطراف ذات العلاقة بها ما يعني تضرر الاقتصاد القومي بشكل كبير بسبب فشل تلك المنشآت.

ونظراً لما تتميز به بيئة العمل الحالية كونها معقدة، سريعة التغير، ومتعددة المخاطر سواء ما يتعلق بالمخاطر الناتجة من البيئة الداخلية لتلك المنشآت أو تلك التي تتسبب بها عوامل وحوادث تتعلق بالبيئة الخارجية؛ التي بدورها قد تقود المنشأة إلى الفشل والإفلاس؛ لذا وجب على أصحاب تلك المنشآت أو القائمين عليها والجهات ذات العلاقة بها العمل قدر الإمكان من وقت مبكر على تدارك تلك النهاية الحتمية أو التخفيف من آثارها السلبية؛ ومن المعروف أن أول خطوات المعالجة العلمية والصحيحة لأيّة مشكلات هو معرفة وتحديد حجم تلك المشكلة، ونظراً لأن مشكلة الفشل المالي أو الإفلاس هي أمر متوقع حدوثه في المستقبل نتيجة سلسلة من الأسباب والمشكلات التي قد تواجه تلك المنشآت خلال فترة حياتها؛ الأمر الذي يحتم على الجهات ذات العلاقة استخدام كافة الآليات والنماذج التي تمكنهم من التنبؤ بالفشل المالي لتلك المنشآت؛ وتقدير والتعرف على أوجه الخلل أو المشكلات التي قد تقودها إلى الفشل المالي والشروع في اتخاذ المعالجات التصحيحية اللازمة؛ ما يعني تجنب أو تخفيف آثار تلك المخاطر التي قد تخرج تلك المنشأة من دنيا الأعمال.

مما سبق يتضح لنا بشكل جلي الأهمية الكبيرة للتنبؤ بالفشل المالي للمنشآت؛ الأمر الذي أوجب على جميع المهتمين بموضوع الفشل المالي والافلاس من تظافر ومضاعفة الجهود المبذولة للتوصل إلى الأساليب الكمية التي تساعد في الحكم على المنشآت من حيث موقفها فيما يتعلق بالاستمرار في مزاوله نشاطها أو التوقف وإعلان افلاسها؛ لذلك فإن هذا المبحث سيناقد مفهوم التنبؤ بالفشل المالي، أهميته، أنواعه، مراحلها، ومحددات عملية التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وأهميته وأنواعه ومراحله ومحدداته، ونماذج التنبؤ بالفشل المالي واختيار النموذج الأمثل لإجراء الدراسة

:(Financial Failure Prediction Definition)

قبل الإسهاب في تفصيل المفاهيم العديدة للفشل المالي والمختلفة بحسب اختلاف وجهات نظر من ذكروا هذه المفاهيم لابد لنا من التطرق إلى مفهوم التنبؤ، حيث يشير التنبؤ اصطلاحاً: إلى جميع الأنشطة التي تتناول تجميع البيانات والمعلومات التي تبين كل العوامل والظروف والمتغيرات المحتملة في المستقبل، والتي تؤثر في مجمل الأنشطة والفعاليات التي تؤديها المنشأة. (رمو والوتار، 2010، ص 15)

حيث يعتمد تحديد الاتجاهات والآفاق المستقبلية للمنشآت على استخدام التنبؤ وفق منهج علمي متكامل، ويقوم ذلك على ما يتاح من قبل نظم المعلومات من معلومات بالكمية والنوعية والتوقيت والدقة والكلفة المناسبة، كذلك قدرة إدارة تلك المنشأة على تهيئة المستلزمات المادية والبشرية والمعلوماتية لغرض استخدام أساليب التنبؤ التي تسهم بشكل رئيس في تقليل آثار ظروف عدم التأكد والمخاطرة؛ ما يمكن من اتخاذ قرارات استراتيجية رشيدة. (الطالب، 2000، ص 21)

وقد تناول الكثير من كُتاب الفكر الإداري مفهوم التنبؤ من عدة جوانب، فلقد أكد (Buffa) كما أورد (الطالب، 2000، ص 22) انصراف معنى التنبؤ إلى: الكشف عن المستقبل وتقديره باستخدام المنهج العلمي.

أما (Robinson) فيرى أن التنبؤ يقوم على أساس ان الإدارة تضع الافتراضات التي تحدد العلاقة بين عوامل بيئة المنظمة الخارجية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية، السوق)، والداخلية (الإيرادات، المصاريف، القوة العاملة)، فالتنبؤ هنا يُمكن إدارة المنشأة من السيطرة على حالة التغيير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة والمحددة. (الطالب، 2000، ص 22)

مما سبق تناوله من تعاريف لمصطلح التنبؤ؛ نستطيع القول بأن التنبؤ هو استشراف المستقبل ومحاولة تقدير الوضع بشكل علمي؛ بالشكل الذي يساعد في تخفيف الآثار السلبية للظروف التي تحيط بالمنشأة، وترشيد القرارات المتخذة التي تختلف باختلاف الجهة ذات العلاقة بالمنشأة والتي تقوم بعملية التنبؤ.

مفهوم الفشل المالي:

بعد أن عرفنا المعنى الاصطلاحي والتطبيقي للتنبؤ بشكله العام، نستطيع البدء بتعريف وتحديد مفهوم الفشل المالي؛ حيث أن للفشل في المنشآت مفهومين أحدهما اقتصادي والآخر مالي، كما هو موضح فيما يأتي (الحبيطي، 2001، ص 221):

1. المعنى الاقتصادي للفشل:

ينصب التعريف الاقتصادي للفشل على اعتماد معيار ومقياس للنجاح والفشل، هو مقدار العائد على رأس المال، حيث تعد المنشأة فاشلة إذا عجزت عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر، الذي يتناسب مع المخاطر المتوقعة.

2. المعنى المالي للفشل:

يعبر المفهوم المالي للفشل عن عدم قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المحددة مسبقاً.

– ينقل الباحثان رمو والوتار (2010، ص 12)، عن (Ashour and EL-Farra) بأن الفشل المالي "هو عدم قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها كاملة، ومن ثم فالمنشأة في طريقها إلى الإفلاس قانوناً والتصفية".

– كما قام باحث وكاتب آخر (جبل، 2004، ص 188) بتعريف الفشل المالي بأنه عجز عوائد المنشأة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، وعدم مقدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.

وبعد التدقيق في مختلف المفاهيم الواردة للفشل المالي؛ فأغلب القول بأن معيار الحكم على مدى فشل منشأة ما؛ هو معيار مقدار العائد على استثمارات الملاك (رأس المال) الذي تحققه المنشأة، وما إذا كان يتناسب مع ما يتعرض له الملاك من مخاطر متوقعة.

أما ما يتعلق بالحكم على فشل المنشأة من خلال معيار عدم مقدرتها على دفع التزاماتها في تاريخ استحقاقها بسبب عدم توافر سيولة نقدية في حينها، فقد تكون مشكلة مؤقتة وقعت بها المنشأة بسبب ظروف استثنائية مؤقتة سيتم تجاوزها؛ لذلك فإنه لا يمكن أن نعتبر التوقف عن الدفع مؤشراً للفشل المالي للمنشآت. (الأنصاري، ص 502)

لكن ومن وجهة نظر الباحث فإن عملية تحديد معيار الفشل المالي تعتمد على الهدف من القيام بالتنبؤ بالفشل المالي وطبيعة الجهة التي تقوم بذلك التقييم والتنبؤ؛ فعلى سبيل المثال إذا كان الغرض من التنبؤ وتحديد الفشل المالي ومن يقوم بهذا التقييم هو مستثمر أو لغرض اتخاذ قرار استثماري فنستطيع حينها اعتماد معيار الفشل المالي لمنشأة بأنه معيار العائد على استثمارات الملاك الذي تحققه المنشأة، وما إذا كان يتناسب مع ما يتعرض له الملاك من مخاطر متوقعة، أما إذا كان من يقوم بهذا التقييم والتنبؤ بالفشل المالي هو جهة دائنة أو مقرضة لغرض اتخاذ قرار ائتماني فعندها يجب أن يكون معيار

الفشل للمنشأة هو توقف تلك المنشأة عن دفع التزاماتها لمدة طويلة تدخلها ضمن تصنيف العملاء المتعثرين بحسب تعليمات البنك المركزي أو التصنيف المتبع والمعتمد من قبل الجهة الدائنة والمقرضة.

لذلك إنه ولغرض التنبؤ بالفشل المالي في وقت مبكر يُمكنُ ملاك و إدارة المنشأة من معالجة المشاكل والاختلالات التي تم تحديدها من خلال التنبؤ؛ ما يعني تخفيض الآثار السلبية والكارثية المحتملة؛ فإنه يتم الاعتماد بشكل رئيس على تحليل البيانات المالية التاريخية للمنشأة حيث تعتبر نتائج هذه التحليلات ركيزة أساسية لعملية التنبؤ بالوضع المستقبلي لتلك المنشأة؛ ومن هنا تبرز لنا وبشكل واضح المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق المدقق الخارجي للبيانات المالية للمنشأة ودوره في تصميم جهاز إنذار مبكر يمكنه من اكتشاف أي حالة من حالات الشك حول امكانية استمرار عمل المنشأة.

على إثر الجدل والقلق المتزايد حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي؛ قام المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASB) بإصدار المعيار الدولي للمراجعة (ISA 570) الخاص بفرض استمرارية المنشأة. (الشيخ، 2008، ص 77)

يهدف المعيار إلى توفير إرشادات حول مسؤولية مدقق الحسابات عند مراجعة البيانات المالية المتعلقة بملاءمة فرض الاستمرارية للشركة مستقبلاً كأساس لإعداد البيانات المالية، كما حدد المعيار مجموعة من المؤشرات التي تساعد مدقق الحسابات على اكتشاف حالات الشك حول إمكانية استمرار عمل المنشأة، مدرج أدناه أمثلة حول هذه المؤشرات التي يجب أن تراعى من قبل مدقق الحسابات.

المؤشرات المالية، تتمثل فيما يلي:

1. زيادة المطلوبات المتداولة على الأصول المتداولة.
2. عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل.
3. ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.

4. تأخير توزيعات الأرباح أو توقفها.
5. عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في مواعيدها.
6. الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض.
7. عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى.

المؤشرات التشغيلية، تتمثل فيما يلي:

1. فقدان إداريين قياديين بدون استبدالهم.
2. فقدان سوق رئيس أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيس.
3. مشاكل عمالية أو نقص في تجهيزات مهمة.

وهناك مؤشرات أخرى، تتمثل فيما يلي:

1. عدم تطبيق متطلبات رأس المال أو متطلبات قانونية أخرى.
2. دعاوى قضائية ضد المنشأة يمكن أن تنشأ عنها أحكام تعويضات لا يمكن الوفاء بها.
3. تغير في التشريعات أو السياسات الحكومية.

أهمية التنبؤ بالفشل المالي (Importance of Financial Failure) :(Prediction)

يحظى التنبؤ بالفشل المالي باهتمام الجهات العلمية والعملية نظراً لما يقدمه التنبؤ بالفشل المالي من مزايا إيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب؛ لذا كانت الأهداف الرئيسية لمختلف الأبحاث والدراسات في هذا المجال موجهة لتصميم جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الإخفاق من بدايات ظهورها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

تبرز درجة الأهمية الكبيرة التي يحظى بها التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة لكل الجهات ذات العلاقة بالمنشأة، بحسب حجم الآثار السلبية التي ستعرض لها تلك الجهات وحجم المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الجهات ذات العلاقة بالمنشأة في حالة إفلاس تلك المنشأة. (الطويل، 2008، ص 63)

سيتم هنا إبراز الأهمية الكبيرة للتنبؤ بالفشل المالي بالنسبة للجهات التي تتأثر بشكل كبير ومباشر بنتائج نشاط المنشأة وتتخذ مختلف قراراتها بناء على نتائج التحليل والتنبؤ بالفشل المالي، وهي الجهات التالية (المصارف، المستثمرون، إدارة المنشأة، الجهات الرسمية).

1. المصارف: حيث تهتم المصارف بالتنبؤ بالفشل المالي للمنشآت طالبة التمويل، أو للمنشآت التي قد تم منحها تسهيلات ائتمانية ما تزال قائمة؛ حيث يتم بناء على نتائج دراسات التنبؤ بالفشل المالي اتخاذ قرارات التمويل وشروطها وضماناتها، حيث أن نتائج التنبؤ تؤثر بشكل مباشر في التمويل القائم على المتعامل وكذلك التمويلات قيد الدراسة وأسعار وشروط تلك التمويلات والضمانات التي ستغطيها، كما وأن نتائج التنبؤ تحدد إمكانية التعاون مع العملاء الحاصلين على التمويلات لمعالجة المشكلات القائمة، كذلك التوقيت المناسب للانسحاب في حال استدعت الضرورة ذلك.

2. المستثمرون: لتقييم سلامة استثماراتهم، والتميز بين الاستثمارات المرغوب فيها من غير المرغوب فيها، ثم اتخاذ القرار الملائم بخصوص تحديد الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة أو عدم الولوج في تلك الاستثمارات من البداية.

3. إدارة المنشأة: للتعرف على مؤشرات الفشل، ومعرفة أسبابها لمعالجتها قبل أن تستفعل، ويخرج الوضع عن إمكانية السيطرة عليه.

4. الجهات الرسمية: تجنباً للأزمات في القطاع الخاص أو القطاع العام؛ وما لذلك من حماية للاقتصاد القومي من الآثار الكارثية لأزمات إفلاس المنشآت.

أنواع الفشل المالي (Financial Failure Types):

عند الحديث عن الفشل المالي وأنواعه لابد من الحديث عن أسباب الفشل المالي للمنشآت؛ ونظراً للحاجة الكبيرة لمعرفة هذه الأسباب ودور ذلك في تعزيز القدرة على التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت والعمل على مواجهته قبل حدوثه؛ فإنه سيتم -بإذن الله- تناولها بشيء من التفصيل في الفصل التالي من هذه الدراسة، حيث سيتم الحديث فيه عن مفهوم التعثر المصرفي للمنشآت وأسباب تعثر تلك المنشآت وأنواع التعثر المصرفي للمنشآت، وغيرها من المواضيع المتفرعة من هذا الموضوع الرئيس.

وسنتناول هنا موضوع أنواع الفشل المالي - بشكل مقتضب - حسب ما أوردها أغلب المتخصصين في هذا المجال؛ حيث توجد ثلاثة أنواع رئيسة من الفشل المالي الذي قد يصيب المنشآت، وهي: الفشل الاقتصادي، والفشل المالي، والفشل الإداري، نوردها كما يلي:

1. الفشل الاقتصادي:

الفشل الاقتصادي: ويعبر عن العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المحقق على رأس المال أقل من متوسط تكلفة رأس المال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية رقماً سالباً.

لذلك يقصد بالمنشأة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي، تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، ويقل معدل الفائدة على الاستثمار بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المنشأة، لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة المنشأة على الوفاء بما عليها من التزامات؛ أي أنه يمكن أن تكون المنشأة فاشلة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها، وبالتالي لا يُشهر إفلاسها (عمار، 2011، ص 114).

2. الفشل المالي:

هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين أو نوعين فرعيين هما: الاتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة المنشأة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم؛ حيث ينتج لنا هذا النوع من الفشل المالي بسبب وجود أزمة سيولة آنية، وقد تنتهي بانتهاء ظروف معينة وقد تستمر لفترات طويلة، أما الشكل والاتجاه الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي وما يتعلق بزيادة خصوم المنشأة على موجوداتها (عمار، 2011، ص 115).

3. الفشل الإداري:

يقصد به عدم كفاءة الجهاز الإداري للمنشأة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج سلبية تساهم في تدهور نشاط المنشأة وتدني أرباحها؛ وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيمة أسهم المنشأة، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسة فشلها في تقديرها لما قد يحدث مستقبلاً، وعدم القدرة على التكيف مع البيئة الخارجية وتعديل خطط إدارة المنشأة لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.

وعند الحديث عن أنواع الفشل المالي لا بد من معرفة أعراض وظواهر الفشل المالي؛ حيث أن رصد وتحليل أعراض هذه الظواهر يُمكن إدارة المنشأة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها وعلاجها في الوقت المناسب، وفيما يلي توضيح أهم أعراض الفشل المالي لدى المنشآت والمتمثلة فيما يلي: دفع الفوائد على القروض متوسطة الأجل عن طريق الاقتراض قصير الأجل، توزيع الأرباح على الملاك أو المساهمين عن طريق القروض، عدم تكوين المخصصات والاحتياطات الكافية لعمليات الإحلال والتجديد للأصول الثابتة، عدم تناسب حقوق الملكية للأموال المستثمرة في المنشأة، تأجيل سداد أقساط القروض متوسطة الأجل، تأجيل سداد أوراق الدفع، انخفاض معدل العائد على الأموال المستثمرة، نقص قيمة رأس

المال العامل؛ نتيجة لنقص أوراق القبض والمدينين، وانخفاض قيمة المحزون السلعي دون أن يقابل ذلك نقص في قيمة الالتزامات قصيرة الأجل، وكذلك عدم تكوين المخصصات الكافية للديون المشكوك في تحصيلها (الأنصاري، ص 503-504).

مراحل الفشل المالي (Financial Failure Stages):

من أهم الأمور التي يجب على إدارة المنشأة إدراكها مسبقاً هي مراحل الفشل المالي، والتي تساعد في اتخاذ الإجراءات اللازمة في وقت مبكر بما يتناسب مع المرحلة التي وصلت إليها المنشأة وقبل إعلان إفلاسها، وقد تعددت آراء الباحثين حول مراحل الفشل المالي، وبعد الاطلاع على تقسيمات عدد من الباحثين المتخصصين لمراحل الفشل المالي؛ نستطيع القول بأنه يمكن تقسيم مراحل الفشل المالي إلى خمس مراحل كما نقلها الباحث عماري (2015، ص 41-43) عن (M:J. Gordan)، كما يلي:

1. مرحلة الحضانة (النشوء):

من المعروف أن المنشأة لا تتدهور فجأة أو بصورة غير متوقعة، وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة، وغالباً ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة؛ حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة، ويفضل أن يتم اكتشاف المشكلة في هذه المرحلة حيث أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية، ويلاحظ أنه في هذه المرحلة تظهر بعض المؤشرات التي تعبر عن دخول المنشأة في مرحلة الحضانة، هي:

أ- التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة.

ب- تقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة.

ت- نقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل.

ث- حدوث خسارة اقتصادية، حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة.

2. مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة):

تحدث مرحلة عجز السيولة عندما تحدث في المنشأة المظاهر التالية:

- أ- أصول المنشأة أكبر من خصومها.
- ب- صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة.
- ت- عدم قدرة المنشأة على مواجهة احتياجاتها النقدية الآتية.

يمكن للمنشأة في هذه المرحلة أن تواجه هذا العجز في توفير السيولة الفورية بالاقتراض، مع العلم بأن هذا الضعف والعجز قد يستمر لعدة أشهر.

3. مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي):

يعرف الإعسار المالي بأنه الانخفاض في القوة الإيرادية للمنشأة الذي يحدث في نقطة ما، حيث أنه في هذه المرحلة تعاني المنشأة من عدم قدرتها على تغطية ديونها ودفع مصاريفها المستحقة لضعف قدراتها الإيرادية، أي عدم قدرتها من الحصول على الأموال اللازمة والضرورية. ويلزم التنبيه هنا إلى أنه يمكننا معالجة هذا التدهور من خلال:

- أ- إصدار أسهم أو سندات إضافية بمعدل عائد أعلى نسبياً عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى منشأة أخرى.
- ب- إجراء تعديل في السياسات المالية للمنشأة.

وهذه المعالجة يمكن أن تأخذ فترة زمنية طويلة ومع ذلك فإن معظم هذه المنشآت تتجح في علاج التدهور المالي إذا تم الكشف عن الخلل في الوقت المناسب.

4. مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):

تظهر في هذه المرحلة عدة مؤشرات تنذر باحتمالية إفلاس المنشأة، نذكر منها المؤشرات الآتية:

أ- اعتماد المنشأة على الاقتراض وتدهور الأصول المتداولة ونسب السيولة.

ب- الارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها.

ت- تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية وعدم قدرة المنشأة على المنافسة.

مما يجعل من هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة المنشأة، حينها تصيح محاولات إدارة المنشأة لمحاربة

هذا العسر الكلي والمحقق غير مجدية.

5. مرحلة إعلان الإفلاس:

في هذه المرحلة لا تستطيع المنشأة دفع ديونها، حيث يتم فيها التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات

القانونية لحماية حقوق الدائنين، وهي المرحلة النهائية التي تؤدي إلى زوال الشكل القانوني للمنشأة أي

اعلان إفلاسها والقيام بتصفيته.

محددات عملية التنبؤ بالفشل المالي (Financial Failure Prediction)

:(Limitations

توجد بعض المحددات التي تؤثر على دقة عملية التنبؤ بالفشل المالي، ونورد أهمها فيما يلي:

1. محددات تتعلق بالظروف المحيطة:

نستطيع تفصيل هذا النوع من العوامل بأنها العوامل الاقتصادية الخارجية، حيث تتأثر عملية التنبؤ

بالسلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمنشأة والذي يصعب التحكم به ومعرفته، ومن أمثلة

السلوك الاقتصادي العام حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية، وكذلك العوامل الإنسانية، كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية؛ فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.

2. محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية:

تتمثل هذه المحددات أولاً فيما يتعلق بطبيعة البيانات المستخدمة؛ حيث تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات، فقد تكون هذه البيانات موسمية؛ بالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المنشأة والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤ المستقبلي، ثانياً بمدى مناسبة الأساليب الإحصائية؛ ويدور هذا المحدد حول استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوفرة، التي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.

3. محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه:

ويُعنى به ما يتعلق باختيار فترات للقيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المنشأة؛ حيث أن التنبؤات قصيرة الأجل غير مفيدة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة، وكذلك ما تلعبه الخبرة في عملية التنبؤ للمنشأة من دور مهم وحيوي في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها؛ فكلما كان للمنشأة خبرة في التنبؤ كلما كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح. (الهباش، 2006، ص 72)

ثانياً: نماذج التنبؤ بالفشل المالي واختيار النموذج الأمثل لإجراء الدراسة

سيتم في الجزء الثاني من المبحث الأول لهذا الفصل عرض موجز لأهم هذه النماذج وأكثرها استخداماً وشيوعاً بين المحللين الماليين، كما سيتم بعد ذلك التطرق إلى إجراء مقارنة مختصرة بين أهم تلك النماذج وأكثرها شيوعاً؛ لغرض اختيار وترشيح النموذج الأمثل الذي سيتم تطبيقه على العينة البحثية المختارة في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، كما يلي:

نماذج التنبؤ بالفشل المالي (Financial Failure Prediction Models):

1. نموذج (Beaver, 1966):

قام Beaver (1966) بإعداد دراسة لغرض التنبؤ بفشل المنشآت، حيث أجريت الدراسة على عينة من (79) منشأة فشلت خلال الفترة (1954-1964)، فضلاً عن (79) شركة ناجحة ومماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة، وكان معيار الفشل الذي استخدمه الباحث هنا إما إفلاس المنشأة، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها، أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، وعند تصميم هذا النموذج تم احتساب (30) نسبة مالية تم تصنيفها ضمن ست مجموعات رئيسة لكل من المنشآت الفاشلة والناجحة، ثم اختار بعد دراسة مكثفة من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها، والنسب المالية التي اعتمدها (Beaver) في صياغة نمودجه هي: نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون، نسبة صافي الربح قبل الضريبة والفائدة إلى مجموع الموجودات، نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات، نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات، نسبة التداول، نسبة التداول السريعة.

وقد اتسم نموذج (Beaver) بقوة تنبؤيه جعلته قادراً على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات، حيث يقوم بحث (Beaver) على أساس مقارنة قيم المتوسطات لهذه النسب كل على حدة، بين كل من مجموعة المنشآت الناجحة ومجموعة المنشآت الفاشلة وذات السنة بالنسبة للمنشآت القرينة، حيث أنه كلما ازداد الفرق بين قيمتي المتوسط لنسبة مالية ما فإن ذلك يعني أن هذه النسبة ذات قدرة أكبر من غيرها على التنبؤ بفشل المنشآت، ومن خلال نتيجة الاختبارات التي أجراها توصل إلى أن أفضل وأهم النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي على الترتيب بحسب الأهمية هي (العمار وقصيري، 2015، ص 136):

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون.
- نسبة صافي الربح قبل الضريبة والفائدة إلى مجموع الموجودات.
- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات.

كما أجرى (Beaver) تحليلاً آخر يستند إلى مقارنة متوسطات بنود النسب المالية في السنة السابقة للفشل في المنشآت الفاشلة مع هذه المتوسطات في المنشآت الناجحة، وكان أهم ما توصل إليه الآتي:

- تميزت المنشآت الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام.
- تميزت المنشآت الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المنشآت الناجحة.
- تملك المنشآت الفاشلة نقدية أقل من المنشآت غير الفاشلة، لكن الحسابات المدينة لديها أعلى.

يجب ملاحظة أن التنبؤ بالفشل وفق نسب نموذج (Beaver) لا يتم بالاعتماد على نتائج هذه النسب بشكل منفرد، وإنما يجب أن تدرس معاً، ويظهر لنا جلياً هنا دور المحلل المالي في تقييم واقع المنشأة محل الدراسة.

2. دراسة (Altman, 1968) أو ما يطلق عليه نموذج (Z- Score):

تم تعريف مفهوم (Z) وتحديد عدد النقاط من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك Edward Altman (1968)، باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل المنشآت الأمريكية.

حيث قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مؤلفة من (66) شركة صناعية مدرجة في السوق المالي، منها (33) شركة فاشلة وأخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول⁽¹⁾، وللتأكد من دقة تصنيف المنشآت تم استخدام تحليل التصنيف (Classification Analysis)؛ حيث تم إثبات قدرة النموذج على التنبؤ بإفلاس المنشآت بدقة بلغت في العام الأول (94%)، في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس بلغت نسبة دقة التنبؤ (72%)، (48%) في السنة الثالثة (29%) في السنة الرابعة (36%) في السنة الخامسة. (الشيخ، 2008، ص 81-82)

استخدمت هذه الدراسة (22) نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) للمنشآت خلال الفترة (1964-1965) من خلال أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، وهو أسلوب احصائي يستخدم تصنيف المجموعات (المتغيرات التابعة) بحسب خصائص كل مجموعة (المتغيرات المستقلة)، حيث قام هذا الأسلوب بعد تعريف المجموعات (المتغيرات التابعة) باشتقاق معادلة خطية تمييزية مكونة من المتغيرات المستقلة التي تعد الأفضل في التمييز بين المجموعات، وتظهر أهمية كل متغير من هذه المتغيرات في التمييز بين المجموعتين من خلال المعاملات التمييزية. (Altman, 1968)

(1) تم استثناء المنشآت التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار أمريكي.

في بحث (Altman) هناك متغيران تابعان هما (المنشآت المفلسة، المنشآت غير المفلسة)، أما ما يتعلق بالخصائص أو المتغيرات التمييزية المستقلة فهي النسب المالية، حيث أنه بعد تحليل (22) نسبة مالية باستخدام أسلوب التحليل التمييزي، تم انتقاء (5) نسب مالية اعتُبرت الأفضل في التمييز بين المنشآت الفاشلة وغير الفاشلة؛ أي أنها أفضل النسب المالية المميزة للأداء، التي من خلالها يمكن التنبؤ بالفشل أو التعثر، هذه النسب هي:

1) صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات:

تقيس هذه النسبة حجم رأس المال العامل من إجمالي الموجودات وهو مقياس لصافي الموجودات المتداولة للمنظمة نسبة إلى الموجودات الكلية، حيث إن المنشأة التي تعاني من خسائر تشغيلية ثابتة سوف تقلص موجوداتها المتداولة فيما يتعلق بإجمالي الموجودات، وان ارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد لأداء المنشأة التشغيلي، وتعتبر هذه النسبة عن موقف السيولة تجاه رأس المال الكلي.

حيث إن صافي رأس المال العامل هو الاختلاف ما بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، وان مميزات السيولة والحجم تعطي الاهتمام الكبير للمنشأة وبشكل واضح.

2) الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات:

تقيس هذه النسبة حجم الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الموجودات، والأرباح المحتجزة هي المبالغ الإجمالية للأرباح المعاد استثمارها / أو خسائر المنشأة على مدى عمرها كله، وهذه النسبة تسلط الضوء على استخدام الأموال المتولدة داخلياً؛ حيث إن نموها يعني انخفاض مخاطر رأس المال أي انخفاض في مخاطر أموال المساهمين.

في المنشآت حديثة العهد نسبياً يحتمل انخفاض هذه النسبة لعدم إتاحة الوقت فيها لبناء أرباح تراكمية؛ لذلك يمكن القول إن المنشآت حديثة العهد إلى حد ما تتميز في هذا التحليل، وتكون فرصتها في أن تصنف على أنها مفلسة أعلى من غيرها - المنشآت الكبيرة والقديمة-، ومما سبق توضيحه يتبين لنا مدى المنفعة والميزة التي تحققها المنظمة من احتفاظها برصيد أرباح محتجزة؛ حيث تستخدمها المنشآت لتمويل موجوداتها ولمواجهة أية طلبات تمويلية طارئة؛ حيث تعد الأرباح المحتجزة مصدراً أولاً تلجأ إليه إدارة المنشأة قبل التفكير في التمويل الخارجي لغرض مواجهة أي طلبات تمويلية للمنشأة.

(3) الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات:

يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي موجودات المنشأة، وتقاس هذه النسبة القدرة الإنتاجية الحقيقية لموجودات المنشأة بغض النظر عن أي عوامل أخرى. حيث إن الوجود المطلق للمنشأة يستند إلى قدرتها على الكسب من موجوداتها، وتبدو هذه النسبة مناسبة لموضوع التعامل مع فشل المنشآت؛ حيث يحدث ذلك عندما تتجاوز المطلوبات الكلية القيمة العادلة لموجودات المنشأة مع تحديد القيمة من قبل قوة الكسب للموجودات.

(4) القيمة السوقية لحقوق المساهمين / القيمة الدفترية لمجموع الديون:

تقاس هذه النسبة بقسمة القيمة السوقية لحقوق المساهمين على القيمة الدفترية للمطلوبات الكلية؛ تدل المقاييس على مدى الانخفاض في قيمة موجودات المنشأة - قياس من حيث القيمة السوقية للأسهم بالإضافة إلى الديون - قبل أن تتجاوز المطلوبات على الموجودات وتصبح المنشأة مفلسة.

كما أن هذه النسبة تستخدم لقياس الإفلاس طويل الأمد للمنشأة؛ حيث أن حقوق الملكية تقاس بواسطة القيمة السوقية الممتزجة لكل الحصص -العادية والممتازة- بينما يشمل الدين كل المطلوبات المتداولة وطوية الأجل؛ وان هذا القياس يبين لنا كم من الموجودات القابلة للاستثمار يمكن أن تتدهور قبل أن تزيد المطلوبات على الموجودات أي قبل حدوث الإفلاس.

(5) المبيعات / مجموع الموجودات:

هي نسبة ومعيار يبين قدرة المنشأة على توليد موجوداتها، وهي أحد مقاييس قابلية الإدارة في التعامل مع الظروف التنافسية، كما يستخدم بشكل أساسي في قياس قدرة موجودات المنشأة على توليد الأرباح من خلال المبيعات.

يتم تصنيف تلك النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسية وهي: السيولة، الربحية، الرفع المالي، القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط؛ ومن واقع الاختيار لأفضل خمسة نسب مالية للتعنبؤ بالفشل المالي يظهر لنا نموذج (Z-score) حسب الصيغة التالية:

$$Z = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 0.999 X5$$

حيث أن: $X1 =$ صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات

$X2 =$ الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

$X3 =$ الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

$X4 =$ القسمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات

$X5 =$ صافي المبيعات / مجموع الموجودات

بناء على معادلة الانحدار؛ فإن (Z-Score) هي القيمة التمييزية وهي معيار التفريق بين الشركات المفلسة والغير مفلسة، أما المتغيرات (X1,X2,X3,X4,X5) فهي النسب المالية المذكورة أعلاه؛ وبتطبيق هذا النموذج تصنف المنشآت محل الدراسة ضمن ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار، هذه الفئات هي:

الفئة الأولى: هي فئة المنشآت الناجحة أو القادرة على الاستمرار، إذا كانت قيمة (Z) فيها 2,99 وأكبر.

الفئة الثانية: هي فئة المنشآت الفاشلة التي يحتمل افلاسها، إذا كانت قيمة (Z) فيها أقل من 1,81.

الفئة الثالثة: هي فئة المنشآت التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها، ومن ثم أنها تحتاج إلى دراسة تفصيلية، إذا كانت قيمة (Z) فيها أكبر من 1,81 وأقل من 2,99.

تشير دراسات كثيرة إلى أن نموذج (Altman) يُعد أحد أهم وأكثر النماذج التي تلجأ إليها إدارة الائتمان للتنبؤ بحالة العميل المقبلة، وما إذا كان ينتمي إلى فئة العملاء الناجحين، أو فئة العملاء الذين يتسمون بأداء منخفض ومن ثم يتمتعون بدرجة مخاطر عالية. (الزبيدي، 2002، ص 247)

لكن عند التطبيق العملي لهذا النموذج واجه المحللين الماليين صعوبات ومعوقات عديدة، لعل أهم تلك الصعوبات هي عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على المنشآت غير المدرجة في السوق المالي؛ ما يعني لنا صعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق الملاك؛ لذلك قام (Altman) في العام (1977م) بتطوير نموذج (Zeta) أي ما يعرف بالجيل الثاني للمنشآت في القطاع الخاص.

حيث قام بإجراء دراسة على عينة من (53) منشأة فاشلة و (58) منشأة ناجحة خلال الفترة (1969م-1975م)؛ كانت من نتائج هذه الدراسة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز، حسب الصيغة التالية: (الشيخ، 2008، ص 85)

$$Z = 0.717 X_1 + 0.847 X_2 + 3.107 X_3 + 0.420 X_4 + 0.998 X_5$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X_4 = \text{القيمة الدفترية لحقوق المساهمين} / \text{مجموع المطلوبات}$$

$$X_5 = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الموجودات}$$

فإذا كانت نتيجة استخدام هذه المعادلة أن (Z) رصيدها (2.9) وأكبر فإن المنشأة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس.

أما إذا كانت نتيجة (Z) رصيدها (1,23) وأقل فإن المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس.

بالتالي فإنه إذا كانت قيمة (Z) فيها أكبر من (1,23) وأقل من (2,9)؛ فإن المنشأة يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها، أي أنها تحتاج إلى دراسة تفصيلية.

الصيغة سابقة الذكر لهذا النموذج والتي استبدلت نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملاك مكان القيمة السوقية لها، اعتمدت على عينة من المنشآت الصناعية؛ لذا نستطيع استنتاج أن النماذج المناسبة لأوضاع تلك الشركات تختلف عن المنشآت غير الصناعية، وهذا ما تم إثباته فعلاً؛ حيث سجل نموذج (Z) أرصدة مختلفة لبعض المنشآت الخاصة والمنشآت غير الصناعية؛ الأمر الذي دفع الباحثين (Altman, Hartzel, Peck) في العام (1995م) إلى تبني نموذج (zeta) الخاص بالمنشآت غير الصناعية؛

حيث تم تصميم النموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الأصول؛ للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في المنشآت غير الصناعية أعلى منه في المنشآت الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية.

تم تصميم النموذج كما يلي:

$$Z = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X_4 = \text{القيمة الدفترية لحقوق المساهمين} / \text{مجموع المطلوبات}$$

فإذا كانت نتيجة استخدام هذه المعادلة أن (Z) رصيدها (2,6) وأكبر؛ فإن المنشأة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس.

أما إذا كانت نتيجة (Z) رصيدها (1,1) وأقل فإن المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس.

وبالتالي فإنه إذا كانت قيمة (Z) فيها أكبر من (1,1) وأقل من (2,6)؛ فإن المنشأة يصعب إعطاء قرار

حاسم بشأنها، أي أنها تحتاج إلى دراسة تفصيلية. (الشيخ، 2008، ص 87)

3. نموذج (Argenti, 1976):

يعرف هذا النموذج بنموذج (A-Score) وهو يجمع بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر، ويركز على المتغيرات أو المؤشرات النوعية أو الوصفية أكثر من المؤشرات الكمية، ويعطي هذا النموذج أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في المنشأة.

إن أهم ما يركز عليه النموذج هو أنه إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغيير، كما أنها سترتكب واحداً من الأخطاء كالتوسع في العمل أو التورط بمشاريع غير ناجحة أو التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة. (العمار و قصيري، 2015، ص 138-139)

حسب هذا النموذج تمر المنشأة الفاشلة بمراحل متلاحقة تبدأ بحدوث العيوب التي تقود إلى الأخطاء التي يترتب عليها ظهور أعراض الفشل، التي باستفحالها تؤدي إلى حدوث الفشل ممثلاً بالتصفية أو الإفلاس، تعطى لكل مرحلة من المراحل الثلاثة المؤدية إلى الفشل علامة تتناسب مع وزنها النسبي؛ حيث أُعطي للعيوب وزن (43)، وللأخطاء (45)، وللأعراض (12).

وقد حل (Argenti) العناصر الثلاثة السابقة إلى عناصرها الفرعية، كما في الجدول رقم (1/1/2)

الآتي:

جدول رقم (1/1/2) العناصر الفرعية للمراحل المؤدية إلى الفشل بحسب نموذج (Argenti)

المرحلة	العناصر الفرعية (المؤشرات)	الوزن النسبي في النموذج	العلامة الفعلية للشركة المدروسة
العيوب	1. أتوقراطية الإدارة.	10	
	2. الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.	8	
	3. تدني الكفاءة لدى الإدارة التنفيذية.	6	
	4. تدني الكفاءة لدى الإدارة المالية.	5	
	5. خلل في نظام الرقابة الداخلية.	3	
	6. خلل في النظام المحاسبي بشكل عام.	3	
	7. خلل في نظم التعيين والترقيع والتدريب.	3	
	8. تدهور معنويات العاملين.	2	
	9. ارتفاع معدل دوران الموظفين.		
المجموع			43
الأخطاء	1. تزايد مضطرد في حجم الديون.	18	
	2. توسع كبير وغير مبرر في نشاط المنشأة.	15	
	3. الدخول في مشاريع كبيرة تفوق طاقة المنشأة.	12	
المجموع			45
الأعراض	1. مؤشرات مالية سيئة.	5	
		4	

المرحلة	العناصر الفرعية (المؤشرات)	الوزن النسبي في النموذج	العلامة الفعلية للشركة المدروسة
	2. الإفراط في إجراءات المحاسبة. 3. تغيير متكرر في السياسات المحاسبية ومدقق الحسابات.	3	
المجموع		12	
المجموع الكلي		100	

المصدر: محمد مطر، التحليل الائتماني – الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية- دار وائل للنشر، عمان، الأردن،

2006م، ص371

ويكون المعيار لتقييم حالة المنشأة حسب هذا النموذج كما يلي:

- يكون احتمال الفشل ضعيفاً (وضع المنشأة جيد) إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمنشأة يقل عن (18).
- يكون احتمال معقول الفشل إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمنشأة أكبر من (18) وأقل من (35).
- يكون احتمال الفشل قوياً إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمنشأة (35) وأكثر.

من خلال النظر إلى المتغيرات التي يعتمد عليها هذا النموذج؛ يتضح لنا أنه يعتمد على المتغيرات الوصفية؛ وهذا يعمل على تقليل إمكانية الاعتماد عليه وعلى نتائجه ومستوى دقتها لغرض تقييم وضع المنشأة تحت الدراسة والتنبؤ بفشلها.

4. نموذج (Taffier and Tisshow, 1977):

أجريت دراسة من قبل الباحثين في المملكة المتحدة (Taffier and Tisshow) في العام (1977)، هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل المنشآت البريطانية.

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين (46) منشأة صناعية مستمرة في عملها، و(46) منشأة أخرى أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها (المجموعتان متشابهتان من حيث الحجم والصناعة).

استخدم الباحثان في صياغة النموذج ثمان نسب مالية مختلفة، تم اعتماد أربعة منها، كما هي موضحة في صيغة النموذج (الشيخ، 2008، ص 87-88):

$$Z = 0.53 X_1 + 0.13 X_2 + 0.18 X_3 + 0.16 X_4$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{الأرباح قبل الضرائب} / \text{المطلوبات المتداولة}$$

$$X_2 = \text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع المطلوبات}$$

$$X_3 = \text{المطلوبات المتداولة} / \text{مجموع الأصول}$$

$$X_4 = \text{فترة التمويل الذاتي} = (\text{الأصول السائلة} - \text{المطلوبات المتداولة}) / \text{المصروفات التشغيلية اليومية}$$

المتوقعة

كما تم تصنيف المنشآت إلى فئتين وفقاً لقدرتهما على الاستمرار، هما:

- فئة المنشآت الناجحة أو القادرة على الاستمرار، عندما تكون قيمة (Z) فيها تساوي (0,3) وأكبر.

- فئة المنشآت المهددة بخطر الإفلاس، عندما تكون قيمة (Z) فيها تساوي (0,2) وأقل.

وقد أثبت النموذج قدرة عالية على التنبؤ بحوادث الإفلاس وصلت إلى (99%) قبل سنة من

حدوث واقعة الإفلاس. (العمار و قصيري، 2015، ص 139)

5. نموذج (Springate, 1978):

استخدم الباحث الكندي (Springate, 1978) أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربع

نسب مالية، حصلت هذه الدراسة على نسبة (92,5%) لقدرتها على التمييز بين (20) منشأة ناجحة

و(20) منشأة أعلنت إفلاسها أو تم تصنيفيتها.

تظهر لنا الصيغة العامة للنموذج كالتالي:

$$Z = 1.03 X1 + 3.07 X2 + 0.66 X3 + 0.4 X4$$

حيث أن:

$$X1 = \text{رأس المال العامل} / \text{مجموع الأصول الملموسة}$$

$$X2 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الأصول الملموسة}$$

$$X3 = \text{الأرباح قبل الضرائب} / \text{المطلوبات المتداولة}$$

$$X4 = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول الملموسة}$$

وبناءً على هذا النموذج كلما ارتفعت قيمة (Z)؛ فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمنشأة، أما إذا

كانت قيمة (Z) أقل من (0,862) فإن المنشأة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس. (الشيخ،

2008، ص 89-90)

6. نموذج (Kida,1980):

تم تصميم هذا النموذج بإجراء الدراسة على (16) منشأة ناجحة ومثلها فاشلة، واستطاع النموذج أن يُصنف المنشآت المدروسة بدقة وصلت إلى ما نسبته (90 %)، حيث بُني هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية، يتم تحديد قيمة المتغير التابع بناء على هذا النموذج كما يلي:

$$Z = 1.042 X1 + 0.42 X2 + 0.461 X3 + 0.463 X4 + 0.271 X5$$

حيث أن:

$$X1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{مجموع الموجودات (نسبة ربحية)}$$

$$X2 = \text{مجموع حقوق المساهمين} / \text{مجموع الديون (نسبة رفع مالي)}$$

$$X3 = \text{الموجودات السائلة} / \text{الديون قصيرة الأجل (نسبة سيولة)}$$

$$X4 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الموجودات (نسبة نشاط)}$$

$$X5 = \text{النقدية} / \text{مجموع الموجودات (نسبة سيولة نقدية)}$$

فإذا كانت قيمة (Z) وفقاً لهذا النموذج موجبة تكون المنشأة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنها تكون مهددة بالفشل المالي.

وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس وصلت إلى (90%) قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس وذلك بالتطبيق على (16) منشأة ناجحة ومثلها من المنشآت الفاشلة. (العمار وقصييري،

2015، ص 140-141)

7. نموذج (Zmijewski, 1984):

أجرى الباحث Zmijewski (1984) دراسة على عينة من المنشآت الأمريكية المدرجة في السوق المالي، مكونة من (40) منشأة مفلسة، و(800) منشأة صناعية غير مفلسة، واعتمد الباحث في نمودجه على ثلاث نسب مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المنشآت خلال الفترة(1972 - 1978)، هذه النسب هي:

- العائد على مجموع الأصول.
- نسبة المديونية.
- نسبة التداول. (الغصين، 2004، ص 59) نقلاً عن (Crice, 2002)

وقد قام الباحث في هذا النموذج بتحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حسب الصيغة التالية:

$$\text{Badjusted (B)} = -4.803 - 3.599 X1 + 5.406 X2 + 0.1 X3$$

كما استخدم النموذج خطوة إضافية عما يتم اتباعه في نموذج (Altman)؛ وذلك بضرب المتغيرات الثابتة والمستقلة بالعدد (1,814) لتصبح الصيغة المعدلة كما يلي:

$$\text{Badjusted (B)} = -8.7117 - 6.5279 X1 + 9.8054 X2 + 0.1814 X3$$

حيث أن:

$$X1 = \text{معدل العائد على مجموع الأصول}$$

$$X2 = \text{نسبة المديونية}$$

$$X3 = \text{نسبة التداول}$$

ومن أهم نتائج هذا البحث أن القيمة المحتملة للمعادلة السابقة تتراوح بين (0 - 1)؛ لذا فإن المنشأة التي تفوق فيها قيمة المؤشر (0,5) ستكون مهددة بخطر الفشل المالي ويحتمل إفلاسها. (الشيخ، 2008، ص 91)

8. نموذج (Zavgren, 1985):

يعتبر نموذج (Zavgren) أحد أهم النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي؛ حيث يمتلك قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي لخمس سنوات قادمة.

حيث يقوم هذا النموذج على أساس التحليل اللوغاريتمي، وقد قام الباحث بدراسة عينة مكونة من (45) منشأة فاشلة، و(45) منشأة ناجحة، واستخدم النسب المالية التالية:

$$X1 = \text{متوسط المخزون السلعي} / \text{صافي المبيعات}$$

$$X2 = \text{متوسط الذمم المدينة} / \text{متوسط المخزون السلعي}$$

$$X3 = \text{النقد وما في حكمه} / \text{مجموع الأصول}$$

$$X4 = \text{الأصول السائلة} / \text{المطلوبات المتداولة}$$

$$X5 = \text{صافي الربح} / (\text{الديون طويلة الأجل} + \text{مجموع حقوق المساهمين})$$

$$X6 = \text{الديون طويلة الأجل} / (\text{الديون طويلة الأجل} + \text{مجموع حقوق المساهمين})$$

$$X7 = \text{صافي المبيعات} / (\text{الأصول الثابتة الملموسة} + \text{رأس المال العامل})$$

وبعد جمع بيانات كل سنة من سنوات التحليل، وإتمام كافة المعالجات المطلوبة في هذا النموذج، يتم استخدام نتائج احتساب النسب المالية في مقياس الاحتمالات؛ وتكون النتيجة المحتملة للمعادلة تقع بين

(1-0)؛ فإذا كان احتمال الإفلاس (0,5) أو أكثر فإن المنشأة مهددة بخطر الفشل المالي، ويحتمل إفلاسها.

9. نموذج (Sherrod, 1987):

يعتبر هذا النموذج أيضاً أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أُعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة التالية:

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.10 X_6$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X_2 = \text{الأصول النقدية} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X_3 = \text{مجموع حقوق المساهمين} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X_4 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X_5 = \text{مجموع الموجودات} / \text{مجموع المطلوبات}$$

$$X_6 = \text{مجموع حقوق المساهمين} / \text{مجموع الموجودات الثابتة الملموسة}$$

وبناءً على عدد نقاط (Z) يتم تصنيف المنشآت إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرار، إلى الفئات

الآتية الموضحة في الجدول رقم (2/1/2):

جدول رقم (2/1/2) الاحتمالات الناتجة من استخدام نموذج (Sherrod)

الفئة	درجة المخاطرة	(Z)
الأولى	المنشأة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	المنشأة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر: مصطفى الشيخ، التحليل المالي، (SME FINANCIAL)، رام الله، فلسطين، 2008م، ص 102

10. دراسة (Shirata, 2002):

قامت الباحثة بتطوير نموذج للتنبؤ بالنجاح أو الفشل للمنشآت، اعتماداً على دراسة عينة من المنشآت اليابانية تضم (10,457) منشأة مفلسة، و (30,421) منشأة غير مفلسة وتناولت في دراستها (72) مؤشراً مالياً، وخلص إلى نموذج يسمى (SAF, 2002)، ووفق هذا النموذج فإن المنشآت التي تكون قيمة النموذج لديها أكبر من (0,26) تعد معرضة للإفلاس، وقد فسر هذا النموذج (77,2%) من حالات الإفلاس، والمعادلة التي تحدد هذا النموذج هي (Shirata, 2002, p.8):

$$SAF = 0.0104 X1 + 0.268 X2 + 0.0661 X3 + 0.0237 X4 + 0.7077$$

حيث أن:

$$X1 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X2 = \text{صافي الدخل قبل الضريبة} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X3 = (\text{معدل دوران المخزون}) = \text{المبيعات} / \text{المخزون}$$

$$X4 = \text{مصرفو الفائدة} / \text{المبيعات}$$

وقد طورت الباحثة نموذجها إلى نموذج أكثر دقة في التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت؛ باستخدام المعادلة

التالية: (الصيغة المعدلة)

$$Z = 0.014 X2 + 0.058 X24 + 0.062 X36 + 0.003 X10 + 0.7614$$

حيث أن:

$$X2 = \text{صافي الدخل قبل الضريبة} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$X24 = \text{مصرفو الفائدة}^{(1)} / \text{المبيعات}$$

$$X36 = \text{الحسابات المستحقة الدفع} / \text{المبيعات}$$

$$X10 = \text{رأس المال العامل الحالي} / \text{رأس المال السابق}^{(2)}$$

وبحسب النموذج المطور (Z) المقدم من الباحثة الذي تمكنت من خلاله من التنبؤ بنسبة (86,14%)

من حالات التعثر؛ فإن المنشآت التي تقل فيها قيمة (Z) لديها عن (0,38) يرتفع فيها احتمال الإفلاس.

(1) مصروفات الفائدة هنا تشمل عمولات الخصم والفوائد المدفوعة على القروض والتسهيلات المصرفية بأنواعها المختلفة.

(2) أي أن هذه النسبة تقيس النمو في رأس المال العامل الحاصل بين عامين مدروسين.

اختيار النموذج الأمثل لإجراء الدراسة التطبيقية:

إنه لغرض اختيار النموذج المثل لإجراء الدراسة التطبيقية عليه لا بد لنا من إجراء مقارنة بين أهم تلك النماذج للمقارنة على أساس المعايير التالية:

المعيار الأول: حجم العينة المدروسة:

إن زيادة عدد المنشآت المدروسة كعينات لتصميم النموذج تعطي المستخدمين ثقة أكبر في النموذج كونه أكثر دقة وعمومية وأنه أكثر تعبيراً عن الواقع، وقد اختلف حجم العينة المدروسة بين النماذج المختلفة للتنبؤ بالفشل المالي؛ ففي حين بلغ حجم العينة في نموذج (Beaver) (158) منشأة نصفها مفلس، فقد انخفض في نموذج (Altman) بصيغته الأولى إلى (66) منشأة نصفها مفلس والنصف الآخر منشآت ناجحة لكنه وصل في آخر تحديث وتطوير للنموذج خلال الفترة (1969 - 1975) إلى (910) منشأة منها (110) منشأة فاشلة، كما بلغ حجم هذا العدد في نموذج (Taffier and Tisshow) (92) منشأة نصفها مفلس، كما بلغت عدد المنشآت المدروسة في نموذج (Springate) (40) منشأة نصفها مفلس والآخر منها ناجحة، كما أن العدد بلغ (32) منشأة نصفها مفلس كما هي في نموذج (Kida)، وارتفع العدد في نموذج (Zmijewski) حيث وصل إلى (840) منشأة منها (40) منشأة مفلسة، أما النموذج الأكبر من حيث حجم العينة المدروسة فهو النموذج الأكثر حداثة (Shirata) حيث قامت الباحثة بدراسة (40,878) منشأة منها (10,457) منشأة مفلسة.

وعليه فإننا نستطيع القول بأن نموذج (Shirata) هو النموذج الأفضل من حيث عدد الحالات

المدروسة، يليه نموذج (Altman) بعدد الدراسات التي تمت عليه والتحديثات التي طرأت عليه خلال الفترة (1969 - 1975).

المعيار الثاني: عدد النسب المالية المستخدمة في صيغة النموذج:

نستطيع القول بشكل عام أن زيادة عدد النسب المالية المستخدمة في بناء صيغة النموذج تعبر عن قدرة أكبر للنموذج المدروس في الإحاطة بظروف عمل المنشأة، مع الأخذ بالاعتبار الأهمية الكبيرة لتنوع هذه النسب وتنوع مجالات تغطيتها - وسيتم الحديث عنه في المعيار الثالث -، ومن خلال النظر إلى النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي التي سبق ذكرها؛ فإنه يتضح أن عدد النسب المالية المستخدمة في بناء تلك النماذج يتراوح ما بين (3 - 6) نسب مالية، ففي حين بلغت عدد النسب المستخدمة في بناء نموذج (Beaver) (6) نسب مالية، فلقد بلغت النسب المالية التي اعتمد عليها (Altman) في بناء الصيغة الأصلية لنموذجه (5) نسب مالية، ومثلها في العدد في نموذج (Kida)، كما بلغ عدد النسب المالية في نموذج (Taffier and Tisshow) و نموذج (Springate) (4) نسب مالية، وانخفض عددها إلى (3) نسب مالية في نموذج (Zmijewski).

ووفقاً لمعيار عدد النسب المالية المستخدمة في بناء النموذج فإنه يتضح أن نموذج (Beaver) يعد النموذج صاحب الأفضلية بعدد (6) نسب مالية، يليه نموذج (Altman) بعدد (5) نسب مالية.

المعيار الثالث: المجالات التي تغطيها النسب المالية:

إن تشكيلة النسب المالية المختلفة المستخدمة في نماذج التنبؤ بالفشل المالي هي الركيزة الأساسية في تصميم تلك النماذج، وكما سبق إيضاحه في المعيار الثاني من أن تعدد النسب المستخدمة في صياغة النماذج يعبر عن قدرة أكبر للنموذج في التنبؤ بالفشل المالي، لكن هنا يجب التنبيه إلى نقطة بالغة الأهمية وهي تغطية تلك النسب المالية لكافة مجالات نشاط المنشأة وكافة الجوانب التي ينبغي تقييمها؛ للتمكن من الإحاطة بظروف عمل المنشأة بالكامل، لذلك فإنه ينبغي أن تغطي النسب المالية المستخدمة

في بناء النموذج بحد أدنى الجوانب الرئيسية التالية: (السيولة، الربحية، القدرة التمويلية - القدرة على سداد الالتزامات-)، الرفع المالي، النشاط).

ولو أعدنا النظر في نماذج التنبؤ بالفشل المالي وفي النسب المالية التي تركز عليها هذا النموذج وإلى المجالات التي تغطيها تلك النسب وتعمل على تقييمها بهدف التنبؤ باحتمالات فشل المنشآت؛ نجد أن النسب التي يتكون منها نموذج (Altman) تغطي كافة الجوانب الرئيسية سابقة الذكر المطلوب من النموذج أن يشملها بحد أدنى، أما نموذج (Beaver) ونموذج (Taffier and Tisshow) ونموذج (Springate)، فلقد أغفلت جانبيين من تلك الجوانب وهي الرفع المالي أي ما يتعلق بنسبة قيمة مساهمة الملاك إلى مجموع الديون التي على المنشأة، كما أنها لم تتضمن بشكل واضح جانب النشاط أي أنها لم تحتو على نسبة مالية تعمل على تقييم قدرة موجودات المنشأة على توليد الأرباح كنتيجة للمبيعات، حتى نموذج (Shirata) لم يغط في صيغته كافة تلك الجوانب الرئيسية التي ينبغي تقييمها للتمكن من الإحاطة بظروف عمل المنشأة بكاملها.

لذلك فإننا نستطيع القول بأن نموذج (Altman) له الأفضلية بحسب معيار تغطية كافة المجالات التي نحتاجها لنحصل على صورة متكاملة عن وضع المنشأة المدروسة من كافة الجوانب.

المعيار الرابع: قدرة النموذج على التنبؤ باحتمالات الفشل المالي:

يُعد معيار مدى قدرة النموذج على التنبؤ باحتمالات الفشل المالي للمنشآت ومدى دقة نتائج تلك التوقعات من المعايير المهمة جداً في تقييم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، بل نستطيع القول بأنه أهم معيار؛ حيث إنه يعبر عن الهدف الرئيس الذي تم تصميم تلك النماذج من أجل الوصول إليه.

وبالنظر إلى النتائج التي أثبتتها مختلف نماذج التنبؤ بالفشل المالي فيما يتعلق بدقة التنبؤ باحتمالات وقوع الفشل المالي؛ يتضح لنا أن قدرة التنبؤ في نموذج (Altman) بلغت نسبة (98%)، أما نموذج (Taffier and Tisshow) فقد بلغت دقة التنبؤ فيه (99%)، كما بلغت نسبة (92,5%) في نموذج (Springate)، وبلغت دقة التنبؤ في نموذج (Shirata) نسبة (86,14%)، أما في نموذج (Beaver)، ونموذج (Zmijewski) فإن قدرة النموذج على التنبؤ تعتمد على قدرة المحلل المالي على الإحاطة بواقع المنشأة.

وفقاً لما سبق وبناءً على معيار دقة النموذج في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي للمنشآت يتضح لنا أفضلية نموذج (Taffier and Tisshow) أولاً و يليه نموذج (Altman).

المعيار الخامس: تحديث وتطوير النموذج:

يُعد التحديث والتطوير أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وذلك من أجل تلافي أي عيوب أو قصور في تلك النماذج، كما أن التحديث والتطوير يعمل على مواجهة أية مستجدات قد تحدث و تخفض من قدرة تلك النماذج على التنبؤ؛ ومن خلال الاطلاع على تلك النماذج وعلى عمليات التطوير أو التحديث التي طرأت عليها؛ فإننا نستطيع القول بأن نموذج (Altman) هو نموذج أجريت عليه العديد من المحاولات لحل المشكلات التي ظهرت أثناء التطبيق؛ وبالتالي أجريت عليه عدة تحديثات؛ حيث أنه بعد أن تم تطبيق هذا النموذج لفترة طويلة، واجهت المستخدمين له مشكلة تتمثل في وجود شركات قطاع خاص وليس لها تداول لأسهمها في السوق المالية؛ فما كان من مصمم هذا النموذج إلا أن قام بإجراء دراسة حديثة على عينة من هذا النوع من المنشآت وتصميم نموذج جديد بمعاملات تميز جديدة حيث تم استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، وبعد استخدام تلك الصيغة ظهرت مشكلة في تطبيقها تتمثل في اختلاف أوضاع المنشآت الصناعية عن المنشآت غير الصناعية؛ فدفعت ذلك إلى إعادة

تصميم النموذج بصيغته جديدة خاصة بالمنشآت غير الصناعية، حيث تم حذف معدل دوران الأصول؛ للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل؛ حيث أن معدل دوران الأصول في المنشآت غير الصناعية أعلى منه في المنشآت الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية.

لذلك نستطيع القول بأن نموذج (Altman) له الأفضلية فيما يتعلق بمعيار التحديث والتطوير المستمر للنموذج.

وبناءً على نتائج المقارنة بين أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي وأكثرها شيوعاً، وبالاعتماد على الخمسة المعايير سابقة الذكر كأساس للمقارنة والمفاضلة بين هذه النماذج، فإننا نلاحظ أن نموذج (Altman) قد حظي بالأفضلية من بين هذه النماذج فيما يتعلق بالمعايير: (المجالات التي تغطيها النسب المالية، تحديث وتطوير النموذج)، أيضاً قد جاء في المرتبة الثانية بالنسبة للمعايير التالية: (حجم العينة المدروسة، عدد النسب المالية المستخدمة، قدرة النموذج على التنبؤ باحتمالات الفشل المالي)، كما أنه يعد أساساً للكثير من النماذج التي تم تصميمها بعد ذلك، وبما أنه يتيح ثلاث صيغ أصلية، كل صيغة مخصصة لطبيعة منشآت معينة، وبطبيعة الحال تغطي هذه الصيغ كافة المنشآت، كما يلي: (الصيغة العامة الأولى، الصيغة الثانية من النموذج التي تطبق على منشآت القطاع الخاص غير المدرجة في السوق المالي، الصيغة الثالثة من النموذج الخاص بالمنشآت غير الصناعية).

وبناءً على ما سبق يرى الباحث بأن نموذج (Altman) هو النموذج الأنسب والذي يُفضل تطبيقه على المنشآت في البيئة اليمنية لاختبار مدى قدرته على التنبؤ باحتمالات الوقوع في الفشل المالي للمنشآت.

والجدول رقم (3/2/2) التالي يوضح نتائج المقارنة بين أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي وأكثرها شيوعاً واستخداماً، بناءً على الخمسة المعايير المعتمدة كأساس للمقارنة.

جدول رقم (3/2/2) المقارنة بين أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي بناءً على معايير المقارنة المعتمدة في الدراسة

Shirata 2002	Zmijewski 1984	Kida 1981	Springate 1978	Taffier and Tisshow 1977	Altman 1968	Beaver 1966	النموذج المعيار
30,421 ناجحة 10,457 فاشلة	800 ناجحة 40 فاشلة	16 ناجحة 16 فاشلة	20 ناجحة 20 فاشلة	46 ناجحة 46 فاشلة	33 ناجحة 33 فاشلة وصلت مع آخر صيغة إلى 910 منشأة	79 ناجحة 79 فاشلة	حجم العينة
4	3	5	4	4	5	6	عدد النسب المالية
*صافي الدخل قبل الضريبة / إجمالي الموجودات *مصرف الفائدة / المبيعات *الحسابات المستحقة الدفع / المبيعات *رأس المال	*العائد / إجمالي الأصول *نسبة المدىونية *نسبة التداول	*صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات *مجموع حقوق المساهمين / مجموع الديون *الموجودات السائلة / الديون قصيرة	*رأس المال العامل/ إجمالي الأصول الملموسة *الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول الملموسة *الأرباح قبل الضرائب / المطلوبات	*نسبة الأرباح قبل الضرائب / المطلوبات المتداولة *نسبة الأصول المتداولة / إجمالي الأصول *نسبة المطلوبات المتداولة /	*نسبة صافي رأس المالي العامل / إجمالي الموجودات *نسبة الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات *نسبة صافي الربح قبل	*نسبة التدفق النقدي / مجموع الديون *نسبة صافي الربح قبل الضريبة والفائدة / إجمالي الموجودات *نسبة إجمالي	أهم النسب المالية المعتمدة للتنبؤ بالفشل المالي

Shirata 2002	Zmijewski 1984	Kida 1981	Springate 1978	Taffier and Tisshow 1977	Altman 1968	Beaver 1966	النموذج المعيار
العامل الحالي / رأس المال السابق		الأجل *المبيعات / إجمالي الموجودات *النقدية / مجموع الموجودات	المتداولة *صافي المبيعات / إجمالي الأصول الملموسة	إجمالي الأصول	الضريبة والفائدة / إجمالي الموجودات *نسبة القيمة السوقية للأسهم / القيمة الدفترية لإجمالي الديون *نسبة صافي المبيعات / إجمالي الموجودات	الديون / إجمالي الموجودات	
لا تغطي كافة المجالات	لا تغطي كافة المجالات	تغطي كافة المجالات	لا تغطي كافة المجالات	لا تغطي كافة المجالات	تغطي كافة المجالات	لا تغطي كافة المجالات	المجالات التي تغطيها النسب المالية

Shirata 2002	Zmijewski 1984	Kida 1981	Springate 1978	Taffier and Tisshow 1977	Altman 1968	Beaver 1966	النموذج المعيار
%86,14	تعتمد على تقييم المحلل المالي للمنشأة	% 90	% 92,5	% 99	% 98	تعتمد على تقييم المحلل المالي للمنشأة	دقة التنبؤ
تم تطويره لغرض تحسين دقة التنبؤ	لم يتم تحديثه	لم يتم تحديثه	تم إعادة تصميم النموذج لغرض تحسين دقة التنبؤ	لم يتم تحديثه	تم تحديثه وتطويره، وتم تصميم 3 صيغ تتناسب مع كافة المنشآت	لم يتم تحديثه	تحديث وتطوير النموذج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما تم ذكره في شرح النماذج في هذا المبحث

المبحث الثاني: مفهوم التعثر المصرفي وأسبابه (Banking Default)

أولاً: مفهوم التعثر المصرفي (Banking Default Definition):

هناك الكثير من الكُتاب والمصرفيين ممن يطلقون مصطلح التعثر المصرفي على الديون أو القروض المتعثرة، كما قد يطلق عليه الفشل المالي للمقترضين.

بشكل عام فقد تعددت التعاريف التي تُطلق على مصطلح الديون المتعثرة في المصارف - التعثر المصرفي -، فلقد عُرفت بأنها الديون التي تعرضت اتفاقيات دفعها بين المصرف وعميله إلى مخالفات أساسية نتج عنها عدم قدرة المصرف على تحصيل أصل القرض والفوائد المترتبة عليه؛ مما يجعل احتمالات خسارة المصرف واردة. (الخرجي، 2004، ص 7)

أما الدكتور/ حمزة الزبيدي (2002، ص 173) فيرى "أن التعثر المصرفي ينشأ عن احتمالات عدم قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، لذلك فإن المخاطر الائتمانية تحصل لعدم قدرة البنك من استعادة الفائدة أو أصل المبلغ أو كلاهما معاً".

كما تم تعريف القروض المتعثرة بأنها "القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماثلة المقترض في تزويد المصرف بالبيانات والمستندات المطلوبة". (أرشيد وجودة، 1999، ص 279)

مما سبق ذكره من تعاريف متعددة للتعثر المصرفي، فإنه يمكننا القول بأن التعثر المصرفي هو: عبارة عن امتناع أو عدم قدرة المتعامل المدين على سداد ما مُنح له من تسهيلات وعوائدها، في تواريخ استحقاقها حسب اتفاقية المنح مع المصرف.

إنه عند الحديث عن التعثر المصرفي والتسهيلات الائتمانية المتعثرة؛ فإنه ينبغي علينا أن نعرف بأن هناك تصنيفات متعددة للتسهيلات المصرفية الممنوحة للمقترضين أو من قد يطلق عليهم عملاء التمويل، كما يلي (أرشيد وجودة، 1999، ص 279):

3. تمويلات ممتازة:

هي التمويلات أو القروض التي لا يشوبها أية مخاطر، حيث يوجد هناك تأمينات نقدية محجوزة لدى المصرف مقابل تلك التمويلات.

4. تمويلات جيدة:

هي التمويلات أو التسهيلات التي يصاحبها حد أدنى من المخاطر، حيث يحقق المتعامل دخلاً جيداً كافياً للوفاء بالتزاماته، بالإضافة إلى أن قيمة الضمانات أكثر من قيمة التمويلات.

5. تمويلات متوسطة:

هي التمويلات أو القروض التي يكون فيها دخل المتعامل أقل مما هو متوقع، وهناك مخاطر أكبر في تحصيلها.

6. تمويلات متعثرة:

هي التمويلات أو القروض الممنوحة للمتعاملين الذين لديهم مركز مالي غير جيد، ولا يمكنهم من سداد أقساط تلك التمويلات أو عوائدها.

7. تمويلات هالكة:

هي التمويلات أو القروض التي استنفد المصرف معها كافة الوسائل الممكنة لتحصيلها؛ بحيث أصبح مستحيلاً تحصيلها أو تحصيل جزء منها على أرض الواقع.

ثانياً: أسباب التعثر المصرفي (Banking Default Reasons):

إن التأخير في سداد التمويلات الممنوحة للمتعاملين يمثل مشكلة كبيرة للمصارف؛ حيث يعتبر بداية لقلق تلك المصارف من عدم قدرة أو امتناع المدين عن السداد، وقد تكون بداية لهلاك الدين؛ مما يتطلب منها تكوين مخصص لتغطية تلك المديونيات، وقد تصبح تلك المديونيات معدومة؛ لذا فإن مخاطر احتمال عدم سداد تلك التمويلات تستدعي الكثير من الحرص من قبل المصارف سواءً قبل منح التمويل أو خلال فترة التمويل وبعدها، وبالحديث عن التعثر المصرفي فإن هناك مجموعة من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إليه، ولقد قام بعض الكُتاب بتجميعها وتصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية، كما يلي:

1. أسباب يرتكبها المصرف: وهي ما يقوم به المصرف، أو قد يقصر في القيام به؛ ويؤدي إلى تعثر تلك التمويلات، كما يلي: عدم التأكد من توافر الأهلية القانونية والكفاءة والجدارة الشخصية في التعامل طالب التمويل، كذلك عدم استيفاء دراسة ائتمانية متكاملة، عدم إجراء التحليلات المالية والائتمانية بشكل دقيق كامل، قلة خبرة اخصائيين منح الائتمان لدى المصارف؛ ما يعني لنا عدم دقة الدراسات الائتمانية المعدة من قبلهم، عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان؛ إذ قد تحصل بعض المحاباة في منح الائتمان وتغليب العلاقات الشخصية عند اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفع التقارير الائتمانية، عدم إجراء استعلام دقيق واضح ودوري متجدد على عملاء التمويلات، عدم استيفاء الضمانات الكافية من العملاء طالبي التمويلات، أو استيفاء ضمانات غير مستوفية لكافة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقبولة لتغطية التمويلات، عدم قيام موظفين من قسم التمويلات أو قسم المتابعة والتحصيل بزيارات ميدانية دورية للتعامل خلال فترة التمويل، وجود اتصال غير فعال وغير مستمر من قبل المصرف بالعملاء المدينين؛ مما يجعله بعيداً عن الظروف التي تحيط بنشاط العمل ما يعني عدم إمكانية المصرف من التعرف على احتمال تعثره بشكل مبكر لكي يتمكن من اتخاذ اللازم لحفظ حقوق المصرف. (أرشيد وجودة، 1999، ص 284)

2. أسباب يرتكبها المتعامل:

دراسة الجدوى غير السليمة للمشروع، وعدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عنه وعن نشاطه، كذلك ما يتعلق باستخدام التسهيلات الائتمانية في غير الأغراض الممنوحة لأجلها، التوسع غير المدروس لعمليات المتعامل الاستثمارية، اعتماد المتعامل على مصادر غير مستمرة وغير متكررة؛ مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته النقدية وأرباحه من فترة مالية لأخرى، كما هي عند نقص بعض عناصر الإنتاج لنشاط المتعامل، وضعف الطلب على منتجات مشروع المتعامل، عدم توافر الكفاءات الإدارية والفنية اللازمة لإدارة نشاط المتعامل، وكذلك العوامل الشخصية والسلوكية الذاتية للمتعامل. (الزبيدي،

2002، ص 187)

3. أسباب ترجع للبيئة المحيطة والظروف العامة:

عدم استقرار المناخ للاستثمار، والاضطرابات الأمنية والسياسية في البلاد والاضطرابات في قانون الضرائب والجمارك، كما هي أيضاً بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم، وضعف دخول المستهلكين، أو وجود كساد، وبما يتعلق بارتفاع حدة المنافسة، وكذلك ارتفاع الضرائب والرسوم الحكومية الأخرى، التدخلات الحكومية، والتغيرات التكنولوجية المتلاحقة والمتسارعة والتقدم التكنولوجي. (يوسف، 2013، ص 89)

المبحث الثالث: العلاقة بين متغيرات الدراسة

1. العلاقة بين التحليل المالي والتعثر المصرفي:

توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين التحليل المالي وتقليل التعثر المصرفي لدى المصارف؛ منها ما استنتجته دراسة (الخرجي، 2004) في دراسته التي بحثت في القروض المتعثرة لدى الجهاز المصرفي اليمني، أيضاً ما تم بحثه في دراسة (الطراونة، 2005) التي هدفت إلى التعرف على المؤشرات والمعايير المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية في تحليلاتها الائتمانية لتحديد مدى جدارة العملاء وقدرتهم على سداد القروض، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية المستخدمة؛ حيث أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الإدارات المختصة بمنح الائتمان في البنوك التجارية تستخدم مجموعة من المعايير والمؤشرات التقييمية المالية والمحاسبية والاقتصادية والتسويقية، وقد كانت المؤشرات المالية والمحاسبية ذات أهمية كبيرة نسبياً مقارنة مع غيرها من المؤشرات، كما بينت الدراسة بان هناك علاقة إيجابية بين كلٍ من مؤشرات التقييم وأهلية العميل وقدرته على سداد القروض وبالتالي خفض احتمالات التعثر المصرفي، كذلك دراسة (انجرو، 2007) التي تم تطبيقها على المصرف السوري الصناعي كحالة تطبيقية حيث استنتجت الباحثة أن قرار الائتمان السليم يؤدي الى تكوين محفظة تمويلية ذات جودة عالية و ينتج ذلك من خلال الاعتماد على تحليل ائتماني دقيق للبيانات المالية لطالبي التمويلات، وأن عدم قيام المصارف بذلك قبل منح التمويل يؤدي الى تفاقم أزمة الديون المتعثرة، أيضاً الدراسة التي قام بها (الطويل، 2008) في فلسطين وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المصرفي ذلك لغرض تقليله والحد منه، وقد أجريت دراسة ميدانية على 65 موظفاً يعملون في المصارف المحددة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المصارف التجارية الوطنية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة وأن هناك دور كبير وعلاقة إيجابية قوية بين استخدام المصارف لأدوات التحليل المالي بكافة أدواته وتقليل حجم التعثر المصرفي.

كذلك الدراسة التي قام بها (البخيتي، 2013) - هو رئيس وحدة تحصيل الديون في أحد البنوك الإسلامية الرائدة في اليمن - في دراسته التطبيقية على التسهيلات المتعثرة في بنك سبأ الإسلامي أسبابها والحلول واستنتج فيها أن من أهم أدوات تقليل التعثر المصرفي لدى المصارف هو استنادها على تحليل مالي إيجابي وفعال لغرض ترشيد عملية اتخاذ القرار الائتماني، كذلك دراسة (المدومي، 2013) التي أجراها على المصارف التجارية اليمنية للتعرف على مدى تطبيق البنوك لمعايير منح الائتمان عند اتخاذ قرارات منح الائتمان ودور ذلك في تخفيض مستوى المخاطر الائتمانية المتمثلة في التعثر؛ وأهم ما خرجت به الدراسة من نتائج هو وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير منح الائتمان وبين مستوى المخاطرة الائتمانية، كذلك دراسة (حسن، 2016) في دراستها على المصارف في القطاع المصرفي السوداني والتي هدفت إلى التعرف على مدى اعتماد تلك المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر التمويل المصرفي، وكذلك أهمية التحليل المالي في الحد من مشكلة التعثر المصرفي، وتوصلت الباحثة لعدد من النتائج أهمها: أن عدم الإفصاح التام للمعلومات المحاسبية من قبل الجهات التي تطلب التمويل المصرفي يزيد من خطر تعثر التمويل، ما يعني لنا وجود علاقة بين مدى توافر بيانات مالية مفصّل عنها لغرض القيام بعملية التحليل المالي وانخفاض خطر تعثر التمويل المصرفي، والدراسة التي قامت بها (خديجة، 2016) حيث بحثت الدارسة في عن أهم العوامل التي تؤدي إلى تعثر التسهيلات المقدمة في الجزائر والأردن للعملاء، حيث كان من أهم تلك الأسباب عدم استيفاء الدراسات الائتمانية القائمة على تشخيص دقيق وتحليل مالي لوضع العميل والتنبؤ بوضعه المستقبلي للتعرف على قدرته المستقبلية على الالتزام والوفاء، ولعل آخرها ما قام به الباحثان (حمزة وخير الدين، 2019) من دراسة عملت على تشخيص وتقييم وضع المؤسسات المالية من خلال الاعتماد على التحليل المالي بكافة أدواته، وتم دراسة حالة شركة ملبنة عريب وأهم ما خرجت به الدراسة من نتائج هو أن التحليل المالي يعتبر وسيلة لا يمكن

الاستغناء عنها في سبيل تقييم أي مؤسسة، كذلك أن مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تعتبر أهم أدوات التحليل المالي المستعملة في تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية.

2. العلاقة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي:

في الخمسة العقود الأخيرة زاد الاهتمام باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي وكثر الحديث عنها كأداة مهمة تمكن من تقليل احتمالات فشل أو تعثر وإفلاس المنشآت وذلك من بعد دراسة (Altman, 1968) حيث تعتبر هي الدراسة الأولى التي أثبتت وجود هذه العلاقة والمقدرة الكبيرة لهذه النماذج على التنبؤ بفشل المنشآت وبالتالي تقليل احتمالات تعثرها وينسب دقة جيدة في التنبؤ حيث قام الباحث بتطبيق الدراسة على عدد 64 منشأة (32 متعثرة، 32 ناجحة) في السوق الأمريكية متقاربة في نفس حجم الأصول والقطاعات الاقتصادية، وهذا هو أيضاً ما توصلت إليه عدة دراسات أجنبية لاحقة لدراسة آلتمان لعل أهمها (Narayanan, Haldeman, Altman, 1977) التي مثلت تطوير وتحديث لدراسة ونموذج آلتمان بصيغته الرئيسية، كذلك دراسة (Shirata, 2002) التي عملت من خلالها على تطوير نموذج للتنبؤ بالنجاح أو الفشل للمنشآت، اعتماداً على دراسة عينة من المنشآت اليابانية تضم (10,457) منشأة مفلسة، و (30,421) منشأة غير مفلسة وتناولت في دراستها (72) مؤشراً مالياً، وخلص إلى نموذج يسمى (SAF, 2002)، ووفق هذا النموذج فإن المنشآت التي تكون قيمة النموذج لديها أكبر من (0,26) تعد معرضة للإفلاس، وقد فسر هذا النموذج (77,2%) من حالات الإفلاس، بالإضافة إلى دراسة (غرابية ويعقوب، 1987) حيث تم إجراء الدراسة على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية من خلال تحليل 30 نسبة مالية لعينة الشركات التي بلغت 20 شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي، 10 منها قد سبق تعثرها، و10 غير متعثرة خلال الفترة (1981-1985)، ولقد عرّف الباحثان الشركة المتعثرة بأنها التي حققت خسائر على مدى عامين متتاليين واستخدما أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، ولقد توصل الباحثان إلى نموذج يتكون من ستة نسب مالية يمكن

استخدامها للتنبؤ بفسل الشركات وبالتالي تعثرها في سداد مديونياتها للدائنين ومنهم البنوك، أيضاً ما توصلت إليه دراسة (Sulaiman, 2001) التي قام فيها الباحث بتحليل البيانات المالية لمجموعة من الشركات المصنفة الى فئتين فئة الشركات العاملة والناجحة وفئة الشركات التي تخضع لحراسة قضائية بسبب تدهور أوضاعها المالية أي انها آيلة إلى الفشل، وكانت نتيجة تحليله للقوائم المالية أن هناك 3 نسب رئيسية يمكن من خلالها التنبؤ بوضع الشركات واحتمالية فشلها وتعثرها، وبالتالي استنتاج وجود علاقة إيجابية بين استخدام تلك النماذج وتقليل احتمالات التعثر، كذلك دراسة (فليفل، 2013) حيث قامت هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها (ان أداء الشركات يحدد إذا كانت الشركات مفلسة او غير مفلسة) وتنقسم هذه الفرضية الى الفرضية الفرعية الآتية وهي: أن أداء المنظمات وكفاءة الادارة يؤثر على إفلاس منظمات الاعمال، ويميز النموذج المستخدم منظمات الاعمال المفلسة والآخرى غير المفلسة قبل سنتين من الإفلاس، وهدفت هذا البحث الى دراسة أداء الشركات (عينة البحث) من خلال مجموعة من النسب المالية الموجودة في الميزانية العمومية وكشف الدخل لتحديد ما اذا كان نشاط الشركة يؤدي الى الفشل المالي والافلاس أم إلى ازدهار الشركة، واستنتج الباحث أن الشركات المتعثرة تعمل على تجميد جزء من أموال البنوك المانحة للقروض نتيجة لعدم قدرتها على سداد ما بذمتها من أموال وفوائد عليها مما يؤدي الى خسارة البنوك المانحة نتيجة لذلك.

وتوصلت دراسة (سليمان، 2015) في بحثها التي عملت فيه الدارسة على اختبار قدرة النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات الصناعية الجزائرية على الكشف عن التعثر المالي قبل حدوثه بفترة معينة، لتمكن كل مؤسسة من البحث عن بدائل ملائمة لتفادي مشكلة الإفلاس؛ حيث تم تطبيق نموذج (Sherood) على عينة من 30 مؤسسة نصفها متعثر وأخرى سليمة وذلك اعتماداً على البيانات المالية لتلك المؤسسات للعام 2013م، واستطاع النموذج على التنبؤ بالتعثر المالي بنسبة 70% قبل حدوثه؛ مما يعني وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي وتقليل التعثر

المصرفي، أيضاً الدراسة التي قامت بها الباحثة نفسها في العام (2016) حيث هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الأساليب والمؤشرات المالية التي تستطيع تقليل حجم التعثر المالي وبما أن تلك المؤشرات والنماذج تم تصميمها بما يتلاءم مع طبيعة مؤسسات في اقتصاد دول محددة بذاتها وقد لا تؤدي نفس النتائج إذا ما تم تطبيقها في اقتصادات أخرى، لذا قامت الباحثة بتصميم نموذج قياسي يعتمد على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية وبالاعتماد على التحليل التمييزي خاص بالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وتم تصميم النموذج من خلال تحليل المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية لعدد 145 مؤسسة؛ وتم التأكد من مدى صلاحية تطبيق النموذج على المؤسسات في الاقتصاد الجزائري بنسب نجاح مقبولة، كذلك ما قام به الباحث (الفراء، 2017) واستنتجته لوجود تلك العلاقة وقدرة هذه النماذج على التنبؤ بالفشل المالي وبالتالي تقليل احتمالات تعثر تلك المنشآت، أيضاً دراسة (فخاري، 2018) التي عملت على تقييم دور نموذج (Z-score) في التنبؤ بالفشل المالي لدى المؤسسات طالبة الاقتراض من البنوك التجارية الجزائرية في الفترة (2015-2016)؛ وعند تطبيق النموذج المحدد على مجموعة المؤسسات طالبة التسهيلات تمكن الباحث من التنبؤ بالفشل المالي لها حيث كانت نتائج تطبيق النموذج قريبة جداً من نتائج الحالات الواقعية التي كانت عليها تلك المؤسسات؛ الأمر الذي دفع نحو استنتاج مقدرة النموذج من التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه، وملائمته للتطبيق على بيئة الأعمال الجزائرية، وتم استنتاج تلك العلاقة والقدرة التنبؤية الكبيرة لتلك النماذج بالتطبيق على القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي حسب الدراسة التي قام بها (باجليدة والعبوثاني، 2020) حيث استهدفت الدراسة استخدام نموذج التمان كأحد أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي من حيث احتمالية تعرض الشركات التي تنتمي للقطاع لمخاطر الفشل المالي بسبب الأزمة التي تعرض لها السوق السعودي؛ وتم تطبيق نموذج التمان على عينة قدرها 70 شركة وللفترة 2012-2018م ومن أهم ما أظهرته الدراسة أن النموذج لديه القدرة على

التنبؤ المستقبلي بوضع الشركات وتصنيفها إلى شركات قد تتعرض لخطر الفشل المالي وأخرى ناجحة،
وشركات يصعب التنبؤ بها.

وانطلاقاً من جود تلك العلاقة الإيجابية قام عدد من الدراسين على تصميم نماذج خاصة تلائم بيئة
اقتصادية معينة مثل ما قام بعمله (Durcia, and Others, 2019) وكذلك ما قام به (Ogachi,
and Others, 2020).

الفصل الثالث: التعثر المصرفي في الجمهورية اليمنية

تمهيد

المبحث الأول: نبذة عن القطاع المصرفي اليمني

المبحث الثاني: نبذة عن المصارف الإسلامية اليمنية (عينة الدراسة)

المبحث الثالث: التعثر المصرفي في القطاع المصرفي اليمني

الفصل الثالث:

التعثر المصرفي في الجمهورية اليمنية (Banking Default In Yemen)

تمهيد:

يُعد التعثر المصرفي أهم ما يورق المصارف - الملاك والإدارة - المانحة لتلك التسهيلات كما هي بالنسبة للمقترضين أنفسهم، أيضاً هي محل اهتمام كبير وقلق بالنسبة لكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة مثل الجهات الرقابية من بنك المركزي أو جهات ضريبية، كما أنها تتصدر قائمة الاهتمامات لدى الكثير من الكُتاب والباحثين؛ لما قد ينتج من آثار سلبية على الاقتصاد القومي بسبب تعثر تلك التسهيلات.

حيث أنه عند تقييم حجم الخسائر والمخاطر التي يتعرض لها الأطراف ذات العلاقة بتلك المنشآت التي تعثرت ولم تستطع الإيفاء بالتزاماتها للمصارف بسداد تلك التسهيلات وأرباحها في مواعيدها حسب الجدولة المبرمة بين الطرفين؛ فإنه يتضح بأن المصارف هي الأكثر خسارة وتحملاً للمخاطر الناتجة عن تعثر تلك المنشآت؛ حيث إنه بالإضافة إلى خسارة المصارف المتمثلة في فقدان أصل مبلغ التمويل وأرباحه، والتزام المصرف في المقابل بدفع أرباح لأصحاب تلك الأموال سواء كانوا مودعين مستثمرين أو مساهمين، فإنه يتحمل الخسائر الناتجة عن تكاليف الفرصة البديلة التي كان من الممكن تحقيقها لو استرد المصرف أموال تلك التسهيلات وأعاد استثمارها، أيضاً هناك مخاطر وخسائر أخرى تتحملها تلك المصارف تتمثل في حجم المخصصات الائتمانية التي يكونها المصرف والمستقطعة من أرباح تلك المصارف؛ والتي يفرضها البنك المركزي بأن يتم حجز ما يعادل مبلغ المديونية المتعثرة لدى العملاء؛ حيث يتم حجزها من أرباح المساهمين في تلك المصارف؛ مما يعني انخفاض ربحية تلك المصارف والمساهمين فيها؛ و يعني كذلك انخفاض القيمة السوقية لأسهم تلك المصارف أي انخفاض القدرة التنافسية لتلك المصارف.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها موضوع التعثر المصرفي وضرورة العمل على تخفيضه قدر الإمكان والعمل على جودة تصنيف المحافظ الائتمانية للمصارف؛ فإنه يبرز لنا الدور الكبير الملقى على عاتق إدارات منح الائتمان لتلك المصارف وضرورة انتهاجها سياسات ائتمانية تعمل على تحسين وتطوير إجراءات منح الائتمان بما يؤدي إلى خفض حجم التعثر وبنفس الوقت يؤدي إلى اتخاذ سياسة ائتمانية تحقق الأهداف التنافسية للمصارف، كما يتضح لنا أن نجاح إدارة الائتمان في ممارسة استراتيجياتها وسياساتها الائتمانية لا يتوقف فقط على نجاحها في اتخاذ القرار بمنح التمويل، وإنما تكتمل مهارتها بقدرتها على متابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل المتعامل للتأكد من قدرته على السداد حسب تواريخ الاستحقاق، كذلك قدرتها على التنبؤ بأي حالة تعثر محتملة قد يتعرض لها وقد تؤدي به إلى حالة التعثر المصرفي؛ وذلك في سبيل الحفاظ على المحفظة الائتمانية للمصرف وتحسين تصنيفها الائتماني.

بشكل عام فلقد عانى الاقتصاد اليمني والقطاع المصرفي كجزء رئيس من هذا الاقتصاد، عانى من اختلافات هيكلية وإدارية في جميع وحداته الاقتصادية؛ نتيجة اندماج اقتصاد دولتين مختلفتين في أنظمتها الاقتصادية والمصرفية التي كانت تتبعهما في حينه؛ حيث أنه بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة اندمج اقتصاديين مختلفين - اشتراكي في جنوب اليمن، رأسمالي في شمال اليمن -، ونتيجة ذلك الاندماج فإن الدولة اليمنية والاقتصاد اليمني في حينه ورث مشاكل الاقتصاد الرأسمالي السائد في حينه في شمال البلاد والذي كان يعاني من قلة الموارد وارتكازها بشكل رئيس على تحويلات المغتربين والمساعدات الإقليمية؛ التي انخفضت بشكل كبير بعد الحرب الخليجية الثانية، كما ورثت الدولة والاقتصاد بعد الوحدة مشاكل الاقتصاد الاشتراكي السائد في حينها في جنوب البلاد، الذي كان يعتمد اعتماد شبه كلي على معونات الدول الاشتراكية خصوصاً من الاتحاد السوفياتي، لكن بعد انتهاء الاتحاد السوفياتي وتفككه توقفت المساعدات للشطر الجنوبي من البلاد في حينه.

لذلك فقد تركزت جهود الحكومة اليمنية في بداية الإصلاح المصرفي خلال الفترة منذ الوحدة اليمنية المباركة في عام 1990م وحتى عام 1994م على إعادة تنظيم الجهاز المصرفي المتمثل في وحدات الجهازين المصرفيين السابقين، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الإصلاح الهيكلي للجهاز المصرفي، وتأهيله للعمل في ظل بيئة عمل تنافسية. (النخلائي، 2017، ص 143)

أما بعد تجاوز الجهاز المصرفي اليمني لعوائق الاندماج وتلاشي الآثار الناجمة حينها جراء اختلاف النظاميين الاقتصاديين؛ استطاع أن يتطور ويصبح نظام مصرفي متطور قائم على قاعدة عريضة من البنوك تجاوز عددها (14) بنك وطني، كما أن هذا القطاع واجه عدة مشاكل مفصلية وجوهرية لعل أهمها كان افلاس بنكين من البنوك العاملة في القطاع المصرفي اليمني، هما البنك الوطني والبنك الصناعي وبعد ذلك وضع يد البنك المركزي عليهما وقيامه بتصفيتهما؛ والسبب الرئيس في افلاس تلك البنوك هي حجم الديون المتعثرة الكبيرة التي منحتها تلك البنوك ولم تستردها والتي كانت تفوق الحجم الآمن من القروض المسموح بمنحه للعملاء من قبل البنك حسب تعاميم وقوانين البنك المركزي، وتلقى القطاع المصرفي بسبب ذلك صدمة كبيرة هزت من ثقة القطاع المصرفي ككل، ومن مدى ثقة الناس بقدرة البنك المركزي على القيام بدوره الرقابي على أكمل وجه.

المبحث الأول: نبذة عن القطاع المصرفي اليمني:

يتكون القطاع المصرفي اليمني من البنك المركزي والبنوك المرخصة، مبينة كالآتي:

1. البنك المركزي اليمني:

تأسس البنك المركزي في صنعاء بموجب القانون رقم (4) لسنة 1971م، كما تأسس مصرف اليمن في عدن بموجب قانون النظام المصرفي رقم (36) لسنة 1972م، وقد تم دمج البنكين بعد الوحدة اليمنية المباركة عام 1990م وفقاً للقرار الجمهوري رقم (21) لسنة 1991م، يقع المركز الرئيس للبنك المركزي

في مدينة صنعاء - عاصمة اليمن الموحدة- ويمارس البنك الأعمال والمهام الموكلة إليه من خلال 21 فرعاً و 7 مكاتب منتشرة في جميع محافظات الجمهورية اليمنية، وبموجب أحكام المادة رقم (3) من القانون رقم (14) الصادر في 25 / 06 / 2000م بخصوص البنك المركزي اليمني المقر من مجلس النواب والمصادق عليه من قبل رئيس الجمهورية فإن " للبنك شخصية اعتبارية، واستقلال مالي وإداري وله ختم خاص به، ويقوم بأداء مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون، مستقلاً تماماً عن أي سلطة أخرى"، ويمكننا التعرف على معلومات عن البنك المركزي اليمني من خلال الجدول رقم (1/1/3) الآتي:

جدول رقم (1/1/3) معلومات عن البنك المركزي اليمني

م	البنك	تاريخ التأسيس	المركز الرئيس	رأس المال المدفوع		عدد الفروع
				الجهة	النسبة	
1	البنك المركزي اليمني	1971م	صنعاء	6,000	الحكومة	21

المصدر: البنك المركزي اليمني، 2015، التقرير السنوي، صنعاء، ص: 98

ولقد ذكر الباحث النخلاني (2017، ص 147) بناءً على ما تم نشره في (البنك المركزي اليمني - البيانات المالية-، 2013، ص 9) أنه وبموجب المادة رقم (5) من القانون رقم (14) للعام 2000م، فإن الهدف الرئيس للبنك المركزي هو تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على هذا الاستقرار، وتوفير السيولة الملاءمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق، وأنه بدون الاخلال بالهدف الرئيس الوارد أعلاه يمارس البنك المركزي عملياته في إطار السياسة الاقتصادية للحكومة، وله في سبيل تحقيق ذلك الحق في ممارسة المهام والاختصاصات التالية:

✓ رسم وتبني السياسة النقدية التي تتسجم مع هدفه الرئيس في تحقيق استقرار الأسعار، والمحافظة على ذلك الاستقرار.

✓ تحديد نظام سعر الصرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة؛ ثم القيام برسم وتبني وتنفيذ سعر الصرف الأجنبي.

✓ الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية والرقابة على أعمالها.

✓ حياة وإدارة احتياطياته الخارجية الرسمية.

✓ تشجيع وتبسيط إجراءات أنظمة المدفوعات.

✓ العمل كبنك ومستشار ووكيل مالي للحكومة.

✓ يتبع الأساليب الإدارية والمحاسبية التي يجري العمل بها في البنوك، ولا يتقيد بالقوانين والنظم واللوائح المعمول بها في أجهزة الدولة، أو مؤسسات القطاع العام أو المختلط.

2. البنوك المرخصة:

في الجدول رقم (2/1/3) سيتم بيان بعض المعلومات الأساسية حول البنوك في القطاع المصرفي

اليمني المرخص لها من قبل البنك المركزي اليمني لأداء وممارسة أعمال البنوك، كما يلي:

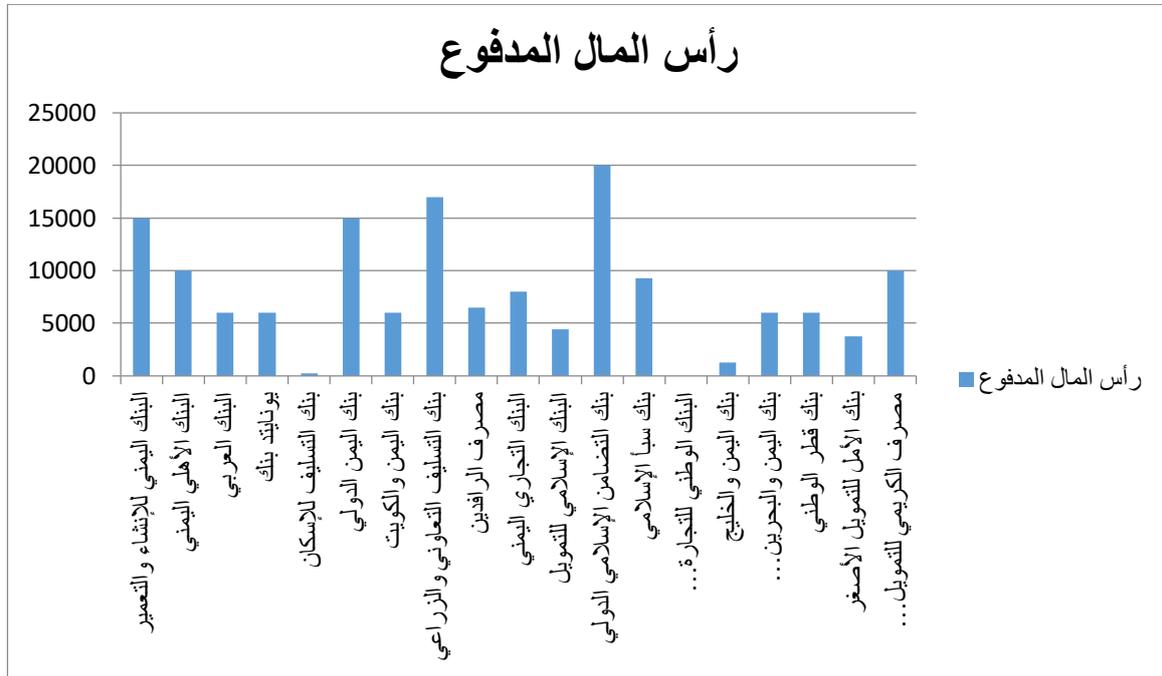
جدول رقم (2/1/3) البنوك المرخصة في القطاع المصرفي اليمني

م	البنك	تاريخ التأسيس	عدد الفروع	رأس المال المدفوع (بملايين الريالات)	جهة ملكية رأس المال
1	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962	44	15,000	خاص 49%+الحكومة 51%
2	البنك الأهلي اليمني	1969	27	10,000	الحكومة 100%
3	البنك العربي	1972	9	6,000	أجنبي 100%
4	يونايتد بنك	1972	3	6,016	أجنبي 100%

م	البنك	تاريخ التأسيس	عدد الفروع	رأس المال المدفوع (بملايين الريالات)	جهة ملكية رأس المال
5	بنك التسليف للإسكان	1977	1	200	خاص 3% + الحكومة 97%
6	بنك اليمن الدولي	1979	23	15,000	خاص 85% + أجنبي 15%
7	بنك اليمن والكويت	1979	12	6,000	خاص 100%
8	بنك التسليف التعاوني والزراعي	1982	51	17,000	الحكومة 100%
9	مصرف الرافدين	1982	1	6,500	أجنبي 100%
10	البنك التجاري اليمني	1983	14	8,000	خاص 90% + الحكومة 10%
11	البنك الإسلامي للتمويل	1995	5	4,394	خاص 73,5% + أجنبي 22% + الحكومة 4,5%
12	بنك التضامن الإسلامي الدولي	1996	21	20,000	خاص 96,7% + أجنبي 3,3%
13	بنك سبأ الإسلامي	1997	16	9,292	خاص 85% + أجنبي 15%
14	البنك الوطني للتجارة والاستثمار	1998			تحت التصفية
15	بنك اليمن والخليج	2001	2	1,250	خاص 77% + أجنبي 22% + الحكومة 1%
16	بنك اليمن والبحرين الشامل (بنك إسلامي)	2002	9	6,000	خاص 57% + أجنبي 43%
17	بنك قطر الوطني	2007	1	6,000	أجنبي 100%
18	بنك الأمل للتمويل الأصغر	2008	18	3,760	الحكومة 45% + خاص 20% + أجنبي 35%
19	مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	2010	23	10,000	خاص 100%

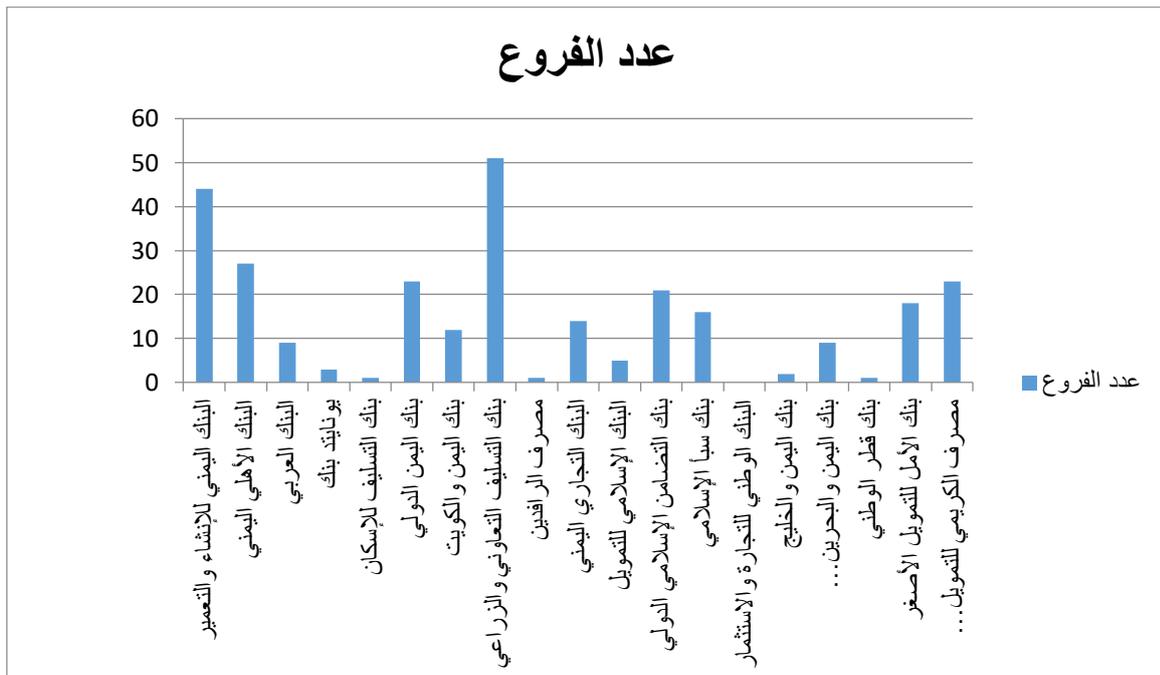
المصدر: البنك المركزي اليمني، 2015، التقرير السنوي، صنعاء، ص: 99، 98

شكل رقم (1/1/3) تصنيف البنوك التجارية والإسلامية في القطاع المصرفي اليمني من حيث حجم رأس المال المدفوع



المصدر: البنك المركزي اليمني، 2015، التقرير السنوي، صنعاء، ص: 99، 98

شكل رقم (2/1/3) تصنيف البنوك التجارية والإسلامية في القطاع المصرفي اليمني من حيث عدد الفروع



المصدر: البنك المركزي اليمني، 2015، التقرير السنوي، صنعاء، ص: 99، 98

3. سياسة إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية اليمنية:

أ- تعريف المصارف الإسلامية اليمنية لمخاطر الائتمان:

المصارف الإسلامية اليمنية وبناءً على ما تقوم بنشره في قوائمها المالية وايضاحاتها تُعرف مخاطر الائتمان بما يلي " تعتبر عمليات تمويل المرابحات الممنوحة للعملاء والاستصناع والمضاربات والمشاركات والإجارة المنتهية بالتملك والديون المتعلقة بها وكذا الأرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية والحقوق والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كامل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق".

ب- إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية اليمنية:

تقوم إدارة هذه المصارف باستخدام نظام داخلي لتصنيف المخاطر لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل آخذ التمويل والأطراف المقابلة، يشتمل نظام المخاطر على خمسة مستويات، المستوى الأول والثاني يتعلق بالديون العاملة - منتظمة وتحت المراقبة -، والمستويات من الثالث للخامس هي ديون غير عاملة، ولكل منها بيان خاص بالتصنيف يتلاءم مع متطلبات البنك المركزي اليمني، وحيث أن هذه التصنيفات وما يترتب عليها هي ملزمة لجميع البنوك اليمنية من قبل البنك المركزي اليمني؛ سيتم شرح تلك التصنيفات وما تقتضيه تلك التصنيفات بشكل مفصل عند تحليل التمويلات المصنفة والمخصصات لكافة البنوك اليمنية في المبحث القادم .

بالإضافة لما سبق وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (10) لسنة

(1997م) بشأن مخاطر الائتمان؛ فإن المصارف تلتزم بحد أدنى من المعايير؛ لإمكان تحقيق إدارة

أفضل للمخاطرة الائتمانية، وفي سبيل ذلك تقوم بالإجراءات التالية:

– إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك قبل التعامل معهم.

– الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء.

– المتابعة والدراسة الدورية للعملاء بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.

– توزيع العمليات التمويلية والاستثمارية على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز الخطر.

المبحث الثاني: نبذة عن المصارف الإسلامية اليمينية (عينة الدراسة):

أولاً: بنك التضامن الإسلامي الدولي (بنك التضامن):

يعتبر بنك التضامن أحد أكبر البنوك اليمينية والأكثر ثقةً، تأسس في العام 1996م ويمارس أعماله المصرفية والاستثمارية المختلفة حسب الأعراف والقواعد المصرفية المتعارف عليها طبقاً للقوانين النافذة، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

يدير البنك أصولاً بقيمة 501 مليار ريال يمني أي ما يزيد عن 2 مليار دولار أمريكي، ويبلغ رأس ماله 20 مليار ريال يمني ما يعادل 80 مليون دولار أمريكي، ويتمتع بنك التضامن بخبرة طويلة منذ تأسيسه عام 1996، ويعمل فيه أكثر من (700) موظفاً وموظفة، ويضع حلولاً مصرفية شاملة، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يعمل بنك التضامن الإسلامي باستمرار على تطوير منتجاته وخدماته المصرفية عبر كادره المتخصص دون المساس بالمضمون والمتطلبات الراسخة والقيم الأخلاقية الإسلامية الرفيعة التي تأسس عليها، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين المتطلبات المصرفية الحديثة، والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، مشكلاً معايير صناعية وتنموية يُقنَدَى بها.

يركز البنك على بنية عمله الأساسية وجوهر تخصصه كبنك إسلامي رائد، وإبراز توجهه وجهوده للتوسع والانتشار في الأسواق المالية الدولية، والمساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني.

المقر الرئيس لبنك التضامن في أمانة العاصمة اليمنية صنعاء ، ويضم شبكة واسعة تتضمن (24) فرعاً، منتشرة في عموم أرجاء محافظات الجمهورية اليمنية، كما يمتلك قاعدة عملاء هي الأكبر في اليمن فضلاً عن وجود العديد من الشركات المملوكة من قبل البنك منها تضامن كابيتال في البحرين، وبرنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر، وشركة التضامن العقارية.)

(www.tiib.com/about/1, 2019).

البيانات المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي:

جدول رقم (3/2/3) المركز المالي الموحد لبنك التضامن الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بالآلاف الريال اليمني)

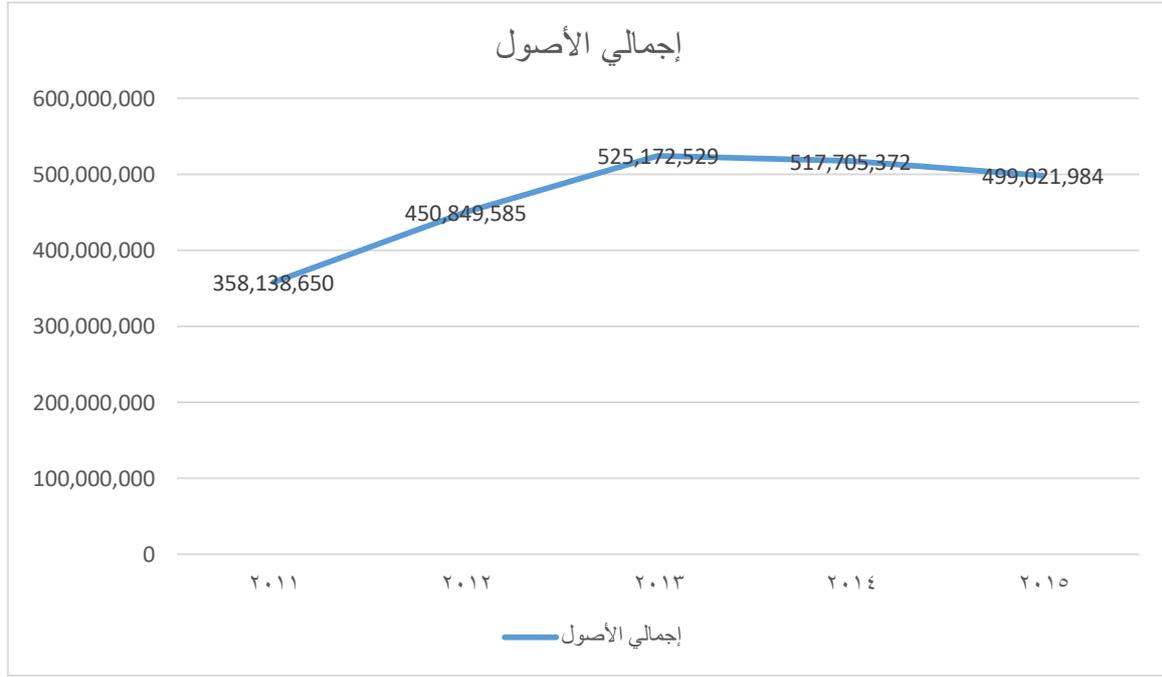
2015	2014	2013	2012	2011	البيان
					الأصول
44,901,774	51,483,514	59,241,744	48,163,152	47,028,799	نقد في الصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي
108,317,628	52,355,099	62,317,106	106,023,815	50,230,489	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
35,088,898	64,289,488	79,043,083	43,640,755	39,968,834	تمويل عقود المرابحات، صافي
0	12,008,704	8,233,000	8,747,274	11,300,094	تمويل عقود استصناع، صافي
31,325,303	42,641,622	29,369,639	28,579,889	24,188,905	تمويل عقود المضاربة، صافي
0	268,613	1,201,953	4,323,338	13,686,567	تمويل عقود المشاركة، صافي
15,726	2,903,885	2,913,229	3,018,248	305,867	إجارة منتهية بالتملك، صافي
134,448,430	146,855,059	162,339,807	120,176,175	115,512,736	استثمارات عقارية، صافي
35,563,089	23,547,427	28,473,064	37,650,958	42,692,874	استثمارات مالية متاحة للبيع، صافي
0	0	205,774	2,887,175	868,377	استثمارات محتفظ بها للمتاجرة،
89,309,980	108,545,890	76,606,595	30,391,308	1,148,575	استثمارات في صكوك إسلامية
2,794	4,421	2,211	3,762	233	القرض الحسن، صافي

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
0	0	0	7,622,837	358,023	استثمارات مقيدة
14,660,339	6,980,108	9,236,942	5,726,226	6,045,932	أرصدة مدينة وأصول أخرى، صافي
5,388,023	5,821,542	5,988,382	3,894,673	4,802,345	ممتلكات ثابتة، صافي
<u>499,021,984</u>	<u>517,705,372</u>	<u>525,172,529</u>	<u>450,849,585</u>	<u>358,138,650</u>	إجمالي الأصول
					الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمارات وحقوق المساهمين
141,602,348	128,889,200	171,732,607	133,272,008	71,411,981	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
2,017,420	550,567	8,788,622	172,234	6,722,920	أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية
0	0	0	0	22,250	أرصدة دائنة لعمليات المرابحة
5,830,186	5,894,949	7,253,230	5,078,299	4,425,661	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
505,779	786,824	957,513	1,385,623	887,087	مخصصات أخرى
<u>149,955,733</u>	<u>136,121,540</u>	<u>188,731,972</u>	<u>139,908,164</u>	<u>83,469,899</u>	إجمالي الالتزامات
					حقوق أصحاب الاستثمارات
290,020,395	323,522,777	279,778,092	242,177,759	212,437,860	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والادخار
0	0	0	7,622,837	358,023	حسابات الاستثمار المقيدة

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
290,020,395	323,522,777	279,778,092	249,800,596	212,795,883	إجمالي حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
					حقوق المساهمين
20,000,000	20,000,000	20,000,000	20,000,000	20,000,000	رأس المال
16,616,321	16,499,262	16,499,262	16,292,817	15,900,069	احتياطي قانوني
261,246	261,246	261,246	261,246	261,246	احتياطي عام
25,416,372	19,197,837	17,425,268	23,723,099	25,753,811	احتياطيات أخرى
3,246,035-	404,957	1,120,456	49,397-	91,501-	(الخسائر) الأرباح المدورة
59,047,904	56,363,302	55,306,232	60,227,765	61,823,625	إجمالي حقوق مساهمي البنك
7,952	1,697,753	1,356,233	913,060	49,243	حقوق المساهمين غير المسيطرين
59,055,856	58,061,055	56,662,465	61,140,825	61,823,625	إجمالي حقوق المساهمين
499,031,984	517,705,372	525,172,529	450,849,585	358,138,650	إجمالي الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمارات وحقوق المساهمين
24,278,088	47,172,830	61,404,278	49,521,042	66,271,325	التزامات عرضية وارتباطات (بالصافي)

المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.tiib.com

شكل رقم (1/2/3) المركز المالي الموحد لبنك التضامن الإسلامي



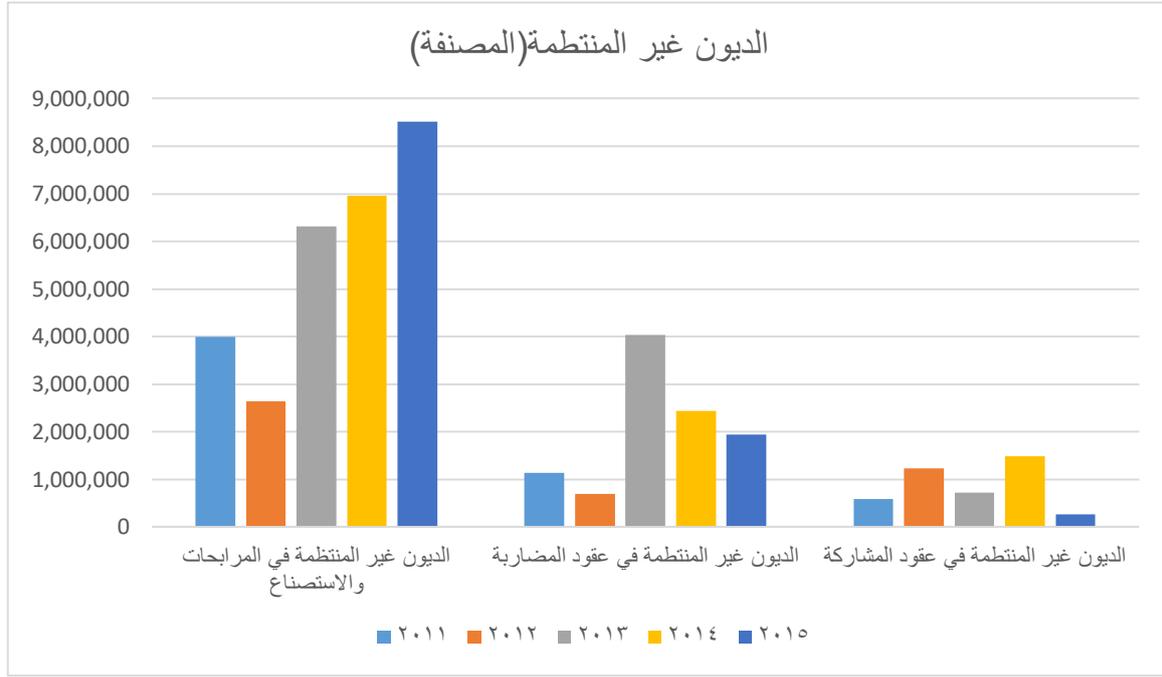
المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.tiib.com

جدول رقم (4/2/3) الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك التضامن الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ
بآلاف الريال اليمني)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الديون غير المنتظمة في المرابحات والاستصناع	3,991,337	2,633,693	6,309,851	6,960,767	8,517,216
الديون غير المنتظمة في عقود المضاربة	1,136,050	699,140	4,030,409	2,440,478	1,936,995
الديون غير المنتظمة في عقود المشاركة	581,226	1,225,425	714,807	1,489,379	268,613
الإجمالي	5,708,613	4,558,258	11,055,067	10,892,638	10,722,824

المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.tiib.com

شكل رقم (2/2/3) الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك التضامن الإسلامي



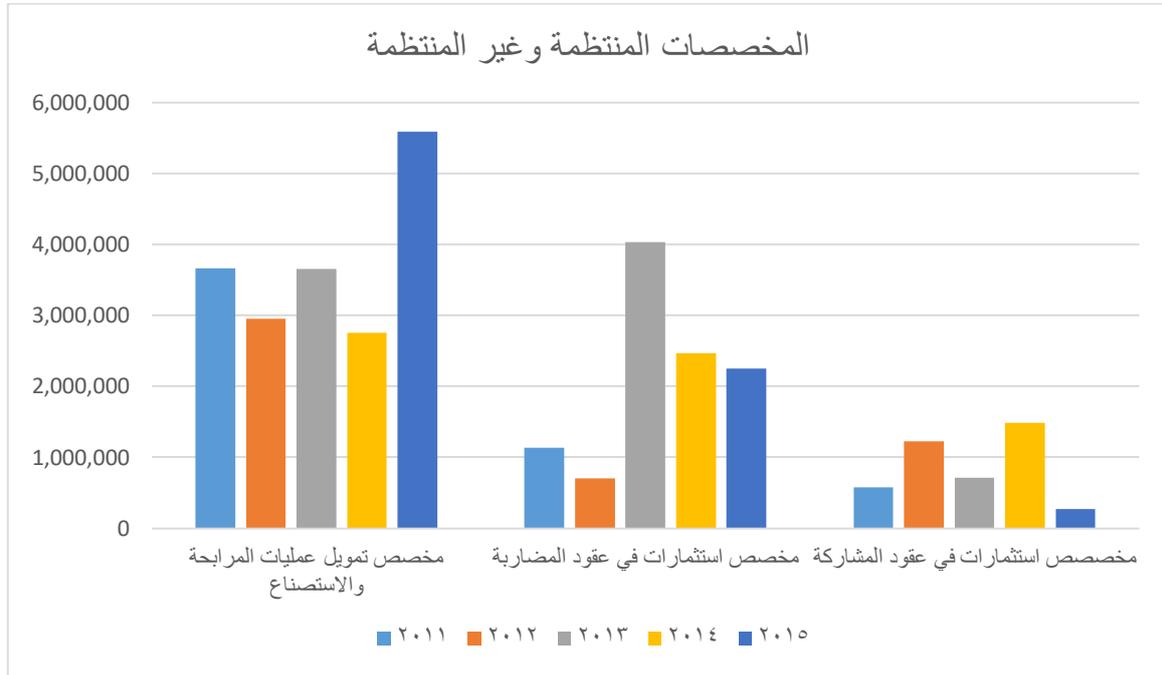
المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.tiib.com

جدول رقم (5/2/3) المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك التضامن الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بالآلاف الريال اليمني)

البيان	2015	2014	2013	2012	2011
مخصص تمويل عمليات المراجحة والاستنتاج	5,592,969	2,757,746	3,657,342	2,949,100	3,668,348
مخصص استثمارات في عقود المضاربة	2,246,737	2,463,366	4,030,409	699,140	1,136,050
مخصص استثمارات في عقود المشاركة	268,613	1,489,379	714,807	1,225,425	581,226
الإجمالي	8,108,319	6,710,491	8,402,558	4,873,665	5,385,624

المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.tiib.com

شكل رقم (3/2/3) المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك التضامن الإسلامي



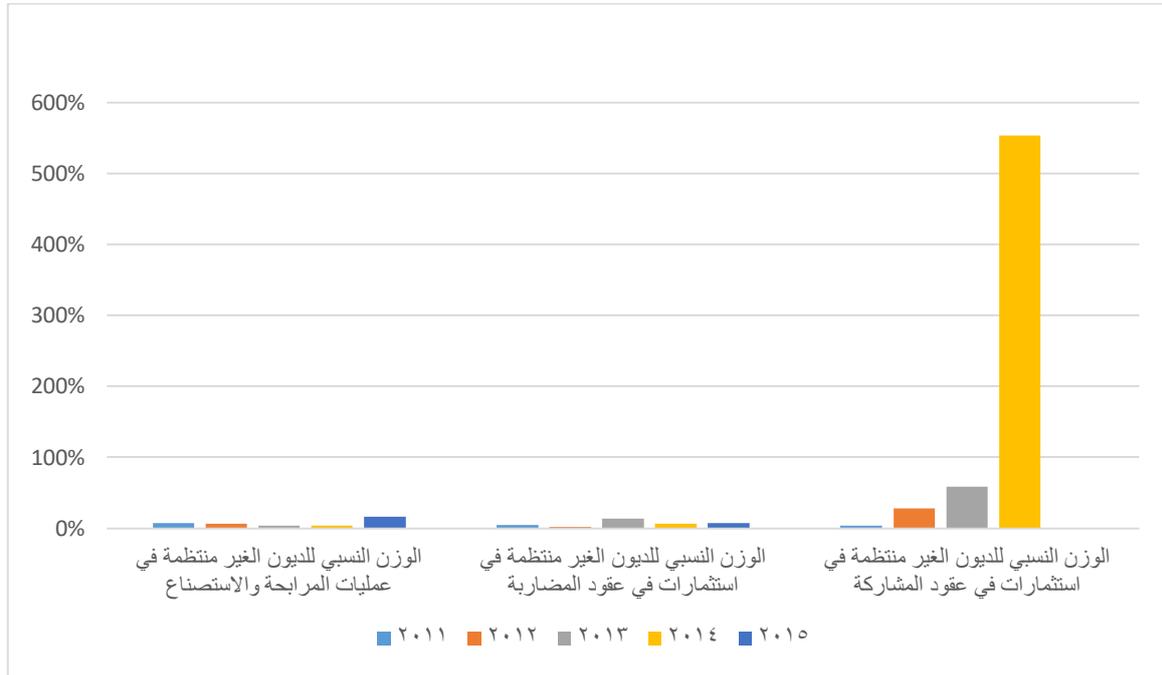
المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.tiib.com

جدول رقم (6/2/3) الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك التضامن الإسلامي

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الوزن النسبي للديون الغير منتظمة في عمليات المراجعة والاستثمار	%7	%6	%4	%4	%16
الوزن النسبي للديون الغير منتظمة في استثمارات في عقود المضاربة	%5	%2	%14	%6	%7
الوزن النسبي للديون الغير منتظمة في استثمارات في عقود المشاركة	%4	%28	%59	%554	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.tiib.com

شكل رقم (4/2/3) الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك التضامن الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.tiib.com

ثانياً: بنك سبأ الإسلامي:

تأسس بنك سبأ الإسلامي كشركة يمنية مساهمة مقفلة بموجب قرار وزير التموين والتجارة رقم 25 بتاريخ 25 يونيو 1996م وتصريح البنك المركزي اليمني رقم (311) الصادر في 1997/04/02م. بدأ البنك نشاطه رسمياً في الثالث من ابريل 1997م كصرح اقتصادي إسلامي بقاعدة مساهمين عريضة تصل إلى 6400 مساهم من جميع شرائح المجتمع ومن أهم المساهمين في بنك سبأ الإسلامي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) الذراع الاستثماري للقطاع الخاص للبنك الإسلامي للتنمية، وكذلك بنك دبي الإسلامي، حيث أن أكبر حصة مساهمين هي مع هاتين الجهتين، بالإضافة إلى مساهمين محليين. يدير البنك أصولاً بقيمة 184 مليار ريال يمني أي ما يعادل 736 مليون دولار امريكي، ويبلغ رأس

ماله 9,3 مليار ريال يمني ما يعادل 37 مليون دولار امريكي، كما يقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبإشراف هيئة الرقابة الشرعية وذلك من خلال المركز الرئيسي بمدينة صنعاء وفروعه المنتشرة في محافظات الجمهورية اليمنية وجيبوتي، حيث يمتلك البنك عدد 18 فرع ومكتب يقوم من خلالها بتقديم خدماته للجمهور. (2019، www.sababank.com).

البيانات المالية لبنك سبأ الإسلامي:

جدول رقم (7/2/3) المركز المالي الموحد لبنك سبأ الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بآلاف الريال اليمني)

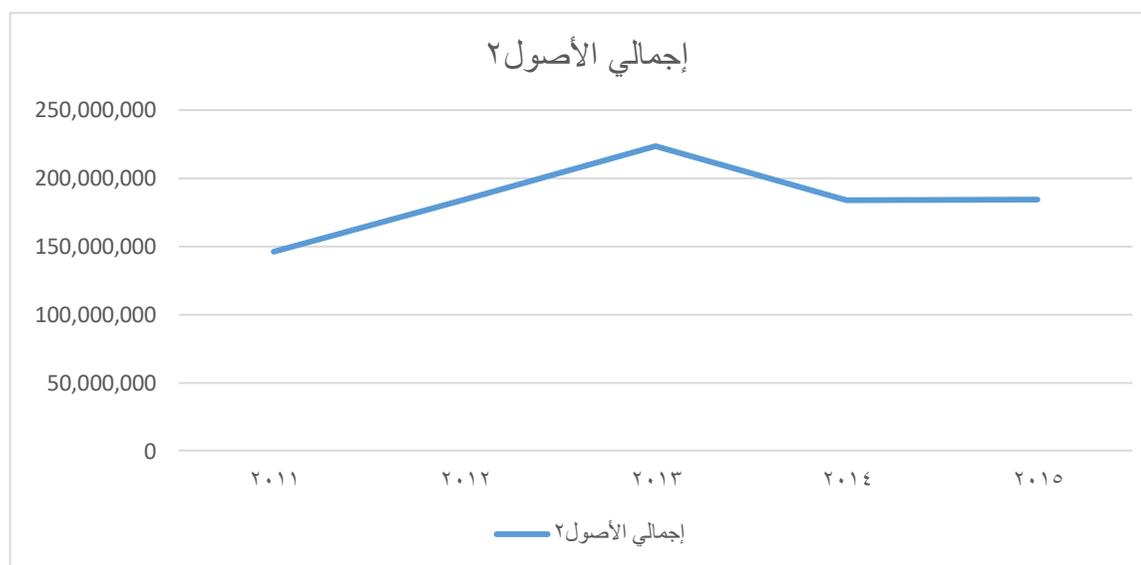
2015	2014	2013	2012	2011	البيان
					الأصول
25,710,211	18,267,591	20,735,834	16,576,987	15,335,097	نقد في الصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي
53,213,058	39,117,004	82,705,489	66,407,875	42,392,614	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
26,450,328	41,065,764	37,468,374	24,709,342	21,527,421	تمويل عمليات المراجعة والاستصناع والمقاولات، بالصافي
0	214,832	270,236	242,336	240,645	تمويل عقود المشاركة، صافي
3,717,715	3,228,103	1,663,457	917,100	2,932,648	تمويل عقود المضاربة، صافي
23,417,144	25,980,064	16,328,537	12,600,656	3,008,061	استثمارات في أوراق مالية
8,244,711	8,603,257	10,372,793	12,588,279	12,915,973	استثمارات عقارية
1,959,740	1,813,301	6,423,625	2,399,217	2,896,606	اجارة منتهية بالتملك
1,493,598	1,457,312	1,368,883	1,329,326	1,234,341	استثمارات في شركات زميلة
0	153	11,958	70,571	70,127	القرض الحسن، صافي
22,813,865	25,142,174	30,645,667	30,932,360	32,275,595	استثمارات مقيدة
13,363,861	14,869,706	12,171,290	13,199,950	9,077,020	أرصدة مدينة وأصول أخرى، صافي
3,834,899	3,858,292	3,403,864	2,218,718	2,051,715	ممتلكات ومعدات، صافي

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
184,219,130	183,617,553	223,570,007	184,192,717	145,957,863	إجمالي الأصول
					الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمارات وحقوق الملكية
1,007,422	2,594,918	1,835,358	298,682	188,711	أرصدة مستحقة للبنوك
96,523,843	67,392,226	75,620,545	59,950,422	39,456,013	حسابات جارية وحسابات ادخار وودائع أخرى
1,383,522	1,558,812	2,327,589	2,103,862	314,222	أرصدة دائنة لعمليات المراجعة
3,834,507	4,320,333	5,366,227	5,489,107	4,399,333	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
1,263,525	1,345,610	1,421,054	1,433,580	1,301,401	مخصصات أخرى
104,012,819	77,211,899	86,570,773	69,275,653	45,659,680	إجمالي الالتزامات
					حقوق أصحاب الاستثمارات
48,745,826	71,537,730	94,737,134	72,498,144	58,321,345	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والادخار
22,813,865	25,142,174	30,645,667	30,932,360	32,275,595	حسابات الاستثمار المقيدة
175,572,510	173,891,803	211,953,574	172,706,157	136,256,620	إجمالي الالتزامات و حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
					حقوق الملكية
9,292,104	9,292,104	9,290,908	8,923,290	8,715,253	رأس المال المدفوع
1,775,208	1,975,624	2,368,265	2,662,453	1,128,621	احتياطات
2,420,692-	1,541,978-	42,740-	99,183-	142,631-	(الخسائر) الأرباح المرحلة

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
8,646,620	9,725,750	11,616,433	11,486,560	9,701,243	إجمالي حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك
<u>184,219,130</u>	<u>183,617,553</u>	<u>223,570,007</u>	<u>184,192,717</u>	<u>145,957,863</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمارات وحقوق المساهمين
21,341,760	33,640,239	35,377,550	31,872,934	13,267,852	التزامات عرضية وارتباطات (بالصافي)

المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.sababank.com

شكل رقم (5/2/3) المركز المالي الموحد لبنك سبأ الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بالآلاف الريال اليمني)



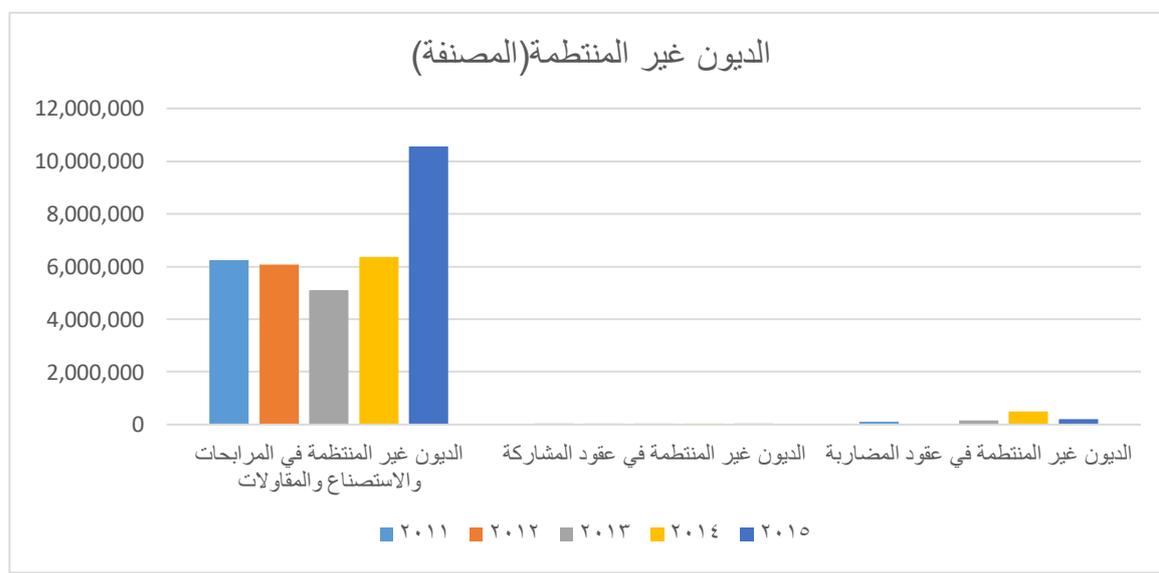
المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.sababank.com

جدول رقم (8/2/3) الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك سبأ الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ
بآلاف الريال اليمني)

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
10,565,583	6,367,335	5,104,409	6,080,693	6,247,728	الديون غير المنتظمة في المرابحات والاستصناع والمقاولات
13,106	13,106	13,106	13,106	13,039	الديون غير المنتظمة في عقود المشاركة
201,206	490,605	158,000	-	98,774	الديون غير المنتظمة في عقود المضاربة
10,779,697	6,871,046	5,275,515	6,093,799	6,359,541	الإجمالي

المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.sababank.com

شكل رقم (6/2/3) الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك سبأ الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بآلاف
الريال اليمني)



المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.sababank.com

جدول رقم (9/2/3) المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك سبأ

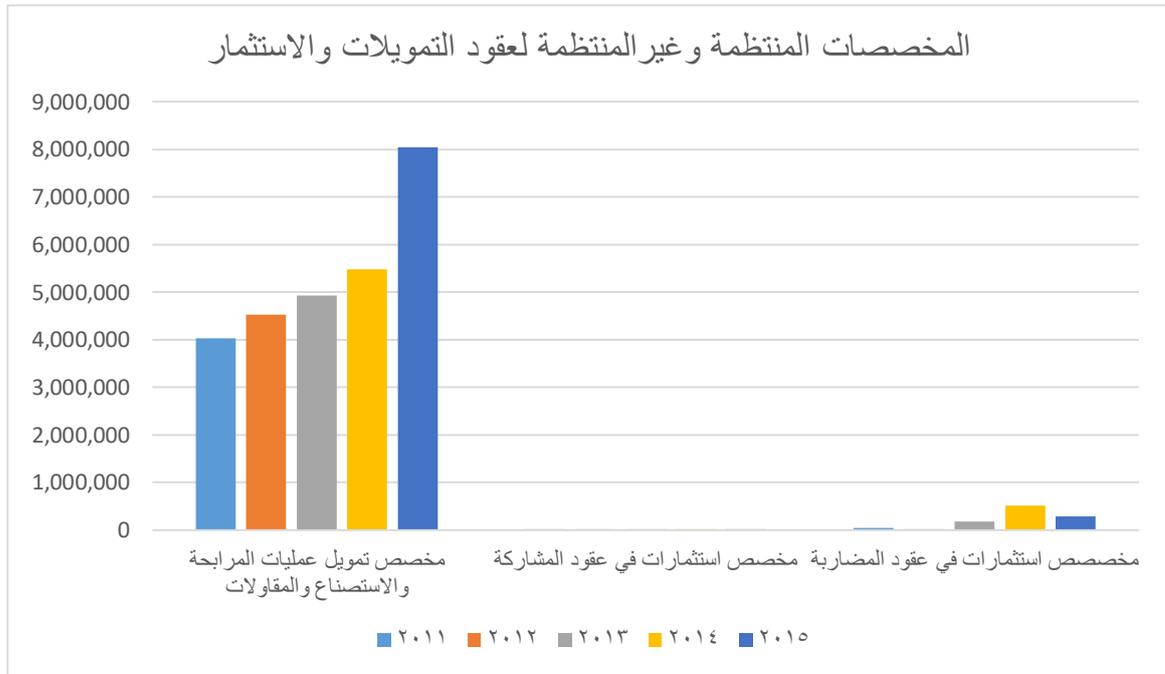
الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بآلاف الريال اليمني)

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
8,038,510	5,474,256	4,929,309	4,529,298	4,032,840	مخصص تمويل عمليات المراجعة والاستصناع والمقاولات
13,106	15,276	15,836	15,554	15,471	مخصص استثمارات في عقود المشاركة
277,149	518,217	174,803	9,264	39,872	مخصص استثمارات في عقود المضاربة
8,328,765	6,007,749	5,119,948	4,554,116	4,088,183	الإجمالي

المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.sababank.com

شكل رقم (7/2/3) المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك سبأ

الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بآلاف الريال اليمني)



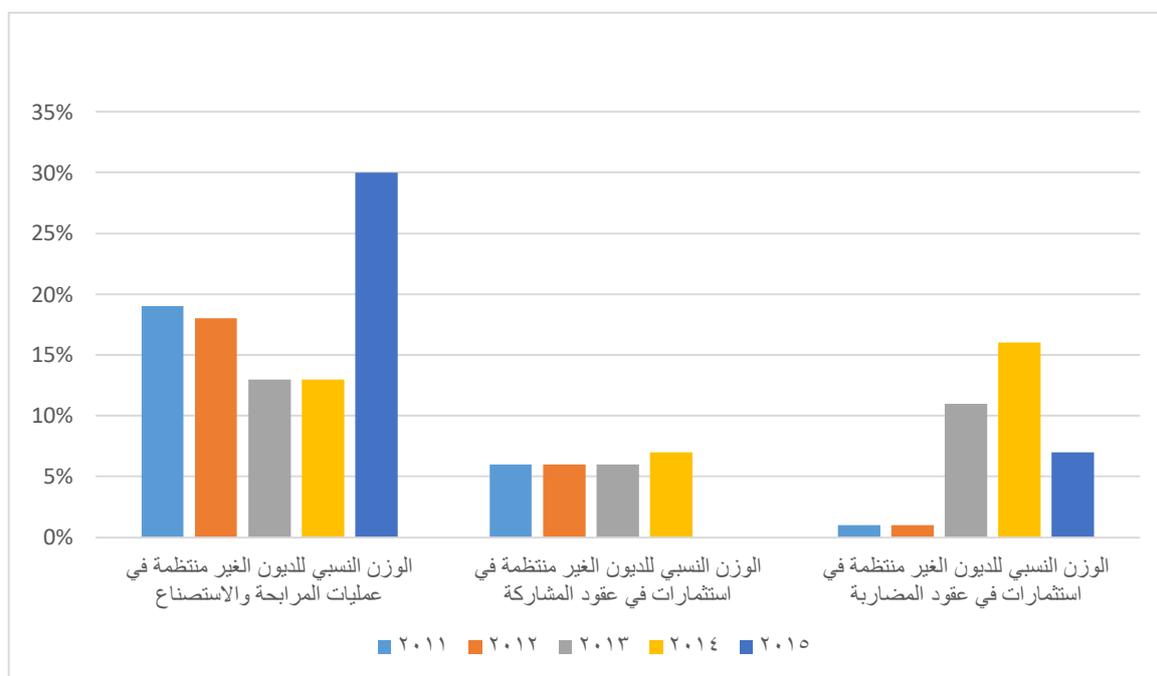
المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)، www.sababank.com

جدول رقم (10/2/3) الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك سبأ الإسلامي

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
%30	%13	%13	%18	%19	الوزن النسبي للديون الغير منتظمة في عمليات المراجعة والاستصناع
-	%7	%6	%6	%6	الوزن النسبي للديون الغير منتظمة في استثمارات في عقود المشاركة
%7	%16	%11	%1	%1	الوزن النسبي للديون الغير منتظمة في استثمارات في عقود المضاربة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2015-2011)

شكل رقم (8/2/3) الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك سبأ الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنك للأعوام المالية (2015-2011)

ثالثاً: إدارة الفروع الإسلامية لبنك اليمن والكويت:

انه وبعد التوجه العالمي والاقبال الكبير على فكرة الصيرفة الإسلامية وإنشاء البنوك الإسلامية خصوصاً بعد الآثار السلبية التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية 2008م وما كان لها من تأثيرات كارثية على اقتصاد العالم وعلى قطاع البنوك بشكل أخص و التي كان فيها الاقتراض بالفائدة من أهم الأسباب التي دفعت حدوث تلك الفقاعة والتضخم الكبير بحجم قروض الرهن العقاري وغيرها، وبعد قيام العديد من البنوك على مستوى العالم بالبدء بتطبيق فكرة الصيرفة الإسلامية ابتداءً بتحول بعض البنوك بالكامل الى النشاط الصيرفي الإسلامي، مروراً بفكرة فتح فروع إسلامية مستقلة مالياً وإدارياً لبعض البنوك التجارية، وصولاً إلى قيام بعض تلك البنوك بفتح نوافذ أو شبابيك خدمات إسلامية في الفروع التجارية، وبما أن الاقتصاد اليمني جزء من هذا الاقتصاد العالمي فإن الأصوات تعالت في اليمن إلى اعتماد هذه التوجهات وتقنيها كمواضع تضم إلى القوانين التي تنظم عمل المصارف الحالية، إلى أن تم إصدار القانون رقم (16) لسنة (2009) الذي يقضي بتعديل القانون رقم (21) لسنة (1996) بشأن المصارف الإسلامية، وكانت من ضمن هذه التعديلات ما يلي:

" لا يجوز للبنك المركزي اليمني السماح للبنوك غير الإسلامية بفتح منافذ للعمل بالصيغ الإسلامية، ويحق له السماح للبنوك الإسلامية في الخارج والبنوك التجارية العاملة بفتح فروع مستقلة للعمل بالجمهورية اليمنية وفقاً للشريعة الإسلامية وبالشروط والمعايير والضوابط التي يضعها البنك المركزي اليمني على أن تشرف على هذه الفروع هيئة رقابة شرعية". (www.yppwatch.org.com)

بعد إصدار هذا التعديل على القانون قامت عدة بنوك تجارية أهلية وحكومية ومختلطة بإنشاء إدارات مستقلة لها كفروع إسلامية، ومنها بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار؛ حيث "تأسست إدارة الفروع الإسلامية (الفرع) لبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار (البنك) في 2011/02/01م بموجب الموافقة

النهائية من البنك المركزي اليمني بتاريخ 2010/12/17 م، وطبقاً لقانون الشركات التجارية رقم (22) لسنة (1997) وتعديلاته وقانون المصارف الإسلامية.

يخضع الفرع الإسلامي لإشراف البنك المركزي اليمني وفقاً للتعليمات والقوانين المنظمة لعمل البنوك بالجمهورية اليمنية و كذلك ما يخص نشاط البنوك الإسلامية؛ كما يخضع لإشراف هيئة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء وتتحصر مسؤولياتها في الآتي (التقرير المالي للبنك، 2015، ص 7):

- رقابة الجوانب الشرعية لنشاط البنك طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
 - إصدار تقرير سنوي يرفع للجمعية العامة للبنك.
- كما يمارس الفرع أنشطته من خلال مقره الرئيسي في مدينة صنعاء - الجمهورية اليمنية، ويقوم الفرع على وجه الخصوص بالأنشطة التجارية التالية:

- فتح الحسابات الجارية.
- فتح حسابات الاستثمار المطلقة واستثمارها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إدارة واستثمار أموال الأطراف الأخرى بصفته وكياً مقابل رسوم ثابتة أو بصفته مضارباً في أنشطة مصرفية أخرى لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- التعامل بالنقد الأجنبي وعمليات الصرافة".

حيث يدير الفرع الإسلامي لبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار أصولاً بقيمة تزيد عن 7 مليار ريال يمني أي ما يعادل 29 مليون دولار أمريكي، ورأس ماله بلغ 1,8 مليار ريال يمني أي ما يعادل 7,2 مليون دولار أمريكي.

البيانات المالية لإدارة الفروع الإسلامية لبنك اليمن والكويت (بنك اليمن والكويت الإسلامي):

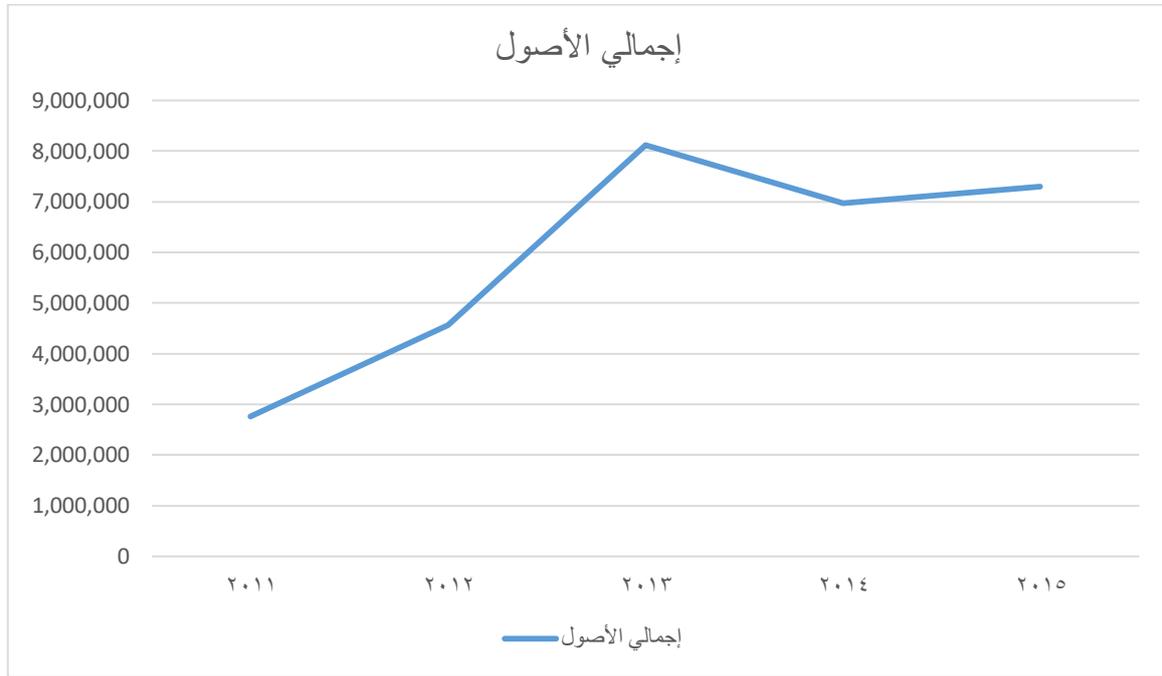
جدول رقم (11/2/3) المركز المالي الموحد لبنك اليمن والكويت الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بآلاف الريال اليمني)

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
					الأصول
287,015	141,400	184,477	96,687	130,760	نقد في الصندوق
2,506,907	1,532,613	2,954,957	623,181	500,000	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
3,070,185	4,808,950	4,630,977	2,414,925	648,309	تمويل عمليات المراجعة ، بالصافي
-	62,226	62,226	-	-	تمويل في عقود المشاركة، صافي
127,280	128,578	11,099	-	-	تمويل في عقود المضاربة، صافي
-	-	-	1,000,000	-	استثمارات في صكوك إسلامية
1,245,218	174,089	111,309	292,696	1,349,124	أرصدة مدينة وأصول أخرى، صافي
67,254	122,837	162,446	139,408	137,385	ممتلكات ومعدات، صافي
<u>7,303,859</u>	<u>6,970,693</u>	<u>8,117,491</u>	<u>4,566,897</u>	<u>2,765,578</u>	إجمالي الأصول
					الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمارات وحقوق المركز الرئيس
2,323,709	-	-	50,314	0	أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية
1,050,079	1,107,726	1,151,915	761,011	452,032	حسابات جارية وودائع أخرى

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
17,729	161,214	188,778	76,231	138,088	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
7,473	10,110	16,716	14,532	6,591	مخصصات أخرى
<u>3,398,990</u>	<u>1,279,050</u>	<u>1,357,409</u>	<u>902,088</u>	<u>596,711</u>	إجمالي الالتزامات
<u>3,263,295</u>	<u>3,725,724</u>	<u>4,844,463</u>	<u>1,771,426</u>	<u>368,867</u>	حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة و الادخار
<u>6,662,285</u>	<u>5,004,774</u>	<u>6,201,872</u>	<u>2,673,514</u>	<u>965,578</u>	إجمالي الالتزامات و حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
					حقوق المركز الرئيس
800,000	1,800,000	1,800,000	1,800,000	1,800,000	رأس المال
158,426 -	165,919	115,619	93,383	0	(الخسائر) الأرباح المرحلة
<u>641,574</u>	<u>1,965,919</u>	<u>1,915,619</u>	<u>1,893,383</u>	<u>1,800,000</u>	إجمالي حقوق المركز الرئيس
<u>7,303,859</u>	<u>6,970,693</u>	<u>8,117,491</u>	<u>4,566,897</u>	<u>2,765,578</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمارات وحقوق المركز الرئيس
<u>651,391</u>	<u>839,054</u>	<u>2,101,989</u>	<u>1,373,082</u>	<u>659,065</u>	التزامات عرضية وارتباطات (بالصافي)

المصدر: التقارير المالية الختامية الغير المنشورة للبنك للأعوام المالية (2011-2015)

شكل رقم (9/2/3) المركز المالي الموحد لبنك اليمن والكويت الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بالآلاف الريال اليمني)



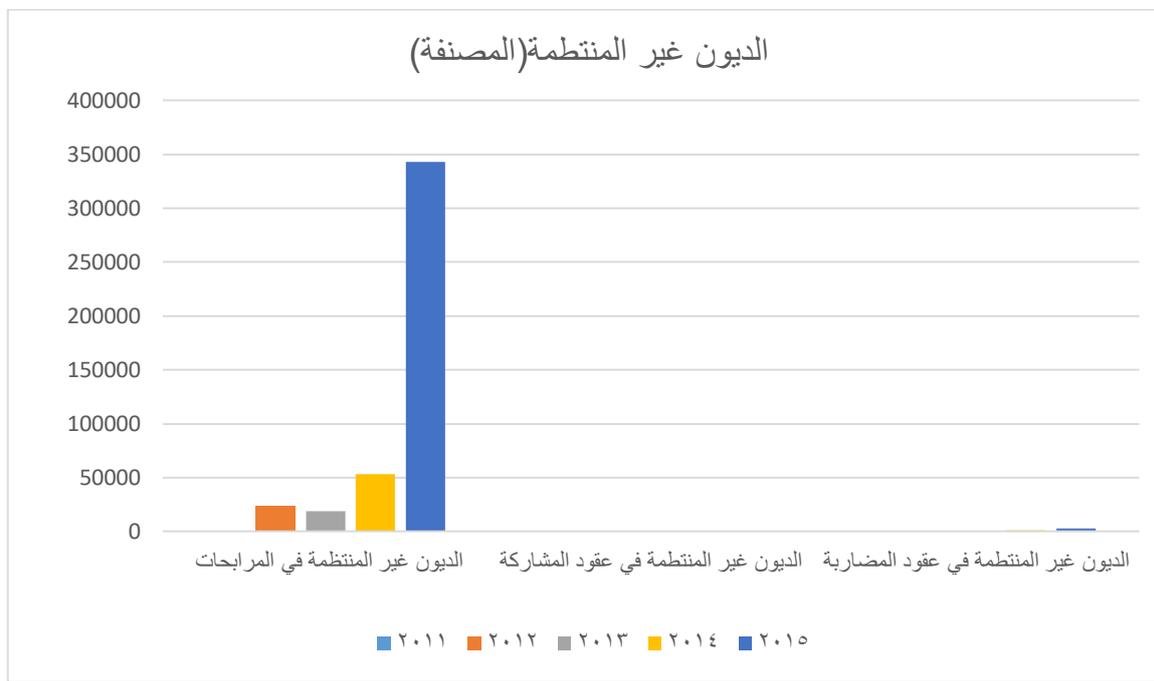
المصدر: التقارير المالية الختامية الغير المنشورة للبنك للأعوام المالية (2015-2011)

جدول رقم (12/2/3) الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك اليمن والكويت الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بالآلاف الريال اليمني)

البيان	2015	2014	2013	2012	2011
الديون غير المنتظمة في المرابحات	342,862	52,921	19,108	23,739	0
الديون غير المنتظمة في عقود المشاركة	-	629	629	-	0
الديون غير المنتظمة في عقود المضاربة	2,597	1,299	112	-	0
الإجمالي	345,459	54,849	19,849	23,739	0

المصدر: التقارير المالية الختامية الغير المنشورة للبنك للأعوام المالية (2015-2011)

شكل رقم (10/2/3) الديون غير المنتظمة (المصنفة) لبنك اليمن والكويت الإسلامي في نهاية الأعوام
(المبالغ بآلاف الريال اليمني)



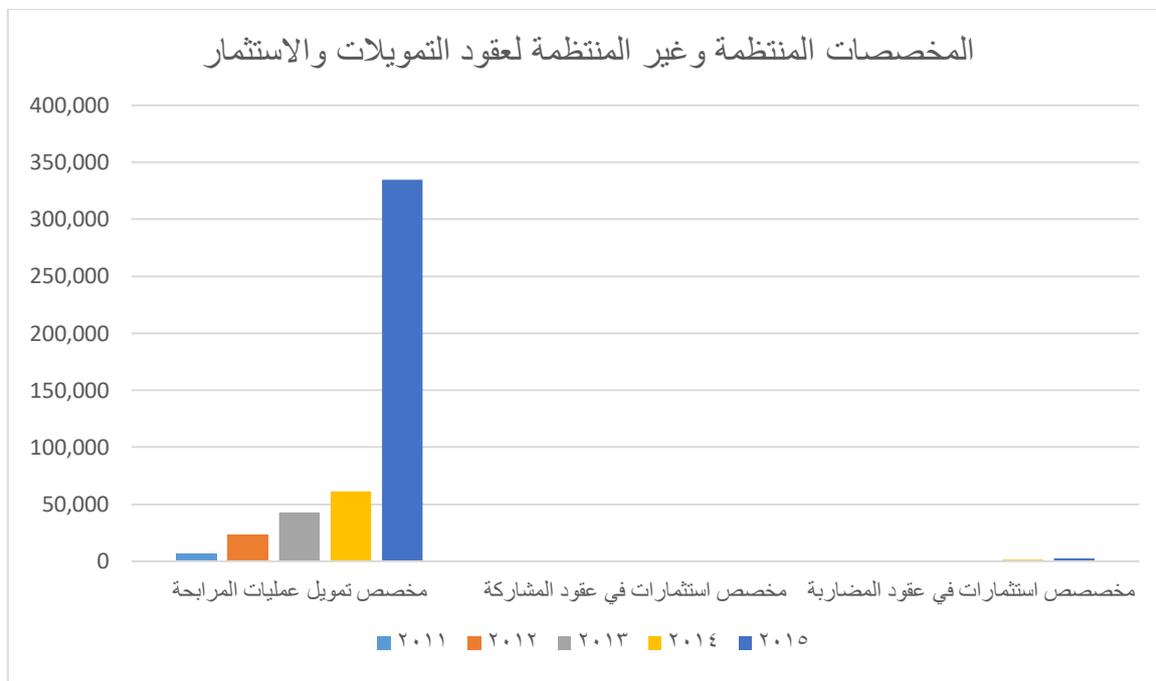
المصدر: التقارير المالية الختامية الغير المنشورة للبنك للأعوام المالية (2015-2011)

جدول رقم (13/2/3) المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك اليمن
والكويت الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بآلاف الريال اليمني)

البيان	2015	2014	2013	2012	2011
مخصص تمويل عمليات المراجحة	334,700	61,018	42,847	23,739	6,549
مخصص استثمارات في عقود المشاركة	-	629	629	-	0
مخصص استثمارات في عقود المضاربة	2,597	1,299	112	-	0
الإجمالي	337,297	62,946	43,588	23,739	6,549

المصدر: التقارير المالية الختامية الغير المنشورة للبنك للأعوام المالية (2015-2011)

شكل رقم (11/2/3) المخصصات المنتظمة وغير المنتظمة لعقود التمويل والاستثمار لبنك اليمن والكويت الإسلامي في نهاية الأعوام (المبالغ بالآلاف الريال اليمني)



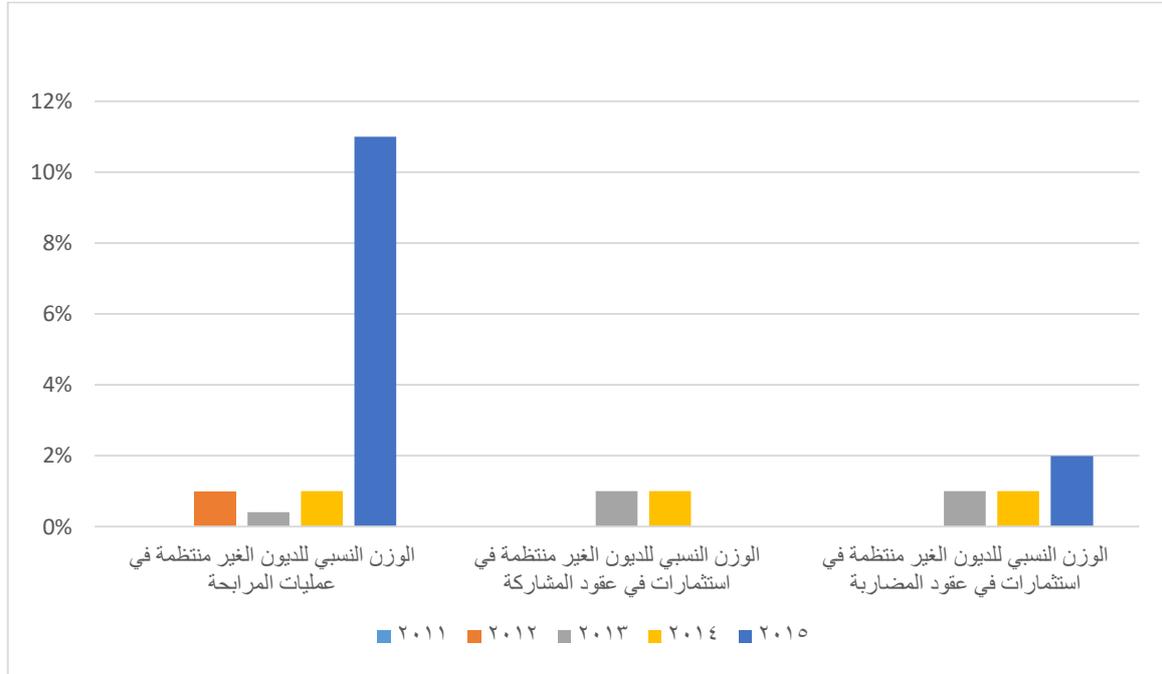
المصدر: التقارير المالية الختامية الغير المنشورة للبنك للأعوام المالية (2015-2011)

جدول رقم (14/2/3) الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك اليمن والكويت الإسلامي

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الوزن النسبي للديون الغير منتظمة في عمليات المراجعة	-	%1	%0.4	%1	%11
الوزن النسبي للديون الغير منتظمة في استثمارات في عقود المشاركة	-	-	%1	%1	-
الوزن النسبي للديون الغير منتظمة في استثمارات في عقود المضاربة	-	-	%1	%1	%2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الختامية الغير المنشورة للبنك للأعوام المالية (2015-2011)

شكل رقم (12/2/3) الوزن النسبي للديون غير المنتظمة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة في بنك اليمن والكويت الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الختامية الغير المنشورة للبنك للأعوام المالية (2015-2011)

المبحث الثالث: التعثر المصرفي في القطاع المصرفي اليمني:

نظراً للأهمية الكبيرة لحجم التعثر المصرفي حسب ما تم بيانه سابقاً ودوره الكبير في التأثير على أداء القطاع المصرفي وبالتالي على الاقتصاد ككل؛ فإنه في هذا المبحث سنقوم بعرض موجز وتحليل مقتضب للميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية والتجارية في القطاع المصرفي اليمني، وإلى حجم التمويلات والقروض الممنوحة منها، وحجم التعثر منها والتغيير الحاصل في كلاً منها، وأبرز الأسباب التي أدت لحدوث التعثر المصرفي بحسب عرض وتحليل البنك المركزي اليمني خلال الفترة 2010م- 2014م، وتحليل الوضع العام لتلك المديونيات وتأثيراتها على الأداء الكلي لتلك المصارف وعلى الاقتصاد اليمني ككل؛ ذلك من خلال الاطلاع على التقارير الدورية المنشورة للبنك المركزي وتحليلها.

أولاً: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية و التجارية اليمنية:

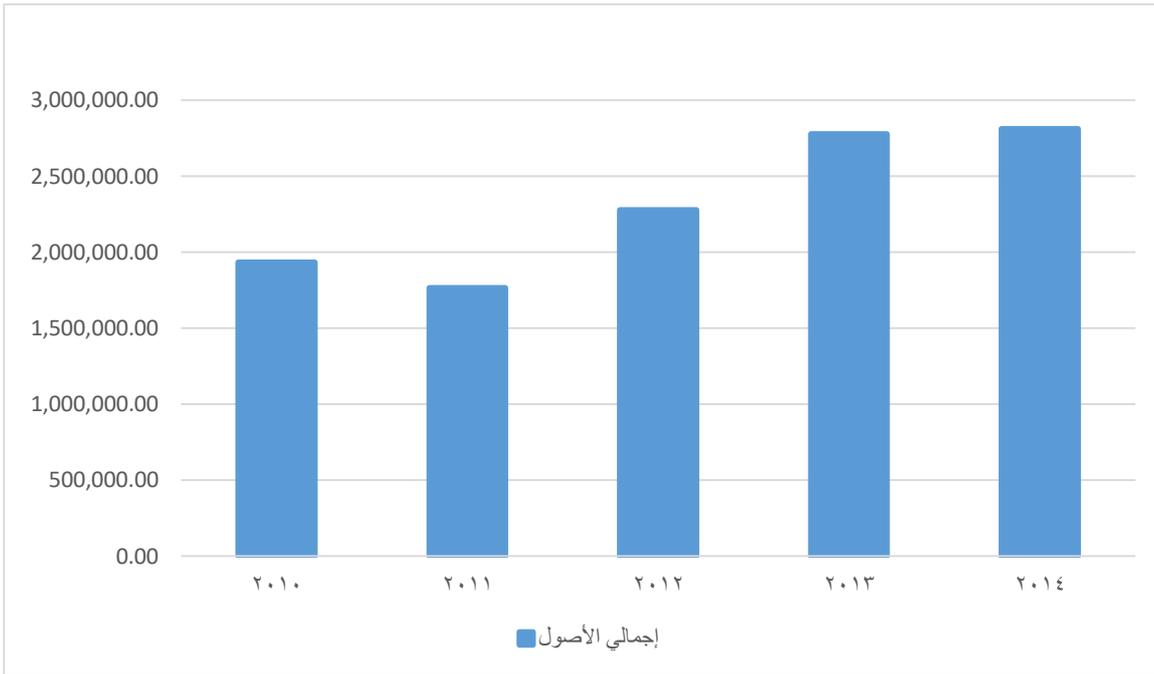
جدول رقم (15/3/3) الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية والتجارية اليمنية (المبالغ بملايين الريالات اليمنية)

2014	2013	2012	2011	2010	الفترة البند
2,810,001.8	2,776,072.1	2,276,134.5	1,765,827.8	1,933,794.9	<u>الأصول</u>
302,226.5	321,851.6	276,839.4	174,951.7	275,522.9	<u>الاحتياطي</u>
44,021.0	36,786.0	29,390.0	22,878.3	24,114.3	النقد المحلي
258,205.5	285,065.5	247,449.4	152,073.4	251,408.6	أرصدة لدى البنك المركزي
-	-	91,890.0	-	-	<u>شهادات الإيداع</u>
1,743.0	50,642.8	64,802.7	64,118.8	63,154.8	<u>أذون خزانة مشتره من البنك المركزي (ريبو)</u>
504,305.9	549,835.8	541,643.4	477,462.2	510,340.8	<u>الأصول الخارجية</u>
243,023.1	230,684.7	260,000.9	213,688.2	233,436.3	البنوك في الخارج
261,282.9	319,151.1	281,642.4	263,774.1	276,904.5	أخرى
1,844,791.3	1,722,487.3	1,244,400.0	997,777.6	1,037,970.6	<u>القروض والسلفيات</u>
1,287,319.8	1,182,454.5	788,510.2	546,279.0	518,372.2	الحكومة
34,234.8	30,022.6	17,348.3	20,429.9	18,111.6	المؤسسات العامة
523,236.7	510,010.2	373,762.5	366,949.9	438,332.0	القطاع الخاص

2014	2013	2012	2011	2010	الفترة البند
156,935.1	131,254.6	121,338.0	115,636.3	109,960.5	<u>أصول أخرى</u>
2,810,001.8	2,776,072.1	2,276,134.5	1,765,827.9	1,933,794.9	<u>الخصوم</u>
2,225,701.5	2,225,335.0	1,799,481.6	1,348,632.7	1,518,792.5	<u>الودائع</u>
10,689.4	7,910.4	4,044.6	503.3	470.4	الحكومة
269,377.0	261,598.6	231,543.6	231,543.6	162,299.7	تحت الطلب
861,964.4	837,263.7	643,508.4	452,006.2	472,344.8	لأجل
205,357.6	194,904.7	168,045.6	127,138.6	128,787.1	توفير
825,191.1	857,268.1	706,204.6	572,282.1	705,462.5	بالعملات الأجنبية
53,122.1	66,389.4	46,134.9	34,402.8	36,135.7	مخصصة
39,315.5	38,162.6	28,496.1	16,847.4	33,585.8	<u>خصوم خارجية</u>
36,977.3	35,686.4	25,943.4	14,982.1	31,195.5	البنوك في الخارج
2,338.3	2,476.2	2,552.6	1,865.3	2,390.3	غير مقيمين
1,552.0	875.0	822.0	-	-	<u>السلفيات من البنك المركزي</u>
227,772.4	216,727.7	194,108.7	181,590.0	176,477.0	رأس المال والاحتياطي
315,660.4	294,971.9	253,226.0	218,757.8	204,939.6	<u>خصوم أخرى</u>

المصدر: البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2014)

الشكل رقم (13/3/3) التغييرات في الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية والتجارية اليمنية



المصدر: البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

من خلال النظر إلى الأرقام التي تبينها تفاصيل بنود ميزانيات البنوك الإسلامية والتجارية اليمنية خلال فترة الدراسة (2010م-2014م) (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2014، ص 95-96)؛ ومن خلال عمل مقارنة بين إجمالي قيم الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية لتوضيح اتجاه ونسبة التغيير وحجمه في أرقام تلك الميزانيات كما هي في الجدول رقم (16/3/3) الموضح أدناه؛ يتضح لنا جلياً وجود ارتفاع بنسب متفاوتة على مر الخمسة أعوام⁽¹⁾ في إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك الإسلامية والتجارية؛ فلقد بلغ النمو ما نسبته (15%، -8.8%، 29%، 22%، 1.2%) لسنوات الدراسة على التوالي، كما نستطيع ملاحظة النمو الكبير الذي حصل للبنوك الإسلامية والتجارية خلال فترة الدراسة أي إجمالي ميزانية البنوك الإسلامية والتجارية في العام (2014م) مقارنة بميزانية تلك البنوك في العام (2011م)

(1) في هذا التحليل يمكننا استبعاد الانخفاض الحاصل في العام 2011م؛ كونه عاماً استثنائياً بسبب الآثار الاقتصادية التي حصلت سنة حدوث الربيع العربي وكانت اليمن إحدى تلك الدول.

حيث بلغ النمو ما قيمته (876) مليار ريال يمني، وبنسبة نمو كبيرة بلغت (45%)؛ ويعزو الباحث هذا الارتفاع إلى النمو و التعافي الملحوظ الذي عاشه الاقتصاد اليمني ككل بعد ثورة (فبراير 2011) وما تلتها من حلول سياسية للأزمة الحاصلة آنذاك و تدفقات و اعانات مالية كبيرة من قبل دول الجوار والاقليم والمجتمع الدولي لغرض إعادة تطبيع الحياة السياسية والاقتصادية وإعادة الإعمار في البلاد.

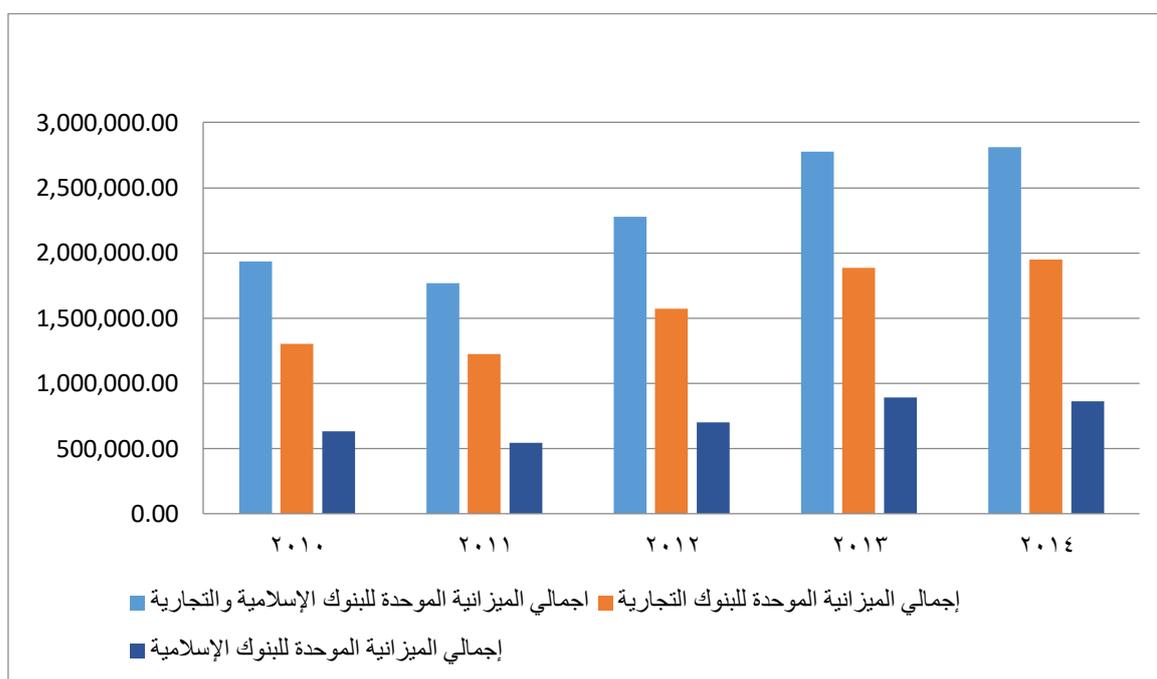
جدول رقم (16/3/3) حجم التغييرات الحاصلة في الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية و البنوك التجارية مقارنة بالقطاع المصرفي ككل

2014	2013	2012	2011	2010	الفترة البنود
2,810,002	2,776,072	2,276,135	1,765,828	1,933,795	اجمالي الميزانية الموحدة للبنوك الإسلامية والتجارية
33,930	499,938	510,307	167,967 -	-	مقدار التغيير
%1.2	%22.0	%28.9	%8.7-	-	نسبة التغيير
1,947,202	1,883,772	1,574,035	1,223,828	1,301,995	إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية
63,430	309,738	350,207	78,167 -	-	مقدار التغيير
%3.4	%19.7	%28.6	%6.0-	-	نسبة التغيير
%69.0	%68.0	%69.0	%69.0	%67.0	الوزن النسبي للبنوك التجارية
862,800	892,300	702,100	542,000	631,800	إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك الإسلامية
29,500 -	190,200	160,100	89,800 -	-	مقدار التغيير
%3.3-	%27.1	%29.5	%14.2-	-	نسبة التغيير

2014	2013	2012	2011	2010	الفترة البنود
%31.0	%32.0	%31.0	%31.0	%33.0	الوزن النسبي للبنوك الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

الشكل رقم (14/3/3) حجم التغييرات الحاصلة في الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية و البنوك التجارية مقارنة بالقطاع المصرفي ككل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

ثانياً : الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية اليمنية:

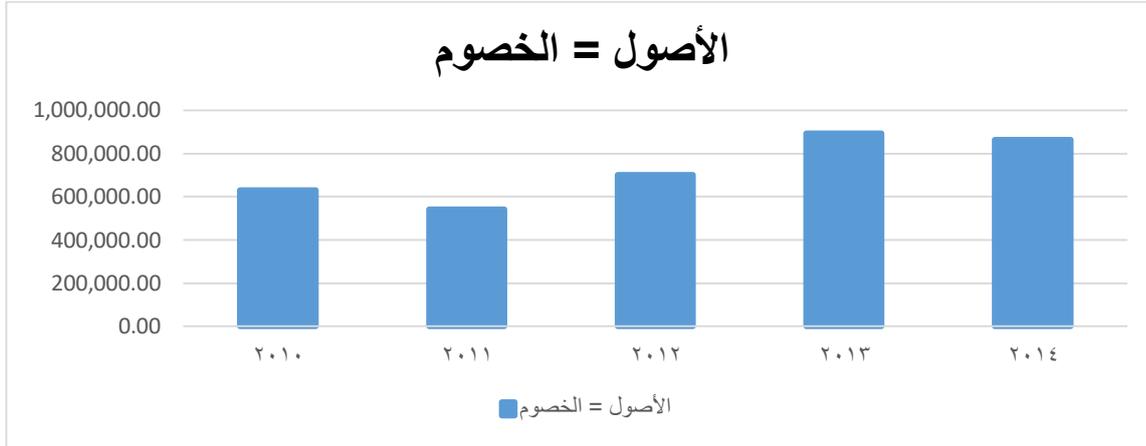
جدول رقم (17/3/3) تفاصيل بنود الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية اليمنية (المبالغ بملايين الريالات اليمنية)

2014	2013	2012	2011	2010	الفترة البند
286,600.0	350,700.0	320,400.0	278,300.0	299,800.0	<u>الأصول الخارجية</u>
51,400.0	54,200.0	69,200.0	49,000.0	46,400.0	<u>حسابات مع المراسلين</u>
211,900.0	267,100.0	230,700.0	207,000.0	23,500.0	استثمارات خارجية
23,300.0	29,300.0	20,500.0	22,200.0	18,300.0	أخرى
11,500.0	145,000.0	130,600.0	69,700.0	102,300.0	<u>الإحتياطي</u>
20,800.0	19,300.0	10,500.0	8,400.0	9,100.0	نقد محلي بالخزائن
94,200.0	125,700.0	120,100.0	61,300.0	93,200.0	أرصدة لدى البنك المركزي
-	-	-	-	-	<u>شهادات الإيداع</u>
384,700.0	334,400.0	193,700.0	147,900.0	189,300.0	<u>قروض وسلفيات (تمويلات اسلامية)</u>
239,500.0	242,800.0	148,700.0	144,600.0	189,300.0	القطاع الخاص
-	-	-	-	-	المؤسسات العامة
145,200.0	91,600.0	45,000.0	3,300.0	-	الحكومة

2014	2013	2012	2011	2010	الفترة البند
76,500.0	62,200.0	57,300.0	46,100.0	40,400.0	أصول أخرى
862,800.0	892,300.0	702,100.0	542,000.0	631,800.0	الأصول = الخصوم
1,700.0	5,100.0	2,800.0	5,300.0	8,000.0	الالتزامات الخارجية
1,700.0	5,100.0	2,800.0	5,300.0	8,000.0	بنوك في الخارج
-	-	-	-	-	حسابات غير مقيمين
666,200.0	673,700.0	533,500.0	39,300.0	452,400.0	الودائع
73,900.0	75,300.0	56,500.0	36,600.0	36,600.0	تحت الطلب
211,000.0	170,300.0	135,100.0	102,300.0	103,400.0	لأجل
58,400.0	53,400.0	43,000.0	30,900.0	34,400.0	الادخار
5,300.0	5,400.0	4,900.0	3,000.0	4,200.0	مخصصة
317,400.0	367,800.0	293,400.0	219,700.0	273,300.0	ودائع بالعملة الأجنبية
200.0	1,500.0	600.0	500.0	400.0	ودائع الحكومة
194,900.0	213,500.0	165,800.0	143,600.0	171,500.0	خصوم أخرى
95,600.0	92,700.0	73,600.0	67,400.0	69,200.0	رأس المال والاحتياطي
99,200.0	120,700.0	92,200.0	76,200.0	102,300.0	أخرى

المصدر: البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2014)

الشكل رقم (15/3/3) التغييرات التي طرأت على ميزانيات المصارف الإسلامية



المصدر: البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

من خلال النظر إلى الأرقام التي تبينها تفاصيل بنود ميزانيات البنوك الإسلامية اليمنية خلال فترة الدراسة (2011م-2014م)؛ وبالرجوع إلى الجدول المقارن رقم (16/3/3) الذي بين لنا حصة كل من البنوك التجارية والمصارف الإسلامية من إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية وحجم التغيير ونسبته فيما يتعلق بالميزانية الإجمالية للمجموعتين وما يتعلق بكل مجموعة على حدة؛ يتضح لنا وجود ارتفاع نسبي - بحدوده الدنيا - بنسب متفاوتة على مر الخمسة أعوام في إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك الإسلامية - كونها محل التطبيق العملي للدراسة -؛ فلقد بلغ التغيير ما نسبته (-14.2%)، (29.5%، 27.1%، -3.3%) لسنوات الدراسة على التوالي، حيث سجلت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية تراجعاً بمعدل (-14.2%) خلال العام 2011م بمبلغ (98.9) مليار ريال يمني لتصل إجمالي ميزانيتها إلى مبلغ 542 مليار ريال يمني أي ما نسبته (31%) من إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية؛ وقد سبق التوضيح بأن عام 2011م كان عاماً استثنائياً ولا يقاس عليه نظراً لما سبق شرحه من أسباب، لكن في المقابل فقد سجلت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية ارتفاعاً بمعدل (29.5%) خلال العام 2012م بمبلغ 160.1 مليار ريال يمني لتصل إجمالي ميزانيتها إلى مبلغ 702 مليار ريال يمني، كما ارتفعت حصتها من إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

بحجم بسيط لتصبح (30.8%) بدلاً مما كانت عليه في العام السابق بنسبة (30.7%)، ونلاحظ استمرار النمو في ميزانيات المصارف الإسلامية خلال العام 2013م حيث سجلت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية ارتفاعاً بمعدل (27.1%) خلال العام 2013م بمبلغ 190.2 مليار ريال يمني لتصل إجمالي ميزانيتها إلى مبلغ 892 مليار ريال يمني، كما ارتفعت حصتها من إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية و بحجم بسيط أيضاً لتصبح (32%) بدلاً مما كانت عليه في العام السابق بنسبة (30.8%)، لكن في العام 2014م عاودت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية الانخفاض؛ حيث سجلت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية تراجعاً بمعدل (3.3%) خلال العام 2014م بمبلغ (29.5) مليار ريال يمني لتصل إجمالي ميزانيتها إلى مبلغ 862 مليار ريال يمني بعدما كانت في العام السابق 892 مليار ريال يمني، كما عاودت حصتها من إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية الانخفاض، بحجم بسيط أيضاً لتصبح (31%) بدلاً مما كانت عليه في العام السابق بنسبة (32%).

مما سبق من تحليل للاتجاهات التي سلكتها المصارف الإسلامية اليمنية خلال سنوات الدراسة وبمقارنته بما هو مطلوب منها ومناطق بأن تكون عليه هذه المصارف؛ نستطيع القول بأن البنوك الإسلامية ظلت تراوح مكانها بسكون إلى حد ما فيما يتعلق بحصتها من القطاع المصرفي، على الرغم من امتلاكها مزايا تنافسية مهمة؛ حيث أنها تحظى بالقبول العام لدى القطاع الاقتصادي ولديها الصيغ المتنوعة سواء لجذب المدخرات والاستثمارات أو في تشغيلها واستثمارها؛ ولعل أهم الأسباب التي أدت بالبنوك الإسلامية إلى الانكفاء على ما تمتلكه من حجم القطاع المصرفي وعدم التوسع، هو عدم توافر البيئة الاستثمارية والاقتصادية والتشريعات اللازمة أو المعاملة الخاصة بطبيعة المصارف الإسلامية من قبل الجهات الرقابية عليها من ضمنها البنك المركزي؛ لكي تتمكن هذه المصارف من استخدام كافة صيغها المتاحة لها سواء لتنمية المطلوبات أو الموجودات.

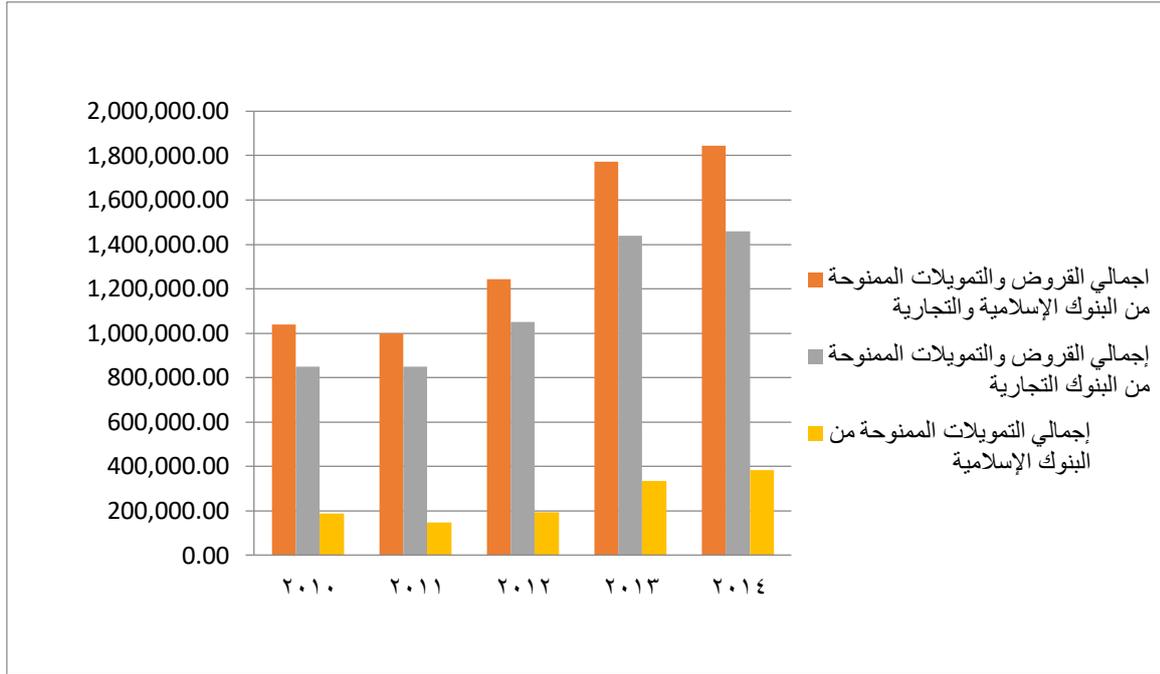
ثالثاً: إجمالي القروض والتمويلات الممنوحة من البنوك التجارية والإسلامية اليمنية:

الجدول رقم (18/3/3) إجمالي القروض والتمويلات الممنوحة من القطاع المصرفي (المبالغ بملايين الريالات)

2014	2013	2012	2011	2010	الفترة البنود
1,844,791	1,773,100	1,244,400	997,778	1,037,971	إجمالي القروض والتمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية والتجارية
71,691	528,700	246,622	40,193 -	-	مقدار التغيير
%4.0	%42.5	%24.7	%3.9-	-	نسبة التغيير
1,460,091	1,438,700	1,050,700	849,878	848,671	إجمالي القروض والتمويلات الممنوحة من البنوك التجارية
21,391	388,000	200,822	1,207	-	مقدار التغيير
%1.5	%36.9	%23.6	%0.1	-	نسبة التغيير
%79.0	%81.0	%84.0	%85.0	%82.0	الوزن النسبي لقروض البنوك التجارية
384,700	334,400	193,700	147,900	189,300	إجمالي التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية
50,300	140,700	45,800	41,400 -	-	مقدار التغيير
%15.0	%72.6	%31.0	%21.9-	-	نسبة التغيير
%21.0	%19.0	%16.0	%15.0	%18.0	الوزن النسبي للتمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

الشكل رقم (16/3/3) إجمالي القروض والتمويلات الممنوحة من القطاع المصرفي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

بالنظر إلى حجم القروض والتمويلات المقدمة من البنوك التجارية والإسلامية خلال سنوات الدراسة الخمس وتحليل اتجاهاتها والتغيرات التي طرأت عليها يتضح أن حالها هو حال الاتجاهات التي طرأت على الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية؛ وذلك من سلوكها القريب منها من خلال الانخفاض والنمو وحجم تلك التغيرات وتقارب نسب النمو في تلك الأعوام؛ فلقد سجلت القروض والتمويلات التغيرات التالية: (-3.9%، 24.7%، 42.55%، 4%) خلال سنوات الدراسة على التوالي، حيث انخفضت القروض والتمويلات في العام 2011م بمبلغ (40.2) مليار ريال يمني، بنسبة (-3.9%) عن السنة السابقة لها حيث بلغ إجمالي القروض والتمويلات للعام 2011م مبلغ 997.8 مليار ريال يمني، وجاء هذا الانخفاض في القروض والتمويلات نتيجة الانخفاض في المطالبات على القطاع الخاص (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2011، ص 49)، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الاستثنائية حينها، أما في العام 2012م فقد زادت القروض والتمويلات بمقدار 246.6 مليار ريال يمني وبنسبة نمو بلغت

(24.7%) مقارنة بالعام السابق؛ هذا الارتفاع جاء أساساً نتيجة الزيادة في القروض والتمويلات المقدمة من البنوك للحكومة والمتمثلة في أدونات الخزانة والصكوك الإسلامية (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2012، ص 53) - سيتم ذكر تصنيف تلك التمويلات والتغيرات فيها بناء على كل قطاع في الفقرة التالية عندما نورد توزيعها وأهميتها النسبية بالنسبة لكل قطاع ممول-، بعد ذلك واصلت القروض والتمويلات المقدمة من البنوك التجارية والإسلامية الارتفاع حيث بلغ إجمالي ما قدمته تلك البنوك من قروض وتمويلات في العام 2013م ما قيمته 1,773.1 مليار ريال يمني بنسبة نمو بلغت (42.5%) عما كانت عليه في العام السابق 2012م؛ وقد كان الارتفاع هنا كما في السنة السابقة لها ناتج عن ازدياد حجم التمويل الذي تلقته الحكومة من البنوك على هيئة أدون خزانة من البنوك التجارية وصكوك إسلامية من المصارف الإسلامية (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2013، ص 51)، وفي العام 2014م واصلت نموها ولكن بوتيرة أقل من سابقاتها من السنوات حيث ارتفع حجم القروض والتمويلات بقيمة 71.7 مليار ريال يمني حيث بلغ إجمالي تلك القروض والتمويلات في العام 2014م 1,844.8 مليار ريال يمني وبنسبة ارتفاع بلغت (4%) عن العام السابق 2013م، وتمثلت تلك الزيادة أيضاً بزيادة التمويلات المقدمة للحكومة (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2014، ص 54) وبشكل عام من خلال مراجعة الميزانيات الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية على مدى سنوات الدراسة نجد أن دور البنوك التجارية والمصارف الإسلامية في الوساطة المالية لا زال محدوداً، حيث لا يمثل الائتمان المقدم للقطاع الخاص كمتوسط على مدى تلك السنوات ما نسبته (18.5%) من إجمالي أصولها، حيث أنها تستثمر ما نسبته (63%) من أصولها في موجودات مضمونة خالية من المخاطر تتمثل في الأصول الخارجية بنسبة (18%)، والأوراق المالية الحكومية بما نسبته (45%). (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2014، ص

(55)

رابعاً: توزيع تمويلات القطاع المصرفي وتحليل أهميتها النسبية حسب القطاعات الممولة:

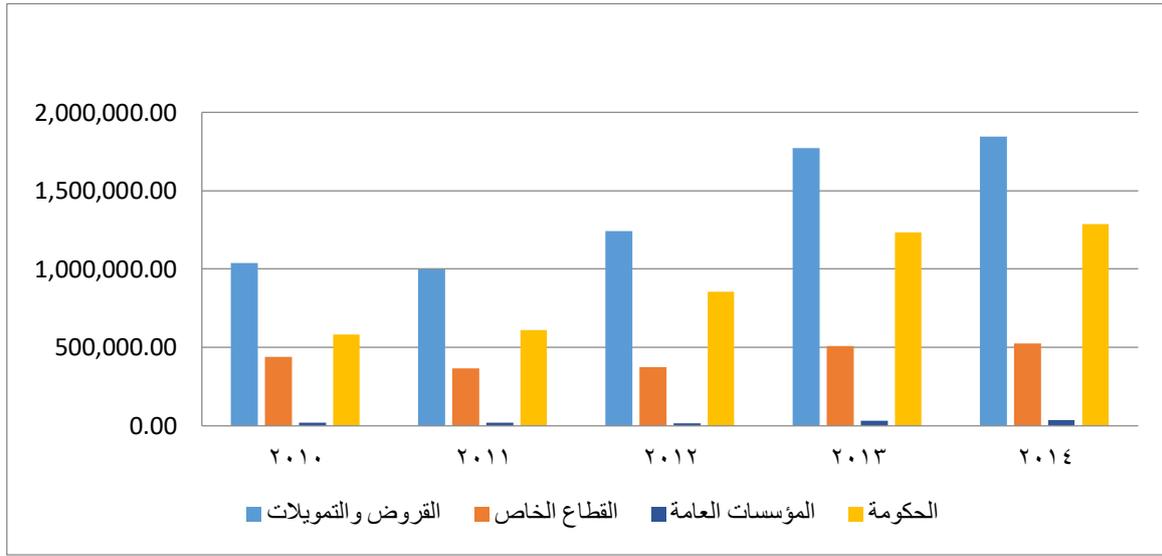
أ- تحليل التمويلات والقروض الممنوحة من إجمالي المصارف التجارية والإسلامية حسب القطاعات:

جدول رقم (19/3/3) تصنيف تمويلات وقروض القطاع المصرفي حسب القطاعات (المبالغ بملايين الريالات)

2014	2013	2012	2011	2010	الفترة البنود
1,844,800.0	1,773,100.0	1,244,400.0	997,800.0	1,038,000.0	<u>القروض والتمويلات</u>
71,700.0	528,700.0	246,600.0	40,200.0 -	-	مقدار التغيير
%4	%42	%25	%4-	-	نسبة التغيير
523,200.0	510,000.0	373,800.0	366,900.0	438,300.0	القطاع الخاص
%28	%28.8	%30	%37	%42	الوزن النسبي
13,200.0	136,200.0	6,900.0	71,400.0 -	-	مقدار التغيير
%3	%36	%2	%16-	-	نسبة التغيير
34,200.0	30,000.0	17,300.0	20,400.0	18,100.0	المؤسسات العامة
%2	%1.7	%1	%2	%2	الوزن النسبي
4,200.0	12,700.0	3,100.0 -	2,300.0	-	مقدار التغيير
%14	%73	%15-	%13	-	نسبة التغيير
1,287,300.0	1,233,100.0	853,300.0	610,400.0	581,500.0	الحكومة
%69.8	%69.5	%68.6	%61.2	%56.0	الوزن النسبي
54,200.0	379,800.0	242,900.0	28,900.0	-	مقدار التغيير
%4	%45	%40	%5	-	نسبة التغيير

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

الشكل رقم (17/3/3) تصنيف تمويلات وقروض القطاع المصرفي حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي لأعوام المالية (2010-2015)

بعد الاطلاع على توزيع إجمالي التمويلات والقروض المقدمة من إجمالي المصارف التجارية و الإسلامية ووزنها النسبي خلال سنوات الدراسة كما هي موضحة في الجدول رقم (19/3/3)؛ يتضح لنا جلياً تركيز الجزء الأكبر منها في تمويل عجوزات الحكومة حيث يمثل هذا النوع من الموجودات استثماراً مضموناً وأقل مخاطرة كون المدين هنا هي الحكومة؛ لكن ذلك كما تم ذكره مسبقاً يُفرغ البنوك من مهمتها الأساسية في الوساطة المالية بين وحدات العجز ووحدات الفائض في القطاع الخاص الذي يعول عليه تدوير تلك الأموال في القطاع الاقتصادي الحقيقي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة؛ حيث بلغت القروض والتمويلات المقدمة للحكومة كنسبة من إجمالي القروض والتمويلات على مدى سنوات الدراسة الخمس ما نسبته (56%، 61.2%، 68.8%، 69.5%، 69.8%) على التوالي وبنمو مضطرد في حجمها مقارنة بإجمالي القروض والتمويلات. أما القطاع الخاص فلقد بلغت نسب استحوازه على القروض والتمويلات المقدمة من المصارف التجارية و الإسلامية (42%، 37%، 30%، 28.8%، 28%) على التوالي؛ الأمر الذي يبين تواضع حجم ما يتم تقديمه من قروض وتمويلات للقطاع الخاص، وكذلك

تتأقصر هذه النسبة على مدى سنوات الدراسة، مقارنة بما ينبغي أن تكون عليه، كما يتضح عزوف المصارف عن تمويل القطاع الخاص ولعدة أسباب لعل أهمها ما يتعلق بارتفاع حجم التعثر المصرفي على مدى سنوات نشاط البنوك؛ ما دفع بالبنوك إلى التوجه باستثماراتها إلى الموجودات الآمنة نسبياً والمتمثلة في تمويل القطاع الحكومي أو الاستثمارات الخارجية.

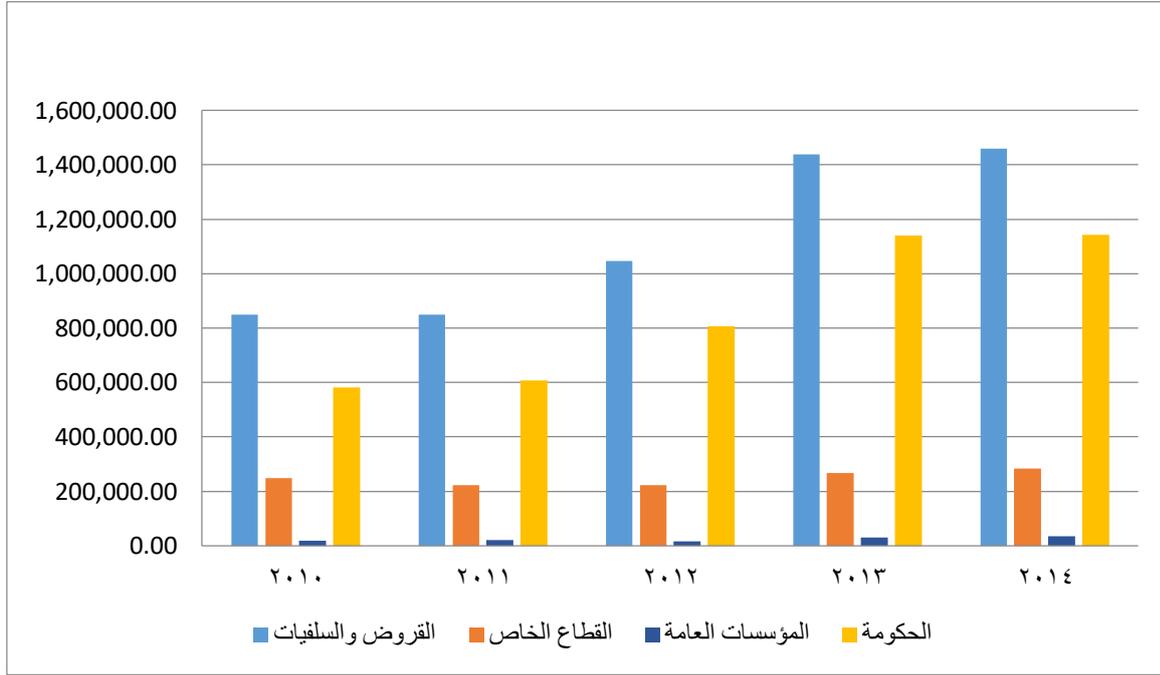
ب - تحليل القروض والسلفيات المقدمة من المصارف التجارية حسب القطاعات:

جدول رقم (20/3/3) تحليل القروض والسلفيات المقدمة من المصارف التجارية حسب القطاعات (المبالغ بملايين الريالات)

الفترة البنود	2014	2013	2012	2011	2010
القروض والسلفيات	1,460,100.0	1,438,700.0	1,047,100.0	849,900.0	848,600.0
مقدار التغيير	21,400.0	391,600.0	197,200.0	1,300.0	-
نسبة التغيير	%1	%37	%23	%0	-
القطاع الخاص	283,800.0	267,200.0	223,400.0	222,300.0	249,000.0
الوزن النسبي	%19	%18.6	%21	%26	%29
مقدار التغيير	16,600.0	43,800.0	1,100.0	6,700.0 -	-
نسبة التغيير	%6	%20	%0	%11-	-
المؤسسات العامة	34,200.0	30,000.0	17,300.0	20,400.0	18,100.0
الوزن النسبي	%2	%2.1	%2	%2	%2
مقدار التغيير	4,200.0	12,700.0	3,100.0 -	2,300.0	-
نسبة التغيير	%14	%73	%15-	%13	-
الحكومة	1,142,100.0	1,141,400.0	806,300.0	607,100.0	581,500.0
الوزن النسبي	%78.2	%79.3	%77.0	%71.4	%68.5
مقدار التغيير	700.0	335,100.0	199,200.0	25,600.0	-
نسبة التغيير	%0.1	%42	%33	%4	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

الشكل رقم (18/3/3) تحليل القروض والسلفيات المقدمة من المصارف التجارية حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

من خلال النظر إلى توزيع إجمالي قروض وسلفيات المصارف التجارية حسب الجدول رقم (20/3/3) الموضوع أعلاه على مدى سنوات الدراسة؛ يتضح لنا ثانيةً ما تم بيانه عند تصنيف وتوزيع إجمالي قروض وتمويلات المصارف التجارية والإسلامية، حيث تستحوذ الأوراق المالية الحكومية على النصيب الأكبر منها وبنسب بلغت (68.5%، 71.4%، 77%، 79.3%، 78.2%) على التوالي، بالمقابل فلقد بلغت إجمالي القروض والسلفيات المقدمة للقطاع الخاص ما نسبته: (29%، 26%، 21%، 18.6%، 19%) على التوالي.

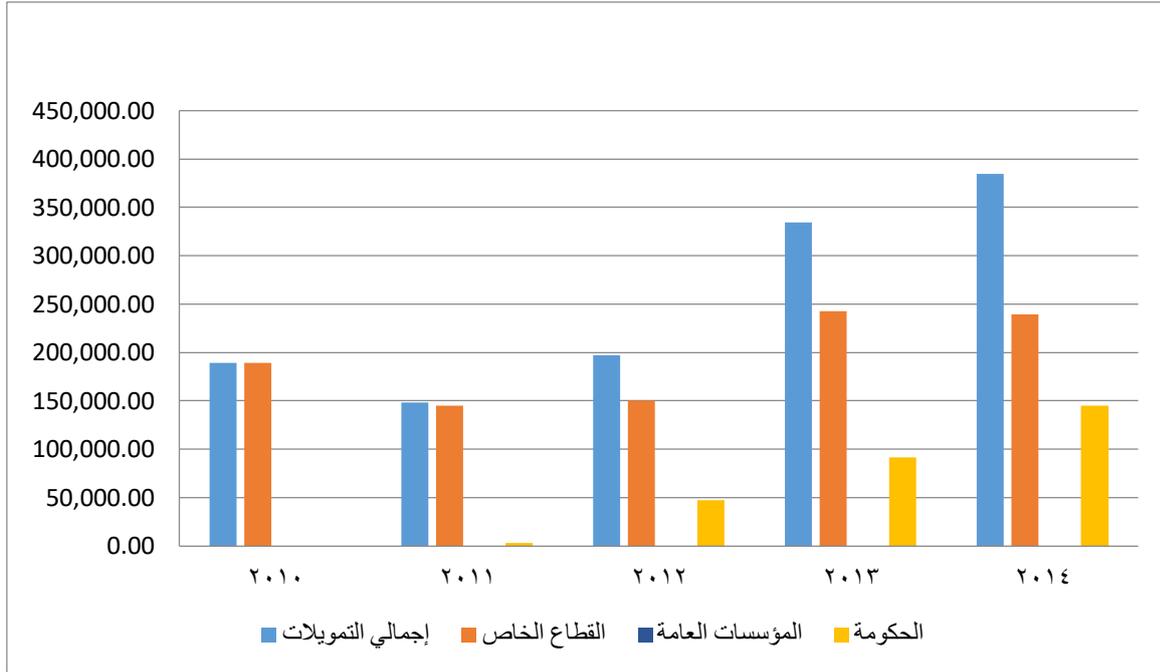
ت - تحليل التمويلات الممنوحة من المصارف الإسلامية، حسب القطاعات:

الجدول رقم (21/3/3) تحليل التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية حسب القطاعات
(المبالغ بملايين الريالات)

2014	2013	2012	2011	2010	الفترة البنود
384,700.0	334,400.0	197,300.0	147,900.0	189,300.0	إجمالي التمويلات
50,300.0	137,100.0	49,400.0	1,400.0 -	-	مقدار التغيير
%15	%69	%33	%22-	-	نسبة التغيير
239,500.0	242,800.0	150,300.0	144,600.0	189,300.0	القطاع الخاص
%62	%72.6	%76	%98	%100	الوزن النسبي
3,300.0 -	92,500.0	5,700.0	4,700.0 -	-	مقدار التغيير
%1-	%62	%4	%24-	-	نسبة التغيير
-	-	-	-	-	المؤسسات العامة
%0	%0.0	%0	%0	%0	الوزن النسبي
-	-	-	-	-	مقدار التغيير
-	-	-	-	-	نسبة التغيير
145,200.0	91,600.0	47,000.0	3,300.0	-	الحكومة
%37.7	%27.4	%23.8	%2.2	%0.0	الوزن النسبي
53,600.0	44,600.0	43,700.0	3,300.0	-	مقدار التغيير
%58.5	%95	%1324	%0	-	نسبة التغيير

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

الشكل رقم (19/3/3) تحليل التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

إن حجم التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية عاش نمواً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة، باستثناء العام 2011م حيث كانت سنة ظروفها استثنائية، فلقد بلغت نسب النمو لها خلال الأعوام (2012، 2013، 2014) (33%، 69%، 15%) على التوالي.

مما هو موضح في الجدول رقم (21/3/3) يتبين لنا دور المصارف الإسلامية في التمويل لوحدات العجز في القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث أنها مؤسسات مالية تقوم بالدور الملقى على عاتقها في عملية الوساطة المالية وتمويل القطاع الخاص بمختلف قطاعاته لغرض تدوير الأموال في الاقتصاد بما يكفل تنمية ودعم المشاريع التجارية والتنموية الحقيقية و يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. وبناءً على عدم مقدرة هذه المصارف على استثمار موجوداتها في كافة الآليات والمجالات التي تدخلها البنوك التجارية مثل القروض وأذون الخزانة القائمة على أساس الفائدة الربوية المحرمة شرعاً، وامتلاك المصارف الإسلامية لأدوات تمويلية وآليات عديدة مختلفة تتناسب مع أنواع المشاريع الاقتصادية

الحقيقية المختلفة؛ فإننا نلاحظ أنه في العام 2010م ما نسبته (100%) من تمويلات المصارف الإسلامية تم تقديمها للقطاع الخاص، بلغت هذه النسبة في العام 2011م ما نسبته 98%، حيث أنه من العام 2012م، منذ بدأت السلطة النقدية اليمنية بإصدار صكوك إسلامية لغرض تمويل مشاريع حكومية بناءً على صيغ تمويلية إسلامية بدأت المصارف الإسلامية بتوجيه جزءٍ من مواردها لتملك صكوك إسلامية، وقد بلغت نسب تمويلات المصارف الإسلامية المقدمة للقطاع الخاص على مدى سنوات الدراسة: (100%، 98%، 76%، 62%، 72.6%) على التوالي، وبالمقابل تم توجيه الجزء المتبقي من هذه التمويلات للاستثمار في القطاع الحكومي عن طريق الصكوك الإسلامية بما نسبته: (0%، 2%، 24%، 27.4%، 38%) خلال سنوات الدراسة الخمس على التوالي.

خامساً: تحليل القروض والتمويلات المصنفة، وأهميتها بالنسبة إلى إجمالي تلك التمويلات:

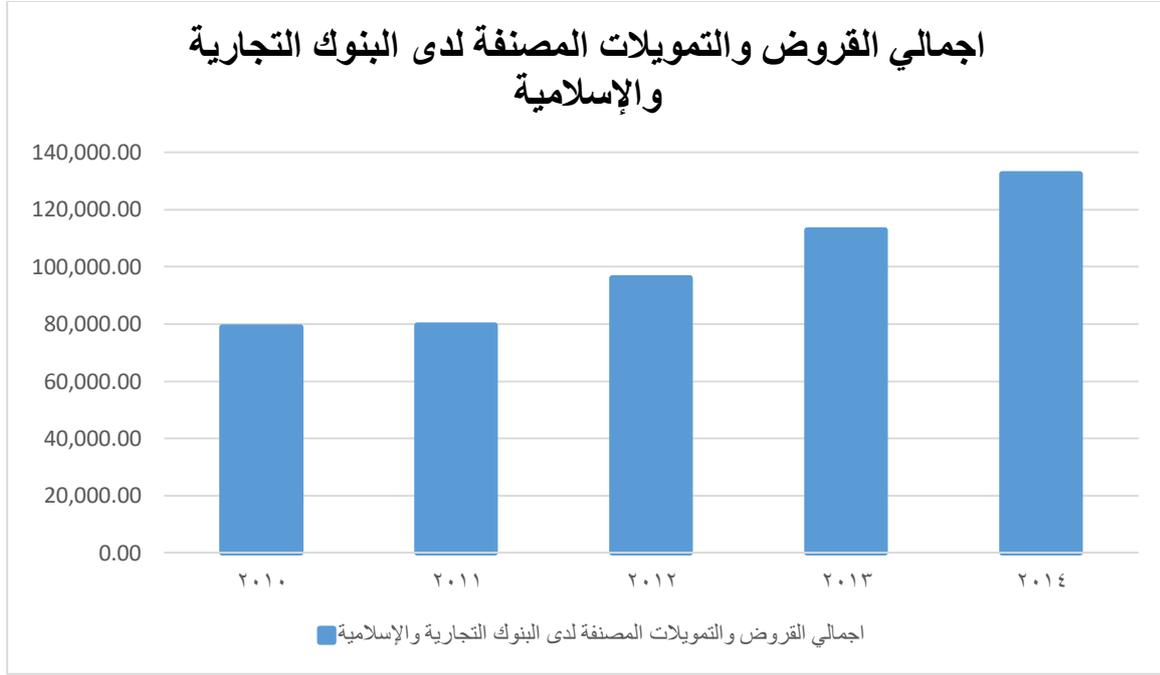
الجدول رقم (22/3/3) تحليل لإجمالي التمويلات والقروض المصنفة لدى المصارف الإسلامية والتجارية (المبالغ بملايين الريالات)

2014	2013	2012	2011	2010	الفترة البنود
132,490	112,681	96,083	79,635	78,895	اجمالي القروض والتمويلات المصنفة لدى البنوك التجارية والإسلامية
19,809	16,598	16,449	740	-	مقدار التغيير
%17.6	%17.3	%20.7	%0.9	-	نسبة التغيير
%25.0	%22.0	%26.0	%22.0	%18.0	الوزن النسبي للتسهيلات المصنفة مقارنة إلى إجمالي التسهيلات باستثناء التسهيلات الحكومية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

الشكل رقم (20/3/3) حركة إجمالي القروض والتمويلات المصنفة لدى المصارف الإسلامية

والتجارية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي لأعوام المالية (2010-2015)

يقصد بالقروض والتمويلات المصنفة تلك التمويلات والقروض التي يجب وضع مخصصات لها

بنسب مختلفة بحسب التصنيف الائتماني لها (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2013، ص 54)، حيث

أنه بموجب المنشور الدوري رقم (6) لسنة 1996م (سالم، 2017، ص 2014) الذي أصدره البنك

المركزي؛ تلتزم جميع المصارف بالعمل على تصنيف الائتمان لديها والعمل على تكوين المخصص اللازم

لكل الائتمان الممنوح من قبلها سواء كان منتظماً أو غير منتظم، على النحو الآتي:

أ- المخصصات العامة : يتم تكوينها كل سنة مالية كنسبة من إجمالي التسهيلات المنتظمة (التي

لا تتجاوز فترة التأخير في سدادها 30 يوماً) لا تقل عن نسبة (1%)، لكن تم رفع هذه النسبة

مؤخراً إلى (2%) تحوطاً.

ب- المخصصات المحددة: يتم تكوينها كنسبة محددة من رصيد المديونية القائمة لكل فئة حسب التصنيف الآتي:

- فئة التسهيلات دون المستوى العادي 15%
- فئة التسهيلات المشكوك في تحصيلها 45%
- فئة التسهيلات الرديئة 100%

ونوضح تصنيف التسهيلات والنسب المخصصة لكل نوع حسب فترة التأخير، حسب ما هو معمول به حالياً لدى المصارف اليمنية ومعتمد من قبل البنك المركزي، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (23/3/3) التصنيفات الائتمانية للتسهيلات ونسب المخصصات المحتجزة مقابلها

فترة التأخير / أيام	30-0	90-31	180-91	365-181	366- فما أكثر
التصنيف الائتماني	منتظم	تحت المراقبة	دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
Classifications	Normal	Under watch	Substandard	Doubtful	Loss
نسبة المخصص	2%	2%	15%	45%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التعاميم المنشورة عن البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2015)

بالنظر إلى الجدول رقم (22/3/3) الذي يبين إجمالي القروض والتمويلات المصنفة لدى المصارف الإسلامية والتجارية والتغيير فيها؛ يتضح جلياً ارتفاع حجم القروض و التمويلات المصنفة على مدى سنوات الدراسة بنسب نمو بلغت: (1%، 21%، 17%، 18%)، كما يتضح الحجم الكبير الذي تمثله من إجمالي المحافظ التمويلية لتلك المصارف، حيث بلغت الأهمية النسبية للقروض والتمويلات المصنفة

مقارنة بإجمالي التسهيلات باستثناء التسهيلات الحكومية⁽¹⁾ خلال سنوات الدراسة (18%، 22%، 20%، 22%، 25%) على التوالي، الأمر الذي يعني أن ما نسبته (25%) من تمويلات تلك البنوك لم يتم سدادها وهي مجمدة لدى عملاء التمويلات وتحمل تلك المصارف تكلفة تلك الأموال المتمثلة بأرباح / فوائد أموال المودعين تلك أو أرباح للملاك، كما أنها تتحمل تكلفة الفرصة البديلة أو ما يسمى فاقد الاستثمار لتلك الأموال المتمثل في الأرباح المتوقع تحقيقها في حال استرداد تلك الأموال في مواعيدها وإعادة استثمارها من قبل المصرف، كما يبرز لنا موضوع آخر بالغ الأهمية والمتمثل في حجم المخصصات المكونة والمحتجزة من صافي أرباح البنك لمواجهة تلك التسهيلات المصنفة وبموجب تعاميم ونشرات البنك المركزي بهذا الخصوص وحسب التقسيم والتصنيف الموضح سابقاً في الجدول رقم (23/3/3).

ان ارتفاع حجم التعثر المصرفي الذي يتعرض له القطاع المصرفي جراء عدم استرداد جزء من التسهيلات المقدمة من تلك المصارف، بحسب ما ورد في الجدول (22/3/3)؛ هو ما يدفع تلك المصارف إلى الاحجام عن تقديم التمويلات المطلوبة لوحدات العجز من القطاع الخاص والتي يعول عليها في تحريك الدورة الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وتوجيهها إلى استثمار أموالها في استثمارات مضمونة إلى حد ما والمتمثلة في الأصول الحكومية: (أذون خزانة، صكوك إسلامية، سندات حكومية) أو الأصول الخارجية (الاستثمارات الأجنبية) حيث وصلت نسبة الأموال الموجهة لهذه الاستثمارات إلى ما نسبته (63%) من إجمالي موجودات تلك المصارف. (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2014، ص 55)

(1) يتم استبعاد التسهيلات المقدمة للحكومة، كونها مضمونة من قبل الحكومة والبنك المركزي، لذلك لا يتم تصنيفها كما لا يتم احتساب المخصصات عليها.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

تمهيد

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية وتحليل بيانات الدراسة الميدانية للعينه
البحثية الأولى

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية للعينه
البحثية الثانية وبناء نموذج التنبؤ بالتعثر المصرفي

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الفرضيات وإسهامات الدراسة والصعوبات التي

واجهها الدارس

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية التطبيقية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية موضحاً اجراءات الدراسة الميدانية والتطبيقية وعرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة، حيث سيتم في هذا الفصل دراسة وتحليل العنيتين الدراسيتين اللتين تم اعتمادهما مسبقاً؛ بحيث سيتم تحليل البيانات التي تم تجميعها من الاستبانات الموزعة على العينة البحثية الأولى المتمثلة في موظفي منح ومراجعة والرقابة على الائتمان في المصارف الإسلامية اليمنية لغرض التأكد من تحقق الفرضيات الأولى والثانية، كما سيتم تطبيق نموذج (Z-score) على البيانات المالية للعينة الثانية المعتمدة في الدراسة المتمثلة في البيانات المالية للعملاء طالبي التمويلات لدى المصارف الإسلامية اليمنية للتأكد من مدى مقدرة النموذج على الكشف المبكر عن تعثر العملاء قبل حدوثه؛ وفي حال لم يستطع النموذج المطبق القيام بالدور المنوط به والمتعارف عليه بالتنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه؛ سيتم العمل على تصميم نموذج خاص بعملاء العينة الدراسية بالاعتماد على تحليل الانحدار الخطي متعدد المتغيرات وبالاستناد على نتائج المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من بيانات القوائم المالية للعملاء وتحديد نسبة دقة النموذج المصمم في التنبؤ بالتعثر المصرفي قبل حدوثه للنظر في إمكانية تعميمه على كافة المجتمع البحثي المتمثل في عملاء المصارف الإسلامية اليمنية؛ وأخيراً سيتم مناقشة ما تم استنتاجه في ضوء الدراسات السابقة وإبراز المختلف والمتفق منها مع نتائج الدراسة التطبيقية والميدانية، وإبراز أهم الإسهامات النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة، والتي سيكون لها الدور الإيجابي الكبير في تخفيض الآثار السلبية والكبيرة للمشكلة البحثية التي تم تناولها في هذه الدراسة والمتمثلة في ارتفاع نسب التعثر المصرفي لدى المصارف الإسلامية اليمنية.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية وتحليل بيانات الدراسة الميدانية للعينة

البحثية الأولى (مختصي الائتمان في المصارف الإسلامية اليمنية):

1. مجتمع الدراسة:

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة تحت الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة بكافة العاملين بالوظائف الائتمانية في البنوك الإسلامية اليمنية، حيث سيُشمل جميع صانعي السياسة الائتمانية ومتخذي القرار الائتماني ومختصي منح ومراجعة والرقابة على الائتمان في المصارف الإسلامية اليمنية.

2. عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في مختصي ومراقبي الائتمان في الإدارات العامة لثلاثة من هذه المصارف بكافة مستوياتهم الإدارية (العليا، الوسطى، التنفيذية)، إضافة إلى موظفي ورؤساء أقسام التمويل في جميع فروع تلك المصارف الإسلامية في أمانة العاصمة وتم اختيار عينة لعدد (220) موظفاً، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (220) استبانة على المستهدفين، وكان عدد المستجيبين (175) فرداً، بلغت نسبة الاستبانات المُستردة (80%) وهي نسبة مرتفعة تدفعنا نحو قبول نتائج الدراسة وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم إدخال بيانات الدراسة إلى الحاسب الآلي وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS)، وتم استخدام عدة أساليب إحصائية لقياس أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يلي:

أ. اختبار درجة الصدق والثبات: حيث يتم اختبار درجة الصدق والثبات عن طريق ما يلي:

1. الصدق الظاهري: حيث تم تحكيم الاستبانة لدى عدد (5) من الأساتذة في الاقتصاد والعلوم الإدارية ومن جامعات مختلفة من عدة دول عربية؛ وقد تمت الاستفادة من ملاحظاتهم والاستجابة لتعديلاتهم المقترحة على الاستبانة قبل توزيعها على العينة البحثية، والملحق رقم (2) في آخر هذه الدراسة يضم كشف بأسماء الدكاترة المحكمين ودرجاتهم العلمية وجهات عملهم.

2. الثبات والصدق الاحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونيباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها

إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\sqrt{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = 2/r + 1$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحث بحساب ثبات الاستبيان العينة بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (24/1/4) يوضح نتائج اختبار الثبات والصدق Reliability Statistics

الصدق	الثبات	الفرضيات
0.91	0.82	الأولى
0.92	0.85	الثانية
0.93	0.86	الثالثة
0.89	0.79	الاستبانة كاملة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة

بكل فرضية من فرضيات الدراسة الرئيسية الثلاث، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

3. حساب صدق الاتساق الداخلي باحتساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation):

وذلك للتعرف على مدى التجانس الداخلي لأداة البحث بحساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (25/1/4) معاملات ارتباط بيرسون للمحور بالدرجة الكلية للمحور

مدى قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي المستخدمة على التنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه		استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي ودوره في خفض حجم التعثر المصرفي		استخدام أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية لعملاء التمويل		استخدام التحليل المالي ودوره في خفض حجم التعثر المصرفي			
معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م
.840**	1	.900**	1	.457**	1	.729**	9	.559**	1
.807**	2	.846**	2	.731**	2	.672**	10	.647**	2
.817**	3	.871**	3	.771**	3	.729**	11	.626**	3
.767**	4	.858**	4	.818**	4	.754**	12	.533**	4
.754**	5	.747**	5	.472**	5	.713**	13	.683**	5
.493**	6	.862**	6	.774**	6	.710**	14	.548**	6
.676**	7	.644**	7	.643**	7	.714**	15	.685**	7
.520**	8	.854**	8	.750**	8			.762**	8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م ** دال عند مستوى 0.01

من الجدول رقم (25/1/4) أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01) وهذا يعطي دلالة على

ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ب. أساليب الإحصاء الوصفي: يتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه، وتتضمن الأساليب التوزيع التكراري لإجابات العينة البحثية عن طريق الآتي:

1. **الوسيط Median**: يتم استخدام مقياس الوسيط ليعكس متوسط إجابات عبارات الاستبانة حيث يتم إعطاء الوزن 5 لعبارة موافق بشدة، والوزن 4 لعبارة موافق، والوزن 3 لعبارة محايد، والوزن 2 لعبارة غير موافق، والوزن 1 لعبارة غير موافق بشدة.

2. **التكرارات Frequencies والنسب المئوية**: لحساب تكرار ونسبة البيانات العامة للمشاركين في عينة الدراسة.

3. **حساب المتوسط الحسابي mean**: لاستجابات أفراد العينة وذلك لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد عينة البحث على مستوى كل فقرة من فقرات الاستبيان.

4. **الانحراف المعياري Standard deviation**: وهو من أفضل مقاييس التشتت، ويستخدم للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة عن متوسطها، ولقياس الأهمية النسبية لعبارات فرضيات الاستبانة.

5. **استخدام اختبار (كاي تربيع)**: يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الاحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛ ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً، أما إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية أكبر من 5%، فذلك معناه قبول فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) غير صحيح.

6. **البرنامج المستخدم في تحليل بيانات الدراسة**: لتحليل بيانات أسئلة الاستبانة تم استخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإصدار رقم 25؛ والتي تعني

الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، ويختص هذا البرنامج في تحليل البيانات سواء كان تحليلاً وصفيًا أو تحليلاً استنباطياً أو ما يعرف باختبار الفرضيات.

4. تصميم أداة البحث:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة لدراسة (دور التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر المصرفي - دراسة على المصارف الإسلامية اليمنية).

والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة، وقد حاول الدارس عند صياغة عبارات الاستبانة مراعاة الحيادية الممكنة بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يلتبس معناها. بناءً على ذلك تم تصميم استمارة أولية لتقي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة، وتم عرضها على البروفسور المشرف على الدراسة، كما تم تحكيمها لدى أساتذة من جامعات يمنية وسودانية وخليجية وتم استيعاب ملحوظاتهم وتضمينها في مسودة الاستبانة الأولية، وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية واشتملت على قسمين:

القسم الأول: تضمن البيانات الأولية لأفراد العينة: (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، موقع العمل في المصرف، عدد الدورات المتخصصة التي تلقاها في التحليل المالي، مدى وجود إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي في المصرف، في حال وجود إدارة أو قسم متخصص للتحليل المالي في المصرف؛ هل عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل المالي في المصرف كافي، عدد الدورات المتخصصة التي تلقاها في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، هل يوجد في المصرف إدارة أو قسم متخصص في الرقابة ومراجعة الائتمان).

القسم الثاني: يحتوي على أربعة محاور موزعة على (39) سؤال واستفسار، سيتم ذكرها هنا في تحليل آراء العينة البحثية لكل محور على حدة.

وقد طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق المقياس المتدرج والذي يتكون من خمس مستويات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، كما تم استخدام مقياس آخر للإجابة على المحور الثاني الخاص بالفرضية الثانية والمتعلق بمدى استخدام كل أداة من أدوات التحليل المالي لتقليل التعثر المصرفي كما يلي: (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً)، ولقد تم توزيع هذه العبارات على محاور الدراسة. كما تم ترميز إجابات أفراد العينة حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

جدول (26/1/4) مقياس ليكرت الخماسي المتدرج

الرقم	العبارة
5	موافق بشدة
4	موافق
3	محايد
2	لا أوافق
1	لا أوافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

$$\text{الوسط الفرضي} = \text{مجموع الأوزان} / \text{عددتها} = 5/1+2+3+4+5 = 3$$

والهدف من الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة، حيث أنه إذا زاد الوسط الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة أما إذا قل عن الوسط الفرضي دل على عدم موافقتهم على العبارة.

تحليل بيانات الدراسة الميدانية لعينة البحث الأولى:

سنبدأ في هذا الجزء من المبحث الأول بتناول تحليل المعلومات الشخصية لمعرفة درجة التجانس والتباين لعينة البحث الأولى وذلك لضمان تمثيلها للمجتمع، و يهدف لمعرفة الترابط بين البيانات الشخصية المتمثلة في: (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة)، من ثم سيقوم الباحث بتلخيص البيانات في جداول توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية، والاحصاء الوصفي يعكس الأهمية النسبية لعبارة فرضيات البحث، وسيتم عمل التوزيع التكراري والاحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة البحثية لجميع عبارات الاستبانة:

1. الخصائص الأولية لعينة الدراسة: ويتم فيها عمل التوزيع التكراري لإجابات مفردات العينة والذي

يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة:

أ- تحليل متغير الجنس لأفراد عينة الدراسة: إجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس تظهر في

الجدول رقم (27/1/4):

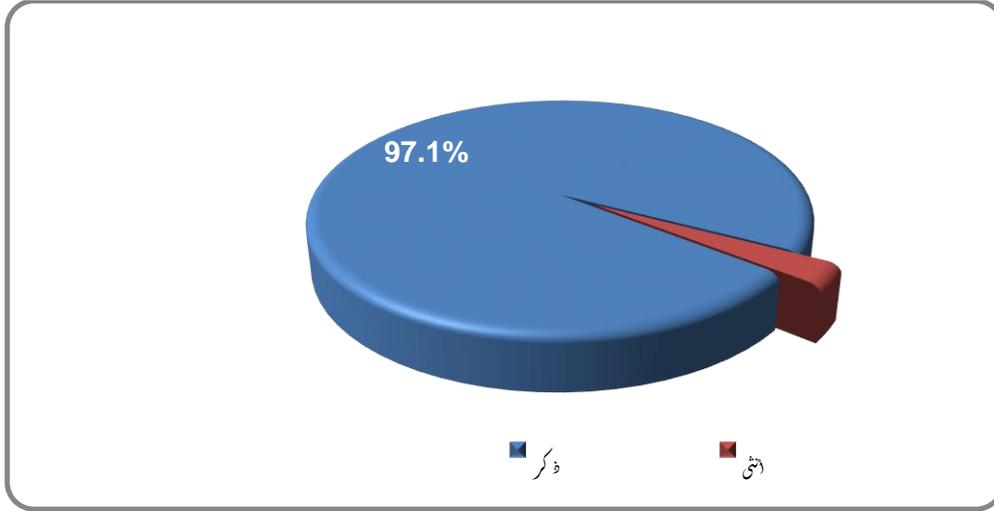
جدول رقم (27/1/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الجنس

النسبة %	التكرار	الجنس
97.1%	170	ذكر
2.9%	5	أنثى
100%	175	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من بيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن فئة الجنس (ذكر) جاءت بنسبة (97.1%) بتكرار (170)، بينما جاءت فئة الجنس (أنثى) بنسبة (2.9%) وبتكرار (5)، مما يُشير إلى أن غالبية العاملين في الوظائف الائتمانية والرقابية في المصارف الإسلامية اليمنية من الذكور.

شكل رقم (1/1/4) الجنس لأفراد العينة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

ب- تحليل متغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة: إجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي تظهر في الجدول رقم (28/1/4):

جدول رقم (28/1/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

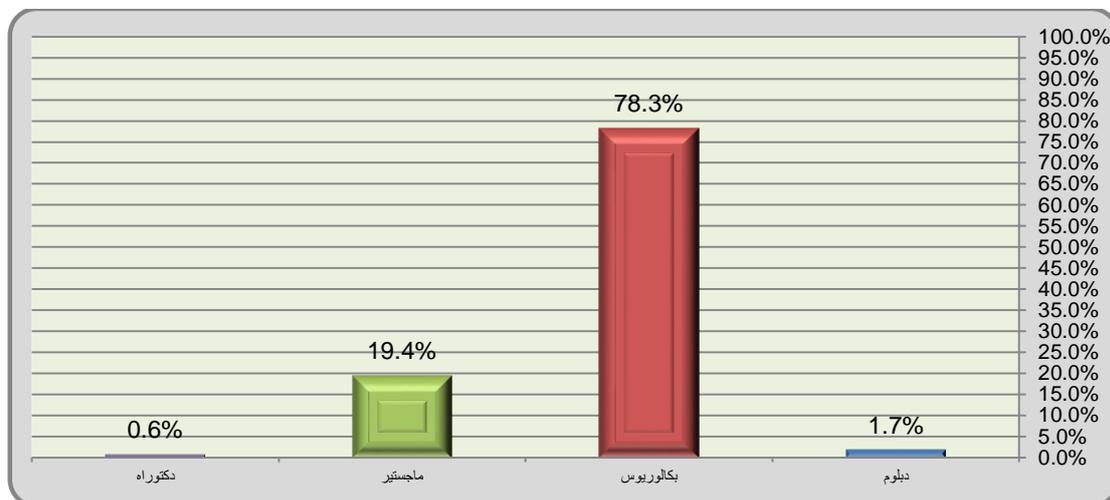
النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
1.7%	3	دبلوم
78.3%	137	بكالوريوس
19.4%	34	ماجستير
.6%	1	دكتوراه
100%	175	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من بيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (78.3%)، يليها فئة المؤهل العلمي (ماجستير) بنسبة (19.4%)، ثم فئة المؤهل العلمي (دبلوم) بنسبة (1.7%)، وأخيراً فئة المؤهل العلمي (دكتوراه) بنسبة (0.6%)، مما يُشير على أن العاملين في المصارف الإسلامية اليمنية من ذوي المؤهلات الجامعية والدراسات العليا، كما أن هذه النتيجة تزيد من ايجابية نتائج

البحث نظراً للخلفية العلمية الجيدة لعينة البحث لأن المستوى التعليمي يُكسب الأفراد قيماً وخبرات تسهم إلى حد كبير في تكوين اتجاهات إيجابية أو سلبية نحو موضوع الدراسة.

شكل رقم (2/1/4) المؤهل العلمي لأفراد العينة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

ج- تحليل متغير التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة: إجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير

التخصص تظهر في الجدول رقم (29/1/4):

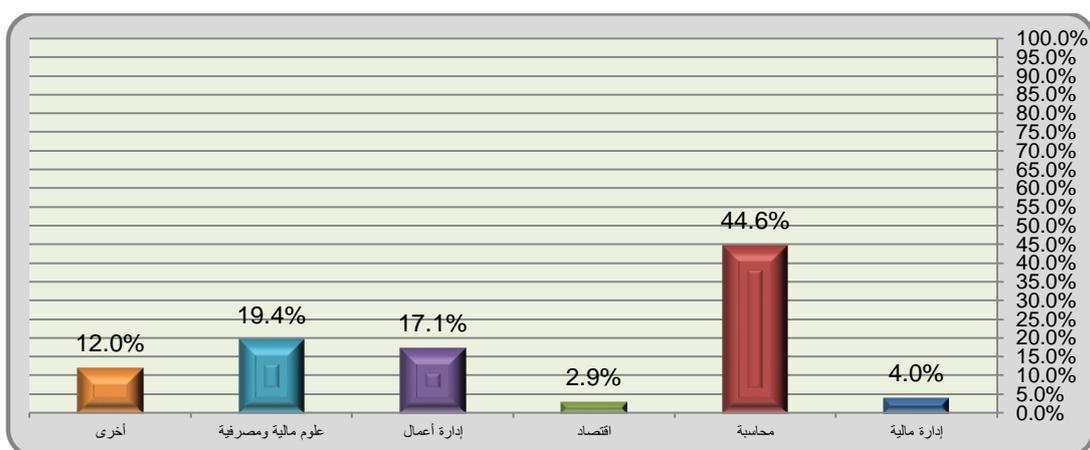
جدول رقم (29/1/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
4.0%	7	إدارة مالية
44.6%	78	محاسبة
2.9%	5	اقتصاد
17.1%	30	إدارة أعمال
19.4%	34	علوم مالية ومصرفية
12.0%	21	أخرى
100%	175	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من بيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن فئة التخصص العلمي (محاسبة) جاء في المرتبة الأولى بنسبة (44.6%)، يليها فئة التخصص العلمي (علوم مالية ومصرفية) بنسبة (19.4%)، ونسبة (17.1%) لفئة التخصص العلمي (إدارة أعمال)، وهذه النتيجة تزيد من ايجابية نتائج البحث نظراً لأن غالبية التخصصات لأفراد العينة هم من ذوي التخصصات المحاسبية والمالية، وهو يخدم نتائج هذه الدراسة.

شكل رقم (3/1/4) التخصص العلمي لأفراد العينة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

د- تحليل متغير عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة: إجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات

الخبرة تظهر في الجدول رقم (30/1/4):

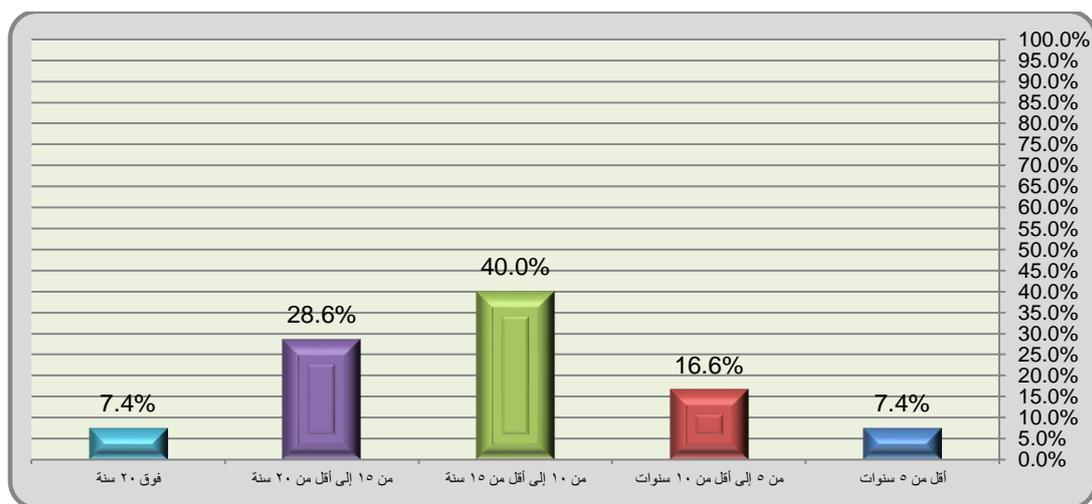
جدول (30/1/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	عدد سنوات الخبرة
7.4%	13	أقل من 5 سنوات
16.6%	29	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
40.0%	70	من 10 إلى أقل من 15 سنة
28.6%	50	من 15 إلى أقل من 20 سنة
7.4%	13	فوق 20 سنة
100%	175	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من بيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن أكثر أفراد عينة الدراسة هم من فئة عدد سنوات الخبرة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (40%)، يليها فئة سنوات الخبرة (من 15 إلى أقل من 20 سنة) بنسبة (28.6%)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (16.6%)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (فوق 20 سنة) وفئة سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنفس النسبة (7.4%)، مما يُشير إلى وجود خبرات تراكمية عالية لدى العاملين في المصارف اليمنية عينة الدراسة ناتجة عن عدد سنوات الخبرة الكبيرة لمزاوتهم نشاط منح الائتمان، وهذا يجعلهم قادرين على تكوين آراء إيجابية أو سلبية أكثر دقة تجاه موضوع الدراسة.

شكل رقم (4/1/4) سنوات الخبرة لأفراد العينة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

هـ- تحليل متغير موقع العمل في المصرف لأفراد عينة الدراسة: إجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير موقع العمل في المصرف تظهر في الجدول (4-1-39):

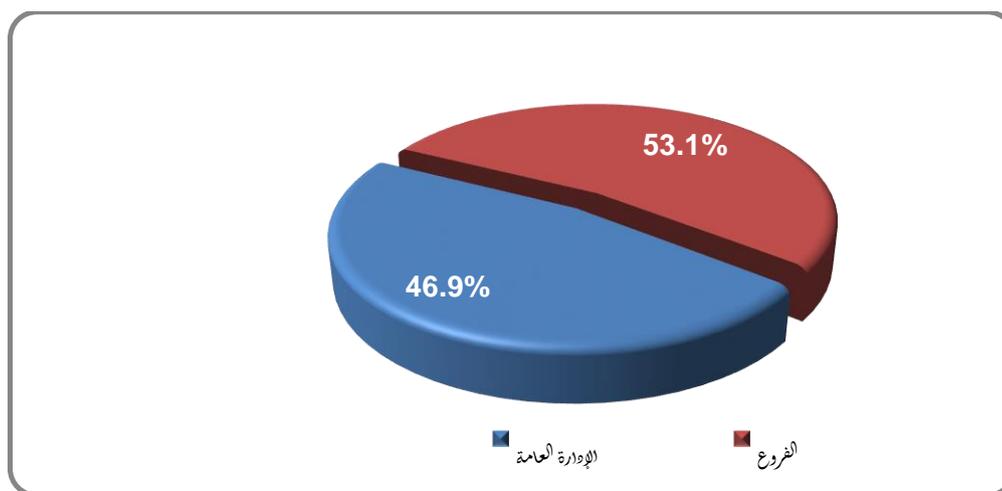
جدول رقم (31/1/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير موقع العمل في المصرف

النسبة %	التكرار	موقع العمل في المصرف
46.9%	82	الإدارة العامة
53.1%	93	الفروع
100%	175	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من بيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن أكثر أفراد عينة الدراسة (53.1%) هم من فئة موظفي الفروع في المصارف، بينما نسبة (46.9%) يعملون في الإدارة العامة لدى المصارف؛ ويمكننا القول أن هذا مؤشر جيد إلى حدٍ ما يوحي إلى توافر قدر معقول ومقبول من اللامركزية ووجود صلاحيات ائتمانية ممنوحة للفروع.

شكل رقم (5/1/4) موقع العمل في المصرف لأفراد العينة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

و- تحليل متغير عدد الدورات المتخصصة التي تلقاها أفراد العينة البحثية في التحليل المالي:

إجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد الدورات المتخصصة التي تلقوها في التحليل المالي

تظهر في الجدول رقم (32/1/4) التالي:

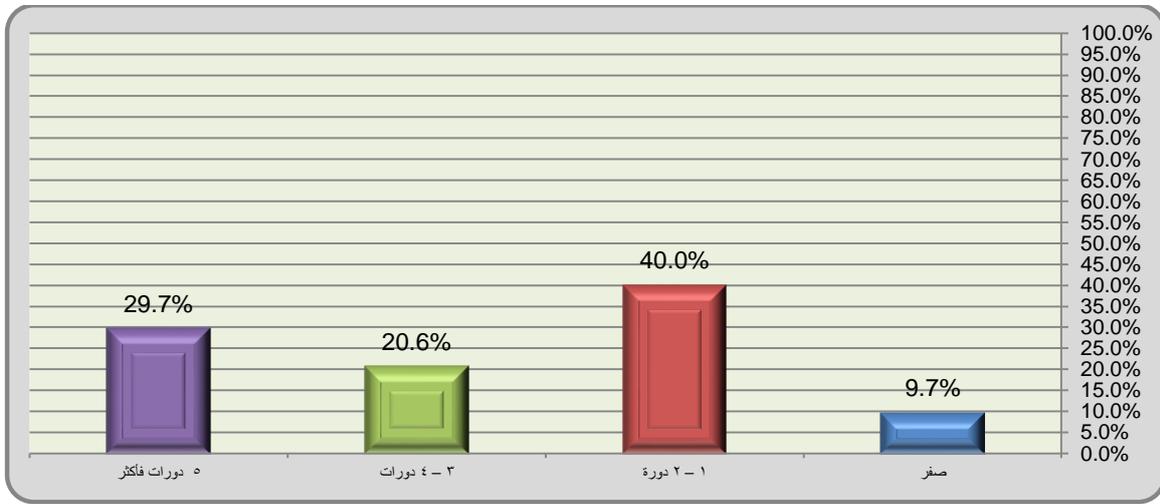
جدول (32/1/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد الدورات المتخصصة التي تلقوها في التحليل المالي

النسبة %	التكرار	عدد الدورات المتخصصة في التحليل المالي
9.7%	17	صفر
40.0%	70	1 - 2 دورة
20.6%	36	3 - 4 دورات
29.7%	52	5 دورات فأكثر
100%	175	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من بيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن فئة عدد الدورات المتخصصة التي تلقوها في التحليل المالي (من 1 - 2 دورة) جاءت بنسبة (40%)، ونسبة (29.7%) لفئة (5 دورات فأكثر)، يليها فئة عدد الدورات المتخصصة في التحليل المالي (من 3 - 4 دورات) بنسبة (20.6%)، وأخيراً فئة عدد الدورات المتخصصة التي تلقوها في التحليل المالي (صفر) بنسبة (9.7%)، مما يُشير إلى أن هناك تأهيل للعاملين إلى حدٍ مقبول بالمصارف الإسلامية اليمنية في التحليل المالي.

شكل رقم (6/1/4) عدد الدورات المتخصصة التي تلقوها في التحليل المالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

ز - تحليل متغير مدى وجود إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي في المصرف لأفراد عينة

الدراسة: إجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير وجود إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي

في المصرف تظهر في الجدول رقم (33/1/4):

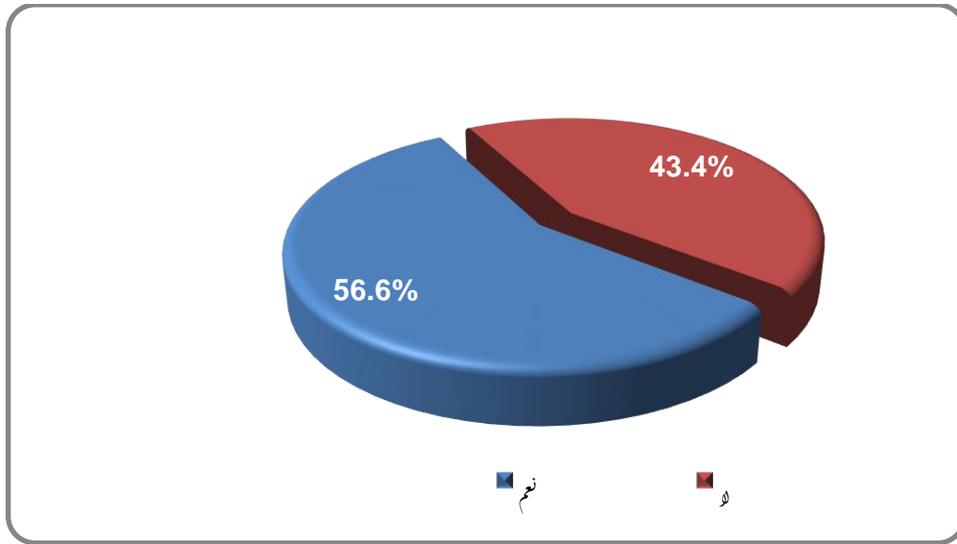
جدول (33/1/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة لمتغير وجود إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي

النسبة %	التكرار	هل يوجد إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي في مصرفكم
56.6%	99	نعم
43.4%	76	لا
100%	175	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من بيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن أكثر أفراد عينة الدراسة أجابوا أنه يوجد لديهم إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي في مصرفهم بنسبة (56.6%)، بينما نسبة (43.4%) أجابوا أنه لا يوجد لديهم إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي في مصرفهم، وهذا يدل على عدم إيلاء جميع المصارف الإسلامية اليمنية اهتمامها الكبير بالتحليل المالي وضرورة توافر قسم أو إدارة متخصصة للتحليل المالي في كافة المصارف الإسلامية.

شكل رقم (7/1/4) وجود إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي في المصارف



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

ح- تحليل متغير في حال وجود إدارة أو قسم متخصص للتحليل المالي في مصرفكم؛ برأيكم، هل عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل المالي في مصرفكم كافي لأفراد عينة الدراسة: إجابات أفراد عينة الدراسة حول ما إذا كان عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل المالي في المصرف كافي من وجهة نظرهم، تظهر في الجدول رقم (34/1/4):

جدول (34/1/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير كفاية عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل

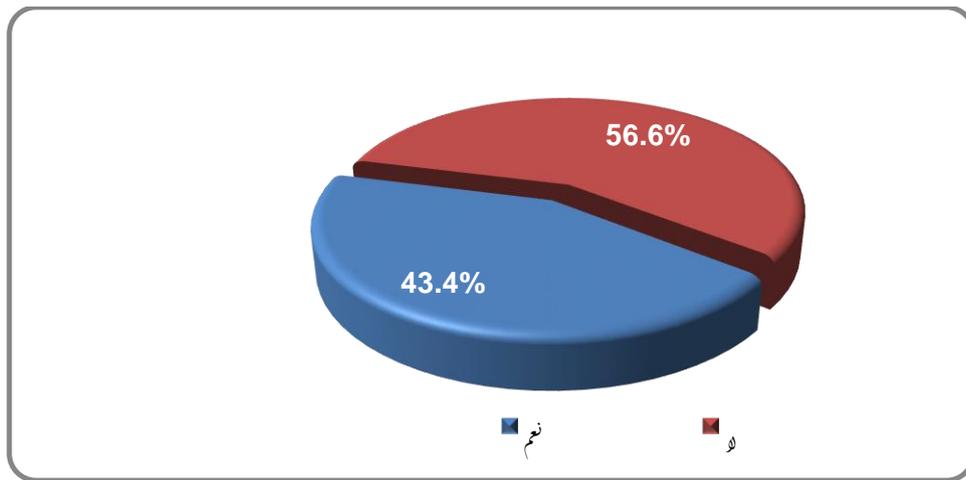
المالي في المصرف

النسبة %	التكرار	هل عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل المالي في المصرف كافي
43.4%	43	نعم
56.6%	56	لا
100%	99	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من بيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة ممن يوجد لديهم إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي في مصرفهم قالوا أن عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل المالي في المصرف غير كافي بنسبة (56.6%)، بينما نسبة (43.4%) أجابوا أنه عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل المالي في المصرف كافي، ما يعني لنا ضرورة تبني المصارف الإسلامية اليمنية استراتيجية تزيد عدد الكادر المتخصص والمؤهل في مجال التحليل المالي لديها.

شكل رقم (8/1/4) هل عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل المالي في المصرف كافي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

ط- تحليل متغير عدد الدورات المتخصصة التي تلقاها أفراد العينة البحثية في استخدام نماذج التنبؤ

بالفشل المالي: إجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد الدورات المتخصصة التي تلقوها في

استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي تظهر في الجدول رقم (35/1/4):

جدول (35/1/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد الدورات المتخصصة التي تلقوها في

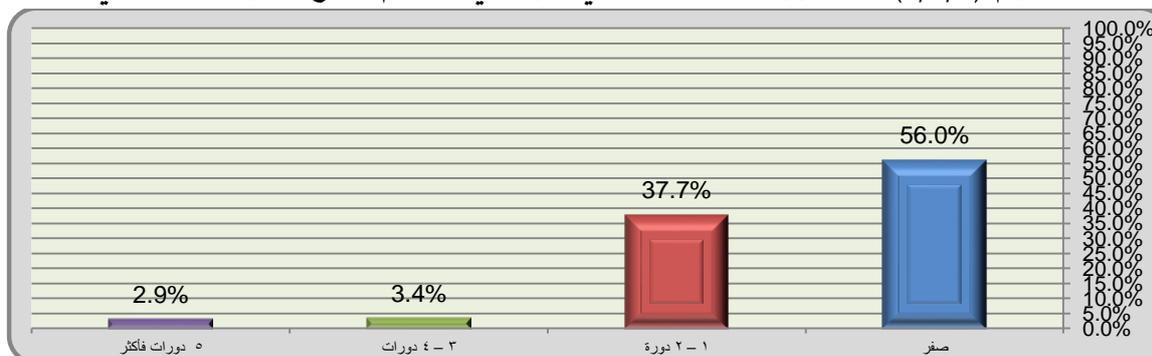
استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي

النسبة %	التكرار	عدد الدورات المتخصصة في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي
56.0%	98	صفر
37.7%	66	1 - 2 دورة
3.4%	6	3 - 4 دورات
2.9%	5	5 دورات فأكثر
100%	175	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من بيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن أكثر من نصف أفراد العينة البحثية وبنسبة (56%) هم من الموظفين الذين لم يتلقوا ولا أية دورة متخصصة في كيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، يليهم ما نسبته (37.7%) لفئة (من 1 - 2 دورة)، يليها فئة عدد الدورات المتخصصة في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي (من 3 - 4 دورات) بنسبة (3.4%)، وأخيراً فئة عدد الدورات (5 دورات فأكثر) بنفس النسبة (2.9%)، مما يُشير إلى أن هناك قصور كبير في تأهيل الموظفين المختصين بالمصارف اليمنية في كيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

شكل رقم (9/1/4) عدد الدورات المتخصصة التي تلقوها في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

ي- تحليل متغير مدى وجود إدارة أو قسم متخصص في الرقابة ومراجعة الائتمان في مصارف العينة

البحثية: إجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير وجود إدارة أو قسم متخصص في الرقابة ومراجعة

الائتمان تظهر في الجدول رقم (36/1/4):

جدول (36/1/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير وجود قسم متخصص في الرقابة ومراجعة الائتمان

هل يوجد إدارة أو قسم متخصص في الرقابة ومراجعة الائتمان	التكرار	النسبة %
نعم	151	86.3%
لا	24	13.7%
المجموع	175	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من بيانات الجدول أعلاه يُلاحظ أن أكثر أفراد عينة الدراسة أجابوا أنه يوجد لديهم قسم متخصص في

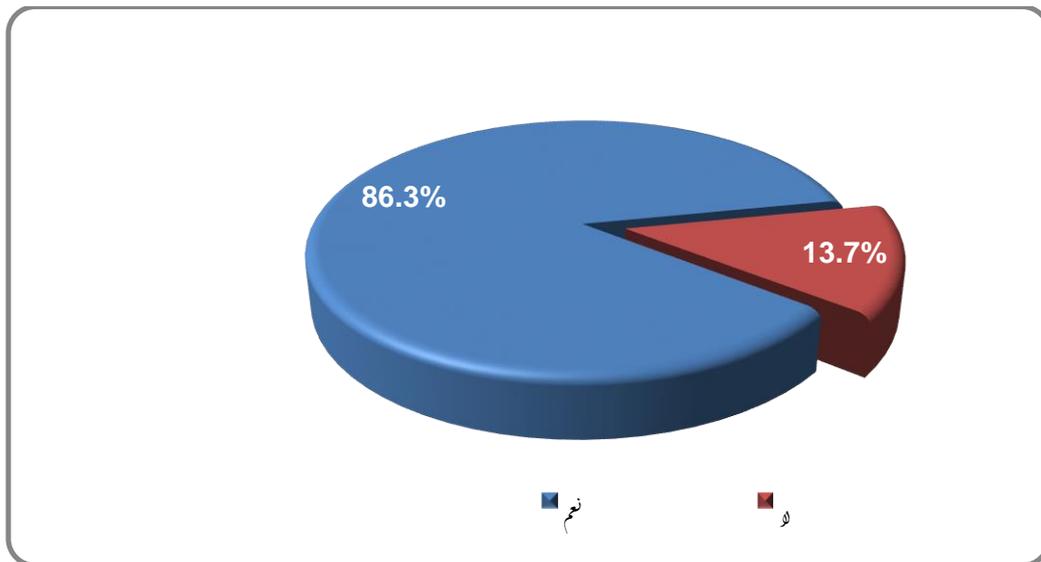
الرقابة ومراجعة الائتمان بنسبة (86.3%)، بينما نسبة (13.7%) أجابوا أنه لا يوجد لديهم قسم

متخصص في الرقابة ومراجعة الائتمان، وهذا يُعزز القناعة بمدى توافر الاهتمام الكبير لدى القائمين على

المصارف الإسلامية اليمنية بالتحليل المالي ومخرجاته ومؤشراته، والعمل على إشراك الجهات الرقابية

للتأكد من مدى الاعتماد على نتائج التحليل المالي والائتماني في جميع الدراسات الائتمانية.

شكل رقم (10/1/4) وجود إدارة أو قسم متخصص في الرقابة ومراجعة الائتمان



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

2. نتائج تحليل محاور الدراسة:

يتم فيها عمل التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لإجابات العينة البحثية والذي يعكس عبارات فرضيات الدراسة، ويحتوي علي عدد (39) عبارة لمجموع العبارات، طُلب من أفراد العينة أن يحددوا إجاباتهم على ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (موافق بشدة، موافق، محايد ، غير موافق، غير موافق بشدة).

عبارات المحور الأول: استخدام التحليل المالي ودوره في خفض حجم التعثر المصرفي.

1. التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول: إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول تظهر في الجدول رقم (37/1/4):

جدول (37/1/4) التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار
1	عند دراسة جميع طلبات العملاء الائتمانية الجديدة، يتم استخدام التحليل المالي.	36.0%	63	59.4%	104	1.7%	3	2.3%	4	0.6%	1
2	يقوم المصرف بالتحليل المالي عند دراسة جميع طلبات تجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.	43.4%	76	47.4%	83	6.3%	11	2.3%	4	0.6%	1
3	يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لدى العملاء.	11.4%	20	72.0%	126	14.3%	25	1.7%	3	0.6%	1
4	اعتماد المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر يؤدي غالباً إلى خفض حجم التعثر المصرفي.	28.0%	49	61.7%	108	6.3%	11	3.4%	6	0.6%	1
5	تحظى نتائج ومخرجات التحليل المالي بجزء كبير من اهتمام متخذ القرار الائتماني في المصرف.	22.9%	40	61.1%	107	13.1%	23	2.3%	4	0.6%	1
6	يعتمد المصرف وبشكل رئيس على مخرجات التحليل المالي كبديل عن خبرة إدارة المصرف في خفض حجم التعثر المصرفي.	4.6%	8	38.3%	67	41.7%	73	14.9%	26	0.6%	1

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار
7	يمتلك كل عضو في اللجان الائتمانية في الفروع والإدارة العامة للمصرف - بداية من الدارس الائتماني وصولاً إلى مُعد ومقر السياسة الائتمانية للمصرف- يمتلك قدرًا كافٍ من مهارات التحليل المالي.	6.3%	11	49.1%	86	32.6%	57	10.3%	18	1.7%	3
8	تهتم الجهات الرقابية والتنفيذية بمدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على نتائج التحليل المالي المتعلقة بالدراسات الائتمانية كأساس للتنبؤ بتعثر العملاء عند إعداد الدراسة الائتمانية.	8.0%	14	46.9%	82	32.0%	56	11.4%	20	1.7%	3
9	يتم تطوير قدرات جميع الموظفين المعنيين بشكلٍ كافٍ، وتحسين أدائهم في التحليل المالي.	8.6%	15	44.0%	77	29.7%	52	15.4%	27	2.3%	4
10	يحصل جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي على دورات متخصصة ومتقدمة لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة في هذا المجال.	7.4%	13	32.6%	57	37.1%	65	22.3%	39	.6%	1
11	يقوم المصرف بإعطاء جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي دورات عملية ومتخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء بالاعتماد على التحليل المالي.	4.6%	8	43.4%	76	37.1%	65	14.3%	25	.6%	1
12	يتم الالتزام بقوانين ومنشورات البنك المركزي اليمني التي تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الوضع المالي والائتماني للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	21.7%	38	61.1%	107	12.6%	22	4.0%	7	.6%	1
13	يُلزم مجلس الإدارة القائمين على منح الائتمان في المصرف بالاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء.	12.6%	22	50.9%	89	27.4%	48	8.6%	15	.6%	1
14	السياسة الداخلية وأدلة الإجراءات في المصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي	16.0%	28	62.3%	109	17.1%	30	4.0%	7	.6%	1

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار
	كجزء رئيسي في الدراسات الائتمانية لخفض حجم التعثر المصرفي.										
15	تقوم إدارة الرقابة على الائتمان بمراجعة الدراسات الائتمانية والتأكد من مدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على التحليل المالي ونتائجه في التنبؤ وخفض حجم التعثر المصرفي.	13.7%	24	42.9%	75	29.1%	51	11.4%	20	2.9%	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يتضح للباحث من الجدول أعلاه ما يلي:

1. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (1) (95.4%) من أفراد العينة بينما نسبة غير

الموافقين (2.9%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (1.7%)، وهذا

يدل على أنه يتم استخدام التحليل المالي عند دراسة جميع طلبات العملاء الائتمانية الجديدة.

2. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (2) (90.8%) من أفراد العينة، بينما نسبة

غير الموافقين (2.9%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (6.3%)،

وهذا يدل على أن المصرف يقوم بالتحليل المالي عند دراسة جميع طلبات تجديد السقوف الائتمانية

الحالية للعملاء.

3. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (3) (83.4%) من أفراد العينة، بينما نسبة

غير الموافقين (2.3%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (14.3%)،

وهذا يدل على أنه يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي

لدى العملاء.

4. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (4) (89.7%) من أفراد العينة، بينما نسبة

غير الموافقين (4%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (6.3%)، وهذا

يدل على أن المصرف يعتمد على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر يؤدي غالباً إلى خفض حجم التعثر المصرفي.

5. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (5) (84%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين (2.9%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (13.1%)، وهذا يدل على أن نتائج ومخرجات التحليل المالي تحظى بجزء كبير من اهتمام متخذ القرار الائتماني في المصرف.

6. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (6) (42.9%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين (15.5%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (41.7%)، وهذا يدل على أن المصرف لا يعتمد وبشكل رئيس ودائم على مخرجات التحليل المالي كبديل عن خبرة إدارة المصرف في خفض حجم التعثر المصرفي.

7. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (7) (55.4%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (12%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (32.6%)؛ وبناء عليه يمكننا القول أنه وإلى حد ما فإن كل عضو في اللجان الائتمانية في الفروع والإدارة العامة للمصرف - بداية من الدارس الائتماني وصولاً إلى مُعد ومقر السياسة الائتمانية للمصرف - يمتلك قدرًا كافٍ من مهارات التحليل المالي.

8. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (8) (54.9%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (13.1%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (32%)، وهذا يدل على أن الجهات الرقابية والتفتيشية تهتم بمدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على نتائج التحليل المالي المتعلقة بالدراسات الائتمانية كأساس للتنبؤ بتعثر العملاء عند إعداد الدراسة الائتمانية، ولكن ليس بكل الحالات وليس في كافة المصارف؛ حيث لم تكن إجابات

أفراد عينة الدراسة مرجحة إلى حد كبير ما يتعلق باهتمام الجهات التفتيشية والرقابية الداخلية والخارجية بمدى اعتماد الدراسة الائتمانية والقرار المتخذ على نتائج التحليل المالي، وإنما تقتصر رقابتهم على مدى توافر دراسة ائتمانية بغض النظر عن جودتها ومدى اعتمادها تحليل مالي أم لا.

9. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (9) (52.6%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (17.7%) أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (29.7%)؛ وهذا يمكننا من استنتاج أنه يتم تطوير قدرات جميع الموظفين المعنيين بشكلٍ كافٍ وإلى حد مقبول، لتحسين أدائهم في التحليل المالي.

10. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (10) (40%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين (22.9%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (37.1%)، وهذا يدل على أن هناك قصور في حصول جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي على دورات متخصصة ومتقدمة لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة في هذا المجال.

11. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (11) (48%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين (14.9%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (37.1%)، وهذا يدل على أن المصرف يقوم وإلى حدٍ كبير بإعطاء جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي دورات عملية ومتخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء بالاعتماد على التحليل المالي.

12. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (12) (82.8%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين (4.6%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (12.6%)، وهذا يدل على أنه يتم الالتزام بقوانين ومنشورات البنك المركزي اليمني التي تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الوضع المالي والائتماني للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.

13. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (13) (63.4%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين (9.2%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (27.4%)، وهذا يدل على أن مجلس الإدارة يُلزم القائمين على منح الائتمان في المصرف بالاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء.

14. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (14) (78.3%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة و(4.6%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (17.1%)؛ وهذا يدل على أن السياسة الداخلية وأدلة الإجراءات في المصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كجزء رئيسي في الدراسات الائتمانية لخفض حجم التعثر المصرفي.

15. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (15) (56.6%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (14.3%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (29.1%)؛ وهذا يدل على أن إدارات الرقابة على الائتمان في المصارف اليمنية تقوم بمراجعة الدراسات الائتمانية والتأكد من مدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على التحليل المالي ونتأجه في التنبؤ وخفض حجم التعثر المصرفي، ولكن ليس بشكل دائم.

2. الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول:

جدول (38/1/4) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول

م	العبارة	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
2	يقوم المصرف بالتحليل المالي عند دراسة جميع طلبات تجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.	4	4.31	.740	1	أوافق بشدة
1	عند دراسة جميع طلبات العملاء الائتمانية الجديدة، يتم استخدام التحليل المالي.	4	4.28	.666	2	أوافق بشدة
4	اعتماد المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر يؤدي غالباً لخفض حجم التعثر المصرفي.	4	4.13	.719	3	أوافق

م	العبارة	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
5	تحظى نتائج ومخرجات التحليل المالي بجزء كبير من اهتمام متخذ القرار الائتماني في المصرف.	4	4.03	.710	4	أوافق
12	يتم الالتزام بقوانين ومنشورات البنك المركزي اليمني التي تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الوضع المالي والائتماني للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	4	3.99	.747	5	أوافق
3	يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لدى العملاء.	4	3.92	.611	6	أوافق
14	السياسة الداخلية وأدلة الإجراءات في المصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كجزء رئيسي في الدراسات الائتمانية لخفض حجم التعثر المصرفي.	4	3.89	.731	7	أوافق
13	يُلزم مجلس الإدارة القائمين على منح الائتمان في المصرف بالاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء.	4	3.66	.827	8	أوافق
15	تقوم إدارة الرقابة على الائتمان بمراجعة الدراسات الائتمانية والتأكد من مدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على التحليل المالي ونتائجه في التنبؤ وخفض حجم التعثر المصرفي.	4	3.53	.964	9	أوافق
7	يملك كل عضو في اللجان الائتمانية في الفروع والإدارة العامة للمصرف - بداية من الدارس الائتماني وصولاً إلى مُعد ومقر السياسة الائتمانية للمصرف- يملك قدرًا كافٍ من مهارات التحليل المالي.	4	3.48	.829	10	أوافق
8	تهتم الجهات الرقابية والتفتيشية بمدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على نتائج التحليل المالي المتعلقة بالدراسات الائتمانية كأساس للتنبؤ بتعثر العملاء عند إعداد الدراسة الائتمانية.	4	3.48	.863	11	أوافق
9	يتم تطوير قدرات جميع الموظفين المعنيين بشكلٍ كافٍ، وتحسين أدائهم في التحليل المالي.	4	3.41	.930	12	أوافق
11	يقوم المصرف بإعطاء جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي دورات عملية ومتخصصة في مجال	3	3.37	.805	13	محايد

م	العبارة	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
	التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء بالاعتماد على التحليل المالي.					
6	يعتمد المصرف وبشكل رئيس على مخرجات التحليل المالي كبدل عن خبرة إدارة المصرف في خفض حجم التعثر المصرفي.	3	3.31	.801	14	محايد
10	يحصل جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي على دورات متخصصة ومتقدمة لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة في هذا المجال.	3	3.24	.903	15	محايد
متوسط عبارات المحور الأول		4	3.74	0.533	أوافق	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (38/1/4) ما يلي:

بلغ المتوسط العام للمحور الأول (استخدام التحليل المالي) 3.74 وهذا يعني أن العينة توافق على أن

هناك استخدام للتحليل المالي في المصارف اليمنية، وكانت نتائج عبارات المحور على النحو التالي:

1. جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (4.31)، وهذا يعني أن العينة توافق

وبشدة أن المصرف يقوم بالتحليل المالي عند دراسة جميع طلبات تجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.

2. جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ (4.28)، وهذا يعني أن العينة توافق

وبشدة أنه عند دراسة جميع طلبات العملاء الائتمانية الجديدة، يتم استخدام التحليل المالي.

3. جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ (4.13)، وهذا يعني أن العينة توافق أن

اعتماد المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر يؤدي غالباً إلى خفض حجم التعثر المصرفي.

4. جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ (4.03)، وهذا يعني أن العينة توافق أن نتائج ومخرجات التحليل المالي تحظى بجزء كبير من اهتمام متخذ القرار الائتماني في المصرف.

5. جاءت الفقرة رقم (12) في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ (3.99)، وهذا يعني أن العينة توافق أنه يتم الالتزام بقوانين ومنشورات البنك المركزي اليمني التي تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الوضع المالي والائتماني للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.

6. جاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ (3.92)، وهذا يعني أن العينة توافق أنه يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لدى العملاء.

7. جاءت الفقرة رقم (14) في المرتبة السابعة بمتوسط بلغ (3.89)، وهذا يعني أن العينة توافق أن السياسة الداخلية وأدلة الإجراءات في المصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كجزء رئيسي في الدراسات الائتمانية لخفض حجم التعثر المصرفي.

8. جاءت الفقرة رقم (10) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.24)، وهذا يعني أن العينة محايدة أن جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي يحصلون على دورات متخصصة ومتقدمة لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة في هذا المجال.

3. التوزيع التكراري لاستخدام أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء طالبي التسهيلات لغرض ترشيد القرار الائتماني وتخفيض حجم التعثر المصرفي:

جدول (39/1/4) التوزيع التكراري لاستخدام أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية لعملاء التمويل

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار
1	يتم استخدام التحليل المالي بالنسب (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، السوق) عند دراسة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية	48.6%	85	41.7%	73	5.1%	9	2.9%	5	1.7%	3
2	تُستخدم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بشكل دائم أثناء إجراء التحليل المالي لعملاء التسهيلات الائتمانية	29.7%	52	42.9%	75	14.9%	26	4.0%	7	8.6%	15
3	يتم اعداد الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي، والاسترشاد بها أثناء إعداد الدراسات الائتمانية لغرض تشخيص الوضع المستقبلي لعملاء التسهيلات الائتمانية	14.3%	25	50.9%	89	11.4%	20	16.0%	28	7.4%	13
4	تعتمد إدارة المصرف على نتائج ومخرجات تحليل التعادل كمؤشر رئيس عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء	7.4%	13	28.0%	49	34.3%	60	18.9%	33	11.4%	20
5	تجري عملية مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة، عند التحليل المالي لجميع عملاء التسهيلات الائتمانية	36.0%	63	47.4%	83	10.3%	18	4.0%	7	2.3%	4
6	يقوم الدارس الائتماني بمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي؛ باعتبارها أداة رئيسة عند القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية	10.3%	18	27.4%	48	32.0%	56	10.9%	19	19.4%	34
7	يتم استخدام التحليل الهيكلي (التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم) عند دراسة كافة الطلبات الائتمانية	20.0%	35	42.3%	74	19.4%	34	10.3%	18	8.0%	14
8	يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، مثل (Altman, Kida, Shirata, etc)؛ لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية	4.6%	8	23.4%	41	22.3%	39	21.7%	38	28.0%	49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

من خلال البيانات الملخصة في الجدول رقم (39/1/4) أعلاه، نستطيع تلخيص الآتي:

1. أن نسبة أوافق وأوافق بشدة على العبارة رقم (1) (90.3%) من أفراد العينة، ونسبة لا أوافق (2.9%)، بينما نسبة لا أوافق بشدة (4.6%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (5.1%)، وهذا يدل على أنه يتم استخدام التحليل المالي بالنسب (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، السوق) عند دراسة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية.

2. أن نسبة أوافق وأوافق بشدة على العبارة رقم (2) (72.6%) من أفراد العينة، ونسبة لا أوافق (4%)، بينما نسبة لا أوافق بشدة (8.6%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (14.9%)، وهذا يدل على أنه تُستخدم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بشكل شبه دائم أثناء إجراء التحليل المالي لعملاء التسهيلات الائتمانية.

3. أن نسبة أوافق وأوافق بشدة على العبارة رقم (3) (65.2%) من أفراد العينة، ونسبة لا أوافق (16%)، بينما نسبة لا أوافق بشدة (7.4%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (11.4%)، وهذا يدل على أنه يتم اعداد الموازنات النقدية التقديرية أو كشف التدفق النقدي لكن ليس بشكل دائم، والاسترشاد بها أثناء إعداد الدراسات الائتمانية لغرض تشخيص الوضع المستقبلي لعملاء التسهيلات الائتمانية.

4. أن نسبة أوافق وأوافق بشدة على العبارة رقم (4) (35.4%) من أفراد العينة، ونسبة لا أوافق (18.9%)، بينما نسبة لا أوافق بشدة (11.4%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (34.3%)، وهذا يدل على أن إدارة المصارف لا تعتمد على نتائج ومخرجات تحليل التعادل كمؤشر رئيس عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء.

5. أن نسبة أوافق وأوافق بشدة على العبارة رقم (5) (83.4%) من أفراد العينة، ونسبة لا أوافق (4%)، بينما نسبة لا أوافق بشدة (2.3%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت

نسبتهم (10.3%)، وهذا يدل على أن عملية مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة تجرى عند التحليل المالي لجميع عملاء التسهيلات الائتمانية.

6. أن نسبة أوافق وأوافق بشدة على العبارة رقم (6) (37.7%) من أفراد العينة، ونسبة لا أوافق (10.9%)، بينما نسبة لا أوافق بشدة (19.4%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (32%)، وهذا يدل على أن الدارس الائتماني في تلك المصارف لا يقوم بمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي باعتبارها أداة رئيسة عند القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.

7. أن نسبة أوافق وأوافق بشدة على العبارة رقم (7) (62.3%) من أفراد العينة، ونسبة لا أوافق (10.3%)، بينما نسبة لا أوافق بشدة (8%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (19.4%)، وهذا يدل على أنه يتم استخدام التحليل الهيكلي (التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم) إلى حد ما عند دراسة الطلبات الائتمانية.

8. أن نسبة أوافق وأوافق بشدة على العبارة رقم (8) (28%) من أفراد العينة، ونسبة لا أوافق (21.7%)، بينما نسبة لا أوافق بشدة (28%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (22.3%)، وهذا يدل على أنه لا يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، مثل (Altman, Kida, Shirata, etc)؛ لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية إلا فيما ندر.

4. الإحصاء الوصفي لعبارة استخدام أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء طالبي التسهيلات لغرض ترشيد القرار الائتماني وتخفيض حجم التعثر المصرفي:

جدول (40/1/4) الإحصاء الوصفي لعبارات استخدام أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء

م	العبرة	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
1	يتم استخدام التحليل المالي بالنسب (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، السوق) عند دراسة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية	4	4.33	.839	1	أوافق بشدة
5	تجري عملية مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة، عند التحليل المالي لجميع عملاء التسهيلات الائتمانية	4	4.11	.906	2	أوافق
2	تستخدم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بشكل دائم أثناء إجراء التحليل المالي لعملاء التسهيلات الائتمانية	4	3.81	1.162	3	أوافق
7	يتم استخدام التحليل الهيكلي (التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم) عند دراسة كافة الطلبات الائتمانية	4	3.56	1.157	4	أوافق
3	يتم إعداد الموازنات النقدية التقديرية أو كشف التدفق النقدي، والاسترشاد بها أثناء إعداد الدراسات الائتمانية لغرض تشخيص الوضع المستقبلي لعملاء التسهيلات الائتمانية	4	3.49	1.144	5	أوافق
4	تعتمد إدارة المصرف على نتائج ومخرجات تحليل التعادل كمؤشر رئيس عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء	3	3.01	1.109	6	محايد
6	يقوم الدارس الائتماني بمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي؛ باعتبارها أداة رئيسة عند القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية	3	2.98	1.257	7	محايد
8	يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي؛ مثل (Altman, Kida, Shirata, etc)؛ لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية	3	2.55	1.249	8	لا أوافق
	متوسط استخدام أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء طالبي التسهيلات	4	3.48	0.763		موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يُلاحظ من خلال تحليل الجدول رقم (40/1/4) ما يلي:

بلغ المتوسط العام لاستخدام أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء طالبى التسهيلات (3.48) وهذا يعنى أن العينة توافق على أن هناك استخدام لأدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء طالبى التسهيلات وتعمل على تقليل التعثر المصرفي، وكانت نتائج عبارات هذا المحور على النحو التالي:

1. جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (4.33)، وهذا يعنى أن العينة ترى أنه

دائماً ما يتم استخدام التحليل المالي بالنسب (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، السوق) عند دراسة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية.

2. جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ (4.11)، وهذا يعنى أن العينة ترى غالباً

أن عملية مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة تجري عند التحليل المالي لجميع عملاء التسهيلات الائتمانية.

3. جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ (3.81)، وهذا يعنى أن العينة ترى غالباً

أنه تُستخدم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بشكل دائم أثناء إجراء التحليل المالي لعملاء التسهيلات الائتمانية.

4. جاءت الفقرة رقم (7) في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ (3.56)، وهذا يعنى أن العينة ترى غالباً

أنه يتم استخدام التحليل الهيكلي (التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم) عند دراسة كافة الطلبات الائتمانية.

5. جاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ (3.49)، وهذا يعنى أن العينة ترى

غالباً أنه يتم اعداد الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي، والاسترشاد بها أثناء إعداد الدراسات الائتمانية لغرض تشخيص الوضع المستقبلي لعملاء التسهيلات الائتمانية.

6. جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ (3.01)، وهذا يعني أن العينة ترى

أحياناً أن إدارة المصرف تعتمد على نتائج ومخرجات تحليل التعادل كمؤشر رئيس عند إعداد

جميع الدراسات الائتمانية للعملاء.

7. جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة السابعة بمتوسط بلغ (2.98)، وهذا يعني أن العينة ترى أحياناً

أن الدارس الائتماني يقوم بمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي؛ باعتبارها أداة رئيسة

عند القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.

8. جاءت الفقرة رقم (8) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (2.55)، وهذا يعني أن العينة ترى أنه

يتم بشكل نادر استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، مثل (Altman, Kida, Shirata, etc)؛

لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.

عبارات المحور الثاني: استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي ودوره في خفض حجم التعثر المصرفي.

1. التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني: إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني تظهر

في الجدول (41/1/4):

جدول (41/1/4) التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار
1	يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي.	6.3%	11	42.9%	75	29.1%	51	12.6%	22	9.1%	16
2	يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء الجدد.	6.3%	11	29.1%	51	33.1%	58	23.4%	41	8.0%	14
3	يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد كافة الدراسات الائتمانية لتجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.	8.0%	14	34.3%	60	31.4%	55	18.9%	33	7.4%	13
4	يعطي المصرف قدراً كبيراً من الأهمية لنتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر رئيس للتنبؤ بمستقبل العميل طالب التسهيلات الائتمانية.	4.6%	8	33.1%	58	34.9%	61	21.7%	38	5.7%	10

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار
5	يوجد لدى المصرف نظام إنذار مبكر للكشف أو التنبؤ بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها.	4.6%	8	14.3%	25	38.9%	68	30.9%	54	11.4%	20
6	مجلس إدارة المصرف يُلزم الإدارة التنفيذية باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي.	3.4%	6	18.9%	33	45.7%	80	24.0%	42	8.0%	14
7	يدفع البنك المركزي اليمني عبر قوانينه أو تعاميمه للبنوك باتجاه استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية لدى البنوك اليمنية.	4.6%	8	23.4%	41	42.9%	75	22.9%	40	6.3%	11
8	تقوم إدارة المصرف بإعطاء الموظفين المعنيين دورات عملية ومتخصصة في كيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لغرض خفض احتمالات التعثر المصرفي لدى العملاء.	5.7%	10	21.1%	37	42.9%	75	17.7%	31	12.6%	22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يتضح للباحث عند النظر في الجدول رقم (41/1/4) ما يلي:

1. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (1) (49.2%) من أفراد العينة بينما نسبة غير

الموافقين وغير الموافقين بشدة (21.7%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت

نسبتهم (29.1%)، وهذه الأرقام لا تعطينا المؤشر الكافي الذي نستطيع من خلاله القول قطعاً بأن

مصارف العينة المدروسة يقومون باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم

التعثر المصرفي.

2. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (2) (35.4%) من أفراد العينة، بينما نسبة

غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (31.4%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت

نسبتهم (33.1%)، وهذا يدل على أن المصرف لا يقوم باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند

إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء الجدد.

3. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (3) (42.3%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (26.3%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (31.4%)، وهذا يدل على أنه لا يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد كافة الدراسات الائتمانية لتجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.

4. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (4) (37.7%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (27.4%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (34.9%)، وهذا يدل على أن العينة محايدة في أن المصارف تعطي قدراً كبيراً من الأهمية لنتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر رئيس للتنبؤ بمستقبل العميل طالب التسهيلات الائتمانية.

5. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (5) (18.9%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (42.3%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (38.9%)، وهذا يدل على أنه لا يوجد لدى المصارف نظام إنذار مبكر للكشف أو التنبؤ بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها.

6. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (6) (22.3%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (32%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (42.9%)، وهذا يدل على أن مجالس الإدارة في تلك المصارف لا تُلزم الإدارة التنفيذية باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي.

7. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (7) (28%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (29.2%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (42.9%)، وهذا يدل على أن العينة محايدة فيما يتعلق بأن البنك المركزي اليمني يدفع

عبر قوانينه أو تعاميمه للبنوك باتجاه استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية لدى البنوك اليمنية.

8. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (8) (26.8%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (30.3%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (42.9%)، وهذا يدل على أن إدارة المصرف لا تقوم بإعطاء الموظفين المعنيين دورات عملية ومتخصصة في كيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لغرض خفض احتمالات التعثر المصرفي لدى العملاء.

2. الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني:

جدول (42/1/4) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
1	يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي.	3	3.25	1.057	1	محايد
3	يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد كافة الدراسات الائتمانية لتجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.	3	3.17	1.062	2	محايد
4	يعطي المصرف قدراً كبيراً من الأهمية لنتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر رئيس للتنبؤ بمستقبل العميل طالب التسهيلات الائتمانية.	3	3.09	.978	3	محايد
2	يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء الجدد.	3	3.02	1.050	4	محايد
7	يدفع البنك المركزي اليمني عبر قوانينه أو تعاميمه للبنوك باتجاه استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية لدى البنوك اليمنية.	3	2.97	.949	5	محايد
8	تقوم إدارة المصرف بإعطاء الموظفين المعنيين دورات عملية ومتخصصة في كيفية استخدام نماذج	3	2.90	1.056	6	محايد

م	العبارة	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
	التنبؤ بالفشل المالي لغرض خفض احتمالات التعثر المصرفي لدى العملاء.					
6	مجلس إدارة المصرف يُلزم الإدارة التنفيذية باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي.	3	2.86	.933	7	محايد
5	يوجد لدى المصرف نظام إنذار مبكر للكشف أو التنبؤ بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها.	3	2.70	1.003	8	محايد
	متوسط عبارات المحور الثاني	3	2.99	0.834		محايد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

ومن خلال إعادة النظر في نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات هذا المحور كما في الجدول رقم (42/1/4) يمكننا استنتاج ما يلي:

بلغ المتوسط العام للمحور الثاني (استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي) 2.99 والوسيط 3 وهذا يعني أن العينة محايدة على أن هناك استخدام لنماذج التنبؤ بالفشل المالي في المصارف الإسلامية اليمنية، وكانت نتائج عبارات المحور على النحو التالي:

1. جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (3.25)، وهذا يعني أن العينة محايدة أن المصرف يقوم باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي.

2. جاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ (3.17)، وهذا يعني أن العينة محايدة في أن المصرف يقوم باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد كافة الدراسات الائتمانية لتجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.

3. جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ (3.09)، وهذا يعني أن العينة محايدة أن المصرف يعطي قدراً كبيراً من الأهمية لنتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر رئيس للتنبؤ بمستقبل العميل طالب التسهيلات الائتمانية.

4. جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ (3.02)، وهذا يعني أن العينة محايدة أن المصرف يقوم باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء الجدد.

5. جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (2.7)، وهذا يعني أن العينة محايدة على أنه يوجد لدى المصرف نظام إنذار مبكر للكشف أو التنبؤ بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها.

أما فيما يتعلق بإجابة أفراد العينة البحثية على السؤال المباشر الموجود في المحور الثاني من الاستبانة الذي طلب منهم الإفادة عن ماهية نموذج التنبؤ بالتعثر المصرفي الذي يستخدم من قبل المصرف، كانت الإجابة من قبل كافة أفراد العينة على عدم وجود نموذج معتمد ومستخدم لديهم، وهو ما يُمكننا من تفسير سبب التوجه في أسئلة هذا المحور إلى استنتاج وجود إدراك كبير لدى أفراد العينة البحثية لأهمية ومدى جدوى استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي ودورها الكبير في خفض حجم التعثر المصرفي، لكن بالمقابل وحسب إفادتهم بأنه لا يتم استخدام تلك النماذج إلا قليلاً؛ وقد يرجع ذلك لعدم توافر الالمام الكافي لدى المصارف بكيفية استخدامها وعدم الزام البنك المركزي أو الجهات ذات العلاقة الأخرى للمصارف باستخدام تلك النماذج.

عبارات المحور الثالث: مدى قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي المستخدمة على التنبؤ بالفشل

المالي والكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه.

1. التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث: إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث تظهر

في الجدول رقم (43/1/4):

جدول (43/1/4) التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		لا أوافق		غير موافق بشدة	
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار
1	تُمكن استخدامات نماذج التنبؤ بالفشل المالي بصيغها الأساسية - المعتمدة من قبل مصممي هذه النماذج - من كشف التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه.	5.1%	9	53.1%	93	32.6%	57	5.1%	9	4.0%	7
2	نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة والمستخدمه في الدراسات الائتمانية للعملاء تمتاز بقدرة عالية على التنبؤ بالفشل والتعثر قبل حدوثه بفترة كافية.	8.0%	14	41.1%	72	42.3%	74	5.1%	9	3.4%	6
3	نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة والمستخدمه في الدراسات الائتمانية للعملاء تُمكن المصرف من اتخاذ القرار المناسب؛ في سبيل تخفيض احتمالية تعثر العملاء.	4.6%	8	49.1%	86	34.3%	60	7.4%	13	4.6%	8
4	دائماً ما يعتبر المصرف بأن النموذج المستخدم وتوقعاته كافية وبديلة عن خبرة إدارة المصرف في التنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه.	4.0%	7	25.1%	44	34.3%	60	32.0%	56	4.6%	8
5	يملك المصرف نموذج خاص يستخدمه للتنبؤ بالفشل المالي، تم تصميمه من واقع البيانات التاريخية للحالات العملية التي تمت دراستها وتحليل بياناتها المالية للكشف المبكر عن التعثر المصرفي لديهم.	4.6%	8	13.7%	24	44.6%	78	29.1%	51	8.0%	14
6	عدم قيام الكثير من منشآت الأعمال اليمينية بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق خارجي؛ يضعف القدرة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي.	30.3%	53	35.4%	62	25.7%	45	3.4%	6	5.1%	9

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		لا أوافق		غير موافق بشدة	
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار
7	البيانات المالية المقدمة من العملاء، تمتاز بقدر كاف من الموثوقية اللازمة لتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي؛ والاعتماد على مخرجات تلك النماذج في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لأولئك العملاء.	4.0%	7	22.3%	39	25.1%	44	36.0%	63	12.6%	22
8	نظراً لخصوصية بيئة منشآت الأعمال اليمنية؛ يتطلب الأمر تصميم أو تطوير نموذج خاص يستخدم للتنبؤ بالفشل المالي، بحيث يتم إعداده بما يتلاءم مع تلك الخصوصية؛ لكي ينجح في الكشف المبكر عن تعثر العملاء.	36.0%	63	46.9%	82	9.7%	17	4.0%	7	3.4%	6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يتضح للباحث من الجدول رقم (43/1/4) ما يلي:

1. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (1) (58.2%) من أفراد العينة بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (9.1%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (32.6%)، وهذا يدل على وجود قناعة لدى أفراد العينة البحثية بأن استخدامات نماذج التنبؤ بالفشل المالي بصيغها الأساسية المعتمدة من قبل مصممي هذه النماذج ستمكن من كشف التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه.
2. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (2) (49.1%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (8.5%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (42.3%)، وهذا يدل على أن آراء العينة البحثية تتجه نحو اعتقادها بأن نماذج التنبؤ بالفشل المالي إذا ما تم استخدامها في الدراسات الائتمانية للعملاء فإنها ستمتاز بقدرة عالية على التنبؤ بالفشل والتعثر قبل حدوثه بفترة كافية.

3. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (3) (53.7%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (12%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (34.3%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة البحثية ترى وبشكل شبه دائم بأن نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة والمستخدمة في الدراسات الائتمانية للعملاء تمكن المصرف من اتخاذ القرار المناسب؛ في سبيل تخفيض احتمالية تعثر العملاء.

4. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (4) (29.1%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (36.6%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (34.3%)، وهذا يدل على عدم التأييد الكبير من قبل أفراد العينة البحثية لفكرة أن النموذج المستخدم وتوقعاته كافية وبديلة عن خبرة إدارة المصرف في التنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه.

5. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (5) (18.3%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (37.1%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (44.6%)، وهذا يدل على أن المصارف لا تمتلك نموذج خاص تستخدمه للتنبؤ بالفشل المالي، تم تصميمه من واقع البيانات التاريخية للحالات العملية التي تمت دراستها وتحليل بياناتها المالية للكشف المبكر عن التعثر المصرفي لديهم.

6. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (6) (65.7%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين بشدة (8.5%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (25.7%)، وهذا يؤكد قناعة القائمين على الائتمان في المصارف اليمنية بأن عدم قيام الكثير من منشآت الأعمال اليمنية بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق خارجي؛ سِيضعف القدرة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي.

7. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (7) (26.3%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (48.6%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (25.1%)، وهذا يعبر عن قناعة أفراد العينة البحثية بأن البيانات المالية المقدمة من العملاء لا تمتاز بقدر كاف من الموثوقية اللازمة ليتمكنوا من خلالها تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي، والاعتماد على مخرجات تلك النماذج في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لأولئك العملاء، ذلك بسبب معرفة ما تقوم به معظم الشركات في القطاع الاقتصادي اليمني من تلاعب وإجراء تحسينات ومعالجات على بياناتهم المالية لأغراض معينة تحقق لهم مصالح من وجهة نظرهم.

8. أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة رقم (8) (82.9%) من أفراد العينة، بينما نسبة غير الموافقين بشدة (7.4%) أما أفراد العينة والذين أبدوا إجابات محايدة قد بلغت نسبتهم (9.7%)، وهذا يدل على أن رأي القائمين على المصارف اليمنية بأنه نظراً لخصوصية بيئة منشآت الأعمال اليمنية فإن الأمر يتطلب تصميم أو تطوير نموذج خاص يستخدم للتنبؤ بالفشل المالي، بحيث يتم إعداده بما يتلاءم مع تلك الخصوصية؛ لكي ينجح في الكشف المبكر عن تعثر العملاء.

2. الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث:

جدول (44/1/4) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث

م	العبارة	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
8	نظراً لخصوصية بيئة منشآت الأعمال اليمنية؛ يتطلب الأمر تصميم أو تطوير نموذج خاص يستخدم للتنبؤ بالفشل المالي، بحيث يتم إعداده بما يتلاءم مع تلك الخصوصية؛ لكي ينجح في الكشف المبكر عن تعثر العملاء.	4	4.08	.962	1	أوافق

م	العبارة	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
6	عدم قيام الكثير من منشآت الأعمال اليمنية بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق خارجي؛ يضعف القدرة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي.	4	3.82	1.065	2	أوافق
1	تُمكن استخدامات نماذج التنبؤ بالفشل المالي بصيغها الأساسية - المعتمدة من قبل مصممي هذه النماذج - من كشف التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه.	4	3.50	.836	3	أوافق
2	نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة والمستخدمه في الدراسات الائتمانية للعملاء تمتاز بقدرة عالية على التنبؤ بالفشل والتعثر قبل حدوثه بفترة كافية.	4	3.45	.849	4	أوافق
3	نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة والمستخدمه في الدراسات الائتمانية للعملاء تُمكن المصرف من اتخاذ القرار المناسب؛ في سبيل تخفيض احتمالية تعثر العملاء.	4	3.42	.873	5	أوافق
4	دائماً ما يعتبر المصرف بأن النموذج المستخدم وتوقعاته كافية وبديلة عن خبرة إدارة المصرف في التنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه.	3	2.92	.956	6	محايد
5	يمتلك المصرف نموذج خاص يستخدمه للتنبؤ بالفشل المالي، تم تصميمه من واقع البيانات التاريخية للحالات العملية التي تمت دراستها وتحليل بياناتها المالية للكشف المبكر عن التعثر المصرفي لديهم.	3	2.78	.942	7	محايد
7	البيانات المالية المقدمة من العملاء، تمتاز بقدر كاف من الموثوقية اللازمة لتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي؛ والاعتماد على مخرجات تلك النماذج في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لأولئك العملاء.	3	2.69	1.076	8	محايد
متوسط عبارات المحور الثالث		3	3.33	0.662	محايد	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يلاحظ من خلال الجدول رقم (44/1/4) الظاهر أعلاه ما يلي:

بلغ المتوسط العام للمحور الثالث (مدى قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي المستخدمة على التنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه) 3.33 وهذا يعني أن العينة محايدة على أن هناك قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي المستخدمة على التنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه، وكانت نتائج عبارات المحور على النحو التالي:

1. جاءت الفقرة رقم (8) في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (4.08)، وهذا يعني أن العينة توافق أنه نظراً لخصوصية بيئة منشآت الأعمال اليمينية؛ يتطلب الأمر تصميم أو تطوير نموذج خاص يستخدم للتنبؤ بالفشل المالي، بحيث يتم إعداده بما يتلاءم مع تلك الخصوصية؛ لكي ينجح في الكشف المبكر عن تعثر العملاء.

2. جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ (3.82)، وهذا يعني أن العينة توافق بأن عدم قيام الكثير من منشآت الأعمال اليمينية بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق خارجي؛ سيعمل على إضعاف القدرة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي.

3. جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ (3.5)، وهذا يعني أن العينة ترى بأنه ستُمكن استخدامات نماذج التنبؤ بالفشل المالي بصيغها الأساسية - المعتمدة من قبل مصممي هذه النماذج - من كشف التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه.

4. جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ (3.45)، وهذا يعني أن العينة تعتقد وإلى حدٍ مقبول بأن استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء سيمتاز بقدرة عالية على التنبؤ بالفشل والتعثر قبل حدوثه بفترة كافية.

5. الفقرة رقم (3) في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ (3.42)، وهذا يعني أن العينة توافق بأنه إذا ما تم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الدراسات الائتمانية للعملاء؛ فإن ذلك سيُمكن المصرف من اتخاذ القرار المناسب؛ في سبيل تخفيض احتمالية تعثر العملاء.

6. جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ (2.92)، وهذا يعني أن العينة محايدة بشكل كبير فيما يتعلق بأن المصرف يرى أن النموذج وفي حال تطبيقه ستكون توقعاته كافية وبديلة عن خبرة إدارة المصرف في التنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه، ما معناه عدم ترجيح أفراد العينة لهذه النقطة.

7. جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة السابعة بمتوسط بلغ (2.78)، وهذا يعني أن العينة محايدة إلى درجة عدم علمها بأن المصرف يمتلك نموذج خاص يستخدمه للتنبؤ بالفشل المالي، تم تصميمه من واقع البيانات التاريخية للحالات العملية التي تمت دراستها وتحليل بياناتها المالية للكشف المبكر عن التعثر المصرفي لديهم.

8. جاءت الفقرة رقم (7) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (2.69)، وهذا يعني أن العينة محايدة أن البيانات المالية المقدمة من العملاء، تمتاز بقدر كاف من الموثوقية اللازمة لتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي؛ والاعتماد على مخرجات تلك النماذج في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لأولئك العملاء.

ومن خلال النظر إلى نتائج تحليل عبارات المحور الثالث في الاستبانة والتي اتجهت أيضاً نحو توضيح وجهة نظر العينة البحثية وإعادة تأكيدها بمدى جدوى استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لخفض حجم التعثر المصرفي لدى عملاء التسهيلات الائتمانية، وكذلك تأكيد أهمية وجود نموذج للتنبؤ بالفشل المالي يتم تصميمه من واقع بيانات عملاء لدى القطاع المصرفي نظراً لخصوصية هذا القطاع في السوق اليمنية، أيضاً لخصوصية بيانات العملاء المالية وعدم إمكانية الاعتماد عليها بشكل كبير؛ فإنه نظراً لما سبق شرحه سيتم التأكد من صحة الفرضية الثالثة وبآلية وطريقة أكثر دقة وفاعلية من تحليل آراء العينة البحثية بالخصوص؛ ذلك من خلال تحليل بيانات العينة البحثية الثانية - البيانات المالية لعملاء التسهيلات الائتمانية في مصارف العينة الدراسية - لاحقاً في المبحث الثاني من هذا الفصل، كما سيتم

العمل على تلبية توصية وتطلعات أفراد العينة البحثية بالعمل على تصميم نموذج يتلاءم مع طبيعة منشآت الأعمال اليمنية.

اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول الباحث في هذا الجزء تفسير نتائج الدراسة الميدانية من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية.

والفرض بشكل عام عبارة عن تخمين ذكي وتفسير محتمل يتم بواسطة ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة وبالتالي فإن الفرضية عبارة عن حدث أو تكهن يضعه الدارس كحل ممكن لحل مشكلة الدراسة، وقد اتبع الباحث الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة:

1. تشكيل الفرضية: في أي فرضية يوجد فرضين، وهما فرضان مانعان بالتبادل أما أن يرفض الفرض الأول وبالتالي يقبل الفرض الثاني أو العكس، يعطى الأول الرمز (H0) ويطلق عليه فرض العدم ويعني عدم وجود علاقة (ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع وإن وجد فإن ذلك يرجع إلى الصدفة، والفرض الثاني ويعطى الرمز (H1) وهو الفرض البديل ويعني وجود علاقة (ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع، ولا يمكن إرجاعه إلى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض.

2. تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام اختبار كاي تربيع لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية، وفيما يلي مناقشة واختبار فرضيات الدراسة الأولى والثانية، التي تم استنتاج مدى صحتها من خلال دراسة وتحليل بيانات العينة البحثية الأولى، كما يلي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين استخدام المصارف الإسلامية اليمينية لأدوات التحليل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي.

لإثبات الفرضية يتم استخدام اختبار كاي تربيع لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه على كل عبارات الفرضية الأولى، وذلك في الجدول (45/1/4):

جدول (45/1/4) ملخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	درجات الحرية
1	عند دراسة جميع طلبات العملاء الائتمانية الجديدة، يتم استخدام التحليل المالي.	248.171	.000	4
2	يقوم المصرف بالتحليل المالي عند دراسة جميع طلبات تجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.	190.800	.000	4
3	يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لدى العملاء.	308.171	.000	4
4	اعتماد المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر يؤدي غالباً إلى خفض حجم التعثر المصرفي.	231.371	.000	4
5	تحظى نتائج ومخرجات التحليل المالي بجزء كبير من اهتمام متخذ القرار الائتماني في المصرف.	213.429	.000	4
6	يعتمد المصرف وبشكل رئيس على مخرجات التحليل المالي كبديل عن خبرة إدارة المصرف في خفض حجم التعثر المصرفي.	126.686	.000	4
7	يمتلك كل عضو في اللجان الائتمانية في الفروع والإدارة العامة للمصرف - بداية من الدارس الائتماني وصولاً إلى مُعد ومقر السياسة الائتمانية للمصرف - يمتلك قدرًا كافٍ من مهارات التحليل المالي.	142.114	.000	4
8	تهتم الجهات الرقابية والتفتيشية بمدى اعتماد معدوا الدراسة الائتمانية على نتائج التحليل المالي المتعلقة بالدراسات الائتمانية كأساس للتنبؤ بتعثر العملاء عند إعداد الدراسة الائتمانية.	124.000	.000	4
9	يتم تطوير قدرات جميع الموظفين المعنيين بشكلٍ كافٍ، وتحسين أدائهم في التحليل المالي.	99.371	.000	4
10	يحصل جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي على دورات متخصصة ومتقدمة لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة في هذا المجال.	86.857	.000	4
11	يقوم المصرف بإعطاء جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي دورات عملية ومتخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء بالاعتماد على التحليل المالي.	130.457	.000	4

م	العبارة	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	درجات الحرية
12	يتم الالتزام بقوانين ومشاركات البنك المركزي اليمني التي تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الوضع المالي والائتماني للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	208.629	.000	4
13	يُلزم مجلس الإدارة القائمين على منح الائتمان في المصرف بالاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء.	137.429	.000	4
14	السياسة الداخلية وأدلة الإجراءات في المصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كجزء رئيسي في الدراسات الائتمانية لخفض حجم التعثر المصرفي.	214.000	.000	4
15	تقوم إدارة الرقابة على الائتمان بمراجعة الدراسات الائتمانية والتأكد من مدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على التحليل المالي ونتائجه في التنبؤ وخفض حجم التعثر المصرفي.	88.629	.000	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يلاحظ الباحث من الجدول أعلاه ما يلي: بلغت قيمة اختبار كاي تربيع (Chi.sq) لجميع عبارات الفرضية بين (308.171) كأعلى قيمة، وبين (86.857) كأقل قيمة، عند مستوى معنوية (0.000) لجميع عبارات الفرضية وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الأولى والتي تنص على أنه (توجد علاقة بين استخدام المصارف الإسلامية اليمنية لأدوات التحليل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي). وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع عبارات الفرضية الأولى يتم تلخيص الإجابات الكلية لجميع أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (15) عبارة ولكل عبارة (175) إجابة ليصبح العدد الكلي لجميع العبارات (2625)، كما هو موضح في الجدول رقم (46/1/4):

جدول (46/1/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	تكرار	النسبة %
أوافق بشدة	429	16.3%
أوافق	1353	51.5%
محايد	592	22.6%
لا أوافق	225	8.6%
لا أوافق بشدة	26	1.0%
المجموع	2625	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (46/1/4) أن نسبة الموافقين بشدة من أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى 16.3%، وكانت نسبة الموافقين على عبارات الفرضية الأولى 51.5%، بينما كانت نسبة المحايدين 22.6%، بينما نسبة الغير موافقين من أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى 8.6%، وكانت نسبة غير الموافقين بشدة على عبارات الفرضية الأولى 1.0%.

مما سبق نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى القائلة أن (توجد علاقة بين استخدام المصارف الإسلامية اليمينية لأدوات التحليل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي) تم التحقق من صحتها.

الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية الأولى:

1. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف للتحليل المالي بالنسب وتقليل حجم التعثر المصرفي.
2. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها وتقليل حجم التعثر المصرفي.
3. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف للموازنات النقدية التقديرية وتقليل حجم التعثر المصرفي.
4. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف لتحليل التعادل وتقليل حجم التعثر المصرفي.
5. توجد علاقة بين مقارنة تلك المصارف للقوائم المالية لسنوات مختلفة وتقليل حجم التعثر المصرفي.
6. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف لمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي وتقليل حجم التعثر المصرفي.

7. توجد علاقة بين استخدام تلك المصارف للتحليل الهيكلي وتقليل حجم التعثر المصرفي.
- لإثبات صحة الفرضيات الفرعية المبينة أعلاه سيتم استخدام اختبار كاي تربيع لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه على كل عبارات الفرضيات الفرعية، وذلك في الجدول (47/1/4):

جدول (47/1/4) ملخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضيات الفرعية للفرضية الأولى

م	العبارة	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	درجات الحرية
1	يتم استخدام التحليل المالي بالنسب (السيولة، النشاط، الربحية، <u>المديونية، السوق</u>) عند دراسة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية	186.971	.000	4
2	تُستخدم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بشكل دائم أثناء إجراء التحليل المالي لعملاء التسهيلات الائتمانية	90.114	.000	4
3	يتم اعداد الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي، والاسترشاد بها أثناء إعداد الدراسات الائتمانية لغرض تشخيص الوضع المستقبلي لعملاء التسهيلات الائتمانية	107.829	.000	4
4	تعتمد إدارة المصرف على نتائج ومخرجات تحليل التعادل كمؤشر رئيس عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء	43.829	.000	4
5	تجري عملية مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة، عند التحليل المالي لجميع عملاء التسهيلات الائتمانية	146.343	.000	4
6	يقوم الدارس الائتماني بمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي؛ باعتبارها أداة رئيسة عند القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية	33.029	.000	4
7	يتم استخدام التحليل الهيكلي (التعرف على كل بند من بنود الأصول <u>والخصوم</u>) عند دراسة كافة الطلبات الائتمانية	64.343	.000	4
8	يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، مثل (Altman, Kida, Shirata, etc)؛ لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية	28.171	.000	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (47/1/4) أعلاه ما يلي: بلغت قيمة اختبار كاي تربيع (Chi.sq) لجميع عبارات الفرضية بين (186.971) كأعلى قيمة، وبين (28.171) كأقل قيمة، عند مستوى معنوية (0.000) لجميع عبارات الفرضية وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني قبول الفرضيات الفرعية بشكل مجمل والتي تنص على أنه (توجد علاقة بين استخدام المصارف لكافة أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء طالبي التسهيلات وخفض حجم التعثر المصرفي). للتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع عبارات الفرضيات الفرعية تم تلخيص الإجابات الكلية لجميع

عينة الدراسة والبالغ عددها (8) عبارة ولكل عبارة (175) إجابة ليصبح العدد الكلي لجميع العبارات (1400)، كما هو موضح في الجدول رقم (48/1/4):

جدول (48/1/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضيات الفرعية

النسبة %	تكرار	الإجابة
21.4%	299	أوافق بشدة
38.0%	532	أوافق
18.7%	262	محايد
11.1%	155	لا أوافق
10.9%	152	لا أوافق بشدة
100%	1400	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (48/1/4) أن نسبة الموافقين بشدة من أفراد العينة على عبارات الفرضيات الفرعية 21.4%، وكانت نسبة الموافقين على تلك العبارات 38%، بينما كانت نسبة المحايدين 18.7%، بينما نسبة الغير موافقين من أفراد العينة على عبارات الفرضيات الفرعية 11.1%، وكانت نسبة غير الموافقين بشدة على عبارات الفرضيات الفرعية 10.9%.

مما سبق نستنتج أن فرضية الدراسة القائلة أن (توجد علاقة بين استخدام كافة أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء طالبي التسهيلات وخفض حجم التعثر المصرفي) تم التحقق من صحتها.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين استخدام المصارف الإسلامية اليمينية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي.

لإثبات الفرضية يتم استخدام اختبار كاي تربيع لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه على كل عبارات الفرضية الثانية:

جدول (49/1/4) ملخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	درجات الحرية
1	يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي.	84.629\	.000	4
2	يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء الجدد.	52.514	.000	4
3	يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد كافة الدراسات الائتمانية لتجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.	55.829	.001	4
4	يعطي المصرف قدراً كبيراً من الأهمية لنتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر رئيس للتنبؤ بمستقبل العميل طالب التسهيلات الائتمانية.	73.371	.000	4
5	يوجد لدى المصرف نظام إنذار مبكر للكشف أو التنبؤ بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها.	71.543	.000	4
6	مجلس إدارة المصرف يُلزم الإدارة التنفيذية باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي.	96.000	.000	4
7	يدفع البنك المركزي اليمني عبر قوانينه أو تعاميمه للبنوك باتجاه استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية لدى البنوك اليمنية.	84.743	.000	4
8	تقوم إدارة المصرف بإعطاء الموظفين المعنيين دورات عملية ومتخصصة في كيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لغرض خفض احتمالات التعثر المصرفي لدى العملاء.	68.971	.000	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

بلغت قيمة اختبار كاي تربيع (Chi.sq) لجميع عبارات الفرضية بين (96.00) كأعلى قيمة، وبين (52.514) كأقل قيمة، بدرجة حرية (4) عند مستوى معنوية (0.000) لجميع عبارات الفرضية وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه "توجد علاقة بين استخدام المصارف الإسلامية اليمنية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي".

وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع عبارات الفرضية الثانية يتم تلخيص الإجابات الكلية لجميع أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (8) عبارة ولكل عبارة (175) إجابة ليصبح العدد الكلي لجميع العبارات (1400)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (50/1/4):

جدول (50/1/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

النسبة %	تكرار	الإجابة
5.4%	76	أوافق بشدة
27.1%	380	أوافق
37.4%	523	محايد
21.5%	301	لا أوافق
8.6%	120	لا أوافق بشدة
100%	1400	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبانة، 2021م

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (50/1/4) أن نسبة الموافقين بشدة على عبارات الفرضية الثانية 5.4%، وكانت نسبة الموافقين على عبارات الفرضية الثانية 27.1%، بينما كانت نسبة المحايدين 37.4%، بينما نسبة الغير موافقين من أفراد العينة على عبارات الفرضية الثانية 21.5%، وكانت نسبة غير الموافقين بشدة على عبارات الفرضية الثانية 8.6%.

مما سبق ومن خلال النظر إلى نتائج التوزيع التكراري لإجابات العينة البحثية نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية القائلة أن (توجد علاقة بين استخدام المصارف الإسلامية اليمنية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وتقليل حجم التعثر المصرفي) تم التحقق من صحتها.

تجدر الإشارة هنا أنه بناء على التحليل السابق لعبارات هذا المحور وكما سبق توضيحه بأن الاجابات على عبارات هذه الفرضية تتجه نحو توصيف القناعات - من الخبرة المعرفية وليست التطبيقية - المترسخة والموجودة لديهم بضرورة وجوى تطبيق هذه النماذج، حيث أن جميع أفراد العينة البحثية يدرك الأهمية الكبيرة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي ودورها في ترشيد القرارات الائتمانية لخفض التعثر

المصرفي، لكن في الصعيد المقابل فإنه في جميع مصارف العينة البحثية لا يتم فيها الزام أو حتى اعتماد استخدام هذه النماذج إلا فيما ندر في الدراسات الائتمانية، وهذا أيضاً ما تم اثباته في اجاباتهم بالنفي على السؤال المباشر حول ذكر النموذج المستخدم في المصرف في حال أنه يتم استخدام أحد هذه النماذج.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية للعينة البحثية

الثانية (البيانات المالية لعملاء السقوف الائتمانية لدى مصارف العينة البحثية) وبناء نموذج التنبؤ

بالتعثر المصرفي:

تحليل بيانات الدراسة التطبيقية للعينة البحثية الثانية (البيانات المالية لعملاء السقوف الائتمانية

لدى مصارف العينة البحثية):

الفرضية الثالثة: تكشف نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة على البيانات المالية لعملاء المصارف

الإسلامية اليمينية عن التعثر المصرفي قبل حدوثه

لاختبار هذه الفرضية والتأكد من مدى مقدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي على كشف الفشل المالي والتعثر

المصرفي قبل حدوثه؛ سنقوم بتحليل المؤشرات المالية المستخرجة من البيانات المالية لعملاء العينة

البحثية، وسنولي المنشآت المتعثرة اهتماماً أكبر كونها محل البحث والتحليل، لغرض اثبات صحة أو عدم

صحة الفرضية البحثية؛ لذلك فلقد تم اختيار المنشآت الصناعية والتجارية التي تعثرت وتم تطبيق نموذج

(Z-score) على بياناتها المالية قبل سنة واحدة من التعثر وقبل سنتين أيضاً من التعثر؛ وذلك لمقارنة

نتائج تطبيق نموذج التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي مع التصنيف والواقع الفعلي لتلك المنشآت في

المصارف التي منحها السقوف الائتمانية؛ سيتم توضيح النتائج على النحو التالي:

أولاً: منهجية الدراسة:

1. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة والبحث من عملاء التمويلات لدى المصارف الإسلامية اليمينية.

2. عينة الدراسة:

شملت عينة البحث قوائم مالية لعملاء التمويلات لدى المصارف الإسلامية -تحت الدراسة-، حيث تم اعتماد عينة العملاء من هذه المصارف للعملاء الذين منحوا سقوفاً ائتمانية في العام 2015م، والذين توافرت لديهم البيانات المالية المطلوبة للسنتين التي تسبق اجراء الدراسة الائتمانية واتخاذ قرارات منح السقوف الائتمانية، كما تم الأخذ في الاعتبار عند اختيار العينة أن تُمثل العينة قطاعات مختلفة وأنشطة متعددة داخل كل قطاع من القطاعات، كما تم تقسيمها لعدة مجموعات من المنشآت المتماثلة في قطاع الصناعة، والمتقاربة إلى حد ما في حجم الموجودات، وأن يكون مقابل كل منشأة في مجموعة المنشآت المتعثرة ما يماثلها ولو إلى حد مقبول في تلك المعايير في مجموعة المنشآت الغير متعثرة - المنتظمة-؛ لذلك وبعد تطبيق كل ما سبق ذكره من معايير ومواصفات عند اختيار عينة العملاء ونظراً للصعوبة البالغة التي واجهت الدارس في الحصول على البيانات المالية لأولئك العملاء من قبل المصارف الإسلامية حتى بصفة شخصية؛ كونها بيانات مالية غير منشورة من قبل تلك المنشآت وتحظى بمستوى عالي من السرية من قبل المصارف والعملاء؛ نتج لنا قوائم مالية لعدد (30) عميل، (15) عميل متعثر و (15) عميل منتظم -غير متعثر-، كما أنه تم اختيار هؤلاء العملاء بواقع (10) عملاء من كل مصرف إسلامي من مصارف العينة البحثية الثلاثة، موضحة كما يلي:

جدول رقم (51/2/4) يبين مجموعات عينة العملاء المتعثرين وغير المتعثرين

م	مجموعة المنشآت غير المتعثرة	م	مجموعة المنشآت المتعثرة
1	مؤسسة م 3	1	الشركة ع 1
2	مؤسسة ح 5	2	الشركة د 2
3	شركة س 10	3	مؤسسة س 4

م	مجموعة المنشآت غير المتعثرة	م	مجموعة المنشآت المتعثرة
4	الشركة ع 12	4	مؤسسة ح 6
5	مؤسسة و 13	5	مؤسسة س 7
6	الشركة ع 14	6	مؤسسة ز 8
7	شركة س 17	7	شركة ج 9
8	مؤسسة غ 19	8	مؤسسة م 11
9	مؤسسة د 21	9	مؤسسة ه 15
10	شركة ح 22	10	مؤسسة م 16
11	شركة ف 24	11	مؤسسة ي 18
12	الشركة ع 26	12	مؤسسة ح 20
13	مؤسسة خ 27	13	شركة ز 23
14	شركة ت 28	14	مؤسسة ز 25
15	مؤسسة م 30	15	شركة ز 29

المصدر: من إعداد الباحث من واقع العينة التطبيقية لعملاء العينة الدراسية.

3. سنوات التحليل:

هي السنوات التي سيتم فيها تحليل بيانات العينة البحثية والمكونة من البيانات المالية لمجموعة العينة المدروسة، التي تحتوي على المنشآت المتعثرة والمنشآت الغير متعثرة لدى مصارف العينة الدراسية، وتتمثل سنوات التحليل بالسنة الثانية قبل التعثر 2013م، والسنة الأولى قبل التعثر 2014م.

4. تحديد معيار الفشل المالي لمنشآت العينة البحثية:

تعددت مفاهيم الفشل المالي وتعددت المعايير المحددة للتفرقة بين المنشآت الفاشلة والناجحة طبقاً لتنوع الأهداف من عملية التنبؤ وطبيعة الجهة التي تقوم بالتنبؤ، وطبقاً لما تم توضيحه لتلك المعايير مسبقاً في الجانب النظري للدراسة، وكون الدراسة التي بين أيدينا تهدف إلى تصميم نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للمنشآت طالبة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف اليمينية لغرض ترشيد القرارات الائتمانية لدى تلك المصارف وبالتالي تخفيض حجم التعثر المصرفي؛ فإنه سيتم اعتماد معيار التوقف عن سداد الالتزامات لفترة طويلة كمعيار للفشل المالي للمنشأة وتعثرها المصرفي، ذلك حسب ما هو معمول به في المصارف اليمينية وتم اقراره واعتماده - موضح مسبقاً- من قبل البنك المركزي اليمني، بأنه يتم تصنيف العميل لدى البنك بأنه متعثر في حال بلغ عمر المديونية المستحقة على العميل للمصرف فترة تزيد عن سنة واحدة (356) يوماً. (سالم، 2014)

ثانياً: اختبار مدى قدرة نموذج (Z-score) على التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي

لمنشآت العينة البحثية المتعثرة قبل سنة واحدة من حدوث التعثر الفعلي لتلك المنشآت:

جدول رقم (52/2/4) يوضح قيمة (Z-score) للعام 2014 لمنشآت الأعمال المتعثرة، مقارنة بحالة التصنيف

الفعلي لها

م	المنشأة	حالة التصنيف الفعلي	z-score	حالة التصنيف حسب نموذج Z	صحة التنبؤ
1	الشركة ع 1	متعثر	2.03	يصعب إعطاء قرار	-
2	الشركة د 2	متعثر	3.68	غير متعثر	خطأ
3	مؤسسة س 4	متعثر	2.74	يصعب إعطاء قرار	-

م	المنشأة	حالة التصنيف الفعلي	z-score	حالة التصنيف حسب نموذج Z	صحة التنبؤ
4	مؤسسة ح 6	متعثر	5.51	غير متعثر	خطأ
5	مؤسسة س 7	متعثر	9.68	غير متعثر	خطأ
6	مؤسسة ز 8	متعثر	3.67	غير متعثر	خطأ
7	شركة ج 9	متعثر	5.39	غير متعثر	خطأ
8	مؤسسة م 11	متعثر	4.97	غير متعثر	خطأ
9	مؤسسة ه 15	متعثر	10.98	غير متعثر	خطأ
10	مؤسسة م 16	متعثر	7.16	غير متعثر	خطأ
11	مؤسسة ي 18	متعثر	5.79	غير متعثر	خطأ
12	مؤسسة ح 20	متعثر	12.74	غير متعثر	خطأ
13	شركة ز 23	متعثر	-2.57	متعثر	صحيح
14	مؤسسة ز 25	متعثر	9.45	غير متعثر	خطأ
15	شركة ز 29	متعثر	9.68	غير متعثر	خطأ

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تطبيق نموذج (Z-score) على البيانات المالية لعملاء العينة الدراسية، 2021م.

من النتائج والبيانات التي تظهر لنا في الجدول أعلاه يتضح أن عدد (15) منشأة واللاتي تعثرن فعلياً أي أن وضعهن وتصنيفهن الفعلي لدى المصارف المانحة التسهيلات لهم هو متعثر (LOSS) وذلك بسبب أن أعمار مديونياتهم المستحقة لتلك المصارف تجاوزت السنة المالية الواحدة أي تجاوزت 356 يوماً، بالمقابل فلقد أظهر نموذج (Z-score) أن عدد (12) منشأة تجارية غير متعثرة وبنسبة خطأ بين الحالة الفعلية ومخرجات النموذج المطبق بلغت 80% وشركتين يصعب إعطاء قرار بنسبة 13.3% فيما أظهر

النموذج أن هناك حالة صحيحة وبنسبة 6.7%، وعليه نستطيع القول بأن نموذج التمان والمعروف بنموذج (Z-score) غير قادر على التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي لعملاء المصارف الإسلامية اليمنية قبل سنة من حدوث التعثر المصرفي.

ثالثاً: اختبار مدى قدرة نموذج (Z-score) على التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي لمنشآت العينة البحثية المتعثرة قبل سنتين من حدوث التعثر الفعلي لتلك المنشآت:

جدول رقم (53/2/4) يوضح قيمة (Z-score) للعام 2013 لمنشآت الأعمال المتعثرة، مقارنة بحالة التصنيف الفعلي لها

م	المنشأة	حالة التصنيف الفعلي	z-score	حالة التصنيف حسب نموذج Z	صحة التنبؤ
1	الشركة ع 1	متعثر	2.54	يصعب إعطاء قرار	-
2	الشركة د 2	متعثر	4.12	غير متعثر	خطأ
3	مؤسسة س 4	متعثر	3.95	غير متعثر	خطأ
4	مؤسسة ح 6	متعثر	12.90	غير متعثر	خطأ
5	مؤسسة س 7	متعثر	8.47	غير متعثر	خطأ
6	مؤسسة ز 8	متعثر	5.26	غير متعثر	خطأ
7	شركة ج 9	متعثر	20.99	غير متعثر	خطأ
8	مؤسسة م 11	متعثر	4.47	غير متعثر	خطأ
9	مؤسسة ه 15	متعثر	6.63	غير متعثر	خطأ
10	مؤسسة م 16	متعثر	7.97	غير متعثر	خطأ
11	مؤسسة ي 18	متعثر	8.72	غير متعثر	خطأ

م	المنشأة	حالة التصنيف الفعلي	z-score	حالة التصنيف حسب نموذج Z	صحة التنبؤ
12	مؤسسة ح 20	متعثر	31.81	غير متعثر	خطأ
13	شركة ز 23	متعثر	6.59	غير متعثر	خطأ
14	مؤسسة ز 25	متعثر	9.65	غير متعثر	خطأ
15	شركة ز 29	متعثر	5.80	غير متعثر	خطأ

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تطبيق نموذج (Z-score) على البيانات المالية لعملاء العينة الدراسية، 2021م.

من خلال تحليل بيانات تطبيق نموذج التنبؤ بالفشل المالي على البيانات المالية لعملاء العينة البحثية قبل سنتين من التعثر التي ظهرت جلياً في الجدول رقم (53/2/4) أعلاه؛ تتأكد لدينا النتائج المستنتجة مسبقاً ويتضح أن عدد (15) منشأة من المنشآت التجارية والصناعية التي تمت دراستها وتحليلها واللاتي تعثرن فعلياً " أي أن وضعهم وتصنيفهم الفعلي لدى المصارف المانحة لهم تلك التسهيلات هو متعثر (LOSS) وذلك بسبب أن أعمار مديونياتهم المستحقة لتلك المصارف تجاوزت السنة المالية الواحدة أي تجاوزت 356 يوماً"، لكن نتائج تطبيق نموذج (Z-score) أظهرت أن عدد (14) منشأة تجارية غير متعثرة وبنسبة خطأ بين الحالة الفعلية ونتيجة النموذج المطبق بلغت 93% ومنشأة واحدة يصعب إعطاء قرار بخصوصها بما نسبته 7%، وعليه تؤكد لنا النتائج أعلاه بأن نموذج التمان والمعروف بنموذج (Z-score) غير قادر على التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي لعملاء المصارف الإسلامية اليمنية قبل سنتين من حدوث التعثر المصرفي.

عليه وبناء على نتائج التحليل السابقة ونسبة الخطأ الكبيرة الناتجة عن التنبؤ ومقارنتها بالواقع الفعلي سواء قبل سنة أو سنتين من حدوث التعثر المصرفي والفشل المالي لمنشآت العينة البحثية يتم رفض

الفرضية البحثية الثالثة، والتي تنص على أن "نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة على البيانات المالية لعملاء المصارف الإسلامية اليمنية تكشف عن التعثر المالي قبل حدوثه".

بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي لعملاء المصارف الإسلامية اليمنية:

إنه كما تم طرحه واعتماده مسبقاً في الخطة ومنهجية البحث، وتحقيقاً لمجموعة الأهداف التي يسعى الدارس للوصول إليها؛ والمتمثلة في تحديد مزيج النسب المالية المثلى والعمل على تصميم نموذج للتنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي من واقع التحليل الاحصائي للبيانات المالية والمؤشرات المالية لعملاء العينة البحثية؛ بحيث يستطيع هذا النموذج من التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي لعملاء المصارف الإسلامية اليمنية قبل حدوثه بفترة كافية وبدقة مقبولة توفر إمكانية الاعتماد على نتائج هذا التنبؤ في ترشيح القرارات الائتمانية المتخذة.

لذلك فإنه في سبيل بناء هذا النموذج، سيم تحليل البيانات المالية والنسب المالية المستخرجة من تلك البيانات المالية ولكافة عملاء العينة البحثية سواء المنشآت المتعثرة منها أو غير المتعثرة؛ عليه فإنه في الأسطر التالية سنتناول عملية بناء وتطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي للمنشآت في اليمن؛ ذلك من خلال تحديد المؤشرات المالية التي يتكون منها النموذج وأسس اختيار هذه المؤشرات، كما يظهر معلومات عن المعاملات التمييزية المعيارية والمعاملات التمييزية غير المعيارية والمعاملات التصنيفية وفق الخطوات التالية:

أولاً: اختيار سنة التحليل:

تم اختيار سنوات التحليل حسب ما تم بيانه أعلاه ولغرض التحليل هنا تم احتساب متوسط للنسب والمتغيرات المالية للسنتين الماليتين تحت التحليل 2013م و 2014م، وبعد استكمال بناء النموذج سيتم

اختباره بتجريبه على البيانات المالية للعملاء للسنتين 2013م و 2014م؛ بحيث نكتشف مدى قدرته على التنبؤ بالتعثر المصرفي قبل سنتين من التعثر وقبل سنة من التعثر ونسبة الدقة للتنبؤ في كل سنة منهما.

ثانياً: تحديد متغيرات الدراسة:

تُشكل المؤشرات والنسب المالية في هذا الجزء من الدراسة المتغيرات المستقلة التي تمثل الخصائص المميزة لكل مجموعة من المجموعتين الداخلتين في التحليل، وقد تم اختيارها بناء على قدرتها على التمييز بين المجموعتين لتكوين نموذجاً يستخدم لاحقاً في التنبؤ بالتعثر المصرفي، وقد بلغت (19) نسبة مالية كما يوضحها الجدول رقم (4-3-62)، حيث تم اختيارها بناء على عدة معايير، منها أن تكون ذات معنى، وأن يسهل تفسيرها، وأن يكون الوصول إلى مكوناتها سهلاً، وأن تتسم بالشمول، حيث تم ادراج كافة النسب والمؤشرات المالية التي شاع استخدامها وتناولها أغلب الكُتاب والمختصين في مجال التحليل المالي، وتغطي الأربعة الجوانب الرئيسية في التحليل المالي بالنسب المالية وهي (نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب الربحية) ولقد تم استثناء نسب السوق من التحليل هنا لعدم وجود سوق مالية، كما يلي:

جدول رقم (4/2/54) المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل لبناء نموذج التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء

م	الرمز	اسم النسبة المالية
1	R1	نسبة التداول
2	R2	نسبة السيولة السريعة
3	R3	نسبة السيولة النقدية
4	R4	معدل دوران إجمالي الموجودات

اسم النسبة المالية	الرمز	م
معدل دوران الموجودات المتداولة	R5	5
معدل دوران الموجودات الثابتة	R6	6
معدل دوران الذمم المدينة	R7	7
معدل دوران الذمم الدائنة	R8	8
معدل دوران المخزون	R9	9
معدل دوران صافي رأس المال العامل	R10	10
نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات	R11	11
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	R12	12
نسبة هيكل رأس المال	R13	13
نسبة تغطية الأصول	R14	14
نسبة هامش الربح الإجمالي	R15	15
نسبة هامش ربح النشاط	R16	16
نسبة هامش صافي الربح	R17	17
معدل العائد على الموجودات	R18	18
معدل العائد على حقوق الملاك	R19	19

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المؤشرات المالية المذكورة في الجانب النظري للدراسة، 2021م.

ثالثاً: التعرف على أهمية الدالة التمييزية:

جدول (55/2/4) الاختبارات الإحصائية للتنبؤ في عشر منشآت الأعمال

نوع الاختبار	القيم
Wilks Lambda	.393
Chi-square	48.568
Df	4
Sig.	.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي، 2021م.

تبين المعطيات الرقمية في الجدول (55/2/4) أن اختبار (Wilks Lambda) يشير إلى مدى أهمية الدالة التمييزية في التمييز بين منشآت الأعمال؛ إذ أن (.393) من البيانات في المعادلة التمييزية تفسر التغير في المنشآت، وجاءت قيمة (Chi-square) المحسوبة (48.568) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق معنوية للتنبؤ بإفلاس المنشآت في اليمن على مستوى المنشآت تحت الدراسة.

رابعاً: اختيار النسب المميزة (المكونة للمعادلة التمييزية) من المجموع الكلي للنسب:

لاختيار أفضل النسب المميزة التي يمكن من خلالها تمييز المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة، تم إدخال مؤشرات ونسب التحليل المالي المعتمدة للتحليل والتي سبق ذكرها وعددها (19) نسبة مالية على برنامج SPSS حيث تم استخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Multiple Linear Discriminant

Analysis) بغرض بناء النموذج المقترح لإيجاد أفضل علاقة خطية من المتغيرات والتوصل إلى

المعادلة التمييزية للتنبؤ بتعثر منشآت الأعمال.

ونتيجة لإدخال بيانات وقيم النسب المالية المذكورة والتعريف بالمنشآت المتعثرة وغير المتعثرة طبقاً

للمعيار المعتمد مسبقاً للتفريق بين المنشآت المتعثرة وغير متعثرة؛ تبين لنا من خلال ذلك ان أفضل

النسب التي تحقق هذا الغرض ويمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر المصرفي لمنشآت الأعمال هي

(4) مؤشرات مالية فقط كما يلي:

1. معدل دوران إجمالي الموجودات. (نسبة نشاط)

2. نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات. (نسبة مديونية)

3. معدل العائد على الموجودات. (نسبة ربحية)

4. معدل دوران المخزون. (نسبة نشاط)

حيث تم اختيار النسب المحددة أعلاه وتم التعرف على أفضل هذه المؤشرات لأنها تعطي قيمة لمعدل

(F) أكبر من القيمة الجدولية وهي (5.59) عند مستوى دلالة 0.05 وقيمة (12.25) عند مستوى دلالة

0.05 كما أنها تعطي كافة تلك المؤشرات أقل قيمة لمعدل (لامبدا) وذلك حسب ما هو مبين في الجدول

التالي:

جدول (56/2/4) يبين قيم معدل F الجزئية وقيم Wilks' lambda للمؤشرات المالية التي يتكون منها نموذج التنبؤ المقترح

م	الرمز	النسبة المالية	Wilks' lambda	معدل F الجزئية
4	R4	معدل دوران إجمالي الموجودات	.720	42.434
11	R11	نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات	.597	26.537
18	R18	معدل العائد على الموجودات	.451	7.592
9	R9	معدل دوران المخزون	.442	6.398

F الجدولية عند درجة حرية (1،7) وعند مستوى دلالة $0.05 = 5.59$

F الجدولية عند درجة حرية (1،7) وعند مستوى دلالة $0.01 = 12.25$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي، 2021م

خامساً: ترتيب النسب المالية المميزة وفقاً لقيمة المعامل التمييزي المعياري حسب أفضليتها:

(Standardized Canonical Discriminant Function)

قام الباحث بإعادة ترتيب المؤشرات المالية السابقة بحيث تعكس الأهمية النسبية لها حسب الأفضلية

في بناء النموذج وفقاً للمعادلة التمييزية المعيارية التالية (Nie، 1975).

$$Y = R_1A_1 + R_2A_2 + \dots + R_nA_n$$

حيث أن:

$Y =$ علامة المعادلة التمييزية الناتجة عن تطبيق المعادلة.

$R =$ المعاملات التمييزية المعيارية للمتغيرات التمييزية (النسب المالية).

A = القيم الفعلية للمتغيرات التمييزية.

n = عدد المتغيرات التمييزية المكونة للمعادلة التمييزية

هذا ويُستفاد من المعاملات التمييزية في تحديد الأهمية النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة، حيث أن المتغير ذو القيمة المطلقة الكبيرة يساهم بشكل كبير في تكوين المعادلة التمييزية، كما وتدل إشارة المعامل التمييزي المعياري عن اتجاه التعثر فإذا كانت الإشارة موجبة للمعامل التمييزي فإنها تعني أنه يعمل باتجاه طردي أي نحو زيادة التعثر، وإذا كانت الإشارة سالبة للمعامل التمييزي فإنها تعني أنه يعمل باتجاه عكسي أي نحو تخفيض التعثر، ويبين الجدول رقم (57/2/4) المعاملات التمييزية المعيارية للنسب المالية التي تم اختيارها مرتبة وفقاً لأفضليتها في التنبؤ.

جدول رقم (57/2/4) المعاملات التمييزية المعيارية

م	النسبة المالية	المعامل التمييزي المعياري
1	معدل دوران إجمالي الموجودات	-1.085
2	نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات	.882
3	معدل العائد على الموجودات	.574
4	معدل دوران المخزون	.521

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي، 2021م.

حيث تعتبر المعاملات التمييزية المعيارية ضرورية في تحديد الحد الفاصل للمعاملات التمييزية لمجموعتي المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة، لأن الحد الفاصل يمثل الوسط الحسابي للعلامات التمييزية ذات المعاملات المعيارية للمجموعتين.

سادساً: بناء النموذج:

لأغراض بناء النموذج يتطلب الأمر تحديد المعاملات التصنيفية ثم المعاملات التمييزية غير المعيارية للنسب المالية كالاتي:

الخطوة الأولى: تحديد المعاملات التصنيفية للتعرف على وضع منشآت الأعمال (متعثرة - غير متعثرة)

:Classification coefficients

لتحديد المعاملات التصنيفية للتعرف على المنشآت ما إذا كانت متعثرة أو غير متعثرة، تم تطبيق

المعادلة التالية حيث تتمثل المعاملات التصنيفية بـ (X) الظاهرة في المعادلة التالية:

$$Y=X_1A_1+X_2A_2+\dots+X_nA_n + \text{constant}$$

حيث:

Y = العلامة التصنيفية في المعادلة التصنيفية.

X = المعاملات التصنيفية للمتغيرات التمييزية.

A = القيم الفعلية للمتغيرات التمييزية.

n = عدد المتغيرات التمييزية المكونة للمعادلة التمييزية

Constant = ثابت (Constant).

تُستخدم المعاملات التصنيفية في تصنيف المنشآت في سنة التحليل، والتي يتم اشتقاقها من خلال مصفوفة التغيرات المتجمعة داخل المجموعات والمراكز المتوسطة للمتغيرات التمييزية هذا ويتم استخراج العلامة التصنيفية من خلال المعادلة السابقة بضرب القيمة الفعلية للنسب المالية في المعاملات التصنيفية مع إضافة أو طرح عدد ثابت لكل مجموعة من المنشآت المصنفة (متعثرة، غير متعثرة) وبناء على ما سبق ولغرض الوقوف على طبيعة تصنيف تلك المنشآت يتم مقارنة نتيجة العلامة التصنيفية لكل منها وفقاً للعلامة الأعلى، فمثلاً إذا كانت العلامة التصنيفية التي تم الحصول عليها لمجموعة المنشآت المتعثرة أكبر من تلك الناتجة عن مجموعة المنشآت غير المتعثرة؛ فإن هذه المنشأة تصنف ضمن مجموعة المنشآت المتعثرة، أما إذا كانت العلامة التصنيفية التي تم الحصول عليها لمجموعة المنشآت المتعثرة أقل من تلك الناتجة عن مجموعة المنشآت غير المتعثرة؛ فإن هذه المنشأة تصنف ضمن مجموعة المنشآت الغير متعثرة. الجدول رقم (58/2/4) يبين المعاملات التصنيفية لمجموعة المنشآت المتعثرة، ومجموعة المنشآت غير المتعثرة للنسب المالية التي تتكون منها المعادلة التمييزية.

جدول (58/2/4) المعاملات التصنيفية للنسب المالية التي يتكون منها النموذج

الحالة		النسبة المالية
غير متعثر	متعثر	
3.805	-0.040	معدل دوران إجمالي الموجودات
.058	.240	نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات
.052	.159	معدل العائد على الموجودات
-0.034	.028	معدل دوران المخزون
-4.475	-4.383	الثابت

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي، 2021م.

الخطوة الثانية: تحديد المعاملات التمييزية غير المعيارية لقياس درجة التعثر:

لأغراض بناء النموذج اللازم لاحتساب العلامة التمييزية للتنبؤ بالتعثر، فإنه من الأهمية بمكان إدخال المعاملات التمييزية غير المعيارية في النموذج المقترح ويتم ذلك إحصائياً بضرب المعاملات غير المعيارية (U) بالقيم الفعلية للنسب المالية المقترنة بها وإضافة أو طرح الثابت المصاحب لها، وذلك للوصول إلى قيمة مطابقة للعلامة المعيارية التي يتم الحصول عليها، وعليه تكون معادلة تكوين النموذج كالآتي:

$$Z=U_1R_1+U_2R_2+\dots+U_nR_n + \text{constant}$$

حيث أن:

Z = علامة المعادلة التمييزية.

U = المعاملات التمييزية غير المعيارية للمتغيرات التمييزية (النسب المالية).

R = القيم الفعلية للمتغيرات التمييزية.

n = عدد المتغيرات التمييزية المكونة للمعادلة التمييزية

Constant = ثابت (Constant)، والعدد الثابت هو عدد يضاف إلى المعادلة الرياضية لتعديل مسارها،

أي إعطائها القيمة الصحيحة.

وبناء على ما سبق يظهر الجدول التالي (59/2/4) قيمة U التي تعبر عن المعامل التمييزي غير

المعياري الذي يقابل كل نسبة مالية والتي تم اختيارها سابقاً كأفضل نسب مالية للتنبؤ بالتعثر.

جدول (59/2/4) المعاملات التمييزية غير المعيارية

م	النسبة المالية	المعامل التمييزي المعياري
1	معدل دوران إجمالي الموجودات	-1.575
2	نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات	.075
3	معدل العائد على الموجودات	.044
4	معدل دوران المخزون	.025

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي، 2021م.

وبالتالي يكون تمثيل المعاملات التمييزية غير المعيارية للنسب المالية الداخلة في بناء النموذج كالاتي:

$$Z = -1.575R_4 + 0.075R_{11} + 0.044R_{18} + 0.025R_9$$

العلامة التمييزية = (معدل دوران إجمالي الموجودات \times -1.575) + (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات \times 0.075) + (معدل العائد على الموجودات \times 0.044) + (معدل دوران المخزون \times 0.025)

سابعاً: اختبار المقدرة التنبؤية للنموذج:

لاختبار مقدرة ومدى دقة النموذج المُعد في التنبؤ بالمتغير المصرفي للمنشآت قبل حدوثه؛ يتطلب الامر تحديد النقطة الفاصلة بين العلامات التمييزية لمجموعة المنشآت المتعثرة والعلامات التمييزية لمجموعة المنشآت غير المتعثرة بالاعتماد على المراكز المتوسطة لكل مجموعة، والتي تمثل النقطة الفاصلة بين المجموعتين منتصف المسافة بين المراكز المتوسطة لكل مجموعة، وفي هذه الدراسة كانت المراكز المتوسطة لمجموعة المنشآت المتعثرة (1.220)، وللمنشآت غير المتعثرة (-1.220)، وبالتالي فإن مقدار النقطة الفاصلة بين المجموعتين يساوي صفرًا حسب الجدول التالي:

جدول (60/2/4)المراكز المتوسطة للمجموعات

الحالة	
متعثر	1.220
غير متعثر	-1.220

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي، 2021م

طبقاً لنتائج المعادلة التمييزية التي تم التوصل إليها والمكونة من النسب الأربع المذكورة يمكن التنبؤ بتعثر المنشآت من عدمه؛ فإذا كانت قيمة العلامة التمييزية موجبه تصنف ضمن مجموعة المنشآت المتعثرة، وإذا كانت قيمة العلامة التمييزية سالبة تصنف ضمن مجموعة المنشآت غير المتعثرة، وبتطبيق النموذج المذكور على البيانات المالية لعملاء العينة البحثية وخلال السنتين اللتين سبقتا التعثر (2013 و2014) يلاحظ أنه وكمتوسط للمعاملات التمييزية للسنتين قد ظهرت عدد (17) منشأة متعثرة وأخرى بعدد (13) منشأة غير متعثرة، وهناك اتفاق بنسبة 76.7% بين نتائج النموذج المقترح وبين نتائج حالة التصنيف الفعلي لنفس المنشآت كما يتبين من الجدول التالي رقم (61/2/4):

جدول (61/2/4) يوضح العلامة التمييزية والحالة الفعلية والحالة طبقاً للتنبؤ وصحة التنبؤ

م	المنشأة	العلامة التمييزية	حالة التصنيف الفعلي	حالة التصنيف المقترح حسب النموذج	صحة التنبؤ
1	الشركة ع 1	1.360	متعثر	متعثر	صحيح
2	الشركة د 2	0.747	متعثر	متعثر	صحيح
3	مؤسسة م 3	0.129	غير متعثر	متعثر	خطأ

م	المنشأة	العلامة التمييزية	حالة التصنيف الفعلي	حالة التصنيف حسب النموذج المقترح	صحة التنبؤ
4	مؤسسة س 4	0.834	متعثر	متعثر	صحيح
5	مؤسسة ح 5	1.024	غير متعثر	متعثر	خطأ
6	مؤسسة ح 6	0.819	متعثر	متعثر	صحيح
7	مؤسسة س 7	0.759	متعثر	متعثر	صحيح
8	مؤسسة ز 8	1.602	متعثر	متعثر	صحيح
9	شركة ج 9	0.763	متعثر	متعثر	صحيح
10	شركة س 10	-0.056	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
11	مؤسسة م 11	1.740	متعثر	متعثر	صحيح
12	الشركة ع 12	-2.130	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
13	مؤسسة و 13	-0.448	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
14	الشركة ع 14	-0.955	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
15	مؤسسة هـ 15	0.743	متعثر	متعثر	صحيح
16	مؤسسة م 16	2.103	متعثر	متعثر	صحيح
17	شركة س 17	-0.525	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
18	مؤسسة ي 18	1.468	متعثر	متعثر	صحيح

م	المنشأة	العلامة التمييزية	حالة التصنيف الفعلي	حالة التصنيف حسب النموذج المقترح	صحة التنبؤ
19	مؤسسة غ 19	1.439	غير متعثر	متعثر	خطأ
20	مؤسسة ح 20	-0.485	متعثر	غير متعثر	خطأ
21	مؤسسة د 21	1.896	غير متعثر	متعثر	خطأ
22	شركة ح 22	1.699	غير متعثر	متعثر	خطأ
23	شركة ز 23	2.040	متعثر	متعثر	صحيح
24	شركة ف 24	-0.126	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
25	مؤسسة ز 25	1.645	متعثر	متعثر	صحيح
26	الشركة ع 26	-0.143	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
27	مؤسسة خ 27	-0.953	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
28	شركة ت 28	-0.136	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
29	شركة ز 29	1.291	متعثر	متعثر	صحيح
30	مؤسسة م 30	0.386	غير متعثر	متعثر	خطأ

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تطبيق النموذج المقترح على البيانات المالية لعملاء العينة الدراسية، 2021م.

اختبار القدرة التنبؤية للنموذج قبل سنتين من حدوث التعثر المصرفي:

عند تطبيق النموذج المُصمم على المؤشرات المالية المستخرجة من البيانات المالية لعملاء العينة البحثية في العام 2013م والذي يفصلنا بسنتين ماليتين عن حدوث التعثر المصرفي؛ لغرض تحديد مدى دقة

النموذج بالتنبؤ بالتعثر المصرفي قبل حدوثه بفترة كافية تتيح لمستخدمي هذا النموذج الاستفادة من تلك المخرجات في اتخاذ القرارات والمعالجات الملائمة لتخفيف أو منع حدوث التعثر المصرفي؛ فإنه يتضح لنا من بيانات الجدول رقم (62/2/4) أدناه، أن هناك توافق بنسبة 76.7% بين نتائج النموذج المقترح وبين نتائج حالة التصنيف الفعلي لنفس المنشآت.

جدول (62/2/4) يوضح نتائج تطبيق النموذج المقترح قبل سنتين من حدوث التعثر المصرفي

م	الشركة	العلامة التمييزية	حالة التصنيف الفعلي	حالة التصنيف حسب النموذج المقترح	صحة التنبؤ
1	الشركة ع 1	1.076	متعثر	متعثر	صحيح
2	الشركة د 2	0.588	متعثر	متعثر	صحيح
3	مؤسسة م 3	0.529	غير متعثر	متعثر	خطأ
4	مؤسسة س 4	0.490	متعثر	متعثر	صحيح
5	مؤسسة ح 5	2.533	غير متعثر	متعثر	خطأ
6	مؤسسة ح 6	0.128	متعثر	متعثر	صحيح
7	مؤسسة س 7	0.902	متعثر	متعثر	صحيح
8	مؤسسة ز 8	1.427	متعثر	متعثر	صحيح
9	شركة ج 9	0.094	متعثر	متعثر	صحيح
10	شركة س 10	-0.654	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
11	مؤسسة م 11	1.776	متعثر	متعثر	صحيح
12	الشركة ع 12	-2.765	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
13	مؤسسة و 13	-0.594	غير متعثر	غير متعثر	صحيح

م	الشركة	العلامة التمييزية	حالة التصنيف الفعلي	حالة التصنيف حسب النموذج المقترح	صحة التنبؤ
14	الشركة ع 14	-3.556	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
15	مؤسسة هـ 15	1.071	متعثر	متعثر	صحيح
16	مؤسسة م 16	0.815	متعثر	متعثر	صحيح
17	شركة س 17	0.872	غير متعثر	متعثر	خطأ
18	مؤسسة ي 18	1.029	متعثر	متعثر	صحيح
19	مؤسسة غ 19	0.887	غير متعثر	متعثر	خطأ
20	مؤسسة ح 20	-1.078	متعثر	غير متعثر	خطأ
21	مؤسسة د 21	2.327	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
22	شركة ح 22	1.346	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
23	شركة ز 23	2.413	متعثر	متعثر	صحيح
24	شركة ف 24	1.361	غير متعثر	متعثر	خطأ
25	مؤسسة ز 25	0.182	متعثر	متعثر	صحيح
26	الشركة ع 26	0.062	غير متعثر	متعثر	خطأ
27	مؤسسة خ 27	-1.080	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
28	شركة ت 28	-0.014	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
29	شركة ز 29	1.605	متعثر	متعثر	صحيح
30	مؤسسة م 30	-0.123	غير متعثر	غير متعثر	صحيح

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تطبيق النموذج المقترح على البيانات المالية لعملاء العينة الدراسية، 2021م.

اختبار القدرة التنبؤية للنموذج قبل سنة من حدوث التعثر المصرفي:

أما عند تطبيق النموذج المقترح على المؤشرات المالية المستخرجة من البيانات المالية لعملاء العينة البحثية في العام 2014م أي قبل سنة واحدة فقط من حدوث التعثر المصرفي؛ لغرض تحديد مدى دقة النموذج بالتنبؤ بالتعثر المصرفي قبل حدوثه بفترة سنة مالية واحدة؛ فإنه يتضح لنا أن هناك توافق بنسبة 80% بين نتائج النموذج المقترح وبين نتائج حالة التصنيف الفعلي لنفس المنشآت. كما هو مبين في الجدول التالي

رقم (63/2/4):

جدول (63/2/4) يوضح نتائج تطبيق النموذج المقترح قبل سنة من حدوث التعثر المصرفي

م	الشركة	العلامة التمييزية	حالة التصنيف الفعلي	حالة التصنيف حسب النموذج المقترح	صحة التنبؤ
1	الشركة ع 1	1.645	متعثر	متعثر	صحيح
2	الشركة د 2	0.906	متعثر	متعثر	صحيح
3	مؤسسة م 3	1.146	غير متعثر	متعثر	خطأ
4	مؤسسة س 4	1.178	متعثر	متعثر	صحيح
5	مؤسسة ح 5	-0.485	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
6	مؤسسة ح 6	1.423	متعثر	متعثر	صحيح
7	مؤسسة س 7	0.615	متعثر	متعثر	صحيح
8	مؤسسة ز 8	1.776	متعثر	متعثر	صحيح

م	الشركة	العلامة التمييزية	حالة التصنيف الفعلي	حالة التصنيف حسب النموذج المقترح	صحة التنبؤ
9	شركة ج 9	1.582	متعثر	متعثر	صحيح
10	شركة س 10	0.543	غير متعثر	متعثر	خطأ
11	مؤسسة م 11	1.704	متعثر	متعثر	صحيح
12	الشركة ع 12	-1.512	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
13	مؤسسة و 13	-0.743	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
14	الشركة ع 14	-1.161	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
15	مؤسسة ه 15	0.416	متعثر	متعثر	صحيح
16	مؤسسة م 16	3.393	متعثر	متعثر	صحيح
17	شركة س 17	-0.236	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
18	مؤسسة ي 18	1.907	متعثر	متعثر	صحيح
19	مؤسسة غ 19	1.992	غير متعثر	متعثر	خطأ
20	مؤسسة ح 20	0.107	متعثر	متعثر	صحيح
21	مؤسسة د 21	1.465	غير متعثر	متعثر	خطأ
22	شركة ح 22	2.753	غير متعثر	متعثر	خطأ

م	الشركة	العلامة التمييزية	حالة التصنيف الفعلي	حالة التصنيف حسب النموذج المقترح	صحة التنبؤ
23	شركة ز 23	3.031	متعثر	متعثر	صحيح
24	شركة ف 24	-0.262	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
25	مؤسسة ز 25	1.722	متعثر	متعثر	صحيح
26	الشركة ع 26	-0.032	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
27	مؤسسة خ 27	-0.826	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
28	شركة ت 28	-0.330	غير متعثر	غير متعثر	صحيح
29	شركة ز 29	0.977	متعثر	متعثر	صحيح
30	مؤسسة م 30	0.186	غير متعثر	متعثر	خطأ

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تطبيق النموذج المقترح على البيانات المالية لعملاء العينة الدراسية، 2021م.

بناءً على حجم التوافق الذي نتج لنا من خلال تطبيق النموذج المقترح مع التصنيف الفعلي لتلك المنشآت سواء كمتوسط للسنتين، أو ما يتعلق بنتائج تطبيق النموذج المصمم أعلاه والمطبق على بيانات كل سنة مالية على حدة، وكون نسبة دقة النموذج المقترح في التنبؤ وكمتوسط وصلت إلى ما نسبته 76,7%، وبما أن النموذج المقترح يتمتع بنسبة دقة في التنبؤ بالتعثر المصرفي بلغت 76,7% قبل سنتين من التعثر ونسبة دقة بلغت 80% قبل سنة واحدة من التعثر المصرفي؛ عليه نستطيع القول بأنه يمكن اعتماد النموذج الذي تم بناؤه كنموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي للمنشآت التجارية اليمنية.

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الفرضيات وإسهامات الدراسة والصعوبات التي واجهها

الدارس:

أولاً: مناقشة نتائج الفرضيات البحثية في ضوء نتائج الدراسات السابقة:

❖ **نتيجة الفرضية الأولى:** هناك علاقة إيجابية بين استخدام التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المصرفي، والحد من احتمالات التعثر لدى العملاء، والمصارف الإسلامية اليمينية تلتزم بإجراء التحليل المالي وتعتمد بشكل كبير على نتائجه ومخرجاته في تحسين جودة قراراتها الائتمانية، وتتقاطع هذه النتيجة مع ما توصلت إليه معظم الدراسات السابقة التي بحثت في الدور الكبير للتحليل المالي في ترشيد القرارات الائتمانية وبالتالي خفض مخاطر التعثر المصرفي لتلك التمويلات، ويظهر ذلك جلياً في الدراسة التي قام بها (الطويل، 2008) والتي كانت نتيجتها الرئيسية أن المصارف التجارية في غزة تعتمد على التحليل المالي لطلبات التمويلات للعملاء بدرجة كبيرة في سبيل خفض احتمالات التعثر المستقبلية لديهم، كذلك ما خرجت إليه دراسة (الطراونة، 2005) من أن المؤشرات والنسب المالية والمحاسبية لها أهمية كبيرة في تقييم المنشآت ومن الضروري ايلانها الاهتمام الأكبر مقارنة ببقية المؤشرات التسويقية والإدارية والاقتصادية الأخرى. كما أن الدراسة التي قامت بها الباحثة (أنجرو، 2007) أيضاً خلصت إلى أن جودة المحفظة الائتمانية لأي مصرف تعتمد بشكل رئيسي على القرارات الائتمانية السليمة المتخذة وينتج ذلك من خلال الاعتماد على تحليل مالي وائتماني دقيق للبيانات المالية لطالبي التمويلات، وأن عدم قيام المصارف بذلك قبل المنح يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون المتعثرة. ودراسة (أحمد والكسار، 2009) تتقاطع نتائجها مع النتيجة الأولى لهذه الدراسة حيث توصل الباحثان إلى الأهمية الكبيرة لاستخدام النسب المالية والتحليل المالي بشكل عام في تقييم وتقويم أداء الشركات، كما وقد توصل (الحميري، 2013) إلى أن المصارف الإسلامية اليمينية تلتزم

بإجراء التحليل المالي والائتماني لطلبات التمويلات، كما قامت الباحثة (حسن، 2016) بدراستها حول مدى اعتماد المصارف التجارية السودانية على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر التمويل المصرفي ووصلت إلى نتائج مشابهة لنتائج هذه الدراسة وهي أن تلك المصارف تعتمد على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المصرفي، كما استنتجتها أيضا (خديجة، 2016) في دراستها التي أفادت بأن من أهم الأسباب التي تقلل من احتمالات تعثر تسهيلات العملاء لدى البنوك هو الاستخدام الإيجابي لكافة أدوات التحليل المالي، وكذلك دراسة (حمزة وفخر الدين، 2019) التي كانت أهم نتائجها أن التحليل المالي يعتبر وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها في تقييم أي مؤسسة، كما استنتجت أن التحليل بالنسب المالية يعتبر أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة.

❖ نتيجة الفرضية الثانية: توجد علاقة بين استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي وتقليل حجم التعثر

المصرفي، لكن لا يتم استخدام تلك النماذج من قبل القائمين على المصارف الإسلامية اليمنية عند دراسة طلبات العملاء الائتمانية ولا يتم الاعتماد على أي من هذه النماذج كأساس لاتخاذ القرار الائتماني إلا بشكل قليل وغير ملزم، ذلك على الرغم من إدراكهم للأهمية الكبيرة والدور الكبير لذلك في ترشيد القرارات الائتمانية، ولقد تقاطعت واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات مماثلة تمت في دول عربية مختلفة لعل أهمها ما استنتجه الباحث (الطويل، 2008) في دراسته التي نفذها على القائمين على الائتمان في المصارف التجارية في غزة حيث كانت من ضمن النتائج الرئيسية أن تلك المصارف لا تستخدم نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي لدى العملاء، وأيضاً تتفق هذه النتيجة مع ما تم طرحه في نتائج الدراسة التي قام بها (العمار وقصييري، 2015) حيث استنتج الباحثان أن هذه النماذج تبنى على مجموعة من النسب المالية التي تشكل مجموعها مؤشراً يمكن من الاسترشاد به للتعرف على حالات التعثر المستقبلي وبالرغم من ذلك لا يتم استخدام هذه النماذج في البيئة السورية، لكن أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين استخدام هذه النماذج وتقليل حجم التعثر

المصرفي، وهو ما أثبتته عدة دراسات تمت في هذا المجال آخرها دراسة (سليمان، 2016) التي استنتجت مدى قدرة هذه النماذج على التنبؤ بتعثر وإفلاس العملاء لديها وبدقة تنبؤ مقبولة.

❖ **نتيجة الفرضية الثالثة:** أنه على الرغم من الجدوى الكبيرة لاستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي

وتطبيقها في معظم دول العالم، فإنه عند تطبيقها على عينة الدراسة من عملاء التسهيلات الائتمانية

لدى المصارف الإسلامية اليمنية لم يتمكن من كشف التعثر لدى تلك المنشآت كما لم يتمكن النموذج

المُطبق من التمييز بين المنشآت الفاشلة والناجحة، وهذه النتيجة تتعارض بشكل كبير مع الكثير من

الدراسات والأبحاث التي تمت في هذا المجال لغرض تصميم نماذج يُمكن من خلال تطبيقها الكشف

المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه وبنسب دقة عالية لتلك التنبؤات، حيث برهن على

ذلك (Altman, 1968) في دراسته المشهورة والتي كان من مخرجاتها الرئيسية نموذج (Z-

score) المعروف والمطبق عالمياً، وكذلك الحال بالنسبة لمعظم النماذج التي تم تصميمها بعد

نموذج الباحث آلتمان حيث اعتمد كثير من هؤلاء الباحثين على الأساس العلمي والآلية التي صمم

بها آلتمان نموذجهم مثل ما قام به الباحثون (Altman, Haldeman and Narayanan,)

(1977) من تطوير لنموذج (Z-score) أو ما قام به باحثون آخرون مثل (Taffier and)

(Tisshow, 1977) و (Kida, 1980) و (Shirata, 2002) وغيرهم من تصميم لنماذج خاصة

بهم معتمدون على الأساس الذي قام عليه نموذج آلتمان، كذلك فلقد تعارضت نتائج هذه الدراسة مع

كثير من دراسات الباحثين العرب التي أثبتت نتائج دراساتهم تلك مدى جدوى تطبيق نموذج آلتمان

في تقييم المنشآت ومدى مساهمة ذلك في ترشيد القرارات الائتمانية المتخذة، ويظهر ذلك لنا جلياً في

الدراسة التي أجراها (رمو والوتار، 2010) حيث قاما بتطبيق النموذج على عينة من الشركات

العراقية وتوصلا إلى نتيجة رئيسية مفادها دقة نموذج آلتمان في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، كذلك

ما توصلت إليه الدراسة التي قام بها الباحث (فليفيل، 2013) من أن نموذج (Z-score) نموذج

متميز للتنبؤ؛ حيث يعطي نتائج عالية الدقة في احتمال إفلاس الشركات، أيضاً دراسة (الفرا، 2017) التي عملت على مقارنة نموذجين معتمدين في هذا المجال وهما (Z-score 2000) ونموذج (Springate 1978) ومقدرتهما من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات واكتشفت ان كلا النموذجين لديه القدرة على ذلك ولكنها فضلت استخدام نموذج (Z-score 2000) كونه يغلب عليه الحيطة والحذر ودقة تنبؤه أكبر، كذلك دراسة (فخاري، 2018) التي أثبتت القدرة الكبيرة لنموذج آلتان في الكشف عن التعثر لعملاء البنوك التجارية الجزائرية ومقاربة نتائج استخدام النموذج من نتائج الحالات الواقعية للمنشآت محل الدراسة، كذلك ما أثبتته دراسة (باجليدة والعيوثاني، 2020) من مقدرة نموذج آلتان على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات وبنسب دقة عالية.

وفي الوقت الذي استنتجت فيه كثير من التجارب والدراسات مدى جدوى تطبيق نموذج آلتان ومقدرته في التنبؤ بفشل المنشآت، فإن هناك دراسات أخرى كانت نتائجها تختلف مع ذلك، وتتفق مع نتائج هذه الدراسة؛ وبناء على ذلك عمل بعض الباحثين - كما هو الحال في هذه الدراسة- على تصميم نماذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي والفشل المالي للمنشآت يتلاءم مع طبيعة تلك المنشآت التي تم إجراء الدراسة العملية عليها والقطاعات التي تنتمي إليها وكذلك بما يلائم مع خصوصية اقتصاد الدولة الذي تنتمي تلك المنشآت إليه مثلما استنتجته دراسة (خضير، ومريم، 2019) من عدم مقدرة النموذج على التنبؤ بالفشل المالي للمجمع الصناعي صيدال في الجزائر؛ كذلك ما قام به مجموعة الباحثين (Ogachi, and Others, 2019) من العمل على تصميم نموذج يلاءم طبيعة المنشآت العاملة في الاقتصاد الكيني، أيضاً ما قام به مجموعة من الدارسين وفي ظل تعدد النماذج المنتشرة والمعتمدة على مستوى العالم وعدم ملاءمتها لتقييم وضع المنشآت في الاقتصاد السلوفاكي؛ حيث قاموا بتصميم نموذج خاص بتلك المنشآت، أيضاً توصلت الدراسة التي قام بها (الغصين، 2004) إلى مجموعة ملائمة من النسب المالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالتعثر لدى شركات قطاع المقاولات في غزة، كذلك ما قام به الباحثان (غرايبة ويعقوب،

1987) في دراستهما على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي؛ حيث توصل الباحثان إلى نموذج يتكون من ست نسب مالية يمكن استخدامه للتنبؤ بفشل الشركات.

ثانياً: إسهامات الدراسة:

إسهامات الدراسة النظرية:

هذه الدراسة تساهم في إثراء أدبيات البحث العلمي بالكشف عن دور الاستخدام الفعال والايجابي للتحليل المالي بكافة أدواته وتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي واستخدامها كأساس للتنبؤ بتعثر العملاء وترشيد القرار الائتماني المتخذ، حيث عملت الدراسة على إيجاد إطار علمي يغطي المتغيرات المتضمنة في الدراسة من أغلب جوانبها وأسسها الفنية والفلسفية؛ حيث مثل هذا محاولة من ضمن محاولات الباحثين لإثراء المكتبة اليمنية ولو بصورة مبسطة والعمل على تقديم إضافة معرفية بشكل عام.

كما تعمل الدراسة على تغطية جوانب نظرية مهمة تتعلق بدور استخدام كل أداة من أدوات التحليل المالي والدور المنوط بذلك، في ترشيد القرار الائتماني الذي يقلل من احتمالات تعثر عملاء المصارف. حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة بين استخدام التحليل المالي على مستوى كل أداة من الأدوات المعروفة وبين الحد من التعثر المصرفي، وتختلف درجة الارتباط والعلاقة بحسب كل أداة بحسب ما يتم العمل به واستخدامه في المصارف، كما يتبين لنا أنه ومن ضمن المساهمات النظرية لهذه الدراسة التي لم يسبق بحثها - بحسب حدود علم الباحث - المتمثلة في العلاقة بين استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي وتخفيض والحد من التعثر المصرفي، حيث لم يسبق أن تم ربط هذه النماذج واستخدامها للتنبؤ بتعثر العملاء لدى المصارف بحسب معايير التعثر لدى العملاء المعتمدة لدى المصارف، وإن كل ما سبق تناوله في دراسات في هذا المجال كانت لدراسة وبحث دور هذه النماذج في الكشف المبكر عن احتمالات فشل وافلاس المنشآت بحسب المعيار الاستثماري للفشل او المفهوم القانوني للإفلاس.

كما عملت الدراسة وفي إطارها النظري البحث عن أكثر نماذج التنبؤ بالفشل المالي الملاءمة والممكن تطبيقها في البيئة الاقتصادية اليمنية؛ من خلال اعتماد (5) معايير رئيسة للمقارنة واستنتجت مدى ملاءمة وإمكانية تجريب وتطبيق نموذج (Z-score) على عملاء المصارف الإسلامية اليمنية للنظر في مقدرته على التنبؤ بالتعثر المصرفي قبل حدوثه.

اسهامات الدراسة التطبيقية:

يجب على إدارات منح الائتمان والرقابة على منح الائتمان وكذلك الإدارة العليا للمصارف وكذلك البنك المركزي والجهات الرقابية وذات العلاقة الأخرى تبني مخرجات واسهامات هذه الدراسة العملية والتطبيقية؛ حيث تمثل استنتاجات وتوصيات هذه الدراسة رافداً مهماً ورئيسياً لهم لتحسين عملت منح الائتمان وتحسين جودة القرار الائتماني الذي يمثل هدف استراتيجي وتوسع كل هذه الأطراف لتحقيقه لما لذلك من نتائج إيجابية على مستوى البنك والاقتصاد القومي بشكل عام.

حيث أن استنتاجات هذه الدراسة التطبيقية سلطت الضوء على موضوع مهم وتتم ممارسته لدى المصارف بشكل دائم؛ لذلك فإن سعي الأطراف ذات العلاقة في هذه المصارف إلى تحسين جودة القرار الائتماني يتطلب منهم الاستخدام الإيجابي للتحليل المالي للبيانات المالية للعملاء بكافة أدواته؛ حيث استنتجت الدراسة مدى التزام المصارف الإسلامية اليمنية باستخدام أدوات التحليل المالي ودور كل أداة من تلك الأدوات في ترشيد القرار الائتماني وبالتالي تخفيض حجم التعثر المصرفي، كما عملت الدراسة على تزويد القائمين على منح الائتمان في تلك المصارف وكافة المهتمين بأهم أدوات التحليل المالي الواجب استخدامها والتي لها دور فعال في التنبؤ بالتعثر المصرفي بشكل مبكر كآلاتي: (التحليل المالي بالنسب، مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة، قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، التحليل الهيكلي، الموازنات النقدية التقديرية، تحليل التعادل، مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي)، لا يتم العمل

بكافة هذه الأدوات بشكل دائم، ولكافة الأدوات دور فعال وكبير في التنبؤ بوضع العميل المستقبلي؛ وبالتالي لكل أداة من تلك الأدوات الدور الكبير في تقليل حجم التعثر المصرفي.

كما تبين نتائج الدراسة مدى وجود علاقة إيجابية بين تطبيق هذه المصارف لنماذج التنبؤ بالفشل المالي التطبيق الفعّال وبين الحد من التعثر المصرفي؛ كما وتعمل الدراسة على بيان وتحديد النسب المالية المثلى التي تُمكن من التنبؤ بالتعثر المصرفي وتحديد الأهمية النسبية لكل أداة من هذه الأدوات كالاتي: (نسبة نشاط: معدل دوران إجمالي الموجودات، نسبة مديونية: نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة ربحية: معدل العائد على الموجودات، نسبة نشاط: معدل دوران المخزون)، وكانت من النتائج المهمة للدراسة استنتاجها عن محدودية الاستخدام لهذه النماذج لدى المصارف على الرغم من اثبات مدى إمكانية استخدامها في التنبؤ المبكر عن احتمالات التعثر لدى العملاء وإثبات وجود علاقة كذلك بين استخدام هذه النماذج وتقليل التعثر المصرفي.

يجب على متخذي القرار والقائمين على منح الائتمان لدى المصارف تبني الاستخدام الفعّال لكافة أدوات التحليل المالي، وتبني استخدام النموذج الذي تم تصميمه في الدراسة للتنبؤ باحتمالات تعثر العملاء قبل حدوثها، كما يجب على القائمين على الدراسات الائتمانية والاستثمارية عند استخدامهم لكافة أدوات التحليل المالي ومن ضمنها التحليل بالنسب المالية التركيز على النسب المالية المستتجة أعلاه والتي أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية مقدرتها على تمييز العميل المحتمل تعثره عند إجراء الدراسات الائتمانية.

كما يجب على الإدارات العليا لدى المصارف تبني تصميم وامتلاك أو تطوير أنظمة إنذار مبكر خاصة بها ولكافة المخاطر المحتملة سواء الائتمانية أو غيرها وأن يتم ربطها بالأنظمة الآلية لها.

ثالثاً: الصعوبات التي واجهت الدارس:

- ✓ عدم القدرة على تسجيل آراء واجابات كافة مجتمع الدراسة فيما يتعلق بكافة موظفي المصارف الإسلامية اليمنية بسبب تواجد بعضاً منهم في فروع بمناطق يصعب التنقل منها وإليها بسبب الحرب وعدم الاستقرار الحاصل في البلاد، مما دفع الباحث إلى اعتماد العينة الدراسية للإدارات العامة والفروع المتواجدة فقط في أمانة العاصمة والمحافظات القريبة من نطاقها.
- ✓ الوضع الاقتصادي الغير مستقر في البلاد بسبب الحرب منذ ست سنوات والتي استنزفت كثيراً من المنشآت التجارية العاملة في الاقتصاد اليمني، وأدت الى انهيارها لأسباب خارجه عن إرادتها ويصعب توقعها مسبقاً، وبالتالي صعوبة تطبيق الدراسة عليها وتعميم نتائج الدراسات عليها.
- ✓ انعدام الدراسات السابقة التي تم تطبيقها في الحالة اليمنية للمتغيرات الرئيسية لهذه الدراسة.
- ✓ عدم توافر الخبرات المعرفية والتطبيقية الكافية لدى معظم كوادر المصارف اليمنية حول استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي.
- ✓ عدم وجود سوق مالية في اليمن.
- ✓ صعوبة تجميع عينة أكبر من العملاء لكي تكون النتيجة أكثر دقة ومقاربة للواقع؛ حيث لا يتم نشر البيانات المالية للعملاء كمتطلب من متطلبات الإفصاح والشفافية.
- ✓ عدم قيام معظم المنشآت العاملة في الاقتصاد اليمني بتدقيق قوائمها المالية لدى محاسب قانوني معتمد؛ ما يعني لنا عدم موثوقيتنا غالباً ببياناتها المالية المقدمة.
- ✓ عدم دقة البيانات المالية لغالبية العملاء طالبي التمويل لدى المصارف اليمنية؛ حيث يقومون بتحسين الأرقام والصورة العامة للقوائم المالية المقدمة خلافاً للواقع؛ لغرض تسهيل حصولهم على التمويلات المطلوبة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

الخاتمة: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تناولت هذه الأطروحة دور التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر المصرفي، في

دراسة ميدانية أجريت على المصارف الإسلامية اليمنية، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

(1) هناك علاقة إيجابية بين استخدام التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المصرفي، والحد من

احتمالات التعثر لدى العملاء.

(2) تلتزم المصارف الإسلامية اليمنية بإجراء التحليل المالي لكافة طلبات التسهيلات الائتمانية

سواء التسهيلات الجديدة أو التجديد أو التعديل في شروط التسهيلات الممنوحة مسبقاً، كما

يتم الاعتماد على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المصرفي، ويتم النص على ذلك في

أدلة سياسات وإجراءات تلك المصارف كما أن البنك المركزي يُلزم المصارف بذلك؛ ونظراً لما

سبق نستطيع القول بأنه يحظى التحليل المالي ومخرجاته بجزء كبير من اهتمام القائمين على

المصارف الإسلامية اليمنية -إدارة و ملاك أو جهات أخرى ذات علاقة-؛ ذلك لما له من

دور كبير في ترشيد القرارات الائتمانية والكشف المبكر عن التعثر المصرفي وبالتالي خفض

حجم التعثر المصرفي

(3) كافة أدوات التحليل المالي لها أثر كبير في ترشيد القرار الائتماني وتخفيض حجم التعثر

المصرفي، لكن لا يتم استخدام كل أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية

لطالب التمويل من قبل المصارف الإسلامية اليمنية، حيث يتم الاعتماد على كل أداة من

الأدوات ويكون لها دور كبير في ترشيد القرار الائتماني بنسب مختلفة حسب التوضيح أدناه:

- التحليل المالي بالنسب دائماً
- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة غالباً
- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها غالباً
- التحليل الهيكلي غالباً
- الموازنات النقدية التقديرية غالباً
- تحليل التعادل أحياناً
- مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي أحياناً

(4) توجد علاقة إيجابية بين استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي وتقليل التعثر المصرفي.

(5) لا يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي عند إعداد الدراسات الائتمانية إلا فيما ندر، رغم أن القائمين على الائتمان في المصارف الإسلامية يدركون الأهمية الكبيرة لذلك؛ وقد يعود عدم استخدام تلك النماذج إلى عدة أسباب لعل أهمها - حسب آراء أفراد العينة البحثية:

- أ- عدم تبني ذلك من قبل الجهات ذات العلاقة (البنك المركزي، مجالس إدارة تلك المصارف)، حيث لا تُلزم تعاميم البنك المركزي أو اللوائح الداخلية لتلك المصارف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل والتعثر المالي.
- ب- عدم توافر الخبرات الكافية لديهم حول كيفية استخدامها.
- ت- عدم تلقي الموظفين المعنيين دورات عملية متخصصة في كيفية استخدامها.

6) أنه بالرغم مما تمتاز به نماذج التنبؤ بالفشل المالي المعروفة والمعتمدة عالمياً من القدرة العالية على التنبؤ بالفشل والتعثر المصرفي قبل حدوثه بفترة كافية، إلا أنه عند تطبيق نموذج (Z-Score) لالتئام على عينة من عملاء التسهيلات الائتمانية لدى المصارف الإسلامية اليمنية، فإنه لم يستطع النموذج من التنبؤ بالتعثر المصرفي لمعظم عملاء العينة البحثية؛ وقد يُعزى ذلك إلى عدة أسباب، أهمها:

أ- يغلب على معظم المنشآت التجارية اليمنية كونها مؤسسات فردية وليست شركات، فمثلاً فيما يتعلق بالعينة البحثية فلقد بلغت نسبة المؤسسات الفردية 63% بعدد (19) مؤسسة، مقابل ما نسبته 37% بعدد (11) شركة ومنحصرة بشكل الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ولا يوجد ضمن العينة البحثية شركات مساهمة عامة أو خاصة مفتوحة أو مغلقة؛ لكننا نرى أن كافة نماذج التنبؤ التي تم تصميمها حتى اليوم تم تصميمها وتجريبها ويتم تطبيقها حالياً على بيانات مالية لشركات مدرجة في الأسواق المالية وتقوم بنشر بياناتها المالية وتلتزم بكافة المعايير والقواعد المحاسبية؛ ما يعني لنا توافر قدر معقول ومطلوب من الموثوقية وإمكانية الاعتماد على نتائج تطبيق هذه النماذج على تلك المنشآت.

ب- خصوصية البيئة التي تحيط بمنشآت الأعمال اليمنية، حيث نستطيع ملاحظة اختلاف شكل الاقتصاد اليمني بشكل كبير عن تلك الاقتصادات التي تم فيها تصميم تلك النماذج؛ الأمر الذي تطلب تصميم نموذج خاص يتلاءم مع طبيعة هذه المنشآت والاقتصاد اليمني.

ت- البيانات المالية الغير صحيحة التي يقدمها العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية، حيث يتم التلاعب بها لغرض تحسين الوضع المالي للعميل أمام المصرف لغرض الحصول على التسهيل، ما يعني لنا عدم دقة مخرجات النموذج المطبق على المؤشرات المالية المستخرجة من تلك البيانات.

ث- عدم تدقيق معظم البيانات المالية المقدمة من العملاء من قبل مدقق حسابات خارجي معروف بدقته ومصداقيته.

(7) توجه معظم المستثمرين وأصحاب المنشآت في الاقتصاد اليمني إلى تعظيم جانب حقوق الملاك، والاستثمار الكبير بالمقابل في الأصول الثابتة حتى ولو كانت غير داخلة في العملية التشغيلية والتي تحقق الربحية المباشرة للمنشأة؛ ما يعني لنا تضخيم النسب المستخرجة والمتعلقة بتلك البنود حتى ولو كانت مؤشرات الأداء والسيولة لديهم ضعيفة وتتبنى بحدوث أزمة سيولة أو تعثر مصرفي في الأجل المنظور لدى هؤلاء العملاء.

(8) أنه على الرغم من إيلاء التحليل المالي ومخرجاته الأهمية الكبيرة من قبل المصارف الإسلامية اليمنية، إلا أنه لا يتم الاعتماد على تلك المخرجات بشكل رئيس كبديل عن خبرة إدارة القائمين على تلك المصارف في خفض حجم التعثر المصرفي.

(9) على الرغم من توافر قدر كافٍ من مهارات التحليل المالي لدى كافة أعضاء اللجان الائتمانية؛ إلا أنهم لا يخضعون للتدريب النوعي والمتخصص لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة بالقدر المطلوب في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي بالاعتماد على التحليل المالي.

(10) تقوم الجهات المختصة بالتحليل المالي في المصارف الإسلامية وبشكل دائم بالتحليل المالي باستخدام (التحليل المالي بالنسب المالية، مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة)، لكن وبالرغم

من الأهمية الكبيرة للموازنات التقديرية أو ما يطلق عليها كشوف التدفق النقدي للحكم على المقدرة النقدية للعميل على سداد جميع التزاماته في مواعيد استحقاقها، إلا أنه لا يتم إعدادها عند إعداد الدراسات الائتمانية إلا بشكل محدود.

11) لا يوجد لدى المصارف الإسلامية اليمنية نظام إنذار مبكر للكشف أو التنبؤ بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها.

12) تم تصميم نموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي من واقع المؤشرات المالية المستخرجة من البيانات المالية لعملاء العينة البحثية، نستطيع القول بأنه يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالتعثر المصرفي لدى عملاء المصارف الإسلامية اليمنية، وهو كالتالي:

$$Z = -1.575R4 + 0.075R11 + 0.044R18 + 0.025R9$$

العلامة التمييزية = (معدل دوران إجمالي الموجودات $\times -1.575$) + (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات $\times 0.075$) + (معدل العائد على الموجودات $\times 0.044$) + (معدل دوران المخزون $\times 0.025$).

وتم تحديد النقطة الفاصلة بين العلامات التمييزية للمنشآت المتعثرة والعلامات التمييزية للمنشآت غير المتعثرة بالاعتماد على المراكز المتوسطة لكل مجموعة، حيث أن النقطة الفاصلة بين المجموعتين هي منتصف المسافة بين المراكز المتوسطة لكل مجموعة، ولقد كانت المراكز المتوسطة لمجموعة المنشآت المتعثرة (1.220)، وللمنشآت غير المتعثرة (-1.220)، وبالتالي فإن مقدار النقطة الفاصلة بين المجموعتين يساوي صفرًا.

فإذا كان ناتج النموذج (Z) موجباً تصنف المنشأة ضمن مجموعة المنشآت المتعثرة، وإذا كانت سالبة تصنف ضمن مجموعة المنشآت غير المتعثرة.

حيث أن النموذج المُقترح يتمتع بنسبة دقة في التنبؤ بالتعثر المصرفي بلغت 76,7% قبل سنتين من التعثر ونسبة دقة بلغت 80% قبل سنة واحدة من التعثر المصرفي.

13) أنه بناء على التحليل الاحصائي لكافة المؤشرات المالية الشائع استخدامها في التحليل المالي والمطبقة على العينة البحثية لغرض التنبؤ بالتعثر المصرفي؛ فإن أهم نسب ومؤشرات مالية تستطيع التمييز بين المنشآت المتعثرة والغير متعثرة هي:

- أ- معدل دوران إجمالي الموجودات. (نسبة نشاط)
- ب- نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات. (نسبة مديونية)
- ت- معدل العائد على الموجودات. (نسبة ربحية)
- ث- معدل دوران المخزون. (نسبة نشاط)

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإن الدارس يوصي بما يلي:

(1) أن يُلزم البنك المركزي كل المصارف العاملة في القطاع المصرفي اليمني باستخدام

نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند دراسة الطلبات الائتمانية للعلاء طالبي التمويلات.

(2) أن تتبنى المصارف التطبيق الإيجابي والفعال لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وتعتمد على

مخرجاتها كعنصر رئيس للتنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء، وأن يتم تضمين ذلك في

السياسات الائتمانية وأدلة الإجراءات لتلك المصارف.

(3) اعتماد نموذج التنبؤ بالفشل المالي المقترح في الدراسة وتطبيقه عند تقييم الوضع

الائتماني للعملاء؛ لما يتمتع به من مستوى مقبول من الدقة في التنبؤ بالتعثر المصرفي

قبل حدوثه بفترة كافية ليتمكن المصرف أو الجهات الأخرى ذات العلاقة من اتخاذ

اللازم.

(4) يجب أن يكون استيفاء وتقديم القوائم النقدية التقديرية - كشوف التدفق النقدي التقديري -

وتحليلها شرط أساسي لدراسة أي طلب تمويلي؛ ذلك لما لهذه القائمة وتحليلها من دور

كبير في التنبؤ بمقدرة العميل على سداد التزاماته تجاه المصرف وبقية الدائنين.

(5) يجب أن يقوم كل مصرف بتصميم وتطوير نظام إنذار مبكر خاص به للكشف أو التنبؤ

بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها بفترة كافية؛ بناء على اعتماد مجموعة نسب

ومؤشرات مالية وغير مالية يرى المصرف ومن واقع خبرته التراكمية جدواها في كشف

تلك الحالات؛ وأن يكون هذا النظام مربوط بالنظام الآلي للمصرف.

6) عمل دورات تدريبية وورش عمل تخصصية ومقدمة لكافة أعضاء اللجان الائتمانية مع التركيز على مُعدي الدراسات الائتمانية في المصارف، وذلك في كيفية التنبؤ بالتعثر المصرفي بالاعتماد على التحليل المالي وبشكل متقدم.

7) إقامة دورات تدريبية للموظفين المعنيين لدى مراكز متخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

8) عدم قبول أية بيانات مالية من العملاء طالبي التمويلات مالم تكن مدققة من قبل مراجع خارجي معروف ويشهد له في كفاءته ومصداقيته.

9) عند تحليل البيانات المالية للعملاء يجب استبعاد كافة الأصول التي يتم إدراجها من قبل العملاء لغرض تضخيم حجم الميزانية ولا تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق صافي دخل للنشاط.

10) يجب على كافة المصارف اليمنية ممثلة بجمعية البنوك اليمنية أن تقوم بتأسيس مؤسسة فاعلة للتأمين على الائتمان، وهنا يجدر بنا الإشادة بالخطوة الإيجابية التي تمت في هذا الجانب من قبل مصارف ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر؛ حيث تم إنشاء برنامج ضمان للتأمين التكافلي على التمويلات الصغيرة والأصغر، والتزمت تلك المؤسسات والمصارف بموجب ذلك بالتأمين لدى "برنامج ضمان" عن أية تمويلات تقدمها وبعدها أقصى كقيمة للتمويل 10,000,000 ريال يمني.

11) تفعيل دور مركزية المخاطر والتزام المصارف بتحديث بيانات التزامات العملاء بشكل دوري وتصنيف تلك المديونيات بحسب الأداء الفعلي للعملاء؛ حيث لوحظ قيام بعض المصارف بالانكفاء بتحديث التزامات العملاء دون القيام بتحديث التصنيف الائتماني

لتلك المديونيات بحسب الأداء الفعلي للعملاء ومدة التأخير الفعلية لهم؛ حيث يؤدي ذلك إلى عدم التقييم الفعلي والصحيح لأداء العميل ومدى التزامه بالسداد ما يؤثر سلباً في القرار الائتماني الذي سيتخذه المصرف بخصوص شروط الموافقة على منح العميل التمويل من عدمه.

12) ضرورة إجراء دراسة حول مدى إمكانية تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المنشآت في القطاعات الأخرى التي لم تتضمنها الدراسة، حيث أنه تم إجراء هذه الدراسة على منشآت من القطاعين التجاري والصناعي فقط، لأنه من الممكن أن النموذج الذي لم تتمكن من تطبيقه في قطاع معين قد يكون مُجدي للاستخدام في قطاع آخر.

13) ضرورة توجيه مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات المصرفية لإجراء دراسة على نطاق واسع و تشمل كافة القطاعات الاقتصادية وتغطي عدد أكبر من المنشآت لغرض دراسة السوق اليمينية والمنشآت العاملة فيه وتصميم نموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي يمكن تطبيقه على كافة المنشآت في الاقتصاد اليمني.

14) يجب على المؤسسات التعليمية والمهنية كالجوامع والمعاهد والمراكز التدريبية والمهنية المتخصصة أن تولي موضوع تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي الأهمية الكافية؛ بحيث تُكسب المنتسبين إليها قدرًا كافيًا من الخبرة النظرية تُمكنهم من الاعتماد عليها وتطبيقها في حياتهم العملية.

15) حث الجهات الحكومية الرسمية والغرف التجارية بعقد ندوات ودورات مستمرة للقائمين على تلك المنشآت من جانب، وللمحاسبين ومدققي الحسابات من جانب آخر لتدريبهم

على كيفية استخدام النسب والمؤشرات المالية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي للتنبؤ بالوضع المالي لتلك المنشآت.

16) آفاق البحث (مقترحات لأبحاث إضافية مستقبلية):

✓ تحليل مصداقية ومدى إمكانية الاعتماد على مخرجات التحليل المالي للبيانات المالية غير المدققة والمقدمة من العملاء.

✓ تحليل مدى كفاءة إدارة عناصر رأس المال العامل ودورها في التنبؤ بالتعثر المصرفي والحد من مخاطره.

✓ المؤشرات غير المالية ومدى أهمية تحليلها كأداة للتنبؤ والحد من التعثر المصرفي.

✓ تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي المعروفة على قطاعات أوسع في الاقتصاد اليمني ولعدد كبير من المنشآت ولعدة سنوات مالية؛ للتعرف أكثر على جدوى تطبيق هذه النماذج في التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت في الاقتصاد اليمني، أو للخروج بمقترح نموذج عام وشامل يتلاءم مع طبيعة المنشآت اليمنية.

✓ دراسة وتحديد المتطلبات اللازمة لتأسيس مؤسسة تأمينية للتأمين على كافة القروض والتمويلات المقدمة من المصارف اليمنية؛ الأمر الذي يخفف من حجم مخاطر التعثر التي يمكن أن تتعرض لها هذه المصارف؛ مما يدفعها الى التوسع في حجم الائتمان المقدم و يسهم ايجاباً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ بحث متطلبات إنشاء شركة للاستعلام عن مركزية المخاطر للعملاء طالبي التمويل، لدى كافة المؤسسات المالية والائتمانية والخدمية العاملة في الاقتصاد اليمني.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(1) الكتب:

- ✓ أبو شمالة، أسامي؛ والدهدار، مروان (2007). *الإدارة المالية*. مكتبة دار المعرفة، فلسطين.
- ✓ الخضيرى، محسن أحمد (1997). *الديون المتعثرة الظاهرة.. الأسباب.. العلاج*. ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ✓ أرشيد، عبدالمعطي؛ وجودة، محفوظ (1999). *إدارة الائتمان*. دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
- ✓ الأثوري، جميل حميد (2012). *أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية*. المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، تعز، اليمن.
- ✓ الأنصاري، أسامة. *الإدارة المالية*. www.kotobarabia.com
- ✓ الزبيدي، حمزة حمود (2002). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*. الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ✓ الزبيدي، حمزة حمود (2008). *الإدارة المالية المتقدمة*. الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ✓ الزعبي، هيثم (2000). *الإدارة والتحليل المالي*. دار الفكر للطباعة والنشر، عمان.
- ✓ آل شبيب، دريد (2006). *مبادئ الإدارة المالية*. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- ✓ الشحات، نظير (1999). *الإدارة المالية وقرار التمويل*. المكتبة العصرية. القاهرة.
- ✓ الشديفات، خلدون (2001). *إدارة وتحليل مالي*. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- ✓ الشمخي، حمزة؛ والجزراوي، إبراهيم (1998). *الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات*. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- ✓ الشيخ، مصطفى (2008). *التحليل المالي*. SME FINANCIAL. رام الله، فلسطين.

- ✓ الصياح، عبدالستار؛ والعامري، سعود (2003). *الإدارة المالية أطر نظرية*. دار وائل للنشر والطباعة، عمان.
- ✓ العصار وآخرون (2001). *الإدارة والتحليل المالي*. دار البركة للنشر والتوزيع، عمان.
- ✓ الهواري، سيد (2006). *مدخل إلى الإدارة المالية*. مكتبة عين شمس، مصر، القاهرة.
- ✓ جبل، علاء الدين (2004). *تحليل القوائم المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية*، جامعة حلب، سوريا.
- ✓ حمود، سمير سليم (1993). *التحليل الائتماني*. دار الوحدة للطباعة والنشر. القاهرة.
- ✓ رمضان، زياد؛ وجودة، محفوظ (2006). *إدارة البنوك*. دار وائل للنشر، عمان.
- ✓ ري إتش جاريسون وإريك نورين. *المحاسبة الإدارية*. دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ✓ شاكر، نبيل عبد السلام. *الفشل المالي للمشروعات*. القاهرة، مصر.
- ✓ طبيه، أحمد (2008). *مبادئ الإحصاء*. دار البداية للنشر. عمان، الأردن.
- ✓ عبدالحليم كراجه وآخرون (2006). *الإدارة والتحليل المالي - أسس، مفاهيم، تطبيقات* - دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- ✓ عبدالناصر، نور (2000). *التحليل المالي مدخل صناعة القرارات*. دائرة المكتبة الوطنية، عمان.
- ✓ عدنان تايه النعيمي وسعدون مهدي السافي وآخرون (2007). *الإدارة المالية*. دار المسيرة، عمان.
- ✓ عقل، مفلح (2006). *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*. دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان.

- ✓ العلفي، نبيل (2018). *الإدارة المالية*. جامعة العلوم الحديثة، صنعاء.
- ✓ غنيم، حسين عطا (1999). *دراسات في التمويل*. القاهرة.
- ✓ فرد ويستون ويوجين برجام (1993). *التمويل الإداري*، تعريب ومراجعة د. عدنان داغستاني و أحمد نبيل، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض.
- ✓ محمد مطر وآخرون (2002). *الإدارة والتحليل المالي*. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- ✓ مطر، محمد (2006). *التحليل الائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية*-. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

(2) الرسائل الجامعية:

- ✓ أبوكمال، ميرفت (2007). *الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل(2)* . _دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين_ مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، الجزائر.
- ✓ أحمد، محمود؛ والكسار، طلال (2009). *استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات*. _ال فشل المالي_ بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان.
- ✓ البخيتي، أحمد (2013). *التسهيلات الائتمانية المتعثرة في البنوك الإسلامية اليمنية*. _دراسة حالة بنك سبأ الإسلامي_ بحث مقدم لاستكمال متطلبات مادة مشروع البحث في الإدارة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.
- ✓ الحميري، أمين (2013). *ضوابط ومحددات منح الائتمان في المصارف الإسلامية اليمنية*. _دراسة حالة بنك سبأ الإسلامي_ بحث مقدم لاستكمال متطلبات مادة مشروع البحث في الإدارة المالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.

- ✓ الطالب، صلاح (2000). *تكيف أدوات التحليل المالي لقياس مستوى نجاح منشآت الأعمال*. دراسة تحليلية في شركات صناعية عراقية -، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- ✓ الغصين، هلا (2004). *استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات*. _دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة_ بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ✓ الطويل، عمار (2008). *مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر*_دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة _ بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ✓ الكحلوت، خالد (2005). *مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني*. رسالة ماجستير، قسم محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية ، غزة.
- ✓ المدومي، عبده (2013). *الممارسات العملية لمعايير منح الائتمان في البنوك اليمنية وأثرها على مستوى المخاطر*. بحث مقدم لاستكمال متطلبات مادة مشروع البحث في الإدارة المالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن. النخلاوي، سعد (2017). *استخدام اختبارات الإجهاد لقياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتجارية في اليمن*. - دراسة تطبيقية- قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة نمار، اليمن.

- ✓ الهباش، محمد (2006). *استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية*. - دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية-، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ✓ أنجرو، إيمان (2007). *التحليل الائتماني ودوره في ترشيح عمليات الإقراض*. _المصرف الصناعي السوري أنموذجاً_ خلاصة رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
- ✓ بوعبدالله، منال؛ وبريشي، سهيلة (2016). *القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها*. _دراسة حالة بنك الوطني الجزائري بعين الدفلي_ مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي في التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.
- ✓ جابر، علي (2006). *التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء*. بحث مقدم للأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
- ✓ حسن، فاطمة (2016). *مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر التمويل المصرفي*. _بالتطبيق في بنك فيصل الإسلامي_ بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان.
- ✓ حمزة، حوتي؛ وخيرالدين، طرشون (2019). *دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة*. - دراسة حالة ملينة عريب. مذكرة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر.
- ✓ خديجة، مناد (2016). *العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية في البنوك*. مذكرة ماجستير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليايس سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

✓ خروف، جلييلة (2009). *دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات*. - دراسة حالة المؤسسة الوطنية فنجاز الفنوات. مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر.

✓ سليمان، انتصار (2016). *التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية*. تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر.

✓ عماري، سليم (2015). *دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات*. _دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية في المالية الكمية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح_ ورقلة_ الجزائر.

✓ عمار، بن مالك (2011). *المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء*. - دراسة حالة شركة اسمنت السعودية -، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

✓ فليل، علي (2012). *استخدام أنموذج Z-score للتنبؤ بإفلاس منظمات الأعمال*. _دراسة مقارنة_ بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد لنيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة الكوفة، العراق.

✓ محمد، إشتعال (2017). *تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم*. - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم في الفترة (2009-2015) - رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

- ✓ مدني، عباس مصطفى (2009). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية*. رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- ✓ مطر، جهاد (2010). *نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين*. - دراسة تطبيقية-، قدمت الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.

(3) الدوريات والمجلات العلمية:

- ✓ باجليدة، غسان؛ والعبثاني، مريم (يونيو 2020). *استخدام نموذج التمان في التنبؤ بالفشل المالي في القطاع الصناعي السعودي*. _دراسة تطبيقية للفترة 2012-2018_ مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد الثالث، العدد 1، الرقم التسلسلي (4)، ص 213-241.
- ✓ الجزراوي، إبراهيم؛ والنعمي، نادية (يوليو 2010). *تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة*. _دراسة (نظرية-تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي خلال الفترة المالية (2005-2007)_ مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، ص 1-36.
- ✓ الحبيطي، قاسم (2001). *استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف - حالة دراسية -*، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 23، العدد 64، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- ✓ الحليوي، الخموسي؛ والشريف، أحمد (2017). *مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العاملة في ليبيا*. مجلة المنارة، المجلد 23، العدد 2، ص 195-236.

- ✓ الخزرجي، سميرة (2004). *مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف. البنك المركزي اليمني، صنعاء.*
- ✓ الطراونة، مدحت (2003). *التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض.* _دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية_، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 31 عدد 4، عمان.
- ✓ العمار، رضوان؛ وقصيري، حسين (2015). *دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي.* مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، ص 127-146.
- ✓ الفراء، عبدالشكور (2017). *أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت.* مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 4، العدد 7، ص 743-767.
- ✓ الهادي إبراهيم و أيدام شقورة (2015). *دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية السودانية.* - دراسة حالة عينة من البنوك السودانية- مجلة كلية التجارة العلمية - جامعة النيلين، مجلد 1، عدد 1، ص 53-88.
- ✓ خيضر، خنفرى؛ ومريم، بورنيسة (2019). *الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي.*_دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال_ مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، ص 815-826.
- ✓ رمو، وحيد؛ والوتار، سيف (2010). *استخدام أساليب المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية.* _دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق

العراق للأوراق المالية_ مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 32، العدد 100، ص 9-29.

✓ سالم، رجوان (2017). *الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على أداء النظام المصرفي اليمني*. مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، مجلد 7، عدد 27، ص 191-208.

✓ سليمان، انتصار (2015). *التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام نموذج شيرود: دراسة تطبيقية على المؤسسات الصناعية الجزائرية*. مجلة الدراسات العليا - جامعة باتنة، مجلد 7، عدد 6، ص 258-265.

✓ فخاري، فاروق (2018). *دور نموذج Z-score في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المقترضة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر*، دراسة تطبيقية على عينة من وكالات البنوك التجارية لولاية المسيلة خلال الفترة (2015-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 2، العدد 19، ص 1-21.

✓ يوسف، كمال (2013). *التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج*. مجلة كلية الاقتصاد العلمية، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد 3، جامعة إفريقيا العالمية، السودان. ص 77-116.

(4) التقارير المالية:

✓ التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للسنة المالية (2010-2015)، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، WWW.centralbank.gov.ye.

✓ التقارير المالية السنوية المنشورة لبنك التضامن (2011-2015). WWW.tiib.com، 2019.

✓ التقارير المالية السنوية المنشورة لبنك سبأ الإسلامي (2011-2015). WWW.sababank.com، 2019.

✓ التقارير المالية غير المنشورة لبنك اليمن والكويت الإسلامي (2011-2015).

(5) المواقع الالكترونية:

✓ مرصد البرلمان اليمني، WWW.ypwatch.org.com، 2019.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- ✓ Altman, E. (1968). *Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy*. The Journal of Finance, Vol. 23, No. 4,p:589-609.
- ✓ Al-Dalayeen, B. (2016). *Evaluating the Financial Health of Jordan International Investment Company Limited Using Altman's 'Z' Score Model*. International Journal of Applied and Technology 6(3), p 116-125.
- ✓ Beaver H.W. (1967), *Financial ratios as predictors of failure*, Journal of Accounting research, Vol 4, Empirical Research in Accounting: Selected Studies.
- ✓ Lina. H (2018). *A comparison of Altman's z-score and the J-model in assessing corporate failure: Evidence from the USA*, University of Twente, The Netherlands.
- ✓ Shirata. (2002). *C.Y. Financial Ratios as Predictors of Bankruptcy in Japan: An Empirical Research*. Practical Research, Tsukuba College of Technology, Tsukuba, Japan.

- ✓ Durica and others. (2019). ***Business Failure Prediction Using CART–Based Model: A Case of Slovak Companies***, Zilinska univerzita v Ziline, Issue No (1), 13, p 51–61.
- ✓ Mohamed, Sulaiman. (2001). ***Predicting Corporate Failure In Malaysia: An Application Of The Logit Model To Financial Ratio Analysis***, Asian Academy of Management Journal. 6(1), p 99–118.
- ✓ Ogachi, and Others. (2020). ***Corporate Bankruptcy Prediction Model, a Special Focus on Listed Companies in Kenya***, Journal of Risk and Financial Management. 13,47, p 1–14.

الملاحق:



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة

يسرني أن أضع بين أيديكم الكريمة استبانةً لبحث بعنوان (دور التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر المصرفي "دراسة على المصارف الإسلامية اليمنية")؛ ذلك لغرض انجاز بحث علمي.

وكونكم أنتم أهل الخبرة الكبيرة في هذا المجال، وانتم دوماً خير معين للبحث العلمي ولتطوير آليات التحليل المالي، أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان. علماً بأن جميع المعلومات ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة.

ولكم مني جزيل الشكر والتقدير على تعاونكم سلفاً،،،

الدارس: أمين عبدالجليل سعيد

***كلمات مفتاحيه في الاستبانة:**

المصرف: يشار به إلى أفراد قطاع التمويل والاستثمار بمختلف مستوياتهم الإدارية، أي المخولين بإعداد الدراسات الائتمانية واتخاذ التوصيات و القرارات الائتمانية، وإعداد وإقرار السياسات الائتمانية.

العميل : طالب التسهيلات الائتمانية من المصرف.

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس:
 ذكر أنثى
2. المؤهل العلمي:
 دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه
3. التخصص العلمي:
 إدارة مالية محاسبة اقتصاد إدارة أعمال
 علوم مالية ومصرفية أخرى
4. عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي:
 أقل من 5 سنوات 5-10 أقل من 10 10-15 أقل من 15 15-20 أقل من 20
 فوق 20 سنة
5. موقع عملك في المصرف:
 الإدارة العامة الفرع
6. عدد الدورات المتخصصة التي تلقيتها في التحليل المالي؟
 صفر 1-2 3-4 5 دورات فأكثر
7. هل يوجد إدارة أو قسم متخصص في التحليل المالي في مصرفكم؟
 نعم لا
8. في حال وجود إدارة أو قسم متخصص للتحليل المالي في مصرفكم؛ برأيكم، هل عدد الموظفين المتخصصين بالتحليل المالي في مصرفكم كافي؟
 نعم لا
9. عدد الدورات المتخصصة التي تلقيتها في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي؟
 صفر 1-2 3-4 5 دورات فأكثر
10. هل يوجد في مصرفكم إدارة أو قسم متخصص في الرقابة ومراجعة الائتمان؟
 نعم لا

الجزء الثاني: الفرضيات البحثية

الفرضية الأولى: استخدام التحليل المالي ودوره في خفض حجم التعثر المصرفي.

ما مدى موافقتكم على العبارات التالية:					
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
					1 عند دراسة جميع طلبات العملاء الائتمانية الجديدة، يتم استخدام التحليل المالي
					2 يقوم المصرف بالتحليل المالي عند دراسة جميع طلبات تجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء
					3 يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لدى العملاء
					4 اعتماد المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر يؤدي غالباً إلى خفض حجم التعثر المصرفي
					5 تحظى نتائج ومخرجات التحليل المالي بجزء كبير من اهتمام متخذ القرار الائتماني في المصرف
					6 يعتمد المصرف وبشكل رئيس على مخرجات التحليل المالي كبديل عن خبرة إدارة المصرف في خفض حجم التعثر المصرفي
					7 يمتلك كل عضو في اللجان الائتمانية في الفروع والإدارة العامة للمصرف - بداية من الدارس الائتماني وصولاً إلى مُعد ومقر السياسة الائتمانية للمصرف- يمتلك قدرًا كافٍ من مهارات التحليل المالي
					8 تهتم الجهات الرقابية والتفتيشية بمدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على نتائج التحليل المالي المتعلقة بالدراسات الائتمانية كأساس للتنبؤ بتعثر العملاء عند إعداد الدراسة الائتمانية
					9 يتم تطوير قدرات جميع الموظفين المعنيين بشكلٍ كافٍ، وتحسين أدائهم في التحليل المالي
					10 يحصل جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي على دورات متخصصة ومتقدمة لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة في هذا المجال
					11 يقوم المصرف بإعطاء جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي دورات عملية ومتخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء بالاعتماد على التحليل المالي

					12	يتم الالتزام بقوانين ومنشورات البنك المركزي اليمني التي تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الوضع المالي والائتماني للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية
					13	يُزَمَّ مجلس الإدارة القائمين على منح الائتمان في المصرف بالاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء
					14	السياسة الداخلية وأدلة الإجراءات في المصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كجزء رئيسي في الدراسات الائتمانية لخفض حجم التعثر المصرفي
					15	تقوم إدارة الرقابة على الائتمان بمراجعة الدراسات الائتمانية والتأكد من مدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على التحليل المالي ونتائجه في التنبؤ وخفض حجم التعثر المصرفي
					ما مدى استخدامكم لكل أداة من أدوات التحليل المالي التالية في التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية لغرض ترشيد القرار الائتماني وتقليل التعثر المصرفي:	
					1	يتم استخدام <u>التحليل المالي بالنسب</u> (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، السوق) عند دراسة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية
					2	تُستخدم <u>قائمة مصادر الأموال واستخداماتها</u> بشكل دائم أثناء إجراء التحليل المالي لعملاء التسهيلات الائتمانية
					3	يتم اعداد <u>الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي</u> ، والاسترشاد بها أثناء إعداد الدراسات الائتمانية لغرض تشخيص الوضع المستقبلي لعملاء التسهيلات الائتمانية
					4	تعتمد إدارة المصرف على نتائج ومخرجات <u>تحليل التعادل</u> كمؤشر رئيس عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء
					5	تجري عملية <u>مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة</u> ، عند التحليل المالي لجميع عملاء التسهيلات الائتمانية
					6	يقوم الدارس الائتماني بمقارنة <u>الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي</u> ؛ باعتبارها أداة رئيسة عند القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية
					7	يتم استخدام <u>التحليل الهيكلي</u> (التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم) عند دراسة كافة الطلبات الائتمانية
					8	يتم استخدام <u>نماذج التنبؤ بالفشل المالي</u> ، مثل (Altman, Kida, Shirata, etc)؛ لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية

الفرضية الثانية: استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي ودوره في خفض حجم التعثر المصرفي.

ما مدى موافقتكم على العبارات التالية:				
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
				1 يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي
				2 يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء الجدد
				3 يقوم المصرف باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند إعداد كافة الدراسات الائتمانية لتجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء
				4 يعطي المصرف قدراً كبيراً من الأهمية لنتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر رئيس للتنبؤ بمستقبل العميل طالب التسهيلات الائتمانية
				5 يوجد لدى المصرف نظام إنذار مبكر للكشف أو التنبؤ بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها
				6 مجلس إدارة المصرف يُلزم الإدارة التنفيذية باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي
				7 يدفع البنك المركزي اليمني عبر قوانينه أو تعاميمه للبنوك باتجاه استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية لدى البنوك اليمنية
				8 تقوم إدارة المصرف بإعطاء الموظفين المعنيين دورات عملية ومتخصصة في كيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لغرض خفض احتمالات التعثر المصرفي لدى العملاء

في حال اعتماد المصرف استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، يرجى منكم تحديد ما هو النموذج المستخدم لدى مصرفكم الموقر؟

.....

الفرضية الثالثة: مدى قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي المستخدمة على التنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه.

ما مدى موافقتكم على العبارات التالية:					
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
				1	تُمكن استخدامات نماذج التنبؤ بالفشل المالي بصيغها الأساسية - المعتمدة من قبل مصممي هذه النماذج - من كشف التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه
				2	نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة والمستخدمه في الدراسات الائتمانية للعملاء تمتاز بقدرة عالية على التنبؤ بالفشل والتعثر قبل حدوثه بفترة كافية
				3	نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة والمستخدمه في الدراسات الائتمانية للعملاء تُمكن المصرف من اتخاذ القرار المناسب؛ في سبيل تخفيض احتمالية تعثر العملاء
				4	دائماً ما يعتبر المصرف بأن النموذج المستخدم وتوقعاته كافية وبديلة عن خبرة إدارة المصرف في التنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء قبل حدوثه
				5	يملك المصرف نموذج خاص يستخدمه للتنبؤ بالفشل المالي، تم تصميمه من واقع البيانات التاريخية للحالات العملية التي تمت دراستها وتحليل بياناتها المالية للكشف المبكر عن التعثر المصرفي لديهم
				6	عدم قيام الكثير من منشآت الأعمال اليمينية بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق خارجي؛ يضعف القدرة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي
				7	البيانات المالية المقدمة من العملاء، تمتاز بقدر كاف من الموثوقية اللازمة لتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي؛ والاعتماد على مخرجات تلك النماذج في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لأولئك العملاء
				8	نظراً لخصوصية بيئة منشآت الأعمال اليمينية؛ يتطلب الأمر تصميم أو تطوير نموذج خاص يستخدم للتنبؤ بالفشل المالي، بحيث يتم إعداده بما يتلاءم مع تلك الخصوصية؛ لكي ينجح في الكشف المبكر عن تعثر العملاء

*للتواصل مع الدارس:

ايميل: ameenalhimari@gmail.com

رقم جوال + واتساب: 00967774784568

الملحق رقم (2): قائمة المحكمين:

م	اسم المُحكّم	الدرجة العلمية	جهة العمل
1	أ.د الأمين إبراهيم الكباشي	أستاذ	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
2	أ.د حسن ماشا	أستاذ	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
3	أ.د حمود عقلان	أستاذ	قسم الدراسات العليا - جامعة صنعاء
4	د. لطف السرحي	أستاذ	كلية التجارة - جامعة ذمار
5	د. إبراهيم جمال	أستاذ مساعد	بيت المشورة المالية - قطر

الملحق رقم (3): ملحق تحليل العينة البحثية الثانية (القوائم المالية للعملاء)

Stepwise Statistics

Variables Entered/Removed^{a,b,c,d}

Step	Entered	Wilks' Lambda							
		Statistic	df1	df2	df3	Exact F			
						Statistic	df1	df2	Sig.
1	إجمالي دوران معدل الموجودات	.657	1	1	54.000	28.192	1	54.000	.000
2	إجمالي إلى الديون نسبة الموجودات	.477	2	1	54.000	29.092	2	53.000	.000
3	على العائد معدل الموجودات	.442	3	1	54.000	21.858	3	52.000	.000
4	المخزون دوران معدل	.393	4	1	54.000	19.694	4	51.000	.000

At each step, the variable that minimizes the overall Wilks' Lambda is entered.

- a. Maximum number of steps is 38.
- b. Minimum partial F to enter is 3.84.
- c. Maximum partial F to remove is 2.71.
- d. F level, tolerance, or VIN insufficient for further computation.

Variables in the Analysis

Step		Tolerance	F to Remove	Wilks' Lambda
1	الموجودات إجمالي دوران معدل	1.000	28.192	
2	الموجودات إجمالي دوران معدل	.962	28.555	.734
	الموجودات إجمالي إلى الديون نسبة	.962	20.048	.657
3	الموجودات إجمالي دوران معدل	.889	32.790	.721
	الموجودات إجمالي إلى الديون نسبة	.744	25.243	.657
	الموجودات على العائد معدل	.754	4.045	.477
4	الموجودات إجمالي دوران معدل	.636	42.434	.720
	الموجودات إجمالي إلى الديون نسبة	.725	26.537	.597
	الموجودات على العائد معدل	.648	7.592	.451
	المخزون دوران معدل	.677	6.398	.442

Wilks' Lambda

Step	Number of Variables	Lambda	df1	df2	df3	Exact F			
						Statistic	df1	df2	Sig.
1	1	.657	1	1	54	28.192	1	54.000	.000
2	2	.477	2	1	54	29.092	2	53.000	.000
3	3	.442	3	1	54	21.858	3	52.000	.000
4	4	.393	4	1	54	19.694	4	51.000	.000

Pairwise Group Comparisons^{a,b,c,d}

Step	الحالة	متعثر	متعثر غير
1	متعثر	F	28.192
		Sig.	.000
	متعثر غير	F	28.192
		Sig.	.000
2	متعثر	F	29.092
		Sig.	.000
	متعثر غير	F	29.092
		Sig.	.000
3	متعثر	F	21.858
		Sig.	.000
	متعثر غير	F	21.858
		Sig.	.000
4	متعثر	F	19.694
		Sig.	.000
	متعثر غير	F	19.694
		Sig.	.000

- a. 1, 54 degrees of freedom for step 1.
 b. 2, 53 degrees of freedom for step 2.
 c. 3, 52 degrees of freedom for step 3.
 d. 4, 51 degrees of freedom for step 4.

Summary of Canonical Discriminant Functions

Eigenvalues

Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	1.545 ^a	100.0	100.0	.779

- a. First 1 canonical discriminant functions were used in the analysis.

Wilks' Lambda

Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	df	Sig.
1	.393	48.568	4	.000

Standardized Canonical Discriminant

Function Coefficients

	Function
	1
الموجودات إجمالي دوران معدل	-1.085
المخزون دوران معدل	.521
الموجودات إجمالي إلى الديون نسبة	.882
الموجودات على العائد معدل	.574

Structure Matrix

	Function
	1
الموجودات إجمالي دوران معدل	-.581-
^a المتداولة الموجودات دوران معدل	-.545-
الموجودات إجمالي إلى الديون نسبة	.485
^a السريعة السيولة نسبة	-.247-
^a النقدية السيولة نسبة	-.246-
^a التداول نسبة	-.227-
^a الثابتة الموجودات دوران معدل	-.165-
^a الإجمالي الربح هامش نسبة	.121
^a الأصول تغطية نسبة	-.105-
^a النشاط ربح هامش نسبة	.103
^a الربح صافي هامش نسبة	.100
الموجودات على العائد معدل	-.097-
^a الملاك حقوق إلى الديون نسبة	.043
^a المدينة الزم دوران معدل	.039
^a الدائنة الزم دوران معدل	.017
^a العامل المال رأس صافي دوران معدل	.017
^a الملاك حقوق على العائد معدل	.008
المخزون دوران معدل	-.004-
^a المال رأس هيكل نسبة	.000

Pooled within-groups correlations between discriminating variables and standardized canonical discriminant functions

Variables ordered by absolute size of correlation within function.

a. This variable not used in the analysis.

Canonical Discriminant Function

Coefficients

	Function
	1
الموجودات إجمالي دوران معدل	-1.575-
المخزون دوران معدل	.025
الموجودات إجمالي إلى الديون نسبة	.075
الموجودات على العائد معدل	.044
(Constant)	.038

Unstandardized coefficients

Functions at Group

Centroids

الحالة	Function
	1
متعثر	1.220
متعثر غير	-1.220-

Unstandardized
canonical discriminant
functions evaluated at
group means

Classification Statistics

Classification Processing Summary

Processed	58
Missing or out-of-range group codes	0
Excluded	0
At least one missing discriminating variable	0
Used in Output	58

Prior Probabilities for Groups

الحالة	Prior	Cases Used in Analysis	
		Unweighted	Weighted
متعثر	.500	28	28.000
غير متعثر	.500	28	28.000
Total	1.000	56	56.000

Classification Function Coefficients

	الحالة	
	متعثر	متعثر غير
معدل دوران إجمالي الموجودات	-.040-	3.805
معدل دوران المخزون	.028	-.034-
نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات	.240	.058
معدل العائد على الموجودات	.159	.052
(Constant)	-4.383-	-4.475-

Fisher's linear discriminant functions